تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

(٧٦٣-٨٢٧هـ// ١٣٦٢-١٤٢٤م)

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

فهرس الموضوعات

مُقَدّمَة المحَقّق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فلا يخفى على كل ذي لب وبصيرة ما للغة العربية من مكانة بين اللغات وما لها من قدسية في الإسلام؛ حيث نزل بها خاتم الكتب وناسخها القرآن الكريم المصون بأمر الله من التحريف والتبديل، وحيث كانت لغة رسول الإسلام ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ وقد وردت الأحاديث بالحث على تعليمها وتعلمها، وامتثل الرعيل الأول من المسلمين لذلك الأمر فحرصوا على تلقين أبنائهم لغتهم في مهدها، وحيث تبعد عن مظان التغيير بسبب مجاورة الأعاجم، فكانوا يبعثونهم إلى بادية نجد والحجاز، وكان العلماء من بعدهم يعنون بها العناية الجلى فقعدوا قواعدها وضبطوا ضوابطها وبذلوا من الجهد ما استطاعوا ليحولوا دون زحف العجمة عليها، وكل ذلك مرجعه الحرص على كتاب الله ثم لغة دينه، وكان من بين ما أخذ اهتماماً منهم من علومها النحو والتصريف؛ إذ بالأول تقام الجمل وتصان المعاني وبالثاني تضبط المفردات، فأخذوا في التأليف، وأخذ التأليف أطواره ومراحله حتى استوى هذا الفن على ساقه وأينعت ثماره فصرنا هذا اليوم نجتنيها جنى شهياً تسيغه العقول وتهضمه القلوب.

ومن العلماء الذين أولوا هذا الفن صادق إخلاصهم وبذلوا في سبيله جُلَّ جهدهم: الإمام محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ/

١٢٠٢ ـ ١٢٧٣ م). فقد كتب فيه الكتب المفيدة وتفنن في ذلك بين التطويل والاختصار، فوضع المتون، ثم شرح بعضاً منها، وعلى سبيل المثال: عمدة الحافظ، الكافية الشافية، التسهيل، وهذا الأخير لقي اهتماماً من علماء هذا الفن فأقبلوا عليه يشرحونه مختلفين في المنهج متباينين في المنزع، وهذا عرض موجز لمن وقفنا على اسمه من هؤلاء:

١ ـ ابن مالك نفسه لكنه لم يكمل الشرح، فحاول ابنه محمد بدر الدين أن يتمه لكن لم يستطع.

٢ ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن هانىء اللخمي السبتي المتوفى سنة ٧٣٣ هـ.

٣ ـ محمد شمس الدين بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلي (. . . ـ ٧٤٤ هـ).

٤ ـ أبو حيان محمد أثير الدين بن يوسف (٦٥٤ ـ ٧٤٥ هـ).

٥ ـ الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله المرادي ويعرف بابن أم قاسم (. . . ـ ٧٤٩ هـ).

٦ ـ أبو العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكري الأندرشي (. . . ـ ٧٥٠ هـ).

٧ ـ أبو عبد الله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجي المالقي (. . . ـ ٧٥٠ هـ) لم يكمل شرحه.

٨ ـ زين الدين الموصلي المعروف بابن شيخ العوينة (. . . ـ ٧٥٥ هـ).

٩ ـ أحمد شهاب الدين بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي المشهور بالسمين (. . . ـ ٧٥٦ هـ).

١٠ ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الخشني السبتي (. . . ـ ٧٦٠ هـ)، لم يكمل شرحه.

١١ ـ أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي المصري، يعرف بابن النقاش (. . . ـ ٧٦٠ أو ٧٦٣ هـ).

١٢ ــ عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (٧٠٨ ــ ٧٦١ هـ).

١٣ ــ عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن، بن عقيل (٦٩٤ ــ ٧٦٩هـ).

١٤ ــ محمد محب الدين بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (٦٩٧ ــ ٧٧٨ هـ).

١٥ ــ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ ــ ٨٢٧ هـ).

١٦ ــ محمد جلال الدين بن أحمد (. . . ــ ٨٦٤ هـ). لم يكمل شرحه.

١٧ ــ عبد القادر محيي الدين بن أبي القاسم العبادي الأنصاري (. . . ــ ٨٨٠ هـ).

١٨ ــ محمد المرابط بن أبي بكر الدلائي القشتالي (. . . ــ ١٠٩٤ هـ).

١٩ ــ يحيى بن محمد بن عبد الله الشاري الملياني (. . . ــ ١٠٩٦ هـ).

٢٠ ــ علي باشا بن محمد بن علي، نزيل تونس (. . . ــ ١١٤٥ هـ).

وقد كنت مهتمًا في باكر أيامي بما أقرأ للدماميني من آراء في ثنايا الكتب التي وقفت عليها أثناء اشتغالي بهذا الفن دارساً ومدرساً، فكنت أستأنس بما ينقل عنه وأطمئن إليه، فلما قضى الله لي أن أستعد لـ«الدكتوراه» وأخذت أبحث عن موضوع ملائم، رأيت أن من خير ما يهتم به الباحث إحياء تراثنا، فكان هذا الشرح من أكثر ما تعلَّق به ودّي لما للأصل والشرح من أثر جيد، أرجو الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن ينفع به من اطلع عليه، إنه سميع مجيب.

نسخ التحقيق:

من فضل الله علي أني لم أجد شحاً في نسخ هذا الكتاب فمكاتب العالم ــ في الغالب ــ لا تخلو من نسخة أو أكثر من هذا الكتاب منها الناقص ومنها التام، فكان موقفي منها موقف الاختيار والمفاضلة، وكانت وسيلتي إلى ذلك:

الاطلاع المباشر، أو الوقوف على وصف الفهارس، أو مراسلة بعض أولي الفضل الذين سرهم ما أحاول فأعانوني بالجهد الصادق، وقد انتهيت إلى اختيار مخطوطات أربع اعتمدت على ثلاث منها، واتخذت الرابعة احتياطاً ألجأ إليها وقت الحاجة، وبخاصة عندما أجد خرماً في إحدى النسخ الثلاث، وفي ما يلي وصف لنسخ التحقيق:

١ ـ النسخة (ظ):

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، تقع في جزأين، الأول يحمل رقم ١٦٩٣ (عام) ٨٩ (نحو وصرف) عدد أوراقه ٤٦٠، وعدد الأسطر ٢٣ ما عدا الورقات ٨٢ ـ ٢٣١ فعدد الأسطر ٢١، ومتوسط عدد الكلمات في السطر ١١، وفي هذا الجزء خرم يقع بين الورقتين ٣٠، ٣٢ أقدره بـ ٢٨ ورقة، وآخر يقارب الورقة وقع في الورقة ٣٣٧: أ السطر الأول.

في أول هذا الجزء فهرس للكتاب بجزأيه، آخره (باب إعمال المصدر).

الجزء الثاني يحمل الرقم ١٦٩٤ (عام) ٩٠ (نحو وصرف)، عدد الأوراق ٤٧٢، وبه خرم يقارب ثلاث ورقات بين الورقتين ٣٤٢، ٣٤٣، عدد الأسطر ٢٣، وعدد الكلمات في السطر على المتوسط ١١. يبدأ هذا الجزء بـ (باب حروف الجر) وينتهي بـ (باب الهجاء)، وهو آخر أبواب التسهيل.

جاء في آخر هذا المجلد: (وهنا تم الكلام في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وما هو إلّا طاعة عاجز مزجى البضاعة، معدود في أهل التقصير والإضاعة، حقير قلما دعا المباحث الحسنة فلبت بالسمع والطاعة، وأنا أعتذر للواقف عليه بما دفعت إليه من العجلة التي اقتضاها الحال لا سيما في هذه المجلدة التي أولها: همزة الوصل، فقد دعاني إلى السرعة فيها داعي الارتحال، وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه. ولم أتمكن من إصلاح معضله وإظهار خافيه، فليحسن المتأهل المتأمل بإصلاح ما يجده من هفوة طغى بها القلم، أو عثرة زلت بها القدم، وليصفح الصفح الجميل، وليقض ما هو قاضٍ، وحسبنا الله ونعم الوكيل. وصلى الله على سيدنا محمد وآله).

ثم كتب الناسخ ما يلي: (تم على يد أفقر خلق الله تعالى، وأحوجهم

للدعاء من كل مطلع عاذر لما وقع من تحريف أو هفوة قلم، فإن الأصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الأول، مع قصر اليد عن غيره، بمصر، وهو العبد الحقير: علي الصرري الأزهري الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة ولإخوانه المسلمين، والحمد لله وحده، ونعم الوكيل).

وليس في هذه المخطوطة ما يدل على تاريخ النسخ.

٢ ــ النسخة (ز):

نسخة مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة رقم ٨٧٥١ (عام) ١٠٥٧ (خاص) تقع في جزأين، آخر الأول (إعمال المصدر). وأول الثاني (حروف الجر)، وآخره (الهجاء)، عدد الأوراق في الجزء الأول ٢٧٨، وفي الثاني ٢٦٩، عدد الأسطر في الصفحة ٣٣، وعدد الكلمات على المتوسط في السطر ١٤، وفي أولها فهرس عام للكتاب بجزأيه.

وليس في هذه النسخة ما يحمل على الجزم بتاريخ النسخ، وليس فيها اسم للناسخ.

وبين النسختين (ز،ظ) مشابهة قوية في الأخطاء، لكن (ز) تميزت بكثرة ما فيها من السقط وتكرار الجمل، وفي الجزء الأول سقط ما يقارب الورقة في أثناء الورقة ٢٠٢:ب السطر الثامن، وهو الساقط عينه الثاني من (ظ) الجزء الأول.

٣ ــ النسخة (د):

نسخة دار الكتب المصرية رقم ٣١٦٦٢ (عام) ١٠٠٩ (نحو)، في جزأين، عدد أوراقها ٤٦٣ وعدد الأسطر ٣٣، متوسط كلمات السطر ١٧، آخر الجزء الأول (باب إعمال الصفة المشبهة) وأول الجزء الثاني (باب إعمال المصدر) وآخره (باب الهجاء).

وجاء في آخر النسخة ما نقلنا عن نسخة (ظ) وزاد: (. . . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً إلى يوم الدين. وكان ابتداء تصنيف هذه المجلدة في العشرين من ذي القعدة الحرام سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، والحمد لله رب العالمين).

ثم جاء فيها: (نجزت هذه النسخة المباركة كتابة بحوله ـ سبحانه ـ وعنايته وتوفيقه وهدايته يوم الأحد المبارك خامس عشرين شهر ربيع الآخر سنة إحدى[١] وتسعين وألف بقلم أفقر الورى إلى فضل من يسمع ويرى، وهو بالمنظر الأعلى، عبده الضعيف راجي لطف الحنان المنان الفقير علي اليماني، أقال الله ـ سبحانه ـ عثاره في الدارين، وجعله من خواص أمة سيد الكونين، وغفر له ولوالديه وإخوانه وذويه ولمشايخه ولجميع المسلمين والمسلمات إنه سميع مجيب الدعوات).

وفي هذه النسخة ثلاثة خروم: في الجزء الأول سقط ما يقارب سبع ورقات بين الورقتين ١٨٨ و١٨٩، وسقط ما يقارب الورقة بين السطرين الثاني والثالث من الورقة ٢١٤:ب. وفي الجزء الثاني سقط ما يقارب صفحة واحدة بين الورقتين ١٠٩، ١١٠.

٤ ـ النسخة (ك):

نسخة أخرى في دار الكتب المصرية رقمها ٣١٦٦٣ (عام) ١٠١٠ (نحو) لم تجزأ هذه النسخة، عدد أوراقها ٣٨٩، عدد الأسطر ٣٧، متوسط كلمات السطر ١٧، لم أعثر فيها على خروم.

جاء في آخرها: (قال الكاتب ممن نسخنا نحن منه: إن[٢] الأصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الأول مع قصر اليد عن غيره بمصر، غفر الله له ولسائر المسلمين أجمعين. وقد وقع الفراغ منه على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى ربه ـ سبحانه وتعالى ـ الغني، الفقير، ملا محمد فريد بن ملا عثمان الأفغاني السليماني الخالدي، في يوم الجمعة وقت الضحى في أول شهر المعظم شهر شعبان الذي هو[٣] من شهور سنة خمس عشرة ومائة وألف بقرب جامع بني أمية بدمشق الشام حرسها[٤] من العاهات والآفات تحت المنارة الشرقية...).

---

(١) في الأصل (أحد) وهو خطأ.
(٢) في الأصل (فان) وهو خطأ.
(٣) في الأصل (التي هي).
(٤) كذا في الأصل ولعل الصواب: حرسها الله.

وكلامه ظاهر في أن هذه النسخة نقلت عن النسخة (ظ) وأن النسخة (ظ) نقلت من القاهرة إلى دمشق قبل ١١١٥ هـ.

وقد اتخذت هذه النسخة احتياطاً اعتمد عليها عندما أجد خرماً في إحدى النسخ الثلاث، وحينما يتعذر عليّ استظهار كلمة أو جملة.

وقد اتفقت النسخ الأربع على كتابة الأصل بالمداد الأحمر وكتابة الشرح بالمداد الأسود، إلاَّ النسخة (ز) فإن الأصل فيها بمداد الشرح، لكنه يميّز بخطوط فوقه.

٥ ـ (م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمد كامل بركات. نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

منهج التحقيق:

منذ أن بدأت العمل في هذا الكتاب وأنا آخذُ لنفسي شعاراً (الإتقان أولاً) ولا أدّعي أنني قاربت الكمال، لكنني بذلت ما أستطيع من جهد في أن أخرج أثراً على صورة جيدة يقرأ القارىء في ثناياها ما بذله المحقق من جهد وعناء، وكنت أوطن نفسي كلما أدركها شيء من السّأم، أو جنحت إلى لون من الدّعة بقول الفقعسي:

كأنك لم تُسبق من الدهر ليلة إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب

ومن الممكن أن ألخص ما قمت به في تحقيقي على النحو التالي:

١ ـ عنيت بتحقيق النصّ كلمة وجملة، وحرصت على أن أثبت ما أجزم أو أرجّح أنه الصواب، وما لم يكن في إحدى هاتين المرتبتين أثبته في الهامش متقيداً بحرفيته مهما كان واضحاً أنه خطأ، لم أترك من ذلك إلاّ همزة تركت أو نقطتي الياء المتطرفة والتاء المربوطة، فإن ذلك شائع وأمره ظاهر، على أني لم أضرب عنه صفحاً ألبتة، فأنا أنبه إليه قليلاً إذا انفرد، وأثبته إذا كان في الكلمة خطأ سواه، وقد اهتم ناسخ (د) باختصار الكلمات التالية:

سيبويه (سَ)، المصنف (المص)، الشارح (الشر)، حينئذٍ (حَ)، وشاركه ناسخا (ز،ظ) في اختصار (المصنف) إذا وقعت آخر سطر، فنبهت إلى هذه الاختصارات الفينة بعد الفينة.

٢ ـ حفل الكتاب بكثير من آي الكتاب العزيز، فأكملت الآية في الهامش ما لم يمنع من ذلك طول مفرط، على أني أضع نقطاً مكان ما لم أثبت. كما عنيت بضبطها بالشكل.

٣ ـ وفي الكتاب من الأحاديث والآثار الكثير؛ لذلك وجهت اهتماماً خاصاً نحوها، فخرّجتها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وذلك ليكون القارىء على ثقة من صحة ما يقرأ، لا سيما وقد كثر التحريف فيما يستشهدون به من ذلك.

٤ ـ عنيت بمن ورد ذكره من الرجال والنساء، فعرّفت به تعريفاً موجزاً يتضمن اسمه وما اشتهر به من العلوم، وبعضاً من مشايخه وتلامذته وآثاره.

٥ ـ حاولت في شواهد الشعر أن أوثقها بما أملك من الوسائل:

تعيين القائل، وتحديد عصره، ردّ الشاهد إلى ما أمكن من المراجع ليكون في ذلك شهادة تؤكد الثقة بالشاهد إن عرف القائل، أو توثق ما جهل قائله، وبخاصة إذا كان من بين أصحاب المراجع من شهد له الثقاة بالعدالة ودقة التحري.

وقد حاولت أن أربط الشاهد بالقصيدة أو المقطوعة، فأذكر المطلع وما قبل الشاهد وما بعده، ثم أوضح ما فيه من غريب وغموض في التراكيب، وأجلي الشاهد فيه، وليس ذلك بالدائم، لكنه غالب.

٦ ـ بذلت الجهد في مراجعة النصوص المنقولة على أصولها التي نقلت عنها، لا أترك ذلك إلاّ أن يكون الكتاب ليس في متناول يدي لمانع لا أستطيع التغلب عليه، وقد أوليت اهتمامي شرح التسهيل الذي ألفه ابن مالك، لأن الدماميني أكثر من النقل عنه، فقابلت كل نقوله على هذا الشرح في نسخته المخطوطة بخط مغربي، ثم فيما طبع منه، ونقلت كثيراً من كلامه حيث وجدت الحاجة داعية إليه.

مصطلحات:

يجد القارىء لهذا الكتاب بعضاً من الرموز والأقواس يحسن بي أن أعينه على فهمها، فأفسرها في ما يلي:

(د): مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠٠٩ (نحو).

(ز): مخطوطة الجامع الأزهر بالقاهرة ١٠٥٧ (خاص).

(ظ): مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق ٨٩، ٩٠ (نحو وصرف).

(ك): مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠١٠ (نحو).

(م): تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ.

القوسان المركنان [ ] لما سقط من بعض المخطوطات أو منها كلها.

الجمل التي كررت في بعض النسخ أضعها بين قوسين هلاليين ( ).

أضع عبارات التسهيل بين أربعة أقواس « ».

الشرطة المائلة / أضعها في أول كل ورقة بالنسبة للمخطوطة (ظ)، وأضع رقم الورقة في الهامش على شمال القارىء بمحاذاة السطر الذي فيه الشرطة.

فيما يتعلق بالإحالة على المخطوطات أكتب رقم الورقة يليه نقطتان إحداهما فوق الأخرى، وأعبر عن الوجه الأول بـ : أ، وعن الوجه الثاني بـ : ب، مثلاً: ٦٥ :أ، ١٢٧ :ب.

وفيما يتعلق بالآيات المكملة في الهامش أكتب ما ترك الشارح وأضع مكان ما أورد هو، أو ما تركته أنا اختصاراً نقطاً، وأضع رقم الآية في آخرها يليه اسم السورة وبعده رقمها.

وقد اختصرت كثيراً من أسماء المراجع، لكني أترك بيان ذلك إلى الفهرس الخاص بها، لما في ذلك من التطويل.

وفي خاتمة المطاف أذكر بلسان الشاكر ما أولانيه من عطف وما أمدني به من عون في ساعة العسرة شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله، حيث لم يتردد في يوم ما من مراجعة ما أعرض عليه من أصول البحث وتوجيهي إلى ما يخفى عليّ أثناء البحث رغم مشاغله الجمة ومسؤولياته الضخمة، ولا غرو فقد أخذت عليه صغيراً وشرفت ببنوته، أمدّ الله في عمره ووفّقه إلى صالح الأعمال ونفعنا بعلمه.

وأخيراً، أختم بحمد الله والصلاة على نبيه محمد وعلى آله وصحبه.

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

القاهرة في ١٦/٣/١٣٩٦ هـ ــ ١٦/٣/١٩٧٦ م.

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين[1]] وصلى الله[2] على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
يقول العبد الفقير إلى المولى الغني محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني [المالكي[1]] ـ عامله الله بلطفه الخفي وبره الحفي ـ: اللهم وإياك نحمد[3] على نعم توجهت الآمال إلى نحوها فأسعفتها بتسهيل الفوائد، وشكت ما تلقاه من نقص الحظ فأسعدتها[4] بتكميل المقاصد، ونشكرك على تصريفك لنا في خدمة كلمة الإسلام، وتوفيقك إيانا إلى توحيدك الذي تكل[5] عن وصف فضله المفرد جملة الكلام، ونسألك أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب، وتبعدنا عن مساوىء الأفعال الناقصة، وتسعدنا بمحاسن[6] أفعال القلوب. ونشهد ألا إله إلاّ أنت[7] وحدك لا شريك لك، تعاليت أن تكون لك صفة مشبهة، ولم يحط بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان، وأنّىٰ وهي عن سمات الحدوث منزهة؟، أنت الفاعل لما تختار، وكل شيء مفعول بقدرتك وإرادتك، ولا كائنة عند ذوي التمييز إلاّ وجميع أحوالها متعلقة بمشيئتك. ونشهد

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) اللهم صل، ز.
(٣) انا نحمدك، د.
(٤) فاصعدتها، ظ.
(٥) يكل، د.
(٦) بمجالس، ظ.
(٧) الله، ز.

أن محمداً عبدك ورسولك العلم الذي هديت بمعارفه إلى الحق اليقين، وأنزلت عليه[١] القرآن بلسان عربي مبين، ذو النسب الشريف الذي لشأنه التكبير ولشانئه التصغير، والدين الحنيف الذي نجا محالفوه وهلك مخالفوه، فانقسموا إلى جمع السلامة وجمع التكسير. ونصلي عليه وعلى آله وصحبه الذين جروا بميدان العربية فحولاً لا يلحق لهم غبار، ورووا جمل أخبار الدين المفيدة فكان الرفع ثابتاً لمحل تلك الأخبار، صلاة لا تزال الألسنة تجزم بفضلها وتعترف، ويدوم لقائلها أحسن[٢] العيش ولا ينصرف، اللهم فأدم صلاتك عليه وعليهم، ووال تحياتك الطيبات واصلة إليه وإليهم.

وبعد: فلا يخفى أن الكتاب المسمى: بـ«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» تأليف الإمام العالم العلامة مالك/أزمة الفضائل وابن مالكها، السالك ٣
من طرق العربية في أفسح[٣] مسالكها، ملك النحاة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك ـ رضوان الله عليه ـ كتاب جمع الفوائد جمع كثرة، وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكان كل كلمة منه[٤] درة، لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه، وإذا عد غيره من الفضلات فلا شك في أن العمدة عليه، طالما جاد[٥] بالنفع[٦] المتعدي فكان شكره لازماً، وعد حازماً[٧] من كان بإسكانه في منازل التقدم[٨] جازماً، جمع بين براعة العبارة والتنقيح، واعتنى بالإيجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح، وحشا أصداف المسامع درراً لا عهد لها[٩] بمثلها، فظن بعض الطاعنين أنه سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر

---

(١) اليه، د.
(٢) أحمد، د، ز.
(٣) أحسن، ظ.
(٤) منها، د.
(٥) جا، ز.
(٦) النفع، ز.
(٧) جازما، ظ، د.
(٨) التقديم، د، ز.
(٩) له، ز.

إلَّا في سهلها، وإنما أتي الطاعن من قبل غموض العبارة عن نظره القاصر، ومني بضعف [١] الإدراك وفقد الإسناد [٢] فأصبح لا قوة له ولا ناصر.

هذا: وإني لما قدمت في أواخر شعبان المكرم من سنة عشرين وثمانمائة إلى كنباية [٣] من حاضرة الهند ــ عمرها الله [تعالى [٤]] بالإسلام وشاد أرجاءها بالأئمة [٥] الأعلام ــ وجدت فيها هذا الكتاب مجهولاً لا يعرف، ونكرة لا تتعرف [٦]، قل من يشعر باسمه أو مسماه، أو يلمحه بالنظر فيكشف معماه، ولا يجد المرء [٧] هناك منه ولا له أصلاً ولا شرحاً، ولا يبرح المتلفت إلى ورود مناهله يكابد ظمأ برحاً، واتفق أني [٨] استصحبت منه في السفر نسخة واحدة تخذتها رأس مال للنظر، وكانت بالفوائد عليّ عائدة، ورآها بعض الطلبة فلمحها بعين الإستحسان، وناجاه لسانها بألفاظ عذبة، فذاق منها حلاوة اللسان، إلَّا أنه رأى في كثير من الأماكن أبكار معانٍ تحجبت بأبواب مغلقة، ووجوه مسائل فتنت [٩] القلوب بغمز عيونها فتركتها في حبائل المحبة معلقة، فسألني في أن أشرح هذا الكتاب شرحاً يفتح أبوابه، ويذلل صعابه، ويجلو

(١) بصعف ظ.
(٢) الاستاد، د، ز، ظ.
(٣) كذا في نسخ التحقيق بالتاء المربوطة، وقياس مثلها أن تكتب بالتاء المفتوحة كنبايه، وكذا ضبطها القلقشندي بالتاء المثناة من فوق (كنبايت)، وهي مدينة بالهند من إقليم (جزرات) وإليك ملخصاً لكلام القلقشندي: جزرات ــ بالجيم والزاي المعجمة والراء المهملة ثم ألف وتاء مثناة ــ وبها عدة مدن وبلاد منها (كنبايت):
ــ بالكاف ونون ساكنة وباء موحدة ثم ألف وياء مثناة تحتية وتاء مثناة من فوقها ــ ومقتضى ما في مسالك الأبصار أن يكون اسمها (أنبايت) ــ بإبدال الكاف همزة ــ، فإنه ينسب إليها أنباتي، وهي مدينة على ساحل بحر الهند، موقعها في الإقليم الثاني من الأقاليم السبعة حيث الطول تسعة وتسعون درجة وعشرون دقيقة، والعرض اثنتان وعشرون درجة وعشرون دقيقة غربي المنيبار على خور من البحر طوله مسيرة ثلاثة أيام.
ــ صبح الأعشى ٥: ٧٠ ــ ٧٣، تقويم البلدان ٣٥٣، ٣٥٦ ــ ٣٥٧.
(٤) عن، د.
(٥) بالأئمة العلماء الأعلام، ز، ظ.
(٦) يتعرف، ز، ظ.
(٧) للمرء، ز. ظ.
(٨) اذ، ز، أن، ظ.
(٩) فتت، ز، فتنت، ظ.

عرائسه [١] للأفهام، ويعقد الخنصر على ما يكشفه من الإبهام [٢]. فاعتذرت أولاً بأني لست من رجال هذه الصناعة، وأن فكري في تحصيل فوائدها مزجى البضاعة، وثانياً بأن هموم الحوادث والغربة قد أجلبت عليَّ بخيلها [٣] ورجلها [٤]، وحملتني جبال أنكاد تفتّتُ حصاة القلب من أجلها.

وثالثاً بفقدان الشروح في هذه البلاد، وعزة ما أحتاج إليه من الكتب التي أفدي بياض أياديها [٥] بالسواد، حتى لقد وقعت [٦] على نسخة من شرح ابن قاسم [٧] أتى بها إليَّ [٨] من أواصل [٩]، فقلت: لعلي أذود بها عن مقاصد الكتاب وأصاول [١٠]، وأستعين بما فيها ــ وإن كان يسيراً ــ على ما أنا له من الشرح أحاول. وراجعت النظر فإذا المرام الذي تخيلت [١١] مما تقصر [١٢] عنه يد المتطاول لما في هذه النسخة من اختلال لا يرى معه الناظر لمقدمات القصد

---

(١) غراسه، ز.

(٢) الايهام، د.

(٣) بحيلها، ظ.

(٤) اقتبس هذه الكلمات من الآية: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ...﴾ ٦٤ الإسراء (١٧).

(٥) اهملت الياء الثانية في، ظ.

(٦) وقفت، د.

(٧) ابن أم قاسم، د، وهو الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، المصري المولد الأسفي المحتد [٠٠ ــ ٧٤٩ هـ = ٠٠ ــ ١٣٤٨ م] يعرف بابن أم قاسم نسبة إلى أم أبيه: زهراء. أخذ عن أبي عبدالله الطنجي وأبي زكريا الغماري وأبي حيان والشرف المقبلي وشمس الدين بن اللبان وغيرهم. من كتبه شرح التسهيل، شرح الألفية، شرح المفصل، الجنى الداني في حروف المعاني، تفسير القرآن.

ــ الغاية: ج ١ ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨، البغية: ج ١ ص ٥١٧، الشذرات: ج ٦ ص ١٦٠ ــ ١٦١.

(٨) إلي بها، د.

(٩) أصاول، د، ز، أوصال، ظ، والصحيح ما أثبته.

(١٠) واصال، ظ.

(١١) تخيلته، د، وحذف العائد هنا جائز.

(١٢) يقصر، ز، ظ.

إنتاجاً، وسقم لا يجد له طبيب الفهم دواء ولا يستطيع له علاجاً، فكيف لي مع
هذه المهالك بالوصول إلى ذلك المطلب؟ وأنى أظفر بتذليل[١] الصعاب وقد عز
ما أتطلب؟ وبينما أنا أقدم في الإجابة رجلاً وأؤخر أخرى، وأسوف الطالبين
بالنجاز، والتسويف بالفقير أحرى، [و[٢]] أخشى معرة الفضيحة، وأؤثر
الستر على القريحة القريحة[٣]، وأعلم أن أعراض المصنفين أغراض لسهام ألسنة
الحساد، وأن حقائب تصانيفهم معرضة[٤] لأيدي[٥] النظار تنتهب[٦] فوائدها ثم
ترميها بالكساد. والفكر يشير إلى أن الإجابة ربما تبرد كبداً حرى، وأن التأليف
ربما انتفع[٧] به فأجرى[٨] لصاحبه أجراً، فابتهجت بتلك الإشارة وانتهجت
طريقها التي أهدت لطائف البشارة، وأقبلت على إسعاف الطالب بمطلوبه،
وأعرضت عن الجارين على نهج الحسد/وأسلوبه، وقلت: هب كلا بذل في ٤
متابعة الهوى مقدوره، والتهب حسداً ليطفىء نور البدر[٩] ويأبى الله إلّا أن يتم
نوره[١٠] فهل هي إلّا[١١] منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر، وفعلة ظن
أنها تطوي جميل الذكر فإذا هي تنشر[١٢]؟:

---

(١) بتذلل، ز.

(٢) عن، د.

(٣) ال سريحة، ز، ظ.

(٤) معرضة معرضة، ز.

(٥) لا يدري، ز.

(٦) تتنهب، ز، ظ.

(٧) ينتفع، ز، ظ.

(٨) فاجري، ز.

(٩) ورّى به الشارح عن نفسه؛ لأنه يلقب: «بدر الدين».

(١٠) اقتبس الشارح هذه الجملة من قوله تعالى: ﴿يريدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة (٩).

(١١) لا، ظ.

(١٢) تنشر شعرا، ظ.

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود[١]

ولما تحرك العزم لإسكان هذا الشرح في منازل الوجود، وسمح الفكر فيه ببذل ما هو[٢] عنده من الفوائد موجود، وشاء الله أن يكون أفق الهند منشأ لظهوره، وسماء لطلوع بدره وسفوره، رأيت أن أتوسل[٣] به إلى الوفادة إلى الأرض التي نشأ فيها وربا[٤] في حجور نواحيها على من أناخت بأبوابه ركائب الوفود، وصدرت عنه مملوءة الحقائب بعجائب الكرم والجود، إمام العصر الذي تقدم فقامت الرعايا صفوفا على أقدام الطاعة لإمامته، وخلف السلف الماضين في العدل والإحسان فأدام الله أيام خلافته، سلطان العالم الذي أصاب بسهام آرائه الشريفة أشرف[٥] الأغراض، وسما عرضه النقي إلى أن أصبح كالجوهر بين الأعراض، وقضى عدله لقطر الإسلام بالعمارة وعلى ديار الكفر بالخراب، وأورد العفاة مناهل كرمه الصافية وصير شراب[٦] العداة كالسراب، إن[٧]

---

(١) من قصيدة لأبي تمام: حبيب بن أوس الطائي وتأتي ترجمته في ٢: ١٠٥. يمدح ابن أبي دؤاد ويستشفع بخالد بن زيد، ومطلعها:

أرأيت أي سوالف وخدود عنت لنا بين اللوى فزرود

وقبل البيت المذكور:

نزعوا بسهم قطيعة يهفو به ريش العقوق فكان غير سديد

وبعده:

لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود

عنت: عرضت. نزعوا: نزع فلان في القوس مدها. يهفو: يسرع. طويت: كتمت. أتاح: هيأ. عرف: الريح طيبة ومنتنة، وأكثر استعماله في الطيِّبة. الديوان ٦٣.

(٢) ما عنده، د.

(٣) أتوسد، ظ.

(٤) ضبطت بضم الراء وتشديد الباء وبألف مقصورة في، ظ، ورسمت بياء منقوطة دون ضبط في، ز.

(٥) أشراف، د.

(٦) شرب، د.

(٧) إلى أن، ز، ظ.

صعبت مقاصد المقترين(١) فبيده(٢) أزمة التسهيل والمنح، وإن أغلقت دونهم أبواب المكارم فهو على الحقيقة أبو(٣) الفتح، مولانا السلطان الأعظم، ملاذ سلاطين العرب والعجم، حامي بيضة(٤) الإسلام، ماحي ظلم الظلم بنور العدل في الأحكام، عالم السلاطين سلطان العلماء، عظيم(٥) السادات سيد العظماء، المؤيد بالنصر والفتح المبين، ناصر الملة والحق والدين، أبي الفتح أحمد(٦) شاه السلطان بن السلطان محمد شاه بن السلطان مظفر شاه [رضي الله عنه وأرضاه(٧)]:

إمام أحاديث العلا عنه أسندت ... فبادر لكي تروي(٨) لأحمد مسندا
حياة لمظلوم هلاك لظالم ... فبالبأس والإحسان أشقى وأسعدا
فكم من عفاة نحوه قد ترددت ... على أنه في برهم ما ترددا
ولم تحو أخبار السلاطين غاية ... من الرفع إلَّا كان في الحال مبتدا
لقد وزن الأفعال بالعدل دائما ... وعرَّف أسباباً تنجّي من الردى
فلم ينصرف عن رتبة الفضل إذ أتى ... بوزن وتعريف أبانا عن الهدى
وتلك رأيناها لأحمد سنة ... فعد لحماه تشهد العود أحمدا(٩)

جعل الله الممالك منظومة في سلك ملكه، وأقطار الأرض جارية في حوزه

---

(١) المعرين، ز، المعتزين، ظ.
(٢) اهملت الباء والياء في، ز، ظ.
(٣) أبواب، د.
(٤) بيضة سادات الاسلام، د.
(٥) عظم، ظ.
(٦) قام بالملك سنة ٨١٤ هـ، أنشأ مدينة كبيرة بكجرات من الهند وسماها «أحمد أباد» واتخذها مقراً لملكه، ولد سنة ٧٩٣ وتوفي سنة ٨٤٥ هـ. انظر «نزهة الخواطر»، ج ٣، ص ١٤ ــ ١٥.
(٧) عن، د.
(٨) ترى، ظ.
(٩) لم أقف على نسبة هذه لأبيات، ولكن الراجح أنها للشارح في السلطان: أحمد شاه، ويدل على ذلك ما فيها من المصطلحات النحوية الكثيرة: أخبار، مبتدأ، ينصرف، وزن، تعريف. على أنه ورّى بقوله: «لأحمد مسندا»، بالإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ.

وفلكه[١]، فحينئذٍ[٢] تركت الأقلام تسعى في كتابة هذا الشرح على الرؤوس، وطرزته برسم هذا السلطان الذي يثبت بوجوده[٣] كل[٤] سرور وينتفي كل[٥] بوس، وحسن عندي أن أتوسل بذلك إلى أبوابه الشريفة، وأتوصل إلى الدخول تحت ظلاله الوريفة، على أني على العجز والتقصير مجبول. وقد أبديت وجوه معذرتي والعذر عند كرام[٦] الناس مقبول[٧].

وسميت هذا الشرح بـ«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» وبالله أستعين، في القول والعمل، وإياه أسأل أن يبلغنا[٨] من خير[٩] الدارين غاية الأمل بمنه ويمنه[١٠].

(١) وملكه، د، ز، ظ، وما أثبته أنسب للمعنى وأنفى للتكرار.
(٢) يرمز لها ناسخ (د) دائمًا هكذا «فح».
(٣) لوجوده، د.
(٤) وجود كل، د، ز.
(٥) به كل، د.
(٦) خيار، د.
(٧) هذا مأخوذ من قول كعب بن زهير ـ رضي الله عنه ـ في قصيدته: (بانت سعاد...)
نبئت أن رسول الله أوعدني والعذر عند رسول الله مقبول
(٨) تبللنا، ز.
(٩) خيرى، د: الإفراد في مثل هذا أفصح من التثنية وانظر: ١ : ٢٨٧ ـ ٢٩٣ حيث تكلم عليه ابن مالك والدماميني.
(١٠) وكرمه، د.

ترجمة ابن مالك

ولنقدم أمام الشرح كلاماً يتعلق بترجمة المصنف[1] فنقول:

هو الإمام[2] العلامة المقرىء النحوي اللغوي الحافظ المشهود له بجلالة القدر ورفعة الدرجة جمال الدين أبو[3] عبد الله محمد بن[4] عبد الله [ابن محمد[5] بن عبد الله[6]] أيضاً ابن مالك الطائي الأندلسي الجياني [بجيم مفتوحة وياء مثناة من تحت مشددة فألف فنون فياء[7]] [نسب[8]] [نسبة إلى جيان[7]] بلد من بلاد الأندلس[9]. ولد في/سنة ستمائة، ونشأ واعتنى بعلوم

(١) المص، د، ز.

(٢) ترجمة ابن مالك في:
ــ نفح الطيب: ٢ : ٤٢١ــ٤٣٣؛ طبقات الشافعية ٥: ٢٨؛ فوات الوفيات ٢: ٤٥٢ــ٤٥٤؛ الغاية ٢: ١٨٠ــ١٨١؛ البغية ١: ١٣٠ــ١٣٧؛ الشذرات ٥: ٣٣٩؛ مفتاح السعادة ١: ١١٥ــ١١٧؛ جورجي زيدان ٣: ١٤٠؛ الوافي بالوفيات ٣: ٣٥٩ــ٣٦٤؛ الأعلام: ٧: ١١١.

(٣) ابن، ز، ظ.

(٤) أهملت الباء في، ظ.

(٥) انفردت (د) بهذا الاسم، وليس في مراجع الترجمة.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٩) جيّان: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عنها إلى ناحية الجوف في شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً.
ــ معجم البلدان ٢: ١٦٩ــ١٧٠ (ط طهران).

العربية فأتقنها ونبغ فيها [١] ، وحاز قصب السبق، وغرب ثناؤه وشرق، وتناقلت [٢] الركبان حديث فضله حجازاً وعراقاً [٣] :

فساربه من لا يسير مشمرا وغنى به من لا يغنّي مغردا [٤]

ارتحل إلى حماة[٥] من البلاد الشامية، وأقام بها مدة ونشر فيها علمًا جماً، ثم استوطن دمشق [٦]، وعكف بها على الإفادة وانتفع به خلائق، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي بها في شعبان سنة اثنتين [٧] وسبعين (بالباء الموحدة) وستمائة ــ رحمة

---

(١) منها، ظ.

(٢) وتناولت، ظ، ز.

(٣) وعراقا شعر، ز.

(٤) من قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي (ترجمته في ٢ :١٠٦)، يمدح فيها سيف الدولة الحمداني.

ومطلعها:

لكل امرىء من دهره ما تعودا وعادات سيف الدولة الطعن في العدا

وقبل البيت:

وما الدهر إلا من رواة قلائدي إذا قلت شعرا أصبح الدهر منشدا

وبعده:

أجزني إذا أنشدت شعرا فإنما بشعري أتاك المادحون مرددا

قلائدي: قلائد الشعر: بواقيه على الدهر، ويروى قصائدي. مشمراً: فعله شمر: مرَّ جادّاً أو مختالاً. مغردا: فعله غرد، وأصله: غرد الطائر رفع صوته وطرب به، استعير لمن يفعل ذلك بالشعر. أجزني: في القاموس: الجلئزة: العطية، ولم يذكر لها فعلا بمعنى أعطني، وفي اللسان: «وفي الحديث: أجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم به» أي: أعطوهم الجيزة، والجائزة: العطية من أجازه يجيزه، إذا أعطاه، ومنه حديث العباس ــ رضي الله عنه ــ «ألا أمنحك ألا أجيزك» أي أعطيك».

وانظر مادة جوز. الديوان ٢ :٣.

(٥) بلدة في الإقليم السوري، تقع على نهر العاصي، طولها اثنتان وستون درجة وثلثان، وعرضها: خمس وثلاثون درجة وثلثان وربع. معجم البلدان ٣ :٢٣٦.

(٦) عاصمة الإقليم السوري، طولها: ستون درجة، وعرضها ثلاث وثلاثون درجة ونصف. ــ معجم البلدان ٤ : ٧٢.

(٧) اثنتى، د، اثنين، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.

الله [تعالى[1]] عليه ــ ودفن بسفح[2] جبل قاسيون[3]. وقال صاحبه الشيخ الإمام بهاء الدين [بن[4]] النحاس الحلبي[5] ــ رحمه الله ــ يرثيه:

قل لابن مالك ان جرت بك ادمعي حمرا يحاكيها النجيع القاني
فلقد جرحت [القلب[6]] حين نعيت لي فتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يسهل ما أحس[7] من الأسى علمي بنقلته إلى رضوان
فسقى ضريحا ضمه[8] صوب[9] الحيا تهمي له بالروح والريحان[10]

قرأ النحو والقراءات على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار[11] أبي

---

(١) عن، ز.

(٢) بفسح، ز.

(٣) جبل مشرف على بقعة دمشق. معجم البلدان: ج ٤، ص ٨٣؛ ج ٧، ص ١١.

(٤) عن، د، ز.

(٥) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية (٦٢٧ــ٦٩٨ هـ = ١٢٣٠ ــ ١٢٩٩ م). أخذ عن ابن عمرون والكمال الضرير وأخذ عنه أبو حيان.
أملى شرحاً للمقرب وهدي أمهات المؤمنين والتعليقة في شرح ديوان امرىء القيس.
ــ البغية: ج ١، ص ١٣. ، فوات الوفيات: ج ٢، ص ٣٥٠ ــ ٣٥٣؛ الغاية: ج ٢، ص ٤٦.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) أجل، د.

(٨) ضم، ظ.

(٩) ثوب، ز، ظ.

(١٠) الأبيات في «البغية»: ج ١، ص ١٣٧ دون البيت الرابع، وفيها «حمراء يحكيها»، «ما أجن».

(١١) الخباز، د.

طاهر[١] الكلاعي اللبلي[٢]، وقرأ كتاب سيبويه[٣] على أبي عبد الله المرشاني[٤].

---

(١) الطاهر، ظ.

(٢) الليلى، د، ز: والموافق لما في ترجمته الآتية ما أثبته. ذكره في نفح الطيب في ذكر مشايخ ابن مالك، ج ٢ مرتين، ولكن بشيء من الاختلاف فقال في ص ٤٢١: أبو المظفر وقيل: أبو الحسن ثابت بن خيار، عرف بابن الطيلسان وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لبلة. وقال في ص ٤٣٠: ورحم شيخه ثابت بن الخيار فإنه كان من الثقات الأخيار وهو أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكلاعي بضم الكاف على ما كان يضبط بيده فيما حكاه ابن الخطيب في الإحاطة، وأصله من لبلة ويعد في أهل جيان، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ. وذكره السيوطي في البغية: ج ١، ص ١٣٠، ١٣١ عن أبي حيان وسماه ثابت بن حيان. وترجم له في ج ١، ص ٤٨٢ فقال ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي بضم الكاف أبو الحسن الغرناطي. قال في تاريخ غرناطة: كان فاضلاً نحوياً ماهراً مقرئاً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيرا وروى عن ابن بشكوال وبالإجازة عن السلفي، وعنه بالإجازة أبو القاسم بن الطيلسان وأبو الحسن الرعيني، مات سنة ثمان وعشرين وستمائة ــ قال السيوطي: قلت: أخذ عنه الجمال بن مالك، وسبق في ترجمته ج ١، ص ١٣١: عن أبي حيان أنه قال: إن ثابتا هذا لم يكن من أئمة النحويين بل كان من أئمة المقرئين.

(٣) سّ، د. عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين أبو بشر [١٤٨ ــ ١٨٠ هـ = ٧٦٥ ــ ٧٩٦ م] ويقال: أبو الحسن، مولى بني الحارث بن كعب ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، أصله من البيضاء بفارس ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش الأكبر وعيسى بن عمر. توفي سنة ١٨٠ وقيل ١٦١ أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ.
ــ البغية: ج ٢، ص ٢٢٩؛ والشذرات: ج ١، ص ٢٥٢ ــ ٢٥٥؛ والوفيات: ج ٣، ص ٤٦٣ ــ ٤٦٥.
وقد ترجم السيوطي لثلاثة غيره يلقبون سيبويه في البغية وهم:
(أ) محمد بن عبدالعزيز أبو نصر التميمي الأصبهاني النحوي، حدث عن ابن فارس. ج ١، ص ١٦١.
(ب) محمد بن موسى الكندي المصري أبو بكر أو أبو عمران بن الصيرفي، عالم بالنحو والمعاني معتزلي (٢٨٤ ــ ٣٥٨ هـ) ج ١، ص ٢٥٠؛
(ج) علي بن عبدالله أبو الحسن الكوفي المغربي المالكي النحوي، مولده بعد الستمائة ووفاته منتصف ربيع الأول سنة ٦٦٧ هـ. ج ٢، ص ١٧٠,

(٤) المرشافي، ظ، والصواب: ما أثبته، ففي نفح الطيب ج ٢، ص ٤٢١ في الكلام عن ابن مالك: وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله بن مالك المرشاني.

ومن مشايخه ابن يعيش[١] شارح «المفصل»، لازمه مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون[٢] فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش.

ويقال: إنه جلس عند أبي علي الشلوبين[٣] بضعة عشر يوماً.

قلت: وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي[٤] في أواخر شرحه «للحاجبية النحوية» أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب[٥] ـ رحمه الله ـ

---

(١) يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي [٥٥٦ـ٦٤٣ هـ = ١١٦١ـ١٢٤٥ م] موفق الدين أبو البقاء، كان يعرف بابن الصانع. قرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري وسمع الحديث على الرضي التكريتي وأبي الفضل الطوسي، آخر من حدث عنه أبو بكر الدشتي، له شرح المفصل، ط، وشرح تصريف ابن جني. البغية: ج ٢، ص ٣٥١، الوفيات: ج ٧ ص ٤٦ـ٥٣، الشذرات: ج ٥، ص ٢٢٨ـ٢٢٩.

(٢) محمد بن محمد جمال الدين أبو عبدالله الحلبي (٥٩٦ـ٦٤٩ هـ) (١١٩٩ـ١٢٥١ م) النحوي، سمع من ابن طبرزد وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره. أخذ عنه البهاء بن النحاس والشرف الدمياطي، وشرح المفصل.

ـ البغية: ج ١، ص ٢٣١.

(٣) عمر بن محمد: الأستاذ أبو علي الأشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين: بفتح الشين واللام وسكون الواو وكسر الموحدة.

وربما قيل: الشلوبيني [٥٦٢ـ٦٤٥ هـ = ١١٦٦ـ١٧٤٣ م] إمام في العربية، لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صاف، وأخذ عن ابن ملكون، روى عن السهيلي وابن بشكوال. وعنه ابن أبي الأحوص وابن فرتون، له تعليق على كتاب سيبويه وشرحان على الجزولية والتوطئة في النحو.

ـ البغية: ج ٢، ص ٢٢٤، والوفيات: ج ٣، ص ٤٥١ـ٤٥٢؛ والديباج: ص ١٨٥ـ١٨٦.

(٤) علي بن عبدالله [٦٧٧ـ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ـ١٣٤٥ م] قرأ النحو على السيد ركن الدين الاسترابادي والركن الحديثي، والأصول على القطب الشيرازي، والبيان على النظام الطوسي. اختصر كتاب ابن الصلاح وله حواش علي الحاوي.

ـ طبقات الشافعية: ج ٦، ص ١٤٦، الدرر الكامنة: ج ٣، ص ٦٣ـ٦٥؛ البغية: ج ٢، ص ١٧١.

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين الكردي (٥٧٠ـ٦٤٦ هـ) (١١٧٤ـ١٢٤٩ م). مقرىء نحوي فقيه مالكي، كان أبوه حاجباً للأمير عزالدين الصلاحي، أخذ عن الشاطبي والبوصيري وأبي منصور الابياري، ألف الكافية ـ ط وشرحها. والشافية ـ ط، وشرحها، والإيضاح: شرحا على المفصل. والأمالي. ومنتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل ـ ط ـ =

وأخذ عنه [واستفاد منه(١)]، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال(٢).

ومن تصانيفه «الإعلام بمثلث الكلام»(٣) كتاب بديع في بابه و«التوضيح(٤) في إعراب أشياء من مشكلات البخاري(٥)» أبان فيه عن اطلاع واسع ومادة غزيرة، و«قصيدته الطائية» في الفرق بين الظاء والضاد(٦)، وشرحها، و«قصيدته اللامية» في أبنية الأفعال(٧) و«عمدته(٨)» في النحو وشرحها، وأرجوزته الكبرى المسماة «الكافية الشافية(٩)» وشرحها(١٠)، وأرجوزته المختصرة من الكبرى[وتعرف(١١)] بـ«الألفية(١٢)»، وجل اشتغال الطلبة المصريين في هذا

= حدث عنه المنذري والدمياطي ويونس الدبوسي والعماد البالسي.
ـ البغية: ج ٢، ص ١٣٤، والغاية: ج ١، ص ٥٥٨ ـ ٥٥٩.
ـ والوفيات: ج ٣، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

(١) سقطت من، د.

(٢) أخذ ابن مالك رحمه الله أيضاً عن أبي الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي [٥٥٨ أو ٥٥٩ ـ ٦٤٣ هـ = ١١٦٣ أو ١١٦٤ ـ ١٢٤٥ م] وأبي صادق الحسن بن صباح المخزومي (٠٠ ـ ٦٣٢ هـ) (٠٠ ـ ١٢٣٤ م) وأبي الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشي المعروف بابن أبي الصقر (٥٤٨ ـ ٦٣٥ هـ) (١١٥٣ ـ ١٢٣٧ م).

(٣) هو إكمال الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة مربعة طويلة ـ ط.

(٤) اسمه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ـ ط.

(٥) محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، [١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ = ٨١٠ ـ ٨٧٠ م] روى عن كثيرين منهم: عبدالله بن الزبير الحميدي وأبو بكر بن أبي شيبة وعبدالله بن يوسف التنيسي، وعنه مسلم بن الحجاج ومحمد بن عيسى الترمذي وغيرهما. له الجامع والأدب المفرد وخلق أفعال العباد والتاريخ الكبير والصغير، كلها مطبوعة، وغيرها.
ـ تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ٤٧ ـ ٥٥؛ والوفيات: ج ٣، ص ٣٢٩ ـ ٣٣١ تحقيق عبدالحميد وطبقات الحنابلة: ج ١، ص ٢٤٧ ـ ٢٧٩.

(٦) الضاد والظاء، ز، ظ، وهي الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، فالصواب ما أثبته.

(٧) هي كتاب المفتاح: في أبنية الأفعال ـ ط.

(٨) هي عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحها محقق مطبوع.

(٩) مطبوعة.

(١٠) اسمه: الوافية ـ ط.

(١١) سقطت من، ز.

(١٢) وتسمى الخلاصة ـ ط.

الزمان بها. قال ابن رُشَيد[١]:

ونظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة تستعمله[٢] المشارقة، ثم[٣] نثره في كتابه المسمى: بـ«الفوائد النحوية والمقاصد المحوية»، ثم صنف كتابه: «تسهيل[٤] الفوائد وتكميل المقاصد[٥]»، تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً، وإنه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه، غير أنه في بعض الأبواب يقصر[٦] عن معتاده ويترك ما ارتهن في إيراده، فسبحان المتفرد[٧] بالكمال.

قلت: وقد قرظ سعد الدين بن العربي[٨] الصوفي ـ رحمه الله ـ الكتاب المذكور المسمى «بالفوائد النحوية» فقال[٩]:

إن الإمام جمال الدين فضّله ... إلّهه ولنشر العلم أهّله

---

(١) رشد، ظ، وهو محمد بن عمر الفهري السبتي أبو عبدالله محب الدين، يعرف بابن رشيد، (٦٥٧ـ٧٢١ هـ) (١٢٥٩ـ١٣٢١ م)، متضلع في اللغة والعربية عالم بالحديث والرجال والقراءات.

قرأ على ابن أبي الربيع وحازم القرطاجني وغيرهما، ومن كتبه «ملء العيبة في ما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة» و«تلخيص القوانين في النحو» و«شرح التجنيس» لحازم.

ـ الدرر الكامنة: ج ٤، ص ١١١ـ١١٣، الديباج: ص ٣١٠ـ٣١١، البغية: ج ١، ص ١٩٩.

(٢) يستعمله، ز.

(٣) في، ظ.

(٤) المسمى بتسهيل: د.

(٥) طبع مرتين.

(٦) تقصر، د.

(٧) المنفرد، ز، ظ.

(٨) محمد بن محمد بن علي (٦١٨ـ٦٥٦ هـ) (١٢٢١ـ١٢٥٨ م) شاعر، ولد في ملطية وتوفي بدمشق، له ديوان شعر، وزاد المسافر وأدب الحاضر. والده محيي الدين محمد بن علي بن العربي (٥٦٠ـ٦٣٨ هـ) (١١٦٥ ـ ١٢٤٠م) الطائي الصوفي الفيلسوف الشهير القائل بوحدة الوجود. وشهرته: ابن عربي، كذا في فوات الوفيات: ج ٢، ص ٤٧٨ـ٤٨٤.

ـ ونفح الطيب: ج ٢، ص ٣٦١ـ٣٨٤. وفي شذرات الذهب: ج ٥، ص ١٩٠ـ٢٠٢: ابن عربي ويقال: ابن العربي.

ـ وانظر ترجمة سعد الدين في: نفح الطيب ٢: ٣٦٩ـ٣٧٢، وشذرات الذهب: ج ٥، ص ٢٨٣، وفوات الوفيات: ج ٢، ص ٣٢٥ـ٣٢٩.

(٩) فقال شعرا، ظ.

أملى كتابا لـه يُسْـمى الفوائـد لم يـزل مفيـدا لـذي[١] لب تـأمله
وكل[٢] مسألة في النحو يجمعها إن الفـوائد جمـع لا نظيـر له[٣]

فظن[٤] الصلاح الصفدي[٥] أن هذا تقريظ لـ(تسهيل الفوائد) فقال في كتابه المسمى بـ«فض الختام عن التورية والاستخدام»: هذا في غاية الحسن لوكان الكتاب المذكور يسمى بـ«الفوائد» وإنما اسمه: «تسهيل الفوائد» فذكر المضاف إليه وترك المضاف الذي هو العمدة، فجعل التورية[٦] بسبب ذلك مقدوحاً فيها[٧]، وقد علمت اندفاع ذلك، وإنما نشأ له هذا الوهم من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بـ«الفوائد» وهو معذور لعزة[٨] وجوده[٩].

---

(١) الذي، د.
(٢) فكل، البغية.
(٣) الأبيات في البغية: ج ١، ص ١٣٣.
(٤) وظن، د.
(٥) خليل بن أيبك بن عبدالله صلاح الدين أبو الصفاء (٦٩٦ــ٧٦٤ هـ) = (١٢٩٦ــ١٣٦٣ م) ــ الصفدي، مولده بصفد في فلسطين، أخذ عن الشهاب محمود وابن سيد الناس وابن نباته وأبي حيان وسمع منه. من مؤلفاته الكثيرة: الوافي بالوفيات، التذكرة، الغيث المسجم في شرح لامية العجم ــ ط، نكت الهميان ــ ط.
ــ البدر: ج ١ ص ٢٤٣ــ٢٤٤؛ الدرر الكامنة: ج ٢، ص ٨٧ــ٨٨؛ الشذرات: ج ٦، ص ٢٠٠ــ٢٠١؛ طبقات الشافعية: ج ٦، ص ٩٤.
(٦) التوراة، د.
(٧) انظر البغية: ج ١، ص ١٣٣.
(٨) بعزه، د.
(٩) بقي من مؤلفات ابن مالك ــ رحمه الله ــ: (شرح التسهيل) وصل فيه إلى باب مصادر الفعل وزاد فيه ابنه إلى باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك: فصل: ها. ويا حرفا تنبيه، ساقه ولم يشرحه حسب المخطوطة التي وقفت عليها في دار الكتب المصرية رقم «١٠ نحو». المؤصل في نظم المفصل، سبك المنظوم وفك المختوم واكمال العمدة وشرحه، المقدمة الأسدية، شرح الجزولية، نكتة نحوية على مقدمة ابن الحاجب، نظم الفرائد، إكمال الإعلام بتثليث الكلام: قريب الشبه بإكمال الإعلام بمثلث الكلام، ولكنه مغاير له في بعض الألفاظ، ثلاثيات الأفعال، شرح لامية الأفعال ــ ط، تحفة المودود في المقصور والممدود ــ ط، شرح تحفة المودود، الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه، وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال، كتاب الألفاظ المختلفة، ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في =

. . . .

= المفصل، فتاوى في العربية، ما ورد من الأفعال بالواو والياء: منظومة ــ ط، إيجاز التعريف في علم التصريف، المالكية: منظومة في القراءات، اللامية: منظومة في القراءات، ما اختلف إعجامه واتفق إفهامه، ذكره الدماميني في هذا الشرح في ق ١٥٩ ب من المخطوطة جمع اللغات المشكلة، ذكر في القاموس (فتأ) وفي هذا الشرح ق ١٥٩ ب من المخطوطة، وبين بعض هذه الكتب تشابه في الأسماء، فليس ببعيد أن يكون المسمى واحداً وجرى التصحيف فيها على ألسنة النقلة وأقلام النساخ.

رواية الدماميني للتسهيل

قلت: وأنا/أروي كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين ابراهيم ٦
ابن أحمد[١] بن عبد الواحد الضرير الشامي[٢] المقيم بجامع الأقمر من القاهرة[٣] المصرية، كان ــ رحمه الله [تعالى[٤]] ــ أخبرنا به إجازة، قال: أخبرنا الشيخ أثير[٥] الدين أبوحيان[٦] سماعا عليه، قال: أخبرنا [الشيخ[٧]]

---

(١) محمد، ز، ظ، وما أثبته موافق لما في الشذرات وإنباء الغمر.

(٢) إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن بن سعيد التنوخي البعلي ثم الشامي نزيل القاهرة (٧٠٩ أو ٧١٠ــ ٨٠٠ هـ) (١٣٠٩ أو ١٣١٠ــ ١٣٩٧ م). الشافعي شيخ الإقراء ومسند القاهرة أخذ عن كثيرين منهم أبوحيان والبرزالي والمزي وعنه كثيرون منهم الحافظ ابن حجر والدماميني صاحب هذا الشرح، كف بصره في آخر أيامه.
ــ الشذرات: ج ٦، ص ٣٦٣ــ ٣٦٤، إنباء الغمر ٢: ٢٢ــ ٢٣.

(٣) عاصمة الإقليم المصري، أنشأها جوهر غلام المعز، انظر معجم البلدان ج ٧، ص ١٩.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) أمين، د، وهو خطأ.

(٦) محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر (٦٥٤ــ ٧٤٥ هـ) (١٢٥٦ــ ١٣٤٤ م). نحوي لغوي، أخذ عن أبي جعفر بن الطباع وأبي الحسن الأبذي وابن الصائغ وغيرهم. ومن مؤلفاته: اتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ــ ط، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل. و«البحر المحيط» تفسير ــ ط. و«التذكرة» في العربية.
كف بصره في آخر أيامه.
ــ البغية: ج ١، ص ٢٨٠؛ شذرات الذهب: ج ٦، ص ١٤٥ــ ١٤٧؛ الغاية: ج ٢، ص ٢٨٥؛ نكت الهميان: ص ٢٨٠ ــ ٢٨٦.

(٧) سقطت من، د.

ابن أبي الفتح البعلبكي[(١)] إجازة، قال: أخبرنا الإمام جمال الدين محمد بن مالك إجازة قال:

(١) أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي [٦٤٥ـ٧٠٩هـ = ١٢٤٧ـ١٣٠٩م]. ولد ونشأ في بعلبك. أخذ عن ابن مالك وابن عبدالدائم وابن أبي اليسر وغيرهم. وأخذ عنه تقي الدين السبكي وأبو حيان.

ومن مؤلفاته: شرح على الألفية وشرح على الجرجانية، والمطلع على أبواب المقنع ـ ط.

ـ ذيل طبقات الحنابلة ٢: ٣٥٦ـ٣٥٨؛ البغية ١: ٢٠٧ـ٢٠٨؛ الشذرات ٦: ٢٠ـ٢١.

مقدمة التسهيل وشرحها

الجار والمجرور [المضاف[1]] في محل نصب على الحال، وهو ظرف مستقر متعلق بمقدر عام [محذوف[2]] [أي[1]] ملتبساً بـاسم الله، والمعنى بحسب القرينة: متبركاً باسم الله، لكن[3] ذلك لا يوجب كونه ظرفاً لغواً، كما في الجار والمجرور من قولك: زيد على الفرس، فإنه متعلق بكون عام، أي: كائن على الفرس، وهو بحسب القرينة بمعنى راكب، فيجعل ظرفاً مستقراً لا لغـواً، وصاحب تلك الحال هو الضمير المستكن في عاملها المقدر، إذ المعنى: متبركاً باسم الله أبتدىء الكتاب[4].

«**حامداً لله**» حال بعد حال، ترك المصنف عطفها على الأولى إشعاراً بالقصد إلى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبتدأً به، ليتوصل بذلك إلى الجمع بين الحديثين الواردين في ذلك: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه

---

(١) سقطت من، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ولكن، د.

(٤) إعراب الشارح لمتعلق الجار والمجرور تضمن مقدرين «الحال وعاملها» ورأى البصريين أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ابتدائي باسم الله، وعلقه الكوفيون بفعل محذوف مقدم قدروه: ابتدأت باسم الله.
ــ البحر ١:١٦، وعلقه الزمخشري بفعل محذوف متأخر مناسب، أي: باسم الله أقرأ ونحوه.
ــ الكشاف ج ١، ص ٢ ــ ٤ وبين الكوفيين خلاف، وبين البصريين خلاف.
ــ انظر القرطبي، ج ١، ص ٩٩.

ببسم[١] الله فهو أبتر[٢]» و«كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله[٣] فهو أجذم[٤]»، فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة إيثاراً لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه الإجماع[٥]، ووقع بالحمد له[٦] أيضاً، لكن بالإضافة إلى ما بعده، والابتداء أمر عرفي يعتبر ممتداً من حين الأخذ في التصنيف إلى الشروع في البحث، فكل من الحالين المذكورين[٧] وما بعدهما مقارن [له[٨]]، ويقع في بعض النسخ بعد التسمية لفظ (قال[٩]) مسنداً إلى المصنف ـ رحمه الله ـ، وبعد ذلك قوله: حامداً لله. ولا يخفى أن ما في هذه النسخة مانع من حمل الكلام على ما قررناه آنفاً، وكأنه ـ والله أعلم ـ من تصرف[١٠] النساخ.

---

(١) بسم: د.

(٢) استشهد به الزمخشري في الكشاف، ج ١، ص ٣ ـ ٤، وفيه «بسم الله». وقال ابن حجر في الكافي الشافي «المطبوع بهامش الكشاف» ج ١، ص ٤: لم أره هكذا، والمشهور فيه حديث أبي هريرة من رواية قرة عن الزهري «لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع» أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصحاب السنن، ولأحمد من هذا الوجه، «لا يفتتح بذكر الله فهو أبتر أو أقطع». وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن إسماعيل عن الزهري «لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» والراوي له عن مبشر مجهول. انتهى بتصرف.

(٣) بالحمد، د، بحمد الله، ز.

(٤) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم». قال المنذري: قال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مرسلاً، وقال فيه: زعم الوليد عن الأوزاعي، وذكر جماعة رووه عن الزهري مرسلاً. وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً. وأخرجه ابن ماجه وقال فيه «أقطع»، وفي إسناده قرة: وهو ابن عبدالرحمن بن حيويل المعافري المصري، كنيته أبو محمد، ويقال: أبو حيويل.

قال الإمام أحمد: منكر الحديث. انتهى.

ـ تهذيب السنن، ج ٧، ح ٤٦٧٣، وانظر ابن ماجه ـ ج ١، ح ١٨٩٤.

(٥) من الإجماع، د.

(٦) بالحمد، د.

(٧) الحالتين المذكورتين، د.

(٨) سقطت من، د.

(٩) وعلى ذلك (م).

(١٠) تصريف، د.

فإن قلت: بتقدير ثبوته كذلك عن المصنف يكون «حامداً لله» ــ بحسب الظاهر ــ حالاً من فاعل (قال)، لكن المقول ــ وهو قوله فيما يأتي: هذا كتاب في النحو. . إلى آخره[١] ــ مانع من مقارنة الحال لعاملها. وإن قلت (حامداً) بمعنى: مريداً للحمد؛ لتتأتى [المقارنة[٢]] فات[٣] المقصود الأهم من ابتدائه بالحمد قبل الشروع في الأمر ذي البال الذي هو بصدده، فماذا تصنع فيه؟

قلت: أجعله: حينئذٍ حالاً مؤكدة لعاملها المقدر، أي: أحمد حامداً لله، على ما هو الأصح عند المصنف في [مثل[٤]] عائذاً بالله، وأقائماً[٥] وقد قعد الناس[٦]؟

---

(١) إلخ، د، إلى آخر، ظ.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) فاتا، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) وقائماً، د.

(٦) قرر ذلك في التسهيل ص ٨٩، وفي شرحه ٩٧: ب.

ففي التسهيل: (وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات: كعائذا بك، وهنيئا لك، وأقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب، وقائما ــ علم الله ــ وقد قعد الناس).

وفي شرحه: (الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه في ذلك لقوة دلالته عليه). . .

وقد يقوم مقام المصدر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو: عائذا بالله من شرها، وهنيئا لك، وأقاعدا وقد سار الركب، وقائما ــ علم الله ــ وقد قعد الناس، فوقعت الصفات في مواقع المصادر، لتضمنها إياها، وجعلت أحوالاً مؤكدة لعواملها المقدرة، واستغني بها عن المؤكد، كما استغني عن المصادر، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونه من لفظها، فإن ذلك واقع في فصيح الكلام كقوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾؛ ومن نيابة الحال عن المصدر في الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمي من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا ... وعائذا بك أن يعلو فيطغوني

أراد: أعوذ بك، فحذف الفعل وأقام الحال، كما كان يفعل بالمصدر لو قال: عياذا بك. انتهى كلام ابن مالك.

ــ والاستشهاد بالآية: وسخر لكم: إنما يتم على قراءة السبعة عدا ابن عامر وحفص عن عاصم انظر البحر ج ٥ / ٤٧٩.

أو مفعولاً مطلقاً[(١)] جاء على وزن فاعل كما هو مذهب المبرد[(٢)] حينئذٍ فالقول هو مجموع المقدر والمذكور من قوله: أحمد حامداً لله إلى آخر الكلام.

«**رب العالمين**» أي: مالكهم، والعالمون جمع عالَم[(٣)]، وهو اسم مشتق من العلم، لكنه اسم لذوي العلم أو لكل جنس يعلم به الخالق، سواء كان من ذوي العلم أو لا، كالطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به، يقال: عالم المَلَك وعالم الإنس وعالم الجن، وكذا عالم الأفلاك وعالم النبات وعالم الحيوان، وليس اسمًا لمجموع ما سوى الله تعالى، بحيث لا يكون له أفراد بل أجزاء فيمتنع

---

(١) نسب هذا القول إلى المبرد كثير من المؤلفين منهم: الرضي في شرح الكافية: ج ١، ص ٢١٤، ونسبه إلى سيبويه والزمخشري أيضاً السيوطي في الهمع ج ١، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ وذكر أن رأي الأكثرين نصبه على الحالية المؤكدة لعاملها المتلزم إضماره والذي يفهم من كلام سيبويه ج ١، ص ١٧١: أن مثل هذا حال عامله من لفظه والتقدير: «أتقوم قائما» وفي تعليق السيرافي على سيبويه ج ١، ص ١٧١: أن المبرد يرى أنه مفعول مطلق، وعقب بقوله:

«والقول عندي ما قاله سيبويه؛ لأنه قد تكون الحال توكيدا كما يكون المصدر توكيدا...» هذا: والذي في المقتضب ج ٣، ص ٢٢٩، ٢٦٤: أن «أقائما» حال عامله محذوف تقديره «أتثبت قائما».

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري أبو العباس المبرد [٢١٠ـ٢٨٥ أو ٢٨٦ هـ / ٨٢٦ـ٨٩٩ أو ٩٠٠ م]. أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني وعنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي. ومن كتبه: «معاني القرآن» و«الكامل ـ ط» و«المقتضب ـ ط» و«إعراب القرآن» و«شرح لامية العرب ـ ط». لقبه المازني «المبرد» ـ بكسر الراء ـ حين قرأ عليه كتابه «الألف واللام» فسأله عن ما فيه، فأجابه، ومعناه: المثبت للحق، وفتح الراء من صنيع الكوفيين.

ـ البغية، ج ١، ص ٢٦٩.
ـ الوفيات: ٤: ٣١٣ـ٣٢٢، لسان الميزان: ٤٣٠ـ٤٣٢.

(٣) العالم، ز، ظ.

جمعه، والمصنف يخالف[١] في ذلك[٢]، وسيأتي الكلام عليه[٣] عند إفضاء النوبة[٤] إليه[٥] إن شاء الله تعالى.

«**ومصلياً**» حال أخرى عطفها على ما قبلها إشعاراً بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد في المقارنة لابتداء الكتاب. «**على محمد سيد المرسلين**» فيه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له من الكتاب [العزيز[٦]] قوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا[٧]﴾ وقوله [تعالى[٦]]: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى البَابِ﴾[٨].

ومن السنة قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «أنا سيد ولد آدم ولا

---

(١) مخالف، ز.

(٢) قال في شرح التسهيل (١: ٨٧ـ٨٨): (وأما عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم، لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن المجموع، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين. وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مرادا به ما يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله. وهذا لا يصح؛ إذ لو جاز في عالم هذا الذي زعم لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل، فكنا نقول في جمع شيء أو شخص إذا أريد به ما يعقل: شيئون وشخصون، وفي امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه).

(٣) وسنتكلم على ذلك، ز.

(٤) النوبة، الفرصة والدولة.

ـ اللسان: ج٢، ص٢٧٣.

(٥) في ١ : ٢٤٠.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّداً وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ٣٩ آل عمران (٣).

(٨) ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءاً إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٢٥ يوسف (١٢).

فخر[١]»/وقوله في الحسن[٢] بن علي ـ عليهما السلام[٣] ـ: «إن ابني هذا ٧
سيد[٤]»، وقوله: «قوموا إلى سيدكم[٥]».

وفي «المقتفى» لجدي من قبل الأم قاضي القضاة ناصر الدين بـن المنير[٦] صاحب «الانتصاف من الكشاف[٧]» ـ رحمه الله ـ حكاية ثلاثة أقوال في المسألة:

جواز إطلاقه على الله ـ عز وجل[٨] ـ وعلى غيره، [وامتناع إطلاقه على

---

(١) لفظ مسلم عن أبي هريرة: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع» ج ٤، ح ٢٢٧٨، و«أنا سيد الناس يوم القيامة. . .الخ» بلفظ مغاير، ج ١، ح ١٩٤.

ـ وانظر التهذيب، ج ٧، ح ٤٥٥٨ وأحمد عن ابن عباس: ج ١، ص ٢٨١، ٢٩٥ ـ ٢٩٦. «وأنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر» في حديث طويل.

(٢) ابن أبي طالب الهاشمي القرشي أبي محمد سبط الرسول صلى الله عليه وسلم ـ (٣ ـ ٥٠ هـ) (٦٢٤ ـ ٦٧٠ م). بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٤٠ هـ ثم تنازل عنها لمعاوية حقناً لدماء المسلمين بعد ستة أشهر وخمسة أيام.

ـ الحلية: ج ٢، ص ٣٥ ـ ٣٩.

ـ والإصابة: ج ١، ص ٣٢٧ ـ ٣٣٠؛ والتهذيب: ج ٢، ص ٢٩٥ ـ ٣٠١.

(٣) رضي الله عنهما، د.

(٤) أخرجه البخاري عن أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ في قصة طويلة: ج ٣، ص ١٦٢ بهذا اللفظ، وج ٤، ص ١٦٣؛ ج ٥، ص ٢٢؛ ج ٩، ص ٤٧، ٤٨: بلفظ: «ابني هذا سيد» الخ. وانظر تهذيب السنن، ج ٧، ح ٤٤٩٧.

(٥) عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ في سعد بن معاذ لما نزل على حكمه بنو قريظة. أخرجه البخاري، ج ٥، ص ٣٠: «قوموا إلى خيركم أو سيدكم» الخ، وص ٩٣: «قوموا إلى سيدكم أو خيركم»، ومسلم ج ٣، ح ١٧٦٨، وتهذيب السنن: ج ٨، ح ٥٠٥٢.

(٦) أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري يكنى أبا العباس [٦٢٠ ـ ٦٨٣ هـ = ١٢٢٣ ـ ١٢٨٤ م] سمع من أبيه وابن دواج ومنه أبوحيان وغيره. صنف «التفسير» و«الانتصاف» ومناسبات تراجم البخاري.

ـ البغية: ج ١ ص ٣٨٤؛ وفوات الوفيات: ج ١ ص ١٣٢ ـ ١٣٤؛ والشذرات: ج ٥ ص ٣٨١؛ كشف الظنون: ١ : ٥٤٦.

(٧) مطبوع بذيل الكشاف الزمخشري.

(٨) تعالى، د.

الله حكاية عن الإمام مالك[١]]، وامتناع إطلاقه إلّا على الله تمسكاً بما روي أنه ــ عليه السلام[٢] ــ قالوا له: يا سيدنا، فقال: «السيد[٣] هو الله[٤]». وقد عرفت أن في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك.

ونقل النووي[٥] في الأذكار[٦] عن النحاس[٧] أنه جوز إطلاقه على غير

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز. ومالك هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري [٩٠ أو ٩٣ــ١٧٩ هـ = ٧٠٨ أو ٧١١ــ٧٩٥ م] إمام دار الهجرة مولده ووفاته بها، وهو أحد الأئمة الأربعة، أفتى في المدينة ستين سنة. أخذ عن كثيرين منهم: محمد بن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب السختياني، وعنه كثيرون منهم الإمام الشافعي ويحيى بن يحيى الليثي، ويحيى بن يحيى التميمي. ألف الموطأ ــ في الحديث ط ورسالة: في الوعظ ــ ط، وكتاباً: في المسائل.

ــ حلية الأولياء: ج ٦ ص ٣١٦ــ٣٥٥، والديباج، ص ١١ــ٣٠، والوفيات: ج ٤ ص ١٣٥ــ١٣٩.

(٢) صلى الله عليه وسلم، د.

(٣) إنما السيد، ز، ظ.

(٤) بعض من حديث أخرجه أبو داود؛ ج ٧ ح ٤٦٣٨ عن مطرف بن عبد الله بن الشخّير ــ رضي الله عنها ــ قال: قال أبي «انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال: أنت سيدنا، فقال: السيد الله تبارك وتعالى، قلنا: وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طَوْلا، فقال: قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان».

(٥) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن محيي الدين الحزامي الحوراني الشافعي (٦٣١ــ٦٧٦ هـ) (١٢٣٣ــ١٢٧٧ م). نسبته إلى نوى من قرى حوران في سورية، بها ولد ومات. أخذ عن إسحق المغربي كمال الدين والرضي بن برهان وابن مالك محمد بن عبدالله وغيرهم. من كتبه: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ــ ط، وتهذيب الأسماء واللغات ــ ط، ومنهاج الطالبين ــ ط، ورياض الصالحين ــ ط.

ــ طبقات الشافعية: ج ٥ ص ١٦٥ــ١٦٨؛ الشذرات: ج ٥ ص ٣٥٤ــ٣٥٦.

(٦) المنتخبة من كلام سيد الأبرار ــ ط.

(٧) أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحاس [٠٠ــ٣٣٧ أو ٣٣٨ هـ = ٠٠ــ٩٤٨ أو ٩٤٩ م] نحوي مصري، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد والزجاج ألف: ناسخ القرآن ومنسوخه ــ ط، شرح المعلقات السبع، شرح أبيات الكتاب، أدب الكتاب.

ــ الوفيات: ج ١ ص ٩٩ــ١٠٠؛ البغية: ج ١ ص ٣٦٢؛ الشذرات: ج ٢ ص ٣٤٦.

الله إلاّ أن يعرف بأل، ثم قال: والأظهر جوازه بالألف والـلام لغير الله تعالى[(١)].

«**وعلى آله**» هم بنو هاشم[(٢)] وبنو المطلب[(٣)] على المختار عندنا وعند الشافعية، وقيل: عترته وأهل بيته، وقيل: جميع أمته، وهو قول ينقل عن الإمام مالك ــ رضي الله [تعالى[(٤)]] عنه ــ والصحيح جواز إضافة آل إلى مضمر كما استعمله المصنف، وسيأتي فيه كلام، وبعضهم يدعي أن أصله: أهل، فقلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفاً، ويستدل بتصغيره على أهيل، وهو غير متجه، فإنهم قالوا: أهل وآل وأهيل وأويل. «**وصحابته[(٥)] أجمعين**» الصحابة بفتح الصاد وقد تكسر، تطلق على الصحبة وهي[(٦)] المعاشرة، وتطلق على الأصحاب جمع صاحب، والصحابي: من اجتمع مؤمناً[(٧)] بالنبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو [عنه[(٤)]] ولم تطل مجالسته له، هذا هو الصحيح من الخلاف فيه، وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه، فعلي[(٨)] ــ رضي الله عنه ــ من

---

(١) الأذكار ص٣٢٢: لكن قيد النحاس ــ رحمه الله ــ هذا الإطلاق بعدم الفسوق، وكذا النووي.

(٢) هذا لقب جدهم، واسمه: عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وعقبه من ابنه شيبة، وهو عبد المطلب، لا عقب له من غيره.
ــ ابن حزم: ١٤ــ١٥.

(٣) هم بنو المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وهم كثيرون.
ــ ابن حزم: ٧٢ــ٧٣.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) وصحبه، م.

(٦) وهو، د.

(٧) مسلما، د.

(٨) أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي (٢٣ ق.هـ ــ ٤٠هـ) (٦٠٠ــ٦٦١م) رابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ابن عم النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وزوج ابنته فاطمة ــ رضي الله عنها ــ وأول من أسلم من الصبيان. اختلف في اسم أبيه فقيل: عبد مناف أو شيبة أو عمران، والأول الأصح.
ــ الإصابة: ج ٣ ص ٥٠١ــ٥٠٣؛ الحلية: ج ١ ص ٦١ــ٨٧؛ الطبري: ج ٦ ص ٨٢ــ٩١.

الآل والصحابة وسلمان الفارسي[١] ــ رضي الله عنه ــ من الصحابة لا من الآل، والتابعي الذي هو من بني هاشم أو بني المطلب من الآل لا من الصحابة. «**هذا**» أشار به إلى ما قدره في نفسه مما اشتمل عليه هذا التأليف، وإن لم يكن حينئذٍ موجوداً بالفعل لقوة الأسباب المقتضية لحصوله وحضوره في الخارج، وإنما قلنا ذلك لما يشعر به قوله فيما يأتي: وها أنا ساع فيما انتدبت إليه. من أنه قال ذلك قبل الشروع في التصنيف.

وفصل الجملة الإسمية المركبة من (هذا) وخبره عما قبلها لعدم الجامع بينهما، وهو مقتضٍ لكمال الانقطاع كما علم في موضعه. «**كتاب في النحو**»، أي: كائن فيه، والمراد ــ بحسب القرينة ــ مؤلف فيه، على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية، وتارة بجعل[٢] المعنى ظرفاً للفظ، [كما[٣]] عمل[٤] المصنف من جهة كونه حاصراً له آخذاً بجوانبه[٥] بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى، وهو أمر شائع، يقال: هذه الآية في حكم كذا، وهذا الكتاب في علم كذا، وهذه القصيدة في مدح فلان. وتارة بجعل[٦] اللفظ ظرفاً للمعنى، كما يقال: هذه المسألة في كتاب كذا، وهو ظاهر، حتى شاع أن الألفاظ أوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس.

والنحو: علم بأصول يعرف بها أحوال الألفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتأديتها لأصل المعنى.

---

(١) أبو عبدالله، يقال: سلمان بن الإسلام وسلمان الخير من رامهرمز أو أصبهان أسر في طريقه للمدينة يطلب الرسول صلى الله عليه وسلم وبيع فيها رقيقا، ولي ولاءه رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ آخرا فأعتقه، ولي المدائن، وتوفي سنة (٣٦ أو ٣٧ هـ) (٦٥٦ أو ٦٥٧ م).
ــ الإصابة: ج ٢ ص ٦٠ــ٦١؛ الاستيعاب: ج٢ ص٥٣ــ٥٩؛ الحلية: ج ١ ص ١٨٥ــ٢٠٨؛ ابن سعد: ج ٤ ص ٧٥ــ٩٣.

(٢) يجعل، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) فعل، د.

(٥) لجوانبه، د، ظ.

(٦) يجعل، ز، ظ.

فإن قلت: بعضهم عرّف النحو بما يشمل فني الإعراب والتصريف فقال: هو علم بأصول يعرف[١] بها أحوال[٢] الألفاظ العربية إفراداً بحسب هيئاتها وما يعد من أحوال أبنيتها أو تركيباً[٣] بحسب ما يعرض لها من الأمور التي يؤدى بها أصل المعنى. وهذا الذي ينبغي أن يحمل كلام المصنف عليه؛ لأن كتابه مشتمل على القسمين، /وذلك ظاهر في أنه لم يرد بالنحو ما يقابل التصريف. ٨

قلت: حمل كلامه على هذا لا يجدي نفعاً:

أما أولاً: فلأنه جعل التصريف علمًا مستقلاً برأسه وعرفه بما هو مذكور في محله مـن كتابه، فتعين أنه لم يرد بعلم[٤] النحو ما يشمل الفنين[٥].

وأما ثانياً: فلأنه أدخل في كتابه هذا علم الخط [أيضاً[٦]]، فإذاً لا يندفع بذلك السؤال بأن كتابه هذا حاوٍ لعلم النحو وغيره، فلم خصص النحو بالذكر؟ وإنما الذي ينبغي أن يحملَ عليه أنه[٧] أراد بالنحو ما هو معروف في الاصطلاح المشهور[٨] كما تقدم. ويوجه[٩] تخصيصه له بالذكر دون التصرف والهجاء مع اشتمال تصنيفه على الجميع: بأنه ذكر معظم ما هو فيه وهو النحو بناء على أنه المقصود له بالذات وما عداه يسير بالنسبة إليه ومذكور بحسب التبعية له لغرض يتعلق بذلك عنده.

«**جعلته**»، أي أنشأته، بمعنى أردت إنشاءه لما[١٠]سبق[١١]، «**بعون الله**»

---

(١) تعرف، ز، ظ.
(٢) بها أحوال بها أحوال، د.
(٣) تركيبها، ز، ظ.
(٤) يرد المص بعلم، د.
(٥) العلمين، د.
(٦) ليست في، د.
(٧) بأنه، د.
(٨) في المشهور، د.
(٩) وتوجه، ز.
(١٠) كما، د.
(١١) في كلامه على قول المصنف: هذا كتاب: ١ : ٤٥.

ظرف مستقر في محل نصب على الحال[(١)] من فاعل (جعلته)، أي حال كوني ملتبساً بعون الله، والمراد بالالتباس ــ بحسب القرينة ــ الاستمداد، أي: مستمداً بعون الله، وهذا لا ينافي كونه مستقراً كما مر [في بحث البسملة[(٢)]].

«**مستوفياً لأصوله**»، أي آخذاً لها بكمالها، من قولك: استوفى فلان [حقه[(٣)]]، إذا أخذه وافياً كاملاً.

والأصول: جمع أصل، وهو ما يتفرع عليه غيره، وكأنه أراد به[(٤)] القاعدة، وهي: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه كقولنا: كل فاعل يجب رفعه.

و(مستوفياً)، حال من مفعول جعلته، فقد توالت حالان من شيئين الأولى للأول والثانية للثاني كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ[(٥)]﴾، [لكن[(٦)]] أولى الحالين هنا من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في كلام المصنف، فالتوافق بينهما في مطلق الأولية والثانوية، والتخالف في خصوص الأول والثاني. «**مستولياً على أبوابه وفصوله**»، أي ظاهراً عليها بالغاً منها الغاية، من قولهم: استولى على الأمر، أي: بلغ الغاية منه.

وأبواب العلم مداخله التي يتوصل[(٧)] إليه منها، استعيرت من أبواب الدار، وهي منافذها التي يدخل منها إليها.

والفصول: جمع فصل وهو ترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص[(٨)] بها، كالفصل الذي يذكر في باب الفاعل متضمناً للمواضع التي

---

(١) في محل نصب على الحال مكررة في، ز.
(٢) عن، د. وانظر ١ : ٣٧ .
(٣) سقطت من، ز.
(٤) أراد به: كررت في، ز.
(٥) ﴿.... ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٢: النحل (١٦).
(٦) عن، د، ز.
(٧) نتوصل، د.
(٨) تختص، د.

يجب فيها تقديمه مثلاً، فهو أخص من مطلق الباب، وربما يذكر فيه أشياء خرجت عن القواعد وشذت عن النظائر وعسر انقيادها لأزمة الضوابط. وإنما يفعل المصنفون ذلك تسهيلاً على الأفهام(١) وضبطاً للأحكام؛ لئلا تنتشر فيعسر تحصيلها، وترجموه بالفصل لأنه فاصل أي قاطع لما فيه عن الاختلاط بغيره.

وفي قوله: مستوفياً ومستولياً الجناس [المضارع؛ لأن الحرفين اللذين وقع بهما الاختلاف ـ وهما الفاء واللام ـ متقاربان في المخرج.

وفي: أصوله وفصوله الجناس(٢)] اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين وهما الهمزة والفاء.

«**فسميته**(٣)»، أي الكتاب المذكور «**لذلك**» الأمر الذي سبق من جعله مستوفياً لأصول النحو مستولياً على أبوابه وفصوله «**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**»(٤)، فهو علم قصدت مناسبته، ووجه ذلك أن الاطلاع على جميع الأصول والإحاطة بها على التمام بحيث لا يشذ منها شيء(٥)، أمر يسهِّل على الفهم استثمار الفوائد، وييسِّر عليه تفريعها والبلوغ [من الأبواب والفصول(٦)]
٩ إلى الغاية بحيث يطلع منها على الفروع المبنية على الأصول ويعرف/منها المسائل التي قد تشذ عن الضوابط ولا تكاد تدخل تحت قانون حاصر مكمل للمقصود من تحصيل الفن على الوجه الأكمل. فظهرت المناسبة.

وجعله(٧) نفس التسهيل والتكميل على طريق المبالغة. و(أل) في الفوائد والمقاصد إن كانت للعهد في «الفوائد النحوية والمقاصد المحوية» ـ وهو الكتاب

(١) للأفهام، د.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
(٣) سميته، د.
(٤) تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد، ظ.
(٥) شيء منها، د.
(٦) ساقط من، د.
(٧) فجعله، د.

الذي تقدم التنبيه عليه في الترجمة[١] ـ فصحيح ولا مبالغة فيه، وإن كانت للاستغراق والمعنى أن محصل هذا الكتاب يصل إلى كل الفوائد وكل المقاصد فهو صحيح على وجه المبالغة.

وفي قوله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الترصيع، فإن كلاً من لفظي القرينة الأولى موافق لما يقابله من القرينة الثانية في الوزن والتقفية. «**فهو**» بالفاء وفيها رائحة من معنى الجزاء، أي إذا كان حال هذا الكتاب على [ما[٢]] ذكر [فهو[٣]] «**جدير**»، أي حقيق «**بأن يلبي**»، أي[٤]: يجيب بلبيك، ويجوز ضبط حرف[٥] المضارعة بالتاء الفوقية [أو الياء التحتية[٣]]. «**دعوته**» بفتح الدال، الدعاء إلى الطعام، والمرة الواحدة من قولك: دعوت فلاناً أي: صحت به واستدعيته. «**الألبّاء**» جمع اللبيب وهو العاقل، وفيه تعريض بأن المعرض عن الإقبال على هذا الكتاب غير معدود من العقلاء.

وتشبيه الكتاب في النفس بإنسان ينادي الناس إلى ضيافته ونيل مكارمه استعارة بالكناية[٦]، وإثبات الدعوة له استعارة تخييلية وذكر التلبية ترشيح. «**ويجتنب[٧]**» بالنصب عطفاً على (يلبي[٨]) من قولك: اجتنبت فلاناً إذا أبعدت عنه وتركته، وحرف المضارعة هنا أيضاً إما فوقية أو تحتية كالأول. «**منابذته**» أي: مطارحته ومتاركته، مصدر نابذه من النبذ، وهو طرحك[٩] الشيء أمامك أو وراءك، أو ما هو أعم من ذلك، والمصدر المذكور إما مضاف إلى الفاعل، أي: تجتنب النجباء منابذته إياهم، أو إلى المفعول، أي: منابذتهم

(١) ١ : ٣١.
(٢) سقطت من، ز.
(٣) عن، د.، ز.
(٤) أن، د.
(٥) حروف، ز.
(٦) بالكنابية، ز.
(٧) وتجتنب، ظ، واهمل حرف المضارعة في، د.
(٨) تلبى، د، ز.
(٩) جعلك، ز.

إياه. وعدل[(١)] عن النبذ إلى المنابذة للإشعار بالمشاركة، أي: يجتنبون نبذهم له بالفتور عنه وترك الإقبال عليه، ونبذه لهم بمنعه إياهم عما حواه من النفائس واشتمل عليه من الفوائد، [عدَّ[(٢)]] عدم[(٣)] حصولهم منه على ذلك عند إهماله[(٤)] منعاً منه لهم، ومقابلة لإعراضهم عنه بحرمانه إياهم لنكته ولطائفه على سبيل الادعاء والمبالغة، وفي ذلك من حث[(٥)] الهمم والقرائح على تحصيله والاعتناء بشأنه[(٦)] ما لا يخفى. «**النجباء**» جمع النجيب، وهو الحسيب والكريم. وقدم المفعول في كل من هاتين القرينتين إما للاهتمام بشأنه أو للمحافظة على السجع الحسن.

فإن قلت: السجع حاصل مع تأخير المفعول؛ إذ لو قال: بأن يلبي[(٧)] الألباء دعوته ويجتنب[(٨)] النجباء منابذته، لم يفت السجع؟

قلت: نعم، لكنه تفوته[(٩)] نكتة بديعية هي من المحسنات المقصودة للبلغاء؛ إذ في التسجيع بالألباء والنجباء لزوم ما لا يلزم[(١٠)]: وهو الإتيان بالباء قبل الألف، وهذا منتف لو سجع بدعوته ومنابذته.

«**ويعترف**» بالنصب أيضاً عطفاً على ما تقدم، أي: يقر «**العارفون**»، أي: أهل المعرفة، وفيه تعريض بأن غير المعترف بفضله معدود من ذوي الجهالة لا من أهل المعرفة، وفي هاتين الكلمتين ما يشبه الاشتقاق، فيلحق ذلك

---

(١) وعدل المص، د، «اعتاد ناسخ (د) أن يرمز للمصنف بـ: المص».
(٢) سقطت من، د.
(٣) وعدم، د.
(٤) إهمالهم، ظ.
(٥) بعث، ز، ظ.
(٦) لشأنه، د.
(٧) يتلبي، ز، تلبى، ظ: لا يفرق ناسخ (ز) بين الألف المقصورة والياء فينقطهما، وكذا ناسخ (ظ) لكن يهملهما.
(٨) وتجتنب، د، ظ.
(٩) يفوته، ز، ظ.
(١٠) لاما، ز.

بالجناس. «**برشد المغرى بتحصيله**» الباء الأولى متعلقة بيعترف والثانية بالمغرى، أي يقروا[١] بانتفاء الغي عنه.

والرشد ــ على زنة القفل ــ خلاف الغي، وكذا الرشد على زنة الفرس، والرشاد على زنة الكمال: كل ذلك بمعنى.

والمغرى ــ بضم الميم وفتح الراء ــ اسم مفعول من أغرى بكذا أي: أولع به. وتحصيل الكلام: رده إلى محصوله. كذا في «صحاح» الجوهري[٢]. «**وتأتلف**» بالنصب أيضاً معطوف على ما سبق «**قلوبهم**» أي: قلوب العارفين أي: يقع بينها ائتلاف/واتفاق. ١٠

«**على تقديمه وتفضيله**[٣]» يحتمل عود الضمير إلى المغرى[٤] وإلى الكتاب. وفي هاتين الفاصلتين[٥] لزوم ما لا يلزم، وهو الياء قبل اللام، إذ لو أتى في إحداهما بالواو لجاز ولم يضر في السجع، كما يجوز اجتماع قافيتين إحداهما مردوفة[٦] بالواو والأخرى بالياء في قصيدة واحدة على[٧] ما تقرر في محله

---

(١) كذا في: د، ز، ظ: بحذف النون، والأولى ثبوتها إذا لم يدخل على الفعل ناصب ولا جازم، ولعله نصبه ليجرى هذا الفعل على نمط مفسره. (ويعترف) المعطوف على المنصوب في قول المصنف: (بأن يلبي دعوته الألباء).

(٢) ج ٤ ص ١٦٦٩ والجوهري هو اسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي (٠٠ــ٣٩٣ أو ٤٠٠ هـ = ٠٠ــ١٠٠٣ أو ١٠٠٩ م) نسبة إلى «فاراب» من بلاد الترك، نادر في الذكاء والخط. أخذ عن أبي علي الفارسي والسيرافي، صنف «الصحاح» ــ ط. وكتاباً في العروض ومقدمة في النحو، مات بنيسابور، قال السيوطي: قال ابن فضل الله في المسالك: في ٣٩٣ وقيل في حدود ٤٠٠ هـ.
ــ البغية: ج ١ ص ٤٤٦؛ وفي فقه اللغة للدكتور علي وافي، ص ٢٧٩: ولد سنة ٣٢٣ هـ.
ــ معجم الأدباء: ج ٦ ص ١٥١ــ١٦٥؛ لسان الميزان: ج ١ ص ٤٠٠ــ٤٠٢؛ يتيمة الدهر: ج ٤ ص ٤٠٦ ــ ٤٠٧.

(٣) وعلى تفضيله، د.

(٤) المفرد، ظ.

(٥) الفاضلتين، ز.

(٦) مردفة، ز، ظ.

(٧) كما، د.

«**فليثق**» [١] أي إذا تقرر ذلك فليثق «**متأمله**» أي: الناظر فيه المستبين له.

«**ببلوغ أمله**» أي: بحصوله على ما يؤمله من الفوائد ويرجوه من جميل المقاصد. والأمل: الرجاء.

وبين متأمله وأمله شبه الاشتقاق، فيلحق بالجناس. «**وليتلق**» أي: ليستقبل، تقول: تلقيت فلاناً إذا استقبلته. «**بالقبول**» أي: الإذعان وعدم الإنكار. «**ما يرد**» أي: يحضر «**من قبله**» أي: جهته.

وبين القبول وقبله اشتقاق أو ما[٢] يشبه الاشتقاق، فهو من الملحق بالجناس، وقد التزم في السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو الفتحة قبل اللام من أمله وقبله. «**وليكن لحسن الظن آلفاً**» على زنة فاعل من قولك: ألفه يألفه كشربه يشربه، إذا اتخذه إلفاً يأنس به ويركن إليه. «**ولدواعي الاستبعاد مخالفاً**» أي: غير مجيب إلى ما تدعوه إليه من الإزراء واستبعاد أن يصدر ما رآه من الفضل عن من صدر عنه من أهله.

وفي القرينتين لزوم ما لا يلزم، وهو الإتيان باللام قبل الفاء في آلفاً ومخالفاً. «**فقلما حلي متحلٍ بالإستبعاد إلاّ بالخيبة [والإبعاد[٣]]**».

حلي: بفتح الحاء المهملة وكسر اللام ـ بمعنى ظفر، من قولهم: لم يحل [فلان[٤]] من فلان بطائل، أي: لم يستفد منه كبير فائدة.

فإن قلت: المنصوص أنه لا يتكلم به إلاّ مع الجحد[٥]، فأين هو؟

قلت: في (قلّما) معنى النفي، قال أبو علي الفارسي[٦]: قلما يكون بمعنى

---

(١) فليثف، ظ.
(٢) عطفت بالواو في، ز.
(٣) عن، د، م.
(٤) عن، د.
(٥) الحجاب، د.
(٦) الحسن بن أحمد (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ = ٩٠١ ـ ٩٨٧م) أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وعنه ابن جني وعلي بن عيسى الربعي، متهم بالاعتزال. من كتبه: «الإيضاح» في النحو ـ ط و«التكملة» في التصريف و«التذكرة» ـ ط.
ـ الوفيات ١: ٣٦١ ـ ٣٦٤؛ الشذرات ٣: ٨٨ ـ ٩٠؛ البغية ١: ٤٩٦.

النفي الصرف نحو: قلما سرت حتى أدخلها، بالنصب لا غير، ولو كان للإثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل ويجيء[١] بمعنى إثبات الشيء القليل، ويجوز أن يكون[٢] حلي من قولهم: حليت المرأة، أي: صارت ذات حليّ، فيكون[٣] من [باب[٤]] الإستعارة التبعية التهكمية، وكذا قوله: متحل بالاستبعاد، حيث جعل الخيبة والاستبعاد حلياً يتزين به على سبيل الاستهزاء والسخرية.

والباء من قوله: بالاستبعاد متعلق بمتحل، ومن قوله: بالخيبة متعلق بحلي، والاستثناء مفرغ.

والخيبة الحرمان يقال: خيبه الله، أي: أحرمه[٥].

والإبعاد التنحية عن الخير واللعن، يقال: أبعده الله، أي: نحاه عن الخير[٦] ولعنه.

«**وإذا كانت العلوم منحاً**» بكسر الميم وفتح النون، جمع منحة، وهي العطية، مثل: سِدْرَةٌ وسِدَر[٧]. «**إلهَية**» أي: عطايا منسوبة إلى الإِلّه، وهو الفاعل لما يشاء، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع. «**ومواهب**» جمع موهبة وهي العطية أيضاً، والمراد بكونها «**اختصاصية**» نسبتها إلى اختصاص الله الذي يختص[٨] برحمته من يشاء، لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه.

---

(١) وتجيء، ز، ظ.

(٢) تكون، ظ.

(٣) فتكون، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) في الصحاح: ج ٥، ص ١٨٩٧: «وأحرمه أيضاً: إذا منعه إياه» وفي اللسان: ج ١٥، ص ١٤: «الحِرْم المنع، والحِرْمة والحرمان، والحرمان نقيضه الإعطاء والرزق... وحرمه الشيء يحرمه وحرمه حرمانا... وأحرمه لغة ليست بالعالية، كله منعه العطية».

(٦) عن الخير أي نحاه، د.

(٧) «السّدر: شجر النبق، الواحدة سِدْرة والجمع: سِدْرات، وسِدِرات، وسدَرات، وسدَر». وانظر اللسان: ج ٦ ص ١٨؛ والصحاح: ج ٢ ص ٦٨٠.

(٨) يخص، د.

والفاء من قوله: «**فغير مستبعد**» رابطة جواب الشرط، ومدخولها خبر قدم لإرادة التشويق إلى ذكر المسند إليه، وهو قوله: «**أن يذخر**[١]» بالبناء للمفعول وذال معجمة ساكنة، مضارع ذخر من قولك: ذخر الشيء، إذا اختير أو اتخذ على جهة الاختصاص له، ومنه الذخيرة[٢]، وهي[٣]: ما يختص[٤] من المال بالاتخاذ لدفع النوائب. «**لبعض**» العلماء «**المتأخرين**» الجار متعلق بيذخر، والنائب عن فاعله «**ما عسر**» على زنة شرف، أي: اشتد والتوى ولم يتيسر. «**على كثير من**» العلماء «**المتقدمين**» الذين بعد العهد بزمانهم، وكيف يستبعد هذا مع أن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم؟ وما أحسن قول المبرد:

«ليس[٥] بقدم[٦] العهد يفضل القائل، ولا بحدثانه[٧] يهتضم المصيب، /ولكن يعطى كل ما يستحق» هذا كلامه[٨] ـ رحمه الله [تعالى[٩]] ـ. ١١

قلت: وكثيراً[١٠] ما أتي الناس من جرّى[١١] هذه البلية الشنعاء، فركبوا مطية الهوى وسقطوا في هوية الرذيلة، لا يبالون بعار ولا فضيحة، فتراهم إذا قرع أسماعهم شيء من النكت[١٢] الحسنة غير معزو إلى معينّ هزوا المعاطف

---

(١) يدَّخر، د، ز، م.
(٢) الدخيرة، د.
(٣) وهو، د.
(٤) يخص، ز، ظ.
(٥) لبس، ظ.
(٦) لقدم، د.
(٧) لحدثانه، د.
(٨) الكامل: ج ١ ص ٢٩؛ ورغبة الآمل: ج ١ ص ١٢٨، وفيهما: لقدم.... ولا لحدثان عهد.
(٩) عن، د.
(١٠) وكثير، ز، ظ.
(١١) خزى، د، جرى، ز. وفي الصحاح: ج ٢ ص ٦١١ـ٦١٢: **وفعلت** كذا من جراك أي: من أجلك وهو فعلى... وربما قالوا من جراك غير مشدد، ومن جرائك بالمد من المعتل.
(١٢) الكتب، ظ.

طرباً واستحساناً، بناء على أن ما ألقي إليهم هو بنات أفكار المتقدمين، حتى إذا علموا أن ذلك لبعض أبناء عصرهم استحالوا على الفور ونكصوا على الأعقاب وانقلب استحسانهم استقباحاً وادعوا[١] [مع إصرارهم على الاستحسان[٢]] أن صدور مثل ذلك عن[٣] عصريّ [أمر[٤]] مستبعد، فباؤوا من هذه الفعلة بسوء الأحدوثة[٥]، وتلطخوا من قبح الصنيع بعار لا يغسل دنسه البحر، وما الحامل لهم على ذلك إلاَّ حسد ذميم وبغي مرتعه وخيم؛ ولهذا عقب المصنف هذا الكلام بالاستعاذة من الحسد الذي وصَفه بما وصف[٦] في قوله: «**أعاذنا الله من حسد**» والحسد: هو ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد، فيكون قوله: «**يسد باب الإنصاف**» صفة تأكيدية؛ لأن حقيقة[٧] الحسد مشعرة بها، إذ الإنصاف هو الجري على سنن الاعتدال[٨] والاستقامة[٩] على طريق الحق. وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد ضرورة أنه[١٠] لازم للانحراف عن سنن الحق فلا اعتدال معه، فهو ساد لباب الإنصاف بلا شك. والغرض من الإتيان بهذا الوصف التأكيدي النداء على كمال بشاعة الحسد

(١) أو ادعوا، ز، ظ.

(٢) عن، د، ز.

(٣) من، د.

(٤) عن، د.

(٥) في الصحاح: ج ١، ص ٢٧٨: قال الفراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدوثة، ثم جعلوه جمعاً للحديث. وفيه ص ٢٧٩: والأحدوثة ما يتحدث به. وفي اللسان: ج ٢، ص ٤٣٨: قال ابن بري: ليس الأمر كما زعم الفراء؛ لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدوثة، فأما أحاديث النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فلا يكون واحدها إلا حديثاً، ولا يكون أحدوثة.

وفي ص ٤٣٩:

ويقال: صار فلان أحدوثة أي أكثروا فيه الأحاديث.

(٦) وصفه، د.

(٧) صفة، ز، ظ.

(٨) الاعتذال، ظ.

(٩) معه والاستقامة، د..

(١٠) لأنه، د.

وتقرير ذمه[١] وزيادة التمكين بقبحه والتنفير عنه.

نعم: قد يطلق الحسد مجازاً على الاغتباط[٢] وهو تمني مثل تلك النعمة من غير إرادة زوالها[٣] عن صاحبها فلا يكون مذموماً، وليس الكلام فيه.

وفي قوله: يسد باب الإنصاف استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية.

«**ويصد**» أي يمنع «**عن جميل الأوصاف**» ومحاسن[٤] الأخلاق، وفي يسد ويصد الجناس المضارع، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو: الإتيان بالصاد قبل الألف في الإنصاف والأوصاف.

«**وألهمنا**» أي: ألقى في رُوعِنَا بطريق الفيض «**شكراً**» وهو: مقابلة النعمة بفعل ينبىء عن تعظيم المنعم، سواء كان باللسان بأن يثني عليه باللفظ، أو بالجنان بأن يعتقد أنه ولي النعمة، أو بالأركان بِأن يدئب جوارحه في الطاعة له. وقد جمعها الشاعر[٥] في قوله[٦]:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا[٧]

أي: أفادتكم إنعاماتكم عليَّ ثلاثة أشياء: المكافأة باليد ونشر المحامد باللسان ووقف الفؤاد على المحبة والاعتقاد.

---

(١) دمه، ز.

(٢) مصدر، فعله اغتبط مطاوع غبطته، قال في الصحاح: ج ٣ ص ١١٤٦: والغبطة أن تتمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس بحسد، تقول منه: غبطته بما نال أغبطه غبطاً وغبطة فاغتبط هو، كقولك: منعته فامتنع.

(٣) لزوالها، د، ز.

(٤) محاسن، د.

(٥) لم أعرف اسمه.

(٦) قوله شعرا، ز، ظ.

(٧) هذا البيت كثير الدوران على أقلام المؤلفين، ولكني لم أقف له على زيادة سوى بيت قبله جاء في هامش الكشاف، وهو:

وما كان شكري وافيا بنوالكم ... ولكنني حاولت في الجهد مذهبا

الكشاف ١: ٨، عروس الأفراح ١: ٣٤؛ شواهد الكشاف: ١٧.

وليس المراد بإنشاد هذا البيت الاستدلال به على أن لفظ الشكر يطلق عليها كما فهمه الشيخ بهاء[١] الدين السبكي[٢] عن الزمخشري[٣]، فاعترض بأن البيت ساكت عن ذلك[٤]، وإنما المراد التمثيل بجميع شعب الشكر فلا اعتراض. وأما الحمد فلا يكون إلاّ باللسان سواء تعلق بالنعمة أو غيرها. فظهر[٥] أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، وما قلنا من التفريق بين الشكر والحمد على هذا الوجه هو المشهور، وفي المسألة خلاف ليس هذا محل بسطه.

«**يقتضي**» بياء الغيبة. وفاعله ضمير يعود إلى الشكر «**توالي الآلاء**» أي تتابعها.

والآلاء: النعم، جمع إلى مقصور بكسر الهمزة[٦]، يشير المصنف إلى قوله تعالى:

---

(١) بهاي الدين، ز، ظ، بها الدين، د.

(٢) أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي (٧١٩ ـ ٧٦٣ هـ = ١٣١٩ ـ ١٣٦٢م) سمع البدر بن جماعة والمزي وأبا حيان وغيرهم. ومن مؤلفاته: عروس الأفراح: شرح تلخيص المفتاح. ولي قضاء الشام (سنة ٧٦٢هـ). مات مجاوراً بمكة.

ـ الدرر الكامنة: ج ١ ص ٢١٠ ـ ٢١٦؛ البغية: ج ١ ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣؛ الشذرات: ج ٦ ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٣) محمود بن عمر أبو القاسم جار الله (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ = ١٠٧٥ ـ ١١٤٤ م) حنفي معتزلي. أخذ عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وغيرهما. من كتبه: «الكشاف في تفسير القرآن الكريم ـ ط»، و«الفائق في غريب الحديث ـ ط»، و«المفصل» في النحو ـ ط، «أساس البلاغة» ـ ط.

ـ البغية: ج ٢ ص ٢٧٩؛ الوفيات: ج ٥ ص ١٦٨ ـ ١٧٤؛ لسان الميزان: ج ٢ ص ٤.

(٤) فيما يلي كلام السبكي عن عروس الأفراح: ج ١ ص ٣٣ ـ ٣٤:

«الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والأفعال، وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، فإن الشكر يكون على الأفعال فقط بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، وعبارة الزمخشري: وهو بالقلب واللسان والجوارح يريد التنويع لأن الشكر لا يكون إلا بمجموع الثلاثة ثم استدل على ذلك بقوله:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

وفيه نظر لأن البيت لا تعرض فيه بأن شيئاً من ذلك يسمى شكراً فضلاً عن كل واحد».

(٥) فظن، ز.

(٦) في الصحاح: ج ٦، ص ٢٢٧٠؛ والآلاء النعم: واحدها ألا بالفتح، وقد يكسر ويكتب بالياء مثاله: معى وأمعاء.

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ[١]﴾ «**ويقضي**» بالإسناد إلى ضمير الشكر أيضاً، مضارع قضى، أي: حكم. «**بانقضاء اللأواء**» أي: بفراغها وانتهائها، واللأواء مهموز العين على زنة الحمراء.

قال الجوهري: هي الشدة. وفي الحديث «من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن كن له حجاباً من النار[٢]».

وبين يقضي وانقضاء اشتقاق أو شبهه فهو مما يلحق بالجناس. «**وها أنا ساع[٣]**» فيه الإخبار عن الضمير الواقع بعد هاء التنبيه بغير اسم[٤] إشارة[٥]، /وبعضهم يشترط في خبر مثله أن يكون اسم إشارة نحو: ﴿هَا أَنْتُمْ ١٢
أُولَاءِ[٦]﴾، وفيه كلام سيأتي[٧] إن شاء الله تعالى.

«**في ما انتدبت [إليه]**»[٨] بالبناء للفاعل، أي: أجبت إليه، كأن خاطره دعاه إلى تصنيف هذا الكتاب فأجاب إلى ذلك، ومنه (انتدب الله لمن[٩]

---

(١) ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ. . . وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم ١٤ الآية (٧).

(٢) الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ والنهاية: ج ٤ ص ٢٢١؛ واللسان: ج ٢ ص ١٠٣؛ هذا ولم أجد في ما بين يدي من كتب الحديث هذا الشاهد بنصه ولكن فيها أحاديث بهذا المعنى وتقاربه في اللفظ، ومن ذلك: عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ «من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وضرائهن وسرّائهن أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهن». . .
ـ المسند: ج ٢، ص ٣٣٥.
وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ «من ابتلي بشيء من البنات فصبر عليهن كن له حجاباً من النار». الترمذي: ج ٦ ح ١٩٧٩؛ وانظر البخاري: ج ٢ ص ٩٤؛ وج ٨ ص ٧، ومسلم: ج ٤ ح ٢٦٢٩؛ وأبا داود: ج ٨ ح ٤٩٨٤، ٤٩٨٥؛ والترمذي: ج ٦ ح ١٩٣٧، ١٩٧٨.

(٣) شارع، م.

(٤) اسم اسم، ز.

(٥) الإشارة، د.

(٦) ﴿. . . . . . تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾. آل عمران ٣ من الآية ١١٩.

(٧) في ٢: ٣٢٧ـ٣٣٢.

(٨) سقطت من، د.

(٩) من، ظ.

خرج في سبيله[١] . . .) الحديث[٢]. أي: أجاب إلى غفرانه.

«**مستعيناً**» حال: إما من الضمير المستكن في ساع، أو البارز من انتدبت، أو الاسم الموصول المجرور[٣] بفي، معناه طالباً[٤] العون بالله عليه، وكلاهما ظرف لغو يتعلق بمستعيناً. واستعان كما يتعدى بنفسه نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ[٥]﴾ يتعدى أيضاً بالباء نحو: (إذا استعنت فاستعن بالله)[٦]. «**ختم الله لي ولقارئيه**» جمع قارىء، بدليل ما يأتي «**بالحسنى**» وهي خلاف السؤى[٧]. «**وحتم**[٨]» بالحاء المهملة، أي: أحكم[٩] وقضى.

قال الجوهري: الحتم إحكام الأمر والقضاء[١٠] وكأن المصنف[١١] يريد:

---

(١) سبله، ظ.

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ ج ١ ص ١٣ وبعد ما ذكر: «لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة . . .» إلى آخره، وقد كرره في عدة مواضع ليس فيها شاهد، وأخرجه مسلم: ج ٣ ح ١٨٧٦ ولا شاهد فيه.

«انتدب الله»: تحتمل الكلمة معنيين آخرين غير الذي ذكره الشارح، أحدهما: سارع بثوابه وحسن جزائه. ثانيهما تكفل بالمطلوب، ويقوي هذا أنه جاء في بعض رواياته: «تكفل الله».

«إلا إيمان بي»: عدل عن ضمير الغيبة ــ وهو المتبادر ــ إلى ضمير المتكلم جرياً على أسلوب الالتفات.

ــ الفتح: ج ١، ص ٩٣.

(٣) أي المجرور، د.

(٤) طالب، ز.

(٥) الآية ٥، الفاتحة (١).

(٦) من حديث عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أخرجه أحمد، ج ١ ص ٢٩٣ و٣٠٣ و٣٠٧، والترمذي: ج ٧ ح ٢٦٣٥.

(٧) السو، ز، السوء، ظ.

(٨) وختم، م.

(٩) حكم، ز، والصواب ما اخترته لما سيذكره الشارح عن الجوهري.

(١٠) الصحاح: ج ٥ ص ١٨٩٢.

(١١) المص، د، وهذه عادته، ز ولا يفعل ذلك إلا في آخر السطر.

أوجب تفضلاً وإحساناً. «**لي ولهم**» أي: ولقارئيه. «**الحظ**»، أي: النصيب[١] «**الأوفى**» أي: الأكمل «**في المقر**» أي: محل[٢] القرار «**الأسنى**» الأرفع من قولهم: سناً أي: ارتفع، يسنو سناء بالمد فهو سني أي: رفيع. والمراد بالمقر الأسنى دار النعيم الأبدي وهي الجنة جعلنا الله من أهلها. «**بمنه وكرمه**».

وفي ختم[٣] وحتم الجناس المضارع، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم، وهو الإتيان بالسين قبل النون، بل الإتيان بالنون أيضاً من هذا القبيل، إذ لو قال: الأعلى لحصل السجع لصلوح الألف في مثله لأن تكون رويا للبيت وبمثابة الروي للفاصلة والله تعالى أعلم [بالصواب[٤]].

(١) النصب، ظ.
(٢) أي في محل، د.
(٣) أهملت التاء في، د.
(٤) سقطت من، د.

الباب الأول

[هذا][1] «باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به»

أي: شيء يتعلق به، فما نكرة موصوفة وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة.

فإن قلت: فما المرجح للأول؟

قلت: سلامته من دعوى المجاز، وذلك لأن (ما) الموصولة من صيغ العموم، وهو لم يذكر في هذا الباب كل شيء يتعلق بالكلمة والكلام، فهو عام أريد به بعض ما يتناوله فيكون مجازاً بخلاف الأول؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات، فلا عموم لها إلَّا حيث تقوم قرينة على إرادة التعميم، كما هو مقرر عند أئمتنا في أصول الفقه، والفرض ألا قرينة هنا، وضمير الخفض ليس عائداً على الكلام؛ لأن ما سيق في هذا الباب في بيان المتعلق ليس مقصوراً على الكلام بل هو شامل لما يتعلق بالكلمة والكلام جميعاً.

فإن قلت: القياس[2] أن يقول: بهما؟

قلت: لما تقدم ذكرهما كانا في معنى قولك المذكور، فعاد الضمير بهذا الاعتبار، فكأنه قال: وما يتعلق بالمذكور أي بالشيء الذي ذكر، وهو صادق عليهما إذ هما شيء ذكر.

---

(١) سقطت من، د.

(٢) فالقياس، د، ز.

فإن قلت: لم ارتكب هذا الوجه مع افتقاره إلى تأويل وإيهامه لعود الضمير إلى الكلام وهو غير مقصود؟

قلت: لإيثار الاختصار، والقرينة تدفع الإيهام. ويحتمل أن يعود على[1] المضاف إليه الذي هو شرح، أي: وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام، إذ ما ذكر له تعلق وارتباط ما بشرحهما.

فإن قلت: إنما ذكر في هذا الباب بيان ماهية الكلمة وماهية الكلام وأموراً أخر تتعلق[2] بالمفردات كتقسيم[3] الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتقسيم الفعل إلى ماضٍ وأمر ومضارع، إلى غير ذلك مما ذكره، فما وجه تعلق ذلك بالكلام؟

قلت: الاسم والفعل لهما بالكلام تعلق[4] ضرورة أنه لا بد فيه من الإسناد، وهو يستدعي طرفين: مسنداً إليه ولا يكون إلَّا اسمًا، ومسنداً تارة يكون اسمًا وتارة يكون فعلاً، وكون الفعل إنشائياً يستلزم أن يكون الكلام المركب منه ومن فاعله إنشائياً أيضاً، ووقوع الإسم صدراً للكلام يكون [به][5] جملة اسمية، ووقوع الفعل صدراً للكلام[6] يكون به جملة فعلية، فقد ثبت أن ما ذكره من الأمور المتعلقة بالكلمة/له تعلق بالكلام أيضاً. ١٣

«**الكلمة لفظ**» وهو في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعداً. صدر المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ به التعريف لأنه بمثابة الجنس، فيشمل المهمل كديز والمستعمل كزيد، لكنه احترز به عن الخط والعقد[7] والإشارة والنصب[8] فإنها ربما دلت بالموضع على معنى

---

(١) يعود الضمير على.
(٢) متعلق، ز.
(٣) لتقسيم، ظ.
(٤) لهما تعلق بالكلام، د.
(٥) سقطت من، ظ.
(٦) صدرا له، د.
(٧) نوع من الحساب يكون بضم كل أصبع إلى آخر في أشكال مختلفة يعبر بها عن الأعداد كعشرة وعشرين إلى آخره.
(٨) بضم النون وفتح الصاد: جمع نصبة ــ بضم النون وسكون الصاد ــ وهي العلامة.

وليس بكلمات.

قالوا: ويجوز[١] الاحتراز بالجنس إذا كان أخص من الفصل من وجه، وهو هنا كذلك، لأن ما وضع لمعنى قد يكون لفظاً وقد لا يكون.

«**مستقل**» بالدلالة هو فصل منوي به التأخر[٢] عما بعده، وهو قوله: دال، إذ استقلاله بالدلالة فرع عن كونه دالاً، لكنه قدمه كي لا يفصل بين الفصلين بتقسيم أحدهما فيشوش على الذهن. وخرج بهذا الفصل نحو: ياء زيديّ [المشددة][٣]، وألف ضارَب، فإن الأولى دالة على النسبة والثانية [دالة][٤] على المفاعلة، ولكن لا شيء منهما بمستقل ضرورة افتقارهما إلى بقية أجزاء الكلمة.

فإن قلت: قد تقرر أن الحرف لا يستقل بالمفهومية[٥] فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها.

قلت: المصنف قد صرح في شرحه[٦] بأنه أراد بالمستقل[٧] ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيدي، ولا بعض فعل كألف ضارَب، ومع هذه الإرادة لا يرد النقض[٨]، نعم يتجه بعد ذلك الاعتراض من وجوه:

أما أولاً: فلأن المشهور عند أهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقراً إلى غيره مطلقاً، فتقييده بألا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لأمر غير

---

(١) وتجوز، ز.

(٢) التأخير، د، ز.

(٣) عن، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) بالمفهوم، ز.

(٦) على التسهيل ١ :٢، قال: (والمراد هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهمزة (أعلم)، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة لكونه غير مستقل).

(٧) بالمستقبل، ظ.

(٨) النقص، ظ.

متعارف[١] لم ينصب عليه في التعريف قرينة، ولا ينبغي ارتكاب مثل ذلك في حد لأنه للتبيين.

وأما ثانياً: فلأننا لا نسلم أن شيئاً مما ذكره من الأبعـاض لفظ دال بالوضع، وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته، فزيدي بواسطة ياء النسبة يدل عليها، وضارب بواسطة الألف يدل على المضاربة[٢].

وأما ثالثاً[٣]: فلأن تفسيره للمستقبل بما ليس بعض اسم ولا [بعض][٤] فعل يقتضي أن معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم والفعل، ولا شك أن معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة الكلمة؛ لأن الكلمة مأخوذة في حد كل منهما جنساً فيؤدي إلى الدور.

«**دال**» أي: ذو دلالة، وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال والثاني المدلول، ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات «**بالوضع**» وهو: تعيين[٥] اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، بهذا[٦] فسره بعضهم في هذا المقام.

قلت: وفيه نظر لأن هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة، وهو حسن ليخرج المجاز من حيث إن تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازي ليس حاصلاً بنفس اللفظ، وإنما حصل بما احتفّ به من القرينة وأما هنـا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي مجازات، فلا يكون تعريف الكلمة منعكساً، وكثير من الناس يقول في المجاز: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولاً. وعلى هذا ففي المجاز وضع ولكنه وضع ثان، وإنما يكون الحد منعكساً على هذاالقول، فينبغي في هذا المقام أن يحذف قيد (بنفسه) من

---

(١) هكذا في جميع النسخ التي بين يدي وهو اسم مفعول، فعله لازم،فحقه أن يعدى إلى نائب الفاعل بـ(على)، فيقال: متعارف عليه.

(٢) المضارعة، ز. ظ.

(٣) بالثا، ز.

(٤) عن، د.

(٥) تبيين، ز.

(٦) هكذا، د.

تفسير الوضع ليدخل كل من الحقيقة والمجاز فينعكس حد الكلمة، وأما إذا أريد[١] تعريف الحقيقة فيفسر الوضع الواقع في تعريفها بما تقدم ليخرج المجاز، فتأمله.

وخرج[٢] بهذا القيد ما لا يدل به، وإنما يدل بالطبع[٣] كأحّ الدال على السعال، أو بالعقل كدلالة المسموع من وراء الجدار مهملاً كان أو مستعملاً على وجود اللافظ، وإنما قلنا: من وراء جدار لأن وجود اللافظ المشاهد
١٤ [معلوم][٤] بحس البصر لا بدلالة/اللفظ، ومن هذا القسم دلالة المركبات فإنها غير موضوعة على الرأي المختار عند المصنف؛ ولذلك[٥] حذف ما أثبته غيره من قوله: على معنى مفرد.

والصحيح أنها موضوعة بقانون كلي تعرف[٦] به المركبات القياسية وذلك كما يبين[٧] مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام.

«**تحقيقاً أو تقديراً**» مصدران بمعنى المفعول، أي: دال بالوضع دلالة محققة أو مقدرة، ويحتمل ألا يجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير: دلالة ذات تحقيق أو تقدير أو دلالة تحقيق أو تقدير أو دلالة تحقق[٨] تحقيقاً أو [تقدر][٤] تقديراً. وقد علم بذلك وجوه نصبها[٩].

---

(١) أردت، ظ.

(٢) وقد خرج، د، ز.

(٣) أهملت الباء الثانية في، ظ.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) ولذا، ظ.

(٦) يعرف، ز، ظ.

(٧) بين، ظ.

(٨) تحقيق، ظ. يحقق، ز.

(٩) أما على الأول: فهو صفة للمصدر المحذوف «دلالة»، وأما على الثاني: فمضاف إليه حل محل المضاف المنصوب المحذوف «ذات» الواقع صفة لدلالة، فهو إذن صفة، وأما على الثالث: فمضاف إليه حل محل المضاف المحذوف «دلالة»، وأما على الرابع: فمفعول مطلق عامله محذوف قدره الشارح، وهذا العامل وفاعله صفة لدلالة.

قال المصنف في شرح هذا الكتاب[١] ما معناه: إن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو الذي لا بد من قصده، ومجازي: مستعمل في عرف النحاة، والتعرض له أجود، وكلاهما تعرض له في هذا الحد:

فالأول: كرجل، فإنه دال على معناه تحقيقاً.

والثاني: كأحد جزئي العلم المضاف من نحو امرىء القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقاً ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديراً.

وأما القسم الثالث: فمجازي[٢] مهمل في عرفهم، وهو: إطلاقها على الكلام كقولهم: كلمة الشهادة وكلمة الشاعر.

[قلت][٣] وفيه نظر.

أما أولاً: فلأنه استعمل قوله: (دالّ) في حقيقته ومجازه دفعة واحدة، ولهذا صح له أن يقول: تحقيقاً أو تقديراً، وفي ذلك ما علم في محله من أصول الفقه.

وأما ثانياً: فلأنه إما أن يكون قد قصد إيراد [تعريف واحد للكلمة الحقيقية و][٤] [للكلمة][٥] [المجازية جميعاً ففيه جمع ماهيتين مختلفتين في حد واحد، وإما أن يكون قصد إيراد[٦]] تعريفين، أحدهما للكلمة الحقيقية والآخر للكلمة المجازية عاطفاً أحدهما على الآخر بـ(أو) ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حدين بكلمة (أو) المقتضية للإبهام، وفساده واضح.

وقد يجاب عن الأول بأنه أريد مطلق الدال مجازاً لوجود القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقي وحده، وهي تقسيمه إلى الحقيقي والتقديري فيكون شمول (الدال) لهما بطرق عموم المجاز.

---

(١) (١: ٣).
(٢) سقطت الفاء من، د، والياء من، ز، ظ.
(٣) عن، د، ز.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
(٥) سقطت من، د، ز.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

فإن قلت: إعراب نحو امرىء القيس في حال علميته إعراب كلمتين يدفع كونه كلمة واحدة، فما وجه التفصّي[(١)] منه[(٢)]؟

قلت: وقع للاسفراييني[(٣)] في شرح اللباب أن إعراب آخره محكيّ كما في «تأبط شراً» ثم الجزء الآخر لما كان مشغولاً والأول فارغاً ظهر إعرابه فيه كما ظهر إعراب ما بعد (غير) الاستثنائية فيها.

قال: والمسألة من مداحض[(٤)] العربية ومزالقها، وأقرب ما يقال فيها فيما أظن هذا، وما قلته إلَّا بعد تردد كثير[(٥)]. هذا كلامه.

وأما القول بأنه عومل في حالة[(٦)] العلمية بما كان [له][(٧)] قبلها من إعراب المتضايفين فلا طائل تحته. «**أو**» هو شيء غير ملفوظ به «**منوي**» فدخل تحته المستتر كالمقدر في أقوم[(٨)] أي: أنا والمحذوف نحو: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[(٩)]،

---

(١) مصدر فعله: تفصى. قال في الصحاح ج ٦ ص ٢٤٥٥: «يقال تفصى الإنسان إذا تخلص من الضيق والبلية. والاسم: الفصية بالسكون. . .وأصل الفصية الشيء تكون فيه ثم تخرج منه. . وتفصيت من الديون إذا خرجت منها وتخلصت».
ــ وانظر المادة في اللسان: ج ٢ ص ١٤، ١٥.

(٢) في نسخ التحقيق: عنه. والمناسب ما أثبته، لأن الفعل: تفصى يتعدى بمن كما نقلناه عن الصحاح».

(٣) الا فراييني، د، ز، ظ، محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الاسفراييني (٠٠ ــ ٦٨٤ هـ = ٠٠ ــ ١٢٨٥م) صاحب اللباب وحواشيه. من مؤلفاته: ضوء المصباح: شرح المصباح للمطرزي ــ ط، لباب الإعراب، لب اللباب. وله حواش على كتابه (اللباب) نقل عنه الدماميني في هذا الشرح.
ــ البغية ١: ٢١٩، مفتاح السعادة ١:١٨٧، الخزانة ٤:٥٢، كشف الظنون ٢:١٥٤٣؛ هدية العارفين ٢:١٣٤.

(٤) قال في الصحاح ج ٣ ص ١٠٧٥: «مكان دحض ودحض أيضاً بالتحريك أي: زلق. . . ودحضت رجله تدحض دحضا: زلقت». انظر المادة في اللسان، ج ٩ ص ٧، ٨.

(٥) حاشيته على لباب الاعراب ورقة: ١ أ، بتصرف في الألفاظ.

(٦) حالة مبدأ العلمية، د.

(٧) عن، د، ز.

(٨) أقوام، ز.

(٩) ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَال. . .﴾ الذاريات (٥١) الآية ٢٥.

أي: عليكم أنتم، ونحو: ﴿أَهَذَا[١] الذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[٢]، ـ ﴿ويَشْرَبُ
مما تَشْرَبُونَ[٣]﴾ ـ. «معه» أي: مع اللفظ وهو حال من ضمير (منوي) متعلق
بكون محذوف، والمعنى: أو غير لفظ منوي في حال كونه ثابتاً مع اللفظ كما
مثلناه. وخرج بذلك منوي لا مع اللفظ، كأن تضمر في نفسك زيداً وقام
أو نحوه فإنه لا يسمى كلمة في الاصطلاح. «**كذلك**» حال ثانية من ضمير
(منوي) أو حال متداخلة من ضمير الحال الأولى، أعني ضمير فاعلها. والإشارة
راجعة إلى ما تقدم من الدلالة التي تضمنها قوله: (دال) والاستقلال الذي
تضمنه قوله: (مستقل). والمراد بالدلالة الدلالة الوضعية التي تقدم ذكرها ليخرج
المقدر بعد قولك: نعم/في جواب من قال: هل قام زيد؟، فإن ذلك المقدر يدل ١٥
عنده دلالة عقلية لا وضعية، نعم كل من جزئيه دال بالوضع وهو داخل
لا مجموع الجزئين، وليخرج أيضاً الإعراب المنوي في نحو: فتى فإنه يصدق عليه
أنه منوى مع اللفظ ولكنه غير مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة ومع
التلفظ به لا يستقل [فأن لا يستقل][٤] مع عدم[٥] التلفظ به أولى كذا قال
المصنف[٦] [رحمه الله تعالى][٧] وقد تمنع[٨] دلالة الإعراب المنوي لأن النحاة إنما
قدروه لطرد قواعد الصناعة، وإلاَّ فلا شعور للناطق ولا للسامع بشيء من ذلك

---

(١) هذا، ز، والصواب ما أثبته.

(٢) ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا...﴾ الفرقان (٢٦) الآية ٤١، وزاد بعدها في (ز): أي بشرا.

(٣) ﴿مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ...﴾ المؤمنون (٢٤) الآية ٣٣.

(٤) عن، ظ.

(٥) فمع عدم، د.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٣، قال: (ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل (أفعل) و(تفعل)، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ، فقيل: (أو منوي معه)، أي مع اللفظ، ومنوي: صفة قامت مقام موصوفها، والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوي مع اللفظ المقيد، إلا أنه غير مستقل ولا منزّل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى).

(٧) عن، د، ز.

(٨) يمنع، ز، ظ.

ـ ولو كانا من النحاة ـ وإنما يذهبان إلى ذلك إذا أرادا التقريب وتمرين الطالب[(١)]. «**وهي**»، أي: الكلمة من حيث هي «**اسم وفعل وحرف**». وقد عرفت أن الكلمة تارة تكون لفظاً وتارة تكون شيئاً منوياً مع اللفظ كما تقدم على رأي المصنف، والأنواع الثلاثة متحققة في القسمين جميعاً: أما تحققها في الأول فظاهر، وأما في الثاني فكما في المبتدأ المحذوف في قوله تعالى: [﴿مَتَاعٌ قَلِيْلٌ﴾[(٢)] أي متاعهم[(٣)] والفعل المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾[(٤)] أي: خلقهن، والحرف المحذوف في قوله تعالى][(٥)]: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا﴾[(٦)]، أي: (لا).

قال المصنف[(٧)]: «ودليل حصر الكلمة في الثلاثة: أن الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي الحرف، وإن كانت فإن قبلته بطرفيه فهي اسم وإلاّ فهي فعل». قلت: وهذا التقسيم بحسب العوارض بخلاف قول ابن الحاجب وغيره، إما أن تدل على معنى في نفسه إلى آخره. وأيضاً فملازم الظرفية أو المصدرية أو النداء أو الحالية لا يكون[(٨)] ركناً للإسناد فيلزم كونه حرفاً، وأيضاً لنا من الأسماء ما لا يقبل الإسناد بطرفيه كألف قاما، إذ هو مسند إليه دائماً فيرد على كل من شقّي الترديد، أما على قوله: «فإن قبلته بطرفيه فهي اسم» فظاهر، لأن هذه الألف [اسم[(٩)]] لا يقبله بطرفيه، وأما على قوله: «وإلاّ فهي

---

(١) الطلبة، ز.

(٢) ﴿... لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ (١٩٦)... ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ ١٩٧ آل عمران (٣)، ﴿... إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (١١٦)... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١١٧ النحل (١٦).

(٣) متاعهم قليل، ظ.

(٤) ﴿... قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لقمان ٣١ الآية ٢٥.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) ﴿قالوا... تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ يوسف ١٢ الآية ٨٥.

(٧) في شرح التسهيل ١: ٣، وقد تصرف الدماميني في أول النص.

(٨) تكون، ز، ظ.

(٩) عن، ز، ظ.

فعل «فلأن الألف المذكورة تقبله بطرف واحد فقط، فيلزم أن تكون[١] فعلاً وهو باطل.

«**والكلام ما تضمن من الكلم**» قال المصنف[٢] ما معناه: إنه اختار الكلم على اللفظ والقول في الإعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ على المهمل؛ [ولأن القول[٣]] يطلق على الرأي والإعتقاد مجازاً إطلاقاً شائعاً حتى صار كأنه حقيقة، والكلم سالم من ذلك كله.

وصدر الحد بـ(ما) لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم أخرج الواحد بذكر الإسناد، فبقي الاثنان فصاعداً.

فإن قلت: صدقه على الاثنين متعذر، وذلك لأن (مِنْ) في قوله: «من الكلم» لبيان الجنس، فيلزم أن يكون مدخولها ــ وهو الكلم ــ مفسراً لما، والكلم إنما يطلق على ثلاث كلمات فصاعداً فإذن لا يتحقق الكلام إلَّا عند تحقق الكلم، وهو باطل.

قلت: لا نسلم [أن[٤]] (من) تبيينية وإنما هي تبعيضية، وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في (تضمن)، أي: والكلام شيء تضمن، كائناً من الكلم، أي: في حال كونه بعضاً[٥] للكلم، فيصدق على الاثنين[٦] قطعاً.

وقوله: «**إسناداً**» مفعول تضمن وحده المصنف[٧] بقوله: [هو[٨]] تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب [منه[٨]]. وأورد (بعث) ونحوه.

---

(١) يكون، د، ز.
(٢) في شرح التسهيل ١: ٥ـ٦.
(٣) عن، د، ظ.
(٤) عن، د، ز.
(٥) بعضا هو، ز، بعضا وهو، ظ.
(٦) اثنين، ز.
(٧) في شرح التسهيل في كلامه على تعريف الاسم (١: ٨).
(٨) سقطت من ز، ظ.

وأجيب بأنه خبر بحسب الوضع، وإنشائيته بحسب العروض.

وقيل: هو نسبة أحد الجزءين إلى الآخر «**مفيداً**[١]» مخرج لما لا يجهل
[معناه[٢]] نحو: النار حارة[٣]، كذا قال المصنف[٤]، ونوزع فيه بأن مثل هذا
كلام لأنه خبر، وكل خبر كلام فمثل هذا كلام، والجزم بصدقه بحسب
خصوصية المادة لا يدفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر من حيث هو،
وكونه معلوماً لكل أحد لا ينافي كونه مفيداً لأن/الأمور الضرورية لا يلزم انتقاش ١٦
الذهن بها[٥] دائماً فيجوز أن يكون في ظن المخبر أن هذا الأمر الضروري غير
حاصل حين التكلم عند المخاطب، وأيضاً فمثل هذه الضروريات عائد إلى
المحسوس بإحدى الحواس الخمس فيفيد الإخبار بشيء منها بالنسبة إلى فاقد
ذلك الحس الذي يدرك به هذا[٦] النوع من المحسوسات فيكون[٧] كلاماً،
وليس من شرط الكلام أن يكون مفيداً عند كل أحد، فإن ما يكون مفيداً
لبعض دون بعض يكون كلاماً قطعاً. «**مقصوداً**» احترز به من كلام النائم
[و[٨]] الساهي ونحوهما، وكثير من النحويين لا يعتبر قيد القصد في[٩] الكلام.

«**لذاته**» لا لغيره، فخرج الإسناد الواقع في جملة الصلة مثلاً؛ إذ لم يقصد لذاته وإنما قصد لغيره.

قال المصنف[١٠]: وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازاً

---

(١) مقيدا، ز.
(٢) عن، د، ز.
(٣) حرة، ز.
(٤) في شرح التسهيل (١:٦) قال: (واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس).
(٥) لها، ز، ظ.
(٦) ذلك، د.
(٧) فتكون، ظ.
(٨) عن، د، ز.
(٩) كرر الجار في، ظ.
(١٠) في شرح التسهيل (١:٦).

من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل الفعل[١] أو خبر المبتدأ.

وأجاب[٢] بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين:

أحدهما ـ أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً، كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا.

والثاني ـ أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالأخرى.

قلت: في الوجه الأول تسليم أن الكلام الواحد قد يصدر من اثنين، وهو لا يتصور ألبتة ضرورة أن كل كلام مشتمل على نسبة أحد طرفيه إلى الآخر، والنسبة أمر نفساني لا يقبل التجزؤ ولا يقوم إلاَّ بمحل واحد. وأظن أن ابن[٣] قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح الألفية، ولا أكاد أقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم[٤] الأسنوي[٥] الشافعي ـ رحمه الله ـ حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى بـ«بالكوكب[٦] الدري[٧]» الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية[٨] على الأحكام النحوية، فرتب على الخلاف في هذه القاعدة فروعاً[٩]

---

(١) الفاعل، د.

(٢) في شرح التسهيل (١:٧).

(٣) ابن أم، ز، وهي شهرة عرف بها، نسبة إلى جدته. وقد سبق التعريف به.

(٤) ابن عبدالرحيم، د.

(٥) أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن بن علي الأموي (٧٠٤ـ٧٧٢ هـ = ١٣٠٥ـ١٣٧٠ م). أخذ عن كثيرين منهم أبوحيان والجلال القزويني، ومن مؤلفاته الكثيرة: «المهمات على الروضة» وشرح الرافعي.
ـ البغية: ج ٢ ص ٩٢؛ الدرر: ج ٢ ص ٣٥٤ـ٣٥٦؛ الشذرات: ج ٦ ص ٢٢٣ـ٢٢٤؛ البدر: ج ١ ص ٣٥٢ـ٣٥٣.

(٦) يا الكواكب، ز.

(٧) الكواكب الدرية. البغية: ج ٢ ص ٩٢.

(٨) الفقية، ظ.

(٩) فروع، د.

فقهية، منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال أحدهما: فلانة يعني الزوجة المذكورة، وقال الآخر: طالق، فقال: إن بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق وإلَّا وقع. وقد علمت استحالة الوجه الأول، فكيف ينبني[١] عليه حكم شرعي؟ فتأمله.

«فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها».

اعلم أولاً: أن الإسناد عند المصنف قسمان: معنوي ولفظي: فالمعنوي هو إسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة إلى لفظها نحو: زيد قائم، ويسمى وضعياً، وهذا هو الخاص[٢] بالاسم، واللفظي[٣]: إسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة إليه، نحو: زيد ثلاثي، وضرب فعل ماضٍ، ومن حرف جر، وهذا صالح للاسم والفعل والحرف كما رأيت، بل يكون للجملة أيضاً نحو: لا إله إلَّا الله كلمة توحيد. والمحققون على خلاف ما ذهب إليه المصنف، ويقولون: إن (ضرب) في قولك: ضرب فعل ماضٍ اسم، ولذا أخبر عنها، وإنما فتحت على الحكاية، والإخبار عنها بأنها فعل مع كونها اسماً إنما هو باعتبار مسماه، وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان، فهو نظير الإخبار في قولك: زيد قائم، ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه؟ وكذا الكلام في: (من حرف جر) ونحوه:

قال ابن هشام[٤] في المغني[٥]: وقال لي بعضهم كيف يتوهم على

---

(١) يبنى، د، يبتنى، ز.

(٢) أظاص، ز.

(٣) زاد بعدها في د: وهو.

(٤) أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري الحنبلي جمال الدين (٧٠٨ـ٧٦١ هـ = ١٣٠٩ـ١٣٦٠ م). أخذ عن أبي حيان والتاج التبريزي وابن المرحل وغيرهم، ومن مؤلفاته الكثيرة: «مغني اللبيب» ـ ط و«رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة» و«شرح التسهيل».
ـ البغية: ج ٢ ص ٦٨، الدرر: ج ٢ ص ٣٠٨ـ٣١٠؛ الشذرات: ج ٦ ص ١٩١ـ١٩٢.

(٥) (٢: ٧٤٢) قال: (وأما قول ابن مالك إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي فلا تحقيق فيه، وقال لي بعضهم: «كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه)؟

ابن مالك أنه اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟

فقلت له: فكيف[١] توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به[٢] ولا يخبر عنه؟

وإذا تقرر هذا فقوله: «كلمة» جنس يشمل الثلاث، وقوله: «يسند
ما لمعناها إلى نفسها» فصل يخرج الفعل والحرف ضرورة أن كلاً منهما لا يسند
إليه/ما هو لمعناه. وإنما قيد بالمعنى لأن اللفظي عنده صالح للكلم الثلاث كما ١٧
مر، وذلك مثل: زيد قائم [فقائم[٣]] [ثابت[٤]] لمعنى زيد وهو مسماه[٥] وقد
أسند إلى لفظ زيد.

فإن قلت: الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم.

قلت: لا نسلم، إذ[٦] معنى قائم شيء متصف بالقيام، ولا شك أن هذا أمر ثابت لمسمى زيد، إذ هو [شيء[٤]] متصف بالقيام، «**أو نظيرها**» قيد أدخل نحو (صه) من أسماء الأفعال و(فل)[٧] من المختصة بالنداء، و(سبحان) من اللازم للنصب على المصدرية، فإن هذه أسماء ولا يسند ما لمعناها إلى نفسها لكنه يسند إلى نظيرها.

ويعني[٨] بالنظير[٩] ما وافق معنى ونوعاً كالسكوت في (صه) وفلان في (فل) وبراءة في (سبحان)[١٠]، فيصح أن يسند ما لمعنى (صه) إلى نظيرها وهو

---

(١) كيف، ز، ظ.
(٢) سقط الضمير من، ظ.
(٣) عن، د، ز.
(٤) عن، ز، ظ.
(٥) مسمى، ظ.
(٦) ان، ظ.
(٧) وقل، ز.
(٨) ونعني، د، ظ.
(٩) بالنظر، ظ.
(١٠) كالسكوت وصه وفلان وفل وبراءة، وسبحان، د، ظ.

السكوت فتقول: السكوت حسن فثبت اسميتها وكذلك البواقي، كذا قال المصنف[١] وتبعه الشارحون.

قلت[٢]: لا نسلم أن السكوت نظير لصه بحسب المعنى، وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره بعض حذاق المتأخرين، وذلك أنه قال:

كل لفظ وضع بإزاء معنى اسمًا كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول: ــ في قولنا خرج زيد من البصرة ــ خرج فعل[٣] وزيد اسم ومن حرف جر، فتجعل[٤] كلًا من الثلاثة محكوماً عليه، لكن هذا وضع غير قصدي، لا[٥] يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه. وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها، وسموها أسماء الأفعال، فصه مثلًا: اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق[٦] ويقصد[٧] به[٨] نفس اللفظ كما في بعض الأعلام المذكورة، بل ليقصد بها اسكت الدال على طلب السكوت حتى تكون صه ــ مع أنه اسم لاسكت ــ كلاماً تاماً بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت

---

(١) في شرح التسهيل (١: ٨) قال: (وليس المراد بالنظير ما وافق معنىً دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل بل المراد ما وافق معنىً ونوعاً، كموافقة قول الأمر بالصمت: [سكوتا] لقوله: صه، لكن (صه) لا يقبل الإسناد الوضعي، ويقبله السكوت، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعاً، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى مكرمان وفل، وان كان (مكرمان) و(فل) لم يستعملا إلا في النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه. (انتهى)، الكلمة (سكوتا) ليست في الأصل، ولكن السياق يقتضيها ويدل عليها.

(٢) قلت قلت، د.

(٣) فعل ماض، د.

(٤) فيجعل، ز، ظ.

(٥) ولا، د.

(٦) لا يطلق، د، ظ.

(٧) ويقصدو، ز.

(٨) أهملت الباء في، ز.

الذي هو فعل أمر من قولك: اسكت فعل أمر. فمن أين يثبت أن السكوت[١] نظير لصه بحسب المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق؟ فتفهم، على أنه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعاً ــ كما ادعاه المصنف ــ لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخاف[٢].

«**والفعل كلمة**» جنس «**تسند**[٣]» فصل أخرج به الحرف وبعض الأسماء كياء غلامي[٤] وما لازم النداء أو الظرفية مثلاً.

«**أبداً**» فصل أخرج به ما يسند من الأسماء وقتاً دون وقت، كالقائم في: زيد القائم، فإنه في هذا التركيب مسند، ثم يسند إليه في تركيب آخر نحو: القائم زيد، كذا قيل[٥]، وفيه نظر:

أما أولاً ــ فلأن الصفات مسندة أبداً، لأنها إما أن ترفع ظاهراً أو مضمراً، فحيث تقع[٦] في التركيب لا يزايلها[٧] كونها مسندة إلى مرفوعها، وليس الوصف في قولك: القائم زيد مسنداً إليه، وإنما هو مسند إلى ضمير يعود إلى (أل) إن جعلت اسماً موصولاً أو إلى ضمير موصوف محذوف إن جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني[٨].

وأما ثانياً ــ فلأن هذا القيد ــ وإن نفع في إخراج ما يسند من الأسماء تارة

---

(١) زاد بعدها «هو» في، ز.
(٢) بخلف، ز، ظ.
(٣) يسند، ز، ظ.
(٤) علامى، ظ.
(٥) قائله أبو حيان، د، مضافة بين السطرين تحت الكلمة الأولى وفوق الثانية.
(٦) يقع، ز.
(٧) يرايلها، ز.
(٨) أبو عثمان بكر بن محمد المازني (٠٠٠ ــ ٢٤٩ هـ = ٠٠٠ ــ ٨٦٣ م) نسب إلى مازن بني شيبان، وقيل هو مولى بني سدوس، نزل في بني مازن فنسب إليهم، نحوي بصري، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل اليزيدي وجماعة. من مؤلفاته: (علل النحو)، (ما تلحن فيه العامة)، (الألف واللام) قيل: وفاته سنة ٢٤٩ أو ٢٤٨ أو ٢٣٠ هـ.
ــ المعجم ٧: ١٠٧ ــ ٢٢٨، الوفيات ١: ٢٨٣ ــ ٢٨٦؛ البغية ١: ٤٦٣ ــ ٤٦٦.

دون أخرى ـ فقد ضر في خروج بعض الأفعال كالفعل المؤكد والمزيد والمكفوف، فإنهن قد زايلهن الإسناد.

وقد نص المصنف[١] في قوله:

. . . . أتاك أتاك اللاحقون[٢] . . . .

---

(١) في شرح التسهيل ١٨٧ :أ.

(٢) تمامه:

فأين إلى أين النجاء ببغلتي . . . . احبس احبس

البيت مشهور بين المؤلفين كثير الدوران على ألسنتهم وأقلامهم، لكن ما منهم من سمى قائله، ولا أنشد معه بيتاً آخر من قصيدته.

ـ النجاء: الإسراع. اللاحقون يروى: اللاحقوك.

يشتمل البيت على توكيد لفظي في ثلاثة مواضع:

١ ـ فأين إلى أين.

٢ ـ أتاك أتاك.

٣ ـ احبس احبس.

عد ابن جني ذلك من توكيد المفردات، نقله البغدادي عنه من إعراب الحماسة حيث قال: «في أول البيت توكيد الاستفهام، وفي الثاني توكيد الخبر، وفي آخره توكيد الأمر). وعده ابن الشجري في أماليه من توكيد الجمل قال: (ومما جاء فيه من هذا الضرب تكرير ثلاث جمل قول الآخر: فأين. . . أراد: إلى أين تذهب إلى أين تذهب؟، أتاك اللاحقوك أتاك اللاحقوك، احبس البغاة احبس البغاة، فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الأولين، وحذف الفاعل من أحد اللفظين الثانيين، وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين). وأيد البغدادي قول ابن جني بما خلاصته:

١ ـ (أين) الأولى مجرورة بـ(إلى) محذوفة مدلولا عليها بالثانية، و(أين) الثانية توكيد للأولى.

٢ ـ (اللاحقون) فاعل (أتاك) الأول و(أتاك) الثاني توكيد للأول، ولما اتصل بالأول ضمير المفعول به أعيد مع الثاني ليوافقه.

٣ ـ الفعل الثاني (احبس) توكيد للأول، وتوكيد الضمير المستتر بالتبعية إذ لا يمكن انفكاكه ولو قصد لصح وكان من توكيد الجمل. (انتهى).

ـ الخصائص ٣:١٠٣، ١٠٩؛ الشجري ١:٢٤٣ـ٢٤٤؛ شرح التسهيل ٩٣:أ، ١٨٧:أ؛ الرضى ١:٣٣٢؛ ابن الناظم: ٩٨، ـ٢؛ ابن عقيل ٢:١٦٨؛ المقاصد ٣:٩ـ١١، ٤:٩٧ـ٩٨؛ التصريح ١:٣١٨؛ الهمع ٢:١١١، ١٢٥؛ الأشموني ٢:٩٨؛ الخزانة ٢:٣٥٣؛ شواهد ابن عقيل ٢٠٣ـ٢٠٤؛ الدرر ٢:١٤٥، ١٥٨.

أن الفعل الثاني لا يقتضي إلاَّ التأكيد «**قابلة لعلامة فرعية المسند إليه**» فصل أخرج به أسماء الأفعال، فإنها تسند أبداً، وليست أفعالاً خلافاً لبعض الكوفيين، لأنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه، والمراد بها تاء[(١)] التأنيث الساكنة وياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث.

فإن قلت: وهذا القيد أيضاً يخرج الصفات على تقدير/كونها مسندة أبداً ١٨
فإنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه بهذا التفسير.

قلت: ليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر من تاء التأنيث الساكنة وما ذكر معها من حيث هو مجموع، وإنما المراد كل واحدة من تلك الأشياء حتى لو قبلت الكلمة شيئاً من تلك الأمور حكم بفعليتها كعسى مثلاً، ولا شك أن الصفات تقبل بعض هذه الأمور كألف الاثنين وواو الجمع.

فإن قلت: كل من ألف الاثنين وواو الجمع اللاحقين للفعل اسم، وأما ما يلحق الصفة فحرف، فلا تكون الصفات على هذا التقدير قابلة لشيء من تلك الأمور.

قلت: لا وجه لتخصيص الألف والواو اللاحقين [للفعل[(٢)]] بالاسمية، وإنما المراد ما يدل على كون المسند إليه فرعاً عن الواحد سواء كان ذلك [الدال[(٣)]] اسمًا نحو: الزيدان والزيدون يقومون، أو حرفاً نحو: يقومان الزيدان و«يتعاقبون فيكم ملائكة[(٤)]» فدخلت الصفات.

---

(١) نون، ز.

(٢) عن، د، ظ. (٣) عن، د، ظ.

(٤) جزء من حديث عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ واعتبار الواو اللاحقة بالفعل في هذا الحديث حرفاً دالّاً على الجمع والفاعل الاسم الظاهر «ملائكة» قول جمهور النحويين، ومثل ذلك لغة لأزدشنوءة وبعض طيِّىء، وهي لغة غير فصيحة، وقد ورد الحديث على هذا اللفظ في البخاري ج ١ ص ٩٧ و: ج ٩ ص ١٠٢، ١١٤؛ ومسلم ج ١ ح ٦٣٢ من طريق مالك و«الموطأ» ج ١ ص ١٨٤.

هذا وقد قيل: إنّ هذه الرواية ليست بقاطعة في الاستشهاد لأنه قد روي بروايات تخالف هذه اللغة، ومنها: «الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار... الحديث» البخاري: ج ٤ ص ٩٠. ومثلها في مسلم: ج ١ ح ٢٣٢ من طريق همام، إلا أن فيها: والملائكة يتعاقبون فيكم... الحديث» وفي المسند: ج ٢ ص ٢٥٧: =

على أني أقول بعد هذا كله: يلزم المصنف ألا يكون تعريفه هذا صادقاً على شيء من الأفعال أصلاً، وذلك لأنه لا شيء منها يسند دائماً ضرورة أن المصنف قائل: بأن الإسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث كما مر، فقام في قولنا: قام زيد هو مسند، وفي قولنا: قام فعل ماضٍ هو مسند إليه، فقد رأيت كون الفعل قد انفك عن كونه مسنداً في بعض الصور، وهذا جار في كل فعل، فتأمله.

«**والحرف كلمة**» جنس يشمل الثلاث «**لا تقبل**[١] **إسناداً**» أي: لا تسند[٢] ولا يسند إليها، فخرج الاسم لأنه يسند ويسند إليه والفعل لأنه يسند وإن لم يسند إليه. وقيد الإسناد بقوله: «**وضعياً**» احترازاً من اللفظي فإنه مشترك كما سبق.

قال المصنف[٣]: وقلت «**بنفسها ولا بنظيرها**[٤]» احترازاً من الأسماء الملازمة[٥] النداء ونحوها فإنها لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله، فهي قابلة له لأجل ذلك. كذا قال، وفيه نظر.

«**ويعتبر**»، أي: يختبر[٦] «**الاسم بندائه**»، وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً.

قال المصنف[٧] واعتبار الاسم بذلك أولى من اعتباره بحرف النداء؛ لأن

= «إن لله ملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار... الحديث». ومثلها عند البزار وابن خزيمة، ذكر ذلك في الفتح ج ٢ ص ٣٤، و«التنوير» ج ١ ص ١٨٤. وفي النسائي ج١: ٢٤٠ (إن الملائكة يتعاقبون فيكم...) الحديث، وفي الحلية ج٧: ٣٢٥ (إن الملائكة فيكم يعتقبون...) الحديث، وقد أورده في شواهد التوضيح ص ١٩٢.

(١) يقبل، ز.
(٢) يسند، ظ.
(٣) في شرح التسهيل ١: ٩، نقله بالمعنى وتصرف فيه.
(٤) بنظير، ز، م.
(٥) اللازمة، ظ.
(٦) تختبر، ز.
(٧) في شرح التسهيل (١: ١٠) قال:
(واعتبارا صحة النداء بـ (أيا) و(هيا) و(أي)، أولى من اعتبارها بـ (يا)، لأن (يا) قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف، نحو: (يا حبذا) و(يا ليتني).

(يا) قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف بنحو: ﴿أَلَا يا سْجُدُوا[١]﴾ و﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾[٢] وفي كونها حينئذٍ حرف نداء والمنادى محذوف أو حرف تنبيه خلاف سيأتي. واعتبار صحة النداء بغير يا أولى لما ذكر. «**وتنوينه في[٣] غير روي**».

قالوا: [و[٤]] الروي[٥] الحرف الذي تنسب إليه القصيدة، كقولك: قصيدة لامية، إذا كان رويها لاما.

قلت: تعريفه بذلك مفض[٦] إلى الدور، ضرورة أن معرفة الروي متوقفة[٧] على نسبة القصيدة إليه، لأنه مأخوذ في تعريفه، ونسبة القصيدة إليه متوقفة على معرفة كونه روياً.

واحترز المصنف بذلك من التنوين اللاحق للروي المطلق [أي][٨]: المتحرك، ويسمى تنوين الترنم، ومن التنوين اللاحق للروي المقيد أي:

---

(١) ﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ (٢٤) أَلَّا يَسْجُدوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ ٢٥ النمل (٢٧)، قال في النشر (٢: ٣٣٧): (فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتداء (أَلَايَا)، وابتلؤا (أُسْجُدُوا) بهمزة مضمومة على الأمر، على معنى: ألا يا هؤلاء أو يا أيها الناس اسجدوا، فحذفت همزة الوصل بعد (يا) وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل... وقرأ الباقون بتشديد اللام، و(يَسْجُدُوا) عندهم كلمة واحدة مثل: (أَلَّا تَعُولُوا)، فلا يجوز القطع على شيء منها). والفعل — على القراءة الثانية — منصوب بـ(أن).

(٢) ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ... فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ ٧٣ النساء (٤).

(٣) من، ظ.

(٤) عن، د، ز.

(٥) زاد، بعدها في، د: هي، وفي، ز: هو.

(٦) يفضى، د، مفد، ز.

(٧) متوقف، د، ز، ظ، والصواب ما أثبته لأن (متوقفة) خبر «معرفة».

(٨) ليس في النسخ الثلاث لكن المقام محتاج إليه.

الساكن، ويسمى التنوين الغالي[(١)]، وكلاهما لا يختص بالأسماء، فلذلك أخرجهما، وما عداهما فمختص بها، وسيأتي البحث في ذلك في محله. «**وبتعريفه**» سواء كان بـ(أل) أو بـ(أم) أو غير ذلك، وتكرير حرف الجر مع هذه العلامة دون ما تقدمها لا يظهر لي وجهه «**وصلاحيته بلا تأويل لإخبار[(٢)] عنه**» نحو: زيد في قولك: زيد قائم، بخلاف ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[(٣)]، فإن صلاحيته للإخبار عنه إنما هي بتأويل، لكون ﴿أن تصوموا﴾ بمعنى: صومكم وفي هذه العلامة خلاف:

فهشام[(٤)] وثعلب[(٥)] ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقاً، مذهب كثير من البصريين منع ذلك مطلقاً، وقال الفراء[(٦)]

---

(١) العالى، ز.

(٢) للإخبار، د.

(٣) ﴿... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٤ البقرة (٢).

(٤) ابن معاوية الضرير أبوعبدالله (٠٠٠ـ٢٠٩ هـ = ٠٠٠ـ٨٢٤م) النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. له مقالة في النحو تعزى إليه، صنف مختصر النحو، الحدود، القياس.

ـ البغية: ج ٢ ص ٣٢٨.

ـ الوفيات: ج ٦، ص ٨٥؛ المعجم: ج ١٩ ص ٢٩٢؛ القفطي ٣: ٣٦٤ـ٣٦٥

(٥) أحمد بن يحيى الشيباني ولاء أبو العباس (٢٠٠ـ٢٩١ هـ = ٨١٦ـ٩٠٤م) إمام كوفي المذهب في النحو. أخذ عن ابن الأعرابي وابن سلام الجمحي وعلى بن المغيرة الأثرم وغيرهم وعنه: محمد بن العباس اليزيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وغيرهم. من مؤلفاته: المصون «في النحو» واختلاف النحويين ومعاني القرآن.

ـ البغية: ج ١ ص ٣٩٦ـ٣٩٧؛ الوفيات: ج ١ ص ١٠٢ـ١٠٤؛ الشذرات: ج ٢ ص ٢٠٧ـ٢٠٨؛ القفطي ١: ١٣٨ـ١٥١.

(٦) يحيى بن زياد أبو زكريا الديلمي (١٤٤ـ٢٠٧ هـ = ٧٦١ـ٨٢٢م) روى عن قيس بن الربيع ومندل بن علي والكسائي وعنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم "سمري. من أئمة الكوفيين. يميل إلى الاعتزال. ومن كتبه: معاني القرآن ـ ط، والمصاد في القرآن، والمذكر والمؤنث.

ـ البغية ٢: ٣٣٣؛ الوفيات ٦: ١٧٦ ـ ١٨٢؛ الشذرات ٢: ١٩ ـ ٢٠.

وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً[١]، وباقترانها بمعلق[٢] نحو:
﴿وتَبَيَّنَ/لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ[٣]﴾ ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ ١٩
لَيَسْجُنُنَّهُ[٤]﴾.

قلت: وكلام المصنف هنا فيه تكرير وقصور وإهمال قيد وحشو:

أما التكرير: فإنه سبق في تعريف الاسم ما يستفاد منه هذه الخاصة وهو إسناد ما لمعنى الكلمة إليها أو إلى نظيرها[٥].

وأما القصور: فلأن الإسناد إلى الكلمة أعم من الإخبار عنها؛ لصدق الأول على النسب الواقعة في الجمل الإنشائية دون الثاني، فالتعبير بما يخص بعض الأسماء[٦] دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور.

وأما إهمال قيد: فلأن الإخبار عن الكلمة إنما يكون[٧] من خواصها إذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ، وقد ترك القيد الدال على ذلك، لا يقال: اغتنى عنه بما سبق له من تعريف الاسم حيث قيد الإسناد بما يقتضي كونه معنوياً؛ لأنا نقول: فإذن لا حاجة إلى هذه الخاصة أصلاً ورأساً لما تقدم، ثم إحالة من يقصد تعريف الاسم[٨] بمجرد هذه الخاصة على أمر خارج عنها مما ينافي هذا القصد.

وأما الحشو: فلأنه ادعى أنه احترز بقوله: (بلا تأويل) عن مثل: ﴿وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ[٩]﴾ كما تقدم، وهذا ساقط؛ لأن الخاصة هي كون الكلمة

---

(١) قبليا؛ ز، ظ.
(٢) بمتعلق، ز.
(٣) ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ... وضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ﴾ ٤٥ إبراهيم (١٤).
(٤) ﴿... حَتَّى حِينٍ﴾ ٣٥ يوسف (١٢).
(٥) تنظيرها، ز.
(٦) زاد بعدها في (د): دون بعض.
(٧) تكون، ز.
(٨) تعريفه للاسم، ز، ظ.
(٩) البقرة من الآية ١٨٤.

صالحة لما ذكر، وضمير صلاحيته عائد على[(١)] الاسم باعتبار كونه لفظاً هو كلمة، فالمعنى حينئذٍ: ويعتبر كون اللفظ الذي هو كلمة اسمًا بصلاحية ذلك اللفظ لإخبار عنه، وإلاَّ فلو كان المراد: ويعتبر الاسم بصلاحية الاسم لإخبار عنه، أي: إذا صلح الاسم لأن يخبر عنه فهو اسم، لم يستقم، فتعين أن يكون المراد: إذا صلح اللفظ الذي هو كلمة لأن يخبر عنه فهو اسم حينئذٍ فلا يدخل ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ في ذلك.

فإن قلت: تلوح فائدة هذا القيد في قولك: تسمع بالمعيدي خير [من أن تراه][(٢)]، برفع الفعل إذا لم تعتبر ثم شيئاً محذوفاً.

قلت: إن صح ذلك لزم اعتبار القيد المذكور في تعريف الاسم السابق، فتأمله.

وقد يقال على الثاني: إنما يتم القصور أن لوجعل المصنف العلامة كون اللفظ مخبراً عنه، لكنه إنما جعلها صلاحيته[(٣)] للإخبار عنه، وهي مساوية للإسناد إليه، إذ كلما تحقق أحد هذين الأمرين تحقق الآخر، فلا قصور.

وجوابه: أنا لا نسلم المساواة، وذلك لأن الإخبار عن الكلمة هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب، والإسناد إليها هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك أو لا يحتمله، ولا شك أن لنا ألفاظاً تصلح للإسناد إليها ولا تصلح للإخبار عنها نحو: غُدَر وخُبَث[(٤)] مثلاً، فإنهما اسمان ملازمان للنداء، ولا يجوز استعمال شيء منهما على غير هذا الوجه

(١) إلى، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ، والمثل قاله المنذر بن ماء السماء في شأن شقَّة بن ضمرة النهشلي، وكان يسمع عنه ما أعجبه، فلما رآه احتقره، لكن شقة حاوره محاورة جعلت المنذر يعجب به، فاصطفاه وسماه ضمرة بن ضمرة، وكان أبوه أثيراً لدى المنذر. والمثل يروى: لأن تسمع. أن تسمع. تسمع بالمعيدي لا أن تراه.
ــ راجع الفاخر ٦٥ــ٦٨؛ الميداني ١:١٣٦؛ ابن قتيبة ٢:٦٣٧؛ الخزانة ١:١٥١.

(٣) صلاحية، د، ز.

(٤) وجبث، ظ.

أصلاً: تقول: يا غدر ويا خبث، فكل منهما مسند إليه في المعنى لأنه قد علق به طلب الإقبال، وأوقع على وجه لا يحتمل معه صدقاً ولا كذباً ضرورة أنه بصيغة النداء الإنشائية، وعلى [هذا(١)] فصلاحيته(٢) للإسناد إليه أعم لشمولها(٣) ما ذكرناه دون صلاحيته للإخبار عنه، لكن هذا يقتضي أن قول المصنف في تعريف الاسم: (أو نظيرها) مستدرك بالنسبة إلى مثل هذه الأسماء، ولا يضر ذلك فيما نحن بصدده، فتأمله.

«**أو إضافة إليه**» نحو زيد في قولك: غلام زيد «**أو عود ضمير عليه**»، إذ الضمير عين ما يعود عليه، والضمير اسم، ولا يكون [الاسم(٤)] عين الفعل ولا عين الحرف، ومن ثم قال الزمخشري(٥) في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾(٦): إن الضمير راجع للكاف وأنها اسم (أو إبدال صريح منه) نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟، فكيف اسم لإبدال الاسم الصريح/منها، وهذا داخل تحت قوله «بلا تأويل»، ٢٠
كما أن جميع ما تقدم كذلك، فيخرج عنه نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ(٧)﴾ من حيث إن المضاف إليه بتأويل مفرد، وكذا نحو:

﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ(٨)﴾، من حيث إن الضمير المستكن في (خير) عائد على (أن تصوموا) لكونه مؤولاً بالصوم، وكذا نحو: يعجبني أن تفعل الخير

---

(١) عن، د، ز.
(٢) صلاحيته، د، ظ.
(٣) زاد بعدها في (ظ): على.
(٤) عن، د، ز.
(٥) الكشاف: ج ١ ص ٣٦٤، وفي ما نقله الشارح تصرف وزيادة. وهذا نصه: «الضمير للكاف أي: في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير».
(٦) ﴿وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ... فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾ ٤٩.
(٧) ﴿قال الله... لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ١١٩ (المائدة (٥).
(٨) البقرة من الآية ١٨٤.

قراءتك القرآن، من حيث إن قراءتك بدل من: (أن تفعل)؛ لكونه بتأويل فعلك، ويدل على ذلك أنه قال بعد:

«وبالإخبار به» فاستأنف ذكر العامل على أن البحث المتقدم يأتي هنا أيضاً، فافهم.

«**وبالإخبار به مع مباشرة الفعل**» نحو: كيف كنت؟ فكيف إسم لأن الإخبار بها يدفع الحرفية، ومباشرتها للفعل تنفي الفعلية إذ[1] الفعل لا يباشر الفعل إلاّ عند التأكيد نحو: قام قام زيد، والفرض انتفاؤه في المثال المذكور. «**وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ**»، أي وزن يخص الاسم نحو: وشكان[2]، فإنه موافق لسكران في لفظه، وهو من الأوزان المختصة بالأسماء، ولو كان المراد ما هو أعم لورد ما لا يكاد يحصر من الأفعال الموافقة[3] لما هو ثابت الاسمية نحو: (ضرب) ماضياً و«اضرب» أمراً و(أذهبُ) مضارعاً؛ لموافقة الأول لنحو: حجر والثاني لنحو: إثمد والثالث لنحو[4]: أفكل[5] إلى غير ذلك.

ثم اعلم أن هذه العلامة لا تعرف إلاّ بعد معرفة الاسم والفعل والإحاطة بأوزان كل منهما، فإذن لا حاجة إليها.

«**أو معنى**»: نحو: (قد) في: قدك درهم، فإنها موافقة لحسب في المعنى، وحسب ثابتة الاسمية، فقد المذكورة اسم «**دون معارض**» احترز به من نحو واو (مع) نحو: سرت والنيل إذ هي بمعناها، لكن المعارض قائم وهو كونها على حرف واحد صدراً، وما كان كذلك فإنما يكون حرفاً لا إسمًا.

قلت: قد ينتقض بالكاف في نحو: زيد كالأسد، فقد قال كثيرون

---

(١) إذا، ظ.

(٢) في الصحاح: ج ٤ ص ١٦١٥: «وعجبت من وَشْك ذلك الأمر ووشك ذلك الأمر بضم الواو، ومن وَشكان ذلك الأمر وَوُشكان ذلك الأمر أي: من سرعته عن يعقوب. ويقال: وشَكان ذا خروجا أي عجلان». وانظر اللسان ج ١٢، ص ٤٠٥.

(٣) الموافق، ظ.

(٤) كنحو، ز مع الأمثلة الثلاثة.

(٥) أفكل في الصحاح ٥: ١٧٩٢: (الأفكل على أفعل الرعدة، ولا يبنى منه فعل. يقال: أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف). وانظر اللسان ١٤: ٤٥.

باسميتها مع وجود هذا المعارض. واحترز به أيضاً من كلمة (من) التبعيضية، فإنها بمعنى بعض، وبعض ثابتة الاسمية لكن عارض ذلك انعكاس الإسناد في نحو: إن من إخوتك زيد أو إن بعض إخوتك زيد فلا تكون[1] (من) المذكورة اسمًا، والذي يظهر من كلام المصنف وشارحيه أن هذا القيد ــ وهو قوله: (دون معارض) ــ راجع إلى قوله: (معنى)، ولو جعل راجعاً إلى كل واحد من لفظ ومعنى لكان حسناً واندفع حينئذٍ الاعتراض بنحو: ضرب، لأنه ــ وإن وافق ثابت الاسمية كحجر ــ فإنه عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل، بخلاف نحو: وشكان. «**وهو**» أي الاسم «**لِعَيْنٍ**»، أي: يدل على ذات بلا قيد نحو: زيد ورجل «**أو معنى**».

وهو ما دل على غير ذات بلا قيد نحو: قراءة وفهم «**اسما**» كما سبق تمثيله[2] في العين[3] والمعنى. «**ووصفاً**» للعين وهو ما دل على قيد في الذات كقائم أو للمعنى وهو ما دل على قيد[4] في غير الذات كجلي وخفي وبقى على المصنف: أوْ لهما. وذلك في الاسم نحو: شيء وفي الوصف نحو: حسن، فيقع صفة للعين[5] نحو: رجل حسن، وللمعنى نحو: فهم حسن وبليغ وفصيح، فإنهما يقعان [صفة[6]] للمتكلم والكلام، والاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب، والمعنى هنا قسيم الذات ولا يراد به المعنى المذكور في حد الاسم. وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف [رحمه الله تعالى[6] هنا] ذكره الفارسي في «الإيضاح» واعترضه ابن ملكون[7] بأن العين

(١) يكون، ز.
(٢) تمثله، ز.
(٣) المعين، د، ظ.
(٤) معنى، د.
(٥) المعنى، ز.
(٦) عن ز، ظ.
(٧) إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو إسحاق (٠٠٠ ــ ٥٨١ أو ٥٨٤ هـ = ١١٨٦ أو ١١٨٩ م) نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد، وعنه ابن حوط الله وابن خروف والشلوبين، ألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيمري وغير ذلك.
ــ البغية: ج ١ ص ٤٣١.
ــ تكملة الصلة: ج ١ ص ١٥٧ ــ ١٥٨؛ القفطي: ج ٤ ص ١٩٠.

تطلق[١] على المعنى نحو: ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ[٢]﴾ و«عين الربا[٣]»، فكيف يجعل قسيمًا[٤] للمعنى؟، وليس بشيء، لأن العين مشترك بين الشخص[٥] والحقيقة.

«**ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة**» الدالة على تأنيث ما بعدها، ليخرج نحو: ربت وثمت ولعلت، وقيد الساكنة يخرج المتحرك بحركة
إعراب[٦]، وهي المختصة/بالأسماء، وبحركة بناء فإنها تلحق الحرف كلات ٢١
وثمت[٧] «**ونون التوكيد**[٨]»، بالعطف على المجرور بالباء «**الشائع**[٩]» بالجر، لكن لا على أنه وصف لنون ولا للتوكيد[١٠]؛ وذلك لأن نون التوكيد علم فلا يصح وصف جزئه الأول وحده ولا الثاني وحده، وإن كان معنى كل من المتضايفين صحيحاً مقصوداً، كذا قاله ابن هشام، وفيه نظر:

وأراد بالشائع المشهور[١١] نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ[١٢]﴾ احترازاً من لحاقها اسم الفاعل شذوذاً كقوله[١٣]:

---

(١) مطلق، ز.
(٢) ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّها...﴾ ٧ التكاثر (١٠٢).
(٣) من حديث عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ في شأن تمر رديء باعه بلال ـ رضي الله عنه ـ صاعين بصاع من البرنيِّ، فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «أوه عين الربا...». أخرجه مسلم: ج ٣ ح ١٥٩٤. وهو في البخاري ج ٣ ص ٨٩: وفيه: «أوه أوه عين الربا عين الربا».
(٤) قسما، ز.
(٥) العين، د.
(٦) الإعراب، ظ.
(٧) وثمة، د.
(٨) التأكيد، د، ز، ظ.
(٩) التابع، ز.
(١٠) للتأكيد، د.
(١١) المشتهر، د، ز.
(١٢) ﴿... وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ....﴾ (٣٢) يوسف (١٢).
(١٣) رجل من هذيل لم يسم، وقيل أمة وطآها مولاها فحملت وأنكر ذلك، وقيل رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

أقائلن أحضروا الشهودا[١].

كذا أنشده أبو الفتح[٢]، ولا يتعين مثالاً لما نحن فيه؛ لجواز أن يكون الأصل: أقائل أنا؟ ثم حذفت همزة أنا اعتباطاً ثم أدغم التنوين في نون (نـا).

فإن قلت: أو نقلت حركة الهمزة في[٣] (أنا) إلى التنوين ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون وأدغمت؟

قلت: بعضهم يرد هذا بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت، فحينئذٍ يمتنع الإدغام [و[٤]] لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّـي﴾[٥].

---

(١) من أرجوزة أوردها السكري، وهي:

أريت إن جاءت به أملودا ... مـرجـلا ويـلبس الـبـرودا
ولا يـرى مـالاً لـه معدودا ... أقـائلون أعجـلي الـشهـودا
فظلت في شر من اللذ كيدا ... كـاللذ تزبى زبية فاصـطيـدا

أريت: أصله أرأيت خفف بحذف الهمزة، والمعنى: أخبرني. (جاءت) يروى: جئت. أملودا: ناعما. مرجلا: مسرح الشعر، ويروى بالحاء، ولا معنى له هنا، لأن المرحل: البرد الذي عليه صور الرحال. أقائلن: فيه توكيد اسم الفاعل، وهو شاذ، وعلى رواية السكري لا شاهد فيه.

(أحضروا) يروى: أحضري، أعجلي. تزبى: حفر زبية، ويروى: تزبى صائدا فصيدا.

ـ السكري ٢: ٦٥١، ٣: ١٤٧٢؛ الخصائص ١: ١٣٦؛ المحتسب ١: ١٩٣؛ شرح التسهيل ١: ١٤؛ الرضي ٢: ٤٠٤؛ ابن الناظم ٢٤١؛ المغني ١: ٣٧٤؛ السيوطي ٢: ٧٥٨ـ ٧٥٩؛ الهمع ٢: ٧٩؛ المقاصد ١: ١١٨ـ ١٢٠، ٣: ٦٤٨، ٤: ٣٣٤؛ التصريح ويس ١: ٤٢؛ الأشموني ١: ٤٢، ٣: ٢١٢؛ رؤبة ١٧٣ (ما نسب إليه).

(٢) عثمان بن جني (٠٠ـ ٣٩٢ هـ = ٠٠ ـ ١٠٠٣ م) من أعلم أهل الأدب بالنحو والصرف. أخذ عن أبي علي الفارسي وخلفه في مجلسه في بغداد بعد وفاته، وعنه الثمانيني وعبدالسلام البصري وأبو الحسن السمسمي، ومؤلفاته كثيرة منها: الخصائص ـ ط، محاسن العربية، شرح مستغلق الحماسة، وشرحان على ديوان المتنبي، والمحتسب: في إعراب شواذ القراءات ـ ط.

ـ البغية: ج ٢ ص ١٣٢؛ الوفيات: ج ٣ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨؛ الشذرات: ج ٣ ص ١٤٠ ـ ١٤١؛ القفطي ٢: ٣٣٥ ـ ٣٤٠.

(٣) من، د، ز.

(٤) عن، د.

(٥) ﴿... وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٣٨) الكهف (١٨).

ثم اعلم أن هذه العلامة غير محتاج إليها؛ لأنها لا تعرف إلَّا بعد معرفة ما يؤكد قياساً وما يؤكد شذوذاً، وذلك لا يعرف إلَّا بعد[1] معرفة الفعل؛ لأنها[2] تكون حاصلة، ثم لا يعرف[3] ذلك إلَّا بعد معرفة الفعل، فيجيء[4] الدور.

«**ولزومه**»، أي: لزوم الفعل «**مع ياء المتكلم نون الوقاية**» نحو: أكرمني يكرمني أكرمني.

وأورد عليه أبو حيان أنها لا تلزم في [أفعل[5]] التعجب مع أنه فعل فنقلوا أنه يجوز قليلاً ما أحسني[6]، وعلى ذلك بنى بعض الأدباء قوله:

يا حسنه إذ قال: ما أحسني[7] .

ورد بأن العلامة لا يجب[8] انعكاسها وأن (أحسن) في البيت اسم تفضيل و(ما) استفهامية.

وأورد على المصنف أيضاً[9] أنها لازمة في عليكني ورويدني ونحوهما من أسماء الأفعال، فأجاب بمنع اللزوم بدليل عليك بي ورويد بي[10]، وفيه نظر: لأن المفهوم من كلامه أن علامة الفعل كون ياء المتكلم لا تتصل[11] [به[12]]إلَّا

---

(١) إلا بعد الاستثناء عن معرفة، ز.
(٢) لأنها به، د.
(٣) تعرف، ز.
(٤) فهي، د.
(٥) عن، ز، ظ.
(٦) أمسني، ز.
(٧) لم أقف على القائل ولا على تتمة البيت.
(٨) يلزم، د.
(٩) قدمت على الجار والمجرور الذي قبلها في، ز، ظ.
(١٠) ورويدلي، د.، ورويدني، ز.
(١١) يتصل، ز.
(١٢) عن، د.

محجوزة[١] عنه بنون[٢] [الوقاية[٣]]،والياء هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت بعامل آخر، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن إلاّ محجوزة عنه بنون الوقاية، كما أنها لا تتصل بالفعل إلاّ كذلك، وأيضاً فلأن معنى عليك في عليك زيداً ليس معنى عليك في عليك بزيد، فالأول بمعنى الزم والثاني بمعنى التصق، فالذي معه الباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه، والباء معدية لا زائدة كما يوهمه كلامه. «**وباتصاله**»، أي اتصال[٤] الفعل «**بضمير الرفع**»؛ لأن المجرور لا يتصل به[٥] [ألبتة[٣]] والمنصوب يتصل بالكلمات الثلاث نحو: إنك أكرمك المعطيك[٦] ، «**البارز**»؛ لأن المستتر يتصل بالاسم نحو: زيد منطلق، وبالفعل نحو: زيد قام.

وإنما اختص هذا الضمير بالفعل لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع سلامة الألف والواو، فلوحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى ألفان وفي الجمع واوان، فإن لم تحذف إحداهما[٧] استثقل، وإن حذفت التبس.

قلت: لكن ادعى أبوعلي الفارسي في أحد قوليه[٨]: أن (ليس) حرف محتجاً بأنها لوكانت فعلاً مخففاً[٩] من فعل كصيْد في صَيِدَ لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كَصَيِدْت.

وأجيب بأن ذلك لمخالفته أخواته[١٠] في عدم التصرف.

قال الفارسي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه

---

(١) محجوزه، د، محجورة، ظ.
(٢) بالنون، د.
(٣) عن، ز، ظ.
(٤) باتصال، د.
(٥) بالفعل، د.
(٦) والمنصوب يتصل بالفعل نحو: أكرمك، وبالاسم نحو: المعطيك، وبالحرف نحو: إنك، د.
(٧) أحدهما، د، ظ.
(٨) قوله، ظ.
(٩) محققا، ز.
(١٠) اخوته، د.

على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً، كما لحق[١] الضمير هاء هائيا هاؤوا هائي[٢] مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للأفعال لفظاً كذا نقله[٣] الرضي[٤] في شرح الحاجبية[٥]. فتحصل لنا من/هذا الكلام أن أبا علي ٢٢
يخالف[٦] في كون الضمير البارز من خواص الفعل، وأنه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل من اسم أو حرف، فلا تظن أن هذه العلامة متفق عليها[٧].

«وأقسامه»، أي: أقسام الفعل **«ماض وأمر ومضارع»** على هذاالنمط رتبها سيبويه[٨]. وتسمية الأولين واضحة، وأما الثالث: فمن معنى

---

(١) ألحق، د

(٢) هات هاتيا هاتوا هاتي، د، ز، ظ،: والذي أثبته هو الصحيح، أما أولا:
فلأنه الموافق لما نقله الرضي عن الفارسي كما سترى،
وأما ثانيا: فلأن الصحيح أن هات فعل أمر جامد وليس اسم فعل.

(٣) ذكره الشيخ، د.

(٤) محمد بن الحسن نجم الدين أو نجم الملة أو نجم الأئمة الأسترابادي من علماء المشرق لم يذكر المؤلفون عنه خبراً مفصلاً مع مكانته التي أفصح عنها أثراه الجليلان: شرح الكافية وشرح الشافية «كافية ابن الحاجب وشافيته» أتم الأول (٦٨٦ هـ = ١٢٨٧ م)، والثاني أول (٦٨٨ هـ = ١٢٨٩ م) وتوفي سنة ٦٨٨ هـ، وفي وفاته خلاف، وما ذكرناه أصحها. وتجد عنه نتفاً يسيرة في الخزانة ج ١ ص ١٢ ــ ١٣، والأعلام: ج ٦ ص ٣١٧؛ ونشأة النحو: ص ٢٠٧ ــ ٢١٧.

(٥) يعني شرح الرضي على «الكافية» لابن الحاجب. وسننقل هنا ما نقله الرضي عن الفارسي، لتقف على ما في نقل الدماميني من الاختلاف: «وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف، إذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب: أن ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف. قال أبو علي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما ولستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان وكونه رافعاً فناصباً كما ألحق الضمير في هاء هائيا هاؤ وا هائي هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل. . .» الخ: الرضي ج ٢، ص ٢٩٦.

(٦) تخالف، ظ.

(٧) علها، ظ.

(٨) قال في كتابه ١: ٢ (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله).

المشابهة. وقول ابن عصفور[١] من المراضعة فقلب مردود. وقال الكوفيون: القسمة ثنائية، فجعلوا الأمر مقتطعاً من المضارع ولم يجعلوه أصلاً برأسه.

«فيميز **الماضي**» بالنصب مفعول مقدم على الفاعل للاهتمام «**التاء**» بالرفع فاعل يميز[٢] فـ«**المذكورة**» صفة، والمراد بالتاء المذكورة تاء التأنيث الساكنة؛ لأنها إنما أسكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء. ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل وقد استدل كثيرون بهذه العلامة على فعلية عسى. وفيه نظر، وذلك لأن النيلي[٣] قال في شرح الفصيح قال الزمخشري قال أبو عبيدة[٤]: من العرب من يؤنث (عسى)، وهم الذي يؤنثون (رب)، وأنشد على ذلك:

عست كربة أمسيت فيها مقيمة   يكون لنا منها رجاء ومخرج[٥]

---

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧ـ٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ =١٢٠٠ـ١٢٦٤ أو ١٢٧١ م) أخذ عن الدباج والشلوبين. ومن مؤلفاته: «الممتع في التصريف» ـ ط والمقرب ـ ط وشرح الجزولية ومختصر المحتسب.
ـ البغية: ج ٢ ص ٢٠١ فوات الوفيات: ج ٢ ص ١٨٤ـ١٨٥؛ الشذرات: ج ٥ ص ٣٣٠ـ٣٣١.

(٢) تميز، د.

(٣) جماعة من العلماء، لكن لم أجد منهم أحدا في شراح الفصيح، وليس بعيدا أن تكون الكلمة مصحفة عن (اللبلي)، فقد ذكر في شراح الفصيح: أبو جعفر أحمد شهاب الدين بن يوسف الفهري اللبلي المتوفى سنة ٦٩١ هـ. كشف الظنون ٢: ١٢٧٣.

(٤) معمر بن المثنى البصري اللغوي مولى بني تيم: تيم قريش (١١٢ـ٢٠٨ أو ٢٠٩ أو ٢١٠ أو ٢١١ هـ = ٧٣٠ـ٨٢٣ أو ٨٢٤ أو ٨٢٥ أو ٨٢٦ م) أخذ عن يونس وأبي عمرو، وعنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني وغيرهم. أول من صنف في غريب الحديث، اشتهر بعلم الأنساب. ومؤلفاته كثيرة منها: المجاز «في غريب القرآن» ـ ط والأمثال «في غريب الحديث» والمثالب، واللغات.
ـ البغية: ج ٢، ص ٢٩٤؛ الوفيات: ج ٥ ص ٢٣٥ـ٢٤٣.
ـ معجم الأدباء: ج ١٩، ص ١٥٤ـ١٦٢؛ القفطي ٣: ٢٧٦ـ٢٨٧.

(٥) القائل أبو دهبل، وهب بن زمعة بن أسد الجمحي القرشي، شاعر مطبوع مجيد، من شعراء مكة العشاق، مدح معاوية بن أبي سفيان وعبدالله بن الزبير والوليد بن يزيد، ولاه الثاني بعض أعمال اليمن، واسم جده في الأغاني: أسيد، وله ديوان مطبوع، لم أقف على قول شافٍ في وفاته.

=

فدل[١] على نسبة ذلك لبعض العرب. وقوله: إنهم[٢] الذي يؤنثون (رب)، فيقولون: ربت. على أن إدخال التاء على عسى ليس لتأنيث[٣] ما بعدها وأن وقوع ذلك في البيت اتفاقي، وحينئذٍ لا يستدل بالتأنيث الذي [هذا[٤]] شأنه على الفعلية كما لا يستدل بالتأنيث في ربت على ذلك.

«**والأمر**» بالنصب[٥] عطفاً[٦] على المفعول المتقدم، أي: ويميز[٧] الأمر.

«**معناه**»، وهو مرفوع تقديراً عطفاً على الفاعل المتقدم. والضمير المضاف إليه على الأمر، أي: ويميزه[٨] عن قسيميه دلالته على معنى الأمر، وهو الطلب.

= ـ ابن قتيبة ٢: ٦١٤ـ٦١٧؛ الأغاني ٧: ١١٤ـ١٤٥؛ الآمدي: ١١٧؛ المقاصد ١: ١٤١.

والبيت من قصيدة قالها لعمرة الجمحية، وكان بينهما ودّ فبلغها أنه باح به فعاتبته. مطلعها:

تطاول هذا الليل ما يتبلج ... وأعيت غواشي عبرتي ما تفرج

وقبل الشاهد:

ولو تركونا ـ لاهدىٰ الله سعيهم ـ ... ولم يلحموا قولاً من الشر ينسج

لأوشك صرف الدهر يفرق بيننا ... وهل يستقيم الدهر والدهر أعوج؟!!

وبعده:

فيكبت أعداء ويجذل آلف ... له كبد من لوعة الحب تنضج

يروى: غواشي سكرتي. غواشي الهمّ ما تتفرج. لا هدى الله أمرهم. ولم يبرموا تفريق بيننا. ولا يستقيم. عسى. ولا شاهد عليها. رخاء ومخرج. نجاء ومخرج. خلاص ومخرج. تلعج. يلعج. يلحموا: يحكموا.

ـ أبو دهبل: ٥٢ـ٥٧؛ الأغاني ٧: ١١٧ـ١١٨، ١٣٥ـ١٣٨؛ ابن قتيبة ٢: ٦١٥ـ٦١٧.

(١) يدل، د.
(٢) ان، د.
(٣) بتأنيث، د.
(٤) سقطت من، د، ز.
(٥) زاد بعدها في، د مفعول مقدم.
(٦) عطف، د.
(٧) وتميز، د.
(٨) يميزه، ز، ظ.

«**ونون التوكيد**»، معطوف على (معناه)، أي: يميزه مجموع الأمرين، فإن وجد أحدهما فقط بأن دلت الكلمة على معنى الأمر ولم تقبل نون التوكيد ــ فهي اسم فعل، كصه، وإن قبلت النون ولم تدل على معنى الأمر فهي فعل مضارع نحو: هل تقومنَّ؟ «**والمضارع**» بالنصب أيضاً عطفاً[١] على المفعول «**افتتاحه**» بالرفع عطفاً على الفاعل «**بهمزة**» متعلق بافتتاحه «**للمتكلم**» ظرف مستقر في محل جر صفة لهمزة، أي: ثابتة للمتكلم. واحترز به عن همزة لا تكون[٢] للمتكلم نحو: أقام. فإذا قيل لك ما تقول في (أُخْفِيَ) من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ[٣]﴾؟ [فقل[٤]] من سكن الياء[٥] فهو عنده مضارع، ومن فتحها فماض «**مفرداً**» حال من المتكلم، وذلك نحو: أقوم، ولا فرق بين أن يكون مذكراً أو مؤنثاً.

«**أو**» افتتاحه «**بنون له**» أي: للمتكلم، احترازاً من نون لا تكون له نحو: نرجس الدواء: إذا جعل فيه نرجساً. «**عظيمًا**» إما بحسب الواقع كقوله تعالى:

﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ[٦]﴾ أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبراً عنها فقط:

نقوم[٧]. وقال بعضهم: إنما يستعمله المعظم لنفسه وحدها[٨]، حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازاً. «**أو مشاركاً**» بفتح الراء على أنه إسم مفعول

---

(١) عطف، ظ.

(٢) يكون، ز.

(٣) ﴿... مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ١٧ السجدة (٣٢).

(٤) عن، د، ز.

(٥) هو حمزة ويعقوب والفتح قراءة الباقين من العشرة القرطبي ج ١٤، ص١٠٣، النشر: ج ٢، ص ٣٤٧.

(٦) ﴿... عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (٥) القصص (٢٨).

(٧) نقول، د.

(٨) وحده، ظ.

من شورك، ويجوز ضبطه بكسر الراء[١] على أنه إسم فاعل من شارك والذي يظهر [لي[٢]] أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل، منظوراً فيه للجميع بالأصالة، مفرداً كان المشارك أو غيره من الذكور أو من الإناث أو منهما.

وتقتضي عبارة المصنف وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركاً، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم، ولا يلزم من ذلك أن تكون[٣] للمتكلم ومن يشاركه معاً على السواء في القصد، وبين المعنيين فرق [فتأمله[٤]].

«**أو**» افتتاحه «**بتاء**» مثناة من فوق «**للمخاطب**» احترازاً من [نحو[٥]]
تكلم، فإن تاءه ليست للمخاطب «**مطلقاً**»/أي: مفرداً كان أو غيره، مذكراً ٢٣
أو غيره نحو: أنت يا زيد تقوم، وأنت يا هند تقومين، وأنتما يا زيدان[٦] أو يا هندان تقومان، وأنتم تقومون، وأنتن تقمن. «**وللغائبة**» لفظاً أو بتأويل، فيدخل ظاهرها نحو: تقوم هند، ومضمرها نحو: هي تقوم، والحقيقي كما مثل، والمجازي نحو: تنفطر السماء، وهي تنفطر. ودخل ما هو للغائبة بالتأويل نحو: تجيء الكتاب[٧] على معنى الصحيفة، ونحو: تقوم الرجال، وتنكسر الأجذاع، والرجال تقوم والأجذاع تنكسر، كل ذلك بتأويل الجماعة «**وللغائبتين[٨]**» تثنية غائبة. فشمل الظاهر نحو تقوم الهندان ومثل [له[٩]] بعض الشارحين:

---

(١) بكسرها، د.
(٢) سقطت من، د.
(٣) يكون، ز.
(٤) سقطت من، ظ، وفي، ز: فتأمل.
(٥) سقطت من، ظ.
(٦) زاد بعدها في، د: تقومان.
(٧) في الخصائص ج ١، ص ٢٤٩، حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم أليس بصحيفة!!
(٨) والغائبتين، م.
(٩) سقطت من، د.

بالهندان تقومان، وهو سهو، فإن الفعل إنما أسند فيه لمضمر لا لظاهر، وشمل المضمر نحو: الهندان تقومان، والحقيقي كما تقدم، والمجازي نحو: تدمع العينان، والعينان تدمعان. لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة، فهل تقول: هما تفعلان بتاء فوقية تعني[1] امرأتين حملا للمضمر على المظهر؟ ورعياً للمعنى ونظراً[2] إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها. وهو قول ابن أبي العافية[3] تلميذ الأعلم[4] أو تقول: هما يفعلان بياء تحتية رعياً للفظ، فإن[5] هذا اللفظ يكون للمذكرين.

وهو قول ابن الباذش[6]. والمرجح الأول، وجاء به السماع وقال عمر[7]

---

(١) أعنى، د، يعني، ز، ظ، والمناسب لقوله: تقول. ما أثبته.

(٢) ونظر، ظ.

(٣) أبي عبدالله محمد بن أبي العافية الإشبيلي (٠٠ـ٥٠٩ هـ = ٠٠ـ١١١٥ م) نحوي مقرىء إمام في جامع إشبيلية، من أهل المعرفة والأدب. أخذ الأدب وغيره عن أبي الحجاج الأعلم. لم تعن به المراجع.

ـ (القفطي ٣:٧٣، ٤:١٨٩؛ الصلة لابن بشكوال ٢:٥١٣).

(٤) أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي [٤١٠ـ٤٧٦ هـ = ١٠١٩ـ١٠٨٤ م] عالم بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظ لها، وصل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي.

ـ البغية ٢:٣٥٦؛ الوفيات: ج ٧ ص ٨١ـ٨٣؛ نكت الهميان: ص ٣١٣ـ٣١٤.

(٥) لأن، د.

(٦) ذكر في الهمع (٢:١٧١) أن ابن الباذش يجيز التاء، وكلام الدماميني يفهم منه أنه يمنعها. ولم أجد ما يعين ابن الباذش، فقد اشتهر بهذه الكنية رجلان: أب وابنه، وهما:

١ ـ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي (٤٤٤ـ٥٢٨ هـ = ١٠٥٢ـ١١٣٣ م). إمام بارع في العربية، مشارك في الحديث عالم بأسماء رجاله، متدين زاهد منقبض عن الناس. وقرأ على: نعم الخلف، وحدث عن القاضي عياض. من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، المقتضب من كلام العرب، شرح أصول ابن السراج.

ـ البغية ٢:١٤٢؛ كشف الظنون ٢:١٣٧٩؛ هدية العارفين ١:٦٩٦.

٢ ـ أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٤٩١ـ٥٤٠ هـ = ١٠٩٨ـ١١٤٥ م)، نحوي، أخذ عن أبيه، وأبي علي الغساني، وأبي علي الصدفي، من مؤلفاته: الإقناع، في القراءات. في وفاته خلاف.

ـ الغاية ١:٨٣؛ البلغة: ٢٦؛ البغية ١:٣٣٨.

(٧) عمرو، د، وهو خطأ.

ابن أبي ربيعة [١].

أقص[٢] على أختي بدء حديثنا   وما لي من أن[٣] تعلما متأخر
لعلهما أن تبغيا[٤] لي حاجة[٥]   وأن ترحبا[٦] سربا[٧] بما كنت أحصر[٨]

[أحصر[٩]] بفتح[١٠] الصاد المهملة مضارع حصر بكسرها، أي: ضاق

---

(١) أبو الخطاب عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة القرشي المخزومي (٢٣ـ٩٣ هـ = ٦٤٤ـ٧١٢ م). الشاعر الغزل المشهور ولد ليلة مات عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأربع بقين من ذي الحجة له ديوان مطبوع.
ـ الأغاني ١: ٦١ـ٢٤٨؛ ابن قتيبة ٢: ٥٥٣ـ٥٥٨؛ الوفيات ٣: ٤٣٦ـ٤٣٩؛ الخزانة ١: ٢٤٠.

(٢) نقص، د.

(٣) كذا في الديوان، وفي ز، ظ: بي من أن، وفي (د) لهما أن.

(٤) في د: وضع لحرف المضارعة نقطتان من فوق ونقطتان من تحت، وفي الديوان: تطلبا.

(٥) في الديوان: لك مخرجا.

(٦) يرحبا، د، وأهمل حرف المضارعة في، ظ.

(٧) سرا، د.

(٨) من قصيدته الرائية المشهورة:
ومطلعها:
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر   غداة غد أم رائح فمهجر؟
وقبلهما:
فقالت: أتحقيقا لما قال كاشح   علينا وتصديقا لما كان يؤثر؟
فإن كان ما لا بد منه فغيره   من الأمر أدنى للخفاء وأستر
وبعدهما:
فقامت كئيبا ليس في وجهها دم   من الحزن تذري عبرة تتحدر
يروى: أتصديقا. أوفى للخفاء. أهدى للخفاء. بعض حديثا. ومالي من أن تعلما. وما بي من أن تعلما. يبغيا. تطلبا. يطلبا. لك مخرجا. تذري دمعة.
سربا: نفسا. أحصر: أضيق. تذري: تسقط.
ـ عمر: ٨٤ـ٩٥؛ الكامل ٢: ٦١٦ـ٦١٧؛ الهمع ١: ١٣٥، ٢: ١٧١؛ الخزانة ٢: ٤٢٣، ٣: ٣١٤؛ الدرر ١: ١١٣، ٢: ٢٢٦.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(١٠) ففتح، د.

صدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[(١)] .

«أو» افتتاحه «بياء» مثناة من تحت. «**للمذكر الغائب**» احترازاً من ياء ليست كذلك نحو: يرنأ بياء تحتية مفتوحة فراء ساكنة فنون مفتوحة فهمزة على زنة دحرج، أي: صبغ باليرنأ، بضم الياء[(٢)] وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل، وهي الحناء، ويقال أيضاً: اليرناء بالضم[(٣)] والمد «**مطلقاً**» أي: مفرداً أو غيره، ظاهراً أو غيره، نحو: يقوم زيد [والزيدان[(٤)] والزيدون[(٥)]: وزيد يقوم][(٦)] والزيدان يقومان والزيدون يقومون «**وللغائبات**»[(٧)]، ظاهراً كان الاسم نحو: يقوم الهندات أو مضمراً نحو: الهندات يقمن، عاقلاً كان المسمى كما مر أوغير عاقل نحو: السموات ينفطرن، جمعاً سالماً كان الاسم كما مر او مكسراً نحو: الهنود يقمن والأعين يدمعن. ومذهب البصريين أن نحو: تقوم[(٨)] الهندات ـ بالتاء الفوقية ـ كمفرده[(٩)] وسيأتي الكلام على ذلك [في باب الفاعل[(١٠)]] إن شاء الله تعالى.

«**والأمر**[(١١)] **مستقبل**» زمنه «**أبداً**»، فلا[(١٢)] ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات. هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه، وأما باعتبار كون الأمر إنشاءً فظاهر قول المصنف[(١٣)]: الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

---

(١) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ...﴾ ٩٠ النساء (٤).

(٢) التاء، ظ.

(٣) انظر الكلام على اليرنأ في اللسان ١ :١٩٨.

(٤) شطبت هذه الكلمة في، ظ.

(٥) والزيدون يقومون، ظ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٧) والغائبات، م.

(٨) يقوم، د.

(٩) لمفرده، د.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) سقطت الميم والراء من، ظ.

(١٢) ولا، ز.

(١٣) في شرح التسهل (١ :١٩) كلام بهذا المعنى.

أن كل إنشائي له زمن حالي من حيث كونه إنشاء، وأن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي نحو: بعت واشتريت، وهذا حالي لا غير، وليست فعليته[١] بهذا الاعتبار. ومنها ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي، وهو الأمر، وهذا له زمنان، حالي من حيث هو إنشاء، ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به. وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول.

فإن قلت: فهل هذا مخالف لقول ابن الحاجب إن نحو[٢]: بعت واشتريت تجرد عن الدلالة[٣] على الزمن أصلاً ورأساً، وأن ذلك لا يقدح في فعليته لعروض التجرد، وأن كونه فعلاً إنما هو باعتبار دلالته في أصل وضعه على زمان معين، وهي موجودة لا ينافيها التجرد العارض؟

قلت: لا مخالفة وذلك لأن إثبات الحال للأفعال الإنشائية كما يفهمه قول
ابن مالك ليس/باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع، وإنما ثبوته لها من ضرورة ٢٤
الوقوع. ونفي ابن الحاجب لدلالتها على الزمان في حال كونها إنشاء إنما هو بالنظر إلى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد، فلا منافاة في التحقيق «و» الفعل «**المضارع صالح له**» أي: للاستقبال «**وللحال**» وهو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل. وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل. ولهذا تسمعهم يقولون: (يصلي) في[٤] قول القائل: زيد يصلي حال، مع أن بعض أفعال صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات[٥] الكثيرة المتتالية[٦] واقعة في الحال.

وظاهر كلام المصنف أن المضارع من قبيل المشترك، وكذا قول صاحب

---

(١) فعليه، د، فعلية، ز، ظ والصواب ما أثبته.
(٢) ان مثل، د.
(٣) عن الدلالة عن الدلالة، ظ.
(٤) من، ز، ظ.
(٥) الآنات، ظ، الاناث، ز.
(٦) المتبالية، ز.

المفصل[١]: (ويشترك فيه الحاضر والمستقبل)، قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه، وأيدوه بأن إطلاقه على كل منهما لا يحتاج إلى قرينة بخلاف إطلاقه على الماضي. وفيه بحث، والذي اختاره بعض المحققين[٢] أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، لأنه إذا خلا[٣] من القرائن لم يحمل إلَّا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال؛ إلَّا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً من المناسب أن للحال صيغة خاصة كما لأخويه[٤]، وفيه مذاهب أخر لا حاجة إلى التطويل بذكرها «**ولو نفي بلا**»، فلا ترتفع صلاحيته لذلك. «**خلافاً لمن خصها**» أي: خص (لا) «**بالمستقبل**»، وهو منقول عن سيبويه، فإذا قلت زيد لا يقوم كان عند صاحب هذا القول نصاً في الاستقبال، وانتفت صلاحيته للحال، ولم يزل[٥] الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا، مع قوله: إن المضارع المنفي بـ(لا) يقع حالاً وقول غيره إن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[٦].

فإن قلت: ما توجيه النصب في قوله: (خلافاً)؟

قلت: جوز فيه وفي أمثاله وجهان:

أحدهما ــ أن يكون مصدراً لفعل محذوف، أي: خالفوا في ذلك خلافاً، ولا يمنع من ذلك وجود اللام فإنها متعلقة بمحذوف مثلها في: سقياً له، والتقدير: إرادتي له.

الثاني ــ أن يكون حالاً، والتقدير، أقول ذلك خلافاً لفلان، أي: مخالفاً له، وحذف القول كثير، ودل عليه هنا أن كل حكم ذكره المصنفون ساكتين عن

---

(١) يعنى الزمخشري وانظر المفصل بشرح ابن يعيش ٧:٦ والمفصل متن في النحو له شروح كثيرة شرحه ابن الحاجب وابن يعيش، والثاني مطبوع.
(٢) والذي نص عليه المحققون، د.
(٣) خلص، د.
(٤) كالأخوية، ظ.
(٥) تزل، ظ.
(٦) الاستقبال، د.

رده والتصريح بالمخالفة له فهم قائلون به، فكأن القول مقدر[١] قبل كل مسألة.

«ويترجح الحال عند[٢] **التجريد**» من القرائن الدالة على الاستقبال. وهذا ينافي الاشتراك الذي أفهمه كلام المصنف في المتن[٣] وباح به في الشرح[٤]، فبين كلاميه تدافع، لكنه ــ رحمه الله تعالى ــ حاول في الشرح[٥] الجواب عن ذلك بأن قال:

للمشترك هنا شأن ليس لبقية المشتركات، وهو أن له معنيين قريباً وبعيداً، أعني [ليس[٦]] بعيد المسافة وقريبها من زمن التكلم، بل بعيدها وحاضرها، والحمل عند التردد[٧] على القريب أولى. وفيه نظر فتأمله. «**ويتعين**» الحال «**عند الأكثر**» من النحاة «**بمصاحبة الآن**»، [أي][٨]: باقياً[٩] [على[٢]] حقيقته نحو: يقوم زيد الآن، فلا يرد نحو: ﴿فَمَنْ يستَمِعِ الآنَ﴾[١٠] و [لا][٦] نحو ﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ﴾[١١]، لأنه هنا مستعمل للقريب[١٢] مجازاً فيصلح مع المستقبل والماضي،

---

(١) مقدرا، د.

(٢) مع، م.

(٣) حيث قال: والأمر مستقبل أبدا والمضارع صالح له وللحال ولو نفي بلا. (التسهيل، ص ٤).

(٤) على التسهيل (١ : ٢١) حيث قال: (لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه كفعل وللمستقبل صيغة تخصه كأفعل، ولم يكن للحال صيغة تخصه بل اشترك مع المستقبل في المضارع، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده. من القرائن، ليكون جابرا لما فاته من الاختصاص بصيغة).

(٥) شرح التسهيل (١ :١٨ ــ ١٩) وكلامه طويل يتعذر نقله وقد لخصه الدماميني وتصرف فيه.

(٦) عن، ز، ظ.

(٧) الترديد، ظ.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) ياقيسى، ز.

(١٠) ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَدًا﴾ (٩) الجن (٧٢).

(١١) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تثير الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا... فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٧١ البقرة (٢).

(١٢) للتقريب، ز، ظ.

«**وما في معناه**» عطف على الآن، وعليه يعود الضمير المضاف[١] إليه. والمراد بما في معناه الحين والساعة ونحوهما «**و**» ويتعين أيضاً الحال عند الأكثر «**بلام الابتداء**» واعترضه المصنف[٢] بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾[٣] وقوله [تعالى[٤]]: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾[٥] فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان يحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره، فالجواب أن الحكم/في ذلك محقق الوقوع، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير في ٢٥
الآية الثانية: قصد أن تذهبوا، والقصد حال. وقدره أبو حيان بقوله: قصدكم أن تذهبوا. وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم. قال ابن هشام[٦] في مغنيه[٧]: وهو مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن[٨] (أن تذهبوا) على تقديره منصوب. «**ونفيه**»، أي نفي المضارع. «**بليس وما وإنْ**» وهذا أيضاً عند الأكثر[٩]. وكلام المصنف يقتضيه، لأن قوله: عند (الأكثر) متعلق[١٠] بقوله: (يتعين) ثم ذكر للفعل[١١] بعد تقييده

---

(١) على المضاف، د.

(٢) في شرح التسهيل (١:٢٢) قال: «وأما لام الابتداء فمخلصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ و﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ فـ (يحزن) مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ(يحزن) غير موجود، فلو أريد بـ(يحزن) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال).

(٣) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ... فِيمَا كَانُوا فيه يَخْتَلِفُونَ﴾ ١٢٤ النحل (١٦).

(٤) عن، ز، ظ.

(٥) ﴿قَالَ... وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ ١٣ يوسف (١٢).

(٦) هاشم، د.

(٧) ج ١، ص ٢٥١. هذا: ويحسن بنا أن ننبهك إلى أن كلام الدماميني من قوله (ويتعين أيضاً الحال عند الأكثر... إلى آخر ما نقله عن ابن هشام) موجود بنصه في المغني ج ١، ص ٢٥١ بتصرف في بعض الكلمات اقتضاه السياق.

(٨) بأن، د.

(٩) الأكثرين، ز، ط.

(١٠) يتعلق، ز، ظ.

(١١) الفعل، ز.

بهذا متعلقات، فيكون القيد راجعاً إلى جميعها كقولك: ضربت يوم الجمعة زيداً وعمرواً وبكراً. ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث في جنس النفي ونوعه عملن[(١)] عملاً واحداً، لكن إعمال الأول بالأصالة لكونه فعلاً، وإعمال أخويه بالحمل عليه لأنهما حرفان غير مختصين. وتختص (ما) بلغة أهل الحجاز، و(إنْ) بلغة أهل العالية، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى. وانظر لم أعاد المصنف حرف[(٢)] الجر مع قوله: (وبلام الابتداء) دون ما بعده[(٣)]. «**ويتخلص**» الفعل المضارع[(٤)] «**للاستقبال**[(٥)] **بظرف مستقبل**» سواء كان ذلك الظرف معمولاً للفعل أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني. فالأول مستقبل لعمله في[(٦)] إذا، والثاني كذلك لإضافة (إذا) إليه. «**و**» يتخلص المضارع أيضاً للاستقبال «**بإسناده إلى أمر متوقع**» غير حاصل كقوله[(٧)]:

يهولك أن تموت وأنت ملغ   لما فيه النجاة من العذاب[(٨)]

فـ (يهولك) مستقبل لإسناده إلى الموت الذي هو متوقع، إذ لو أريد به الحال لزم المحذور السابق، وهو سبق الفعل لفاعله[(٩)] في الوجود.

وجوابه: أن التقدير توقع أن تموت، أي: توقعك الآن الموت في الزمن المستقبل، فلا محذور كما سبق التنبيه عليه.

«**و**» يتخلص [أيضاً[(١٠)]] المضارع للاستقبال «**باقتضائه**[(١١)]»، أي:

---

(١) عملت، د.

(٢) حرف المصنف حرف، ز.

(٣) لعله فعل ذلك لينص على أن العطف على «الآن» لا على الضمير المضاف إليه في قوله: وما في معناه، وهو ممن يجيز عطف الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، والله أعلم.

(٤) للمضارع، ز، وألحقها بالمتن.

(٥) والاستقبال، ز،

(٦) لعمله هنا في، د.

(٧) لم يسمه أحد.

(٨) ليس له في مراجعي سابق ولا لاحق، وهو في شرح التسهيل ١:٢٤؛ البحر المحيط ٥:٢٨٦؛ الهمع ١:٨؛ الدرر ١:٤.

(٩) على الفاعل، د.

(١٠) عن، ز، ظ.

(١١) بافضائه، ز.

اقتضاء المضارع «**طلباً**» نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ[١]﴾ ونحو: يغفر الله لك. «**أو**» اقتضائه «**وعداً**»، وهو عند الإطلاق يخص الخير كما أن فعله ــ وهو (وعد) ــ كذلك.

والمصنف أراد ما يعم الخير والشر، ولذلك صح تمثيله بقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[٢] «**و**» يتخلص المضارع [أيضاً[٣]] للاستقبال. «**بمصاحبة ناصب**» ظاهراً كان أو مقدراً نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٤] «**أو**» مصاحبة[٥] «**أداة ترج**» نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾[٦] «**أو إشفاق**» مثل له المصنف وشارحو كلامه بقول الشاعر[٧]:

فأما كيّس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لئيم[٨]

وهذا ليس بإشفاق وإنما هو ترج، لاغترار الحمق اللئيم به ليظفر به، ويقع في حبالته، ولو أشفق منه لكان ذماً. ويحتمل أن يكون ذلك إشفاقاً منه على الحمق اللئيم لا إشفاقاً على نفسه.

قلت: لا حاجة بالمصنف إلى النص على أداة[٩] الترجي بخصوصها، لتقدم ما يستغني به عن ذلك، وهو قوله: (وباقتضائه طلباً)، فإن هذا يشمل

---

(١) ﴿... حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ...﴾ ٢٣٣ البقرة (٢).
(٢) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٠ المائدة (٥).
(٣) عن، د، ز.
(٤) «قالوا...» ٩١ (طه (٢٠).
(٥) بمصاحبة، د.
(٦) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي...﴾ ٣٦ غافر (٤٠).
(٧) مجهول، ووهم محقق شرح التسهيل حيث ظن أنه لهدبة بن خشرم.
(٨) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في سيبويه ١:٤٧٨؛ المحتسب ١:١١٩؛ شرح التسهيل ١:٢٥؛ الخزانة ٤:٨٢.
(٩) أدا، د، إرادة، ز.

الترجي والتمني والتحضيض وكل ما يقتضي طلباً، لكن من جملة ذلك الاستفهام. وإنما يخصص المضارع بالاستقبال إذا كان بـ(هل) فتأمله.

«أو» بمصاحبة أداة «**مجازاة**» نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ[(١)]﴾ «أو» بمصاحبة «**لو المصدرية**» نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[(٢)] وعلامتها أن يحسن في موضعها (أن). واحترز من الامتناعية نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ[(٣)]﴾ فإنها تصرف المضارع إلى الماضي «أو» بمصاحبة «**نون التوكيد**[(٤)]» خفيفة كانت أو ثقيلة نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ[(٥)]﴾ «أو» بمصاحبة «**حرف تنفيس**»، والمراد به تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخناق، أي: وسعته «**وهو السين أو سوف**» ولا يعرف البصريون غيرهما. وسوف عندهم أكثر تنفيساً من السين. وخالف/المصنف ــ [رحمه الله تعالى[(٦)]] ــ في ذلك، واستند فيه إلى ٢٦
السماع والقياس[(٧)].

---

(١) الأنعام من الآية ١٣٣، وهي: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ...﴾ والنساء من الآية ١٣٣ وبعد الشاهد: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ...﴾.

وابراهيم من الآية ١٩ وهي: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وفاطر من الآية ١٦، وبعد الشاهد: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٢) ﴿.. فَيُدْهِنُونَ﴾ ٩ القلم (٦٨).

(٣) ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ... وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾ ٧ الحجرات (٤٩).

(٤) التوكيد، د.

(٥) ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ...﴾ ٣٢ يوسف (١٢).

(٦) ليست في، د.

(٧) قال في شرح التسهيل (١: ٢٧ ــ ٢٨):

(وقال بعضهم: لو كانت السين بعض (سوف) لكانت مدة التسويف بهما سواء، وليس كذلك، بل هي بـ(سوف) أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد

أما السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ[(١)] الله المؤمِنِينَ أَجْراً عَظِيمًا﴾[(٢)] [وقوله تعالى: ﴿أُولئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ[(٣)] أَجْراً عَظِيمًا[(٤)]﴾][(٥)] ولا حجة فيه لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخياً كثيراً لطائفة من المؤمنين، وبالسين غير متراخ كثيراً [لطائفة[(٦)]] أخرى، إذ ليس في النص ما يدل على أن كليهما لطائفة واحدة بالتخصيص[(٧)] والتعيين. وكذا ما أورده من [مُثُل][(٦)] السماع التي[(٨)] احتج[(٩)] بها، كل ذلك مما يتطرق إليه القدح.

وأما القياس: فهو أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به

= بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد. فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وقوله تعالى:
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ومنه قول الشاعر:

وما حالة إلا سيصرف حالها ... إلى حالة أخرى وسوف تزول

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعماله أكثر).

(١) يؤتى، د، ز، ظ، ولكني تابعت المصحف.

(٢) ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ ١٤٦ النساء (٤).

(٣) سيؤتيهم، ظ، وبها قرأ حمزة وخلف ــ من العشرة ــ وقرأ الباقون بالنون. النشر ٢: ٢٥٣.

(٤) ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ ١٦٢ النساء (٤).

(٥) ما بين المعقوفين ليس في، ز.

(٦) ليست في، د.

(٧) بالتشخيص، د.

(٨) اله، د.

(٩) واحتج، د.

إلاَّ مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان ولا بعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلاَّ مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب ولا بعد، ليجري المتقابلان على [سنن(١) واحد]. وفيه نظر، لأنه قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي عنها، وهو غير صحيح، فإن الماضي إذا كان بدون أداة، كقد مثلاً دل على المضي المطلق، وإذا اقترن بها دل على الماضي القريب من الحال. وهو في اختلاف حاليته كالمضارع فإنه مع خلوه من الأداة يدل على معنى ومع اقترانه بها يدل على أمر آخر.

على أن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجديه نفعاً، لجواز اختصاص كل منهما بحكم يقابل حكم الآخر، ويجوز مع ذلك أن يكون مشاركاً له في حكم آخر، ألا ترى أن الأمر والنهي متشاركان في الإنشاء، وقد انفرد كل منهما بأحكام تخصه؟ ومهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس «**أوسف**» حكاه الكوفيون، وهو في الحروف(٢) كـ(منذ(٣)) إسمًا وحرفاً(٤) إذا حذف(٥)، وسطها «**أوسو**» حكاه الكسائي(٦)، وهو مثل (كي) في (كيف) نحو:

كي تجنحون إلى سلم وما ثُئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم(٧)

(١) ما بين المعقوفين ليس في ز. (٢) المحذوف، د.

(٣) كمذ؛ د، ز، ظ. والمناسب ما أثبته، إذ إن (مذ) محذوفة الوسط فلا يصدق التعبير بها إذن.

(٤) أو حرفا، د.

(٥) حذفت، د.

(٦) أبو الحسن علي بن حمزة بن عثمان مولى لبني أسد (٠٠ ــ ١٨٢ أو ١٨٣ أو ١٨٩ أو ١٩٢ هـ = ٠٠ ــ ٧٩٨ أو ٧٩٩ أو ٨٠٤ أو ٨٠٧ م)، إمام الكوفيين وأحد القراء السبعة، قرأ على حمزة، سمع من سليمان بن أرقم وأبي بكر بن عياش. من كتبه: معاني القرآن، القراءات، المصادر، أشعار المعاياة.

ــ البغية: ج ٢ ص ١٦٢ ــ ١٦٤؛ القفطي: ج ٢ ص ٢٥٦ ــ ٢٧٤؛ الغاية: ج ١ ص ٥٣٥ ــ ٥٤٠؛ الوفيات: ج ٣، ص ٢٩٥ ــ ٢٩٧.

(٧) ليس له في مراجعي نسبة، وليس من شواهد سيبويه، خلافاً للعيني والسيوطي. تجنحون: تميلون، سلم، بكسر السين وفتحها: الصلح. ثئرت، بالبناء للمجهول، فعله ثأرت القتيل وبالقتيل: قتلت قاتله. لظى: نار. الهيجاء، ممدوة وتقصر في غير هذا البيت: الحرب.

تضطرم: من الضرام: بكسر الضاد ــ اشتعال النار.

ـ ابن الناظم ٢٦١؛ المغني ١: ١٩٨، ٢٢٥؛ المقاصد ٤: ٣٧٨ ــ ٣٧٩، السيوطي ١: ٥٠٧، ٢: ٥٥٧؛ الهمع ١: ٢١٤؛ الأشموني والصبان ٣: ٢١٠؛ الدرر ١: ١٨٤.

«**أوسي**» بقلب الواو ياء وحذف الآخر، حكاها صاحب المحكم[١] وظاهر كلام المصنف ـ [رحمه الله تعالى[٢]] ـ أن كلاً من هذه الكلمات مستقل بنفسه، وظاهر كلام غيره: أن ما عدا (سوف) من هذه الكلمات فرع من (سوف)، بل أجراه بعضهم في السين أيضاً[٣]، فزعم أنها منقوصة من سوف دلالة بتقليل[٤] الحرف على تقريب الفعل. ووجه بذلك قولهم: إن التنفيس[٥] بسوف أطول منه بالسين. «**وينصرف**» المضارع باعتبار زمنه.

«**إلى المضى بلم**» سواء جزمت كما هو المشهور فيها أو لم تجزم، وهي لغة[٦] قوم، وعليها جاء قوله[٧]:

فأمسوا بَهالِيلُ[٨] لو أقسموا ... على الشمس حولين لم تطلع[٩]

ـ بضم العين ـ وقولُ[١٠] الآخر[١١].

---

(١) يعني ابن سيده وترجمته في ص ١: ١٥٥ وفي المغني ص ١٤٨ «وسو بحذف الأخير، و«سي» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب المحكم»

(٢) عن، ز، ظ.

(٣) وضح ذلك ابن يعيش، ج ٨، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ حيث قال:

«وقد ذهب قوم إلى أن السين منقصة من سوف حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال وهو رأي الكوفيين، وحكوا فيها لغات فقالوا: سو أفعل بحذف الفاء وحدها وقالوا سف أفعل بحذف الواو وحدها، والذي عليه أصحابنا أنها كلمتان مختلفتا الأصل وإن توافقا في بعض حروفها ولذلك تختلف دلالتها فسوف أكثر تنفيساً من السين ولذلك يقال:

سوفته إذا أطلت الميعاد كأنك اشتققت من لفظ سوف فعلا كما اشتققت من لفظ «آمين» فعلا فقلت: أمنت على دعائه ولو كان أصلها واحدا لكان معناهما واحداً مع أن القياس يأبى الحذف في الحروف وأما سو أفعل وسف أفعل فحكاية يفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها».

(٤) بتعليل، ز.

(٥) التنفس، ظ.

(٦) وهي على لغة، ز، ظ.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) بهابيد، ز.

(٩) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ولم أر من استشهد به غير الدماميني.

(١٠) وفي قول، د.

(١١) لا يعرف.

لـولا فـوارس من نعم وأســرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بـالجار[١]

ولهذا أطلق المصنف «**ولما الجازمة**» قالوا قيدها بذلك احترازاً عن التي بمعنى إلاَّ نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَـمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٢] فيمن شدد الميم، وعن التي هي حرف وجود لوجود نحو: لما جاء زيد أكرمته، وإذا تأملت لم تجد موقعاً للاحتراز، فإن (لما) لا تدخل[٣] على المضارع إلاَّ جازمة له «**ولو الشرطية**» لا المصدرية، فإنها[٤] تصرفه[٥] للاستقبال كما مر «**غالباً**» لا دائمًا فإنها قد ترد بمعنى (إن) كقوله[٦]:

لا يلفـك الـراجـوك إلاَّ مـظهــراً خلق الكرام ولو تكـون عديمـاً[٧]

فعلم أن قيد الغلبة راجع إلى (لو) الشرطية فقط.

فإن قلت: فعلى ماذا[٨] انتصب (غالباً)؟

---

(١) في الخزانة: (أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ولم أجد من عزاه إلى قائله، ولا من ذكر تتمة له)، نعم، يروى: جرم، ذهل، قيس، وكلها قبائل عربية الصليفاء: مصغر الصلفاء: الأرض الصلبة، يريد: يوم الصلفاء، وهو يوم لهوازن على فزارة وعبس وأشجع.
ــ المحتسب ٢:٤٢؛ ابن يعيش ٧:٨؛ شرح التسهيل ١:٢٩؛ شرح الكافية لابن مالك ٢:٢٦٥؛ الرضي ٢:٢٥١؛ المغني ١:٣٠٧، ٣٧٥؛ المقاصد ٤:٤٤٦ــ٤٤٨؛ السيوطي ٢:٦٧٤؛ الهمع ٢:٥٦؛ التصريح ٢:٢٤٧؛ الأشموني ٤:٦؛ الخزانة ٣:٦٢٦؛ الدرر ٢:٧٢.

(٢) الطارق (٨٦) الآية ٤.

(٣) يدخل، د، ز.

(٤) لأنها، د.

(٥) تصرف، ز، ظ.

(٦) مجهول.

(٧) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق. يروى: الراجيك.
ــ شرح التسهيل ١:٢٩؛ المغني ١:٢٨٩؛ المقاصد ٤:٤٦٩ــ٤٧٠؛ السيوطي ٢:٦٤٦؛ التصريح ٢:٢٥٦؛ الأشموني ٤:٢٦.

(٨) فعلا ماذا، د، ظ، فعلام ذا، ز، ولم تحذف الألف من (ماذا) لأنها اسم استفهام، فالألف واقعة حشوا، وهذا واحد من وجوه ستة جائزة فيها بسطها ابن هشام في المغني (١:٣٣٢ــ٣٣٤).

قلت: على أنه صفة لمصدر محذوف هو وعامله، أي ينصرف بها إلى المضي انصرافاً غالباً لعدم الانصراف إليه [دائمًا[(١)]]، ولا يجوز أن يكون عامله (ينصرف) المنطوق به في المتن للزوم/رجوع القيد إلى جميع ما تعلق به مِنْ ٢٧
لم ولما الجازمة ولو الشرطية، وهو باطل. «و» بـ«بإذ» نحو: ﴿إِذْ يُلْقُونَ(٢) أَقْلَامَهُمْ(٣)﴾ أي: : إذ ألقوا وكذا: (إِذْ يختصِمُونَ)(٣)، أي: اختصموا، ويجوز أن يكون(٤) ذلك على حكاية الحال. «وربما» كقوله(٥):

---

(١) سقطت من، د، ز، ظ، وبالرجوع إلى النسخة (ك): نسخة دار الكتب (١٠١٠ن) وجدت الكلمة فيها، وبها يستقيم الكلام.

(٢) يقلون، ظ.

(٣) ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمِ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ٤٤ آل عمران (٣).

(٤) تكون، ز.

(٥) اختلف فيه اختلافا واسعاً فقيل:

(أ) أمية بن أبي الصلت عبدالله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي (٠٠ــ٥هـ = ٠٠ــ٦٢٦م) شاعر جاهلي متعبد، حرم على نفسه الخمر وعبادة الأوثان، اجتمع برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه لم يُسْلِمْ. له ديوان مطبوع.

ــ الأغاني ٤: ١٢٠ــ١٣٣؛ ابن قتيبة ١: ٤٥٩ــ٤٦٢؛ الجمحي ١: ٢٦٢ــ٢٦٧.

(ب) أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي (٠٠ــ٢٥ق.هـ. تقريباً = ٠٠ــ٥٩٧م تقريباً) شاعر مضري، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الجاهليين، عُمِّر(٢٢٠ سنة) أو (٣٠٠)، قتله المنذر بن امرىء القيس اللخمي ابن ماء السماء في يوم بؤسه. له ديوان مطبوع.

ــ الأغاني ٢٢: ٨١ــ٩٥، ابن قتيبة ١: ٢٦٧ــ٢٦٩؛ الجمحي ١: ١٣٨ــ١٣٩؛ الخزانة ١: ٣٢٣ــ٣٢٤.

(ج) حنيف بن عمير اليشكري، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم تعرف له صحبة.

ــ الإصابة ١: ٣٨٢؛ الخزانة ٢: ٥٤٤.

(د) أبو قيس: صرمة بن أنس أو ابن أبي أنس أو ابن قيس بن مالك بن عدي الأوسي، من بني النجار، ترهب في الجاهلية واغتسل من الجنابة، أدرك الإسلام شيخا وأسلم، عاش قريباً من مائة وعشرين سنة.

ــ الإصابة ٢: ١٨٢ــ١٨٣؛ الخزانة ٢: ٥٤٣.

(هـ)،(و) ــ نهار: ابن أخت مسيلمة الكذاب. أبي قيس اليهودي. ولا أعرف عنهما شيئاً.

ربمـا تكـره النفـوس مـن الأمـر لـه[١] فـرجـة كحـل العقـال[٢]

(١) ماله، د، ز، ظ. وهذه الزيادة ليست في مراجع الشاهد التي بين يدي، ولا يستقيم معها وزن البيت.

(٢) هذا الشاهد مع بيتين قبله نسبت إلى الشعراء المذكورين جميعهم، وهما:

اصبر النفس عند كـل ملم إن في الصبر حيلة المحتـال
لا تضيقن بـالأمـور فقـد تكشف غماؤها بغير احتيال

والأبيات الثلاثة على الترتيب المذكور هن أول قصيدة أمية، وبعد الشاهد فيها:

سمـع الله لابن آدم نـوح ربنـا ذو الجـلال والإفضـال

وجاءت الأبيات الثلاثة في ديوان عبيد مرة مفردة وأخرى مقحمة في قصيدة مطلعها:

ليس رسم على الدفين ببالي فـلوى ذروة فجنـبي أثـال

وذلك في طبعات مختلفة من الديوان، ولا يظهر لهذه الأبيات صلة بالقصيدة. راجع ديوان عبيد ص ١٢٨ (ط) صادر وبيروت، ص ١٠٤ ــ ١١٢ (ط) الحلبي. وجاء الشاهد وحده في آخر مقطوعة نسبت لحنيف بن عمير قالها يوم قتل محكم بن طفيل يوم اليمامة.

وأولها:

يـا سعـاد الفؤاد بنت أثـال طـال ليـلي بفتنـة الرُّحـال

وقبل الشاهد:

أهلك القوم مُحْكَم بن طفيل ورجـال ليسـوا لنـا بـرجـال

وجاءت الأبيات الثلاثة في مقطوعة نسبها البغدادي إلى أعرابي، قال: ونسبها في الحماسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكري، ويقال إنها لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، ونسبها العيني إلى أمية بن أبي الصلت وهذا لا أصل له. (انتهى). وقبل الأبيات الثلاثة ــ وهو أول المقطوعة ــ:

يـا قليل العـزاء في الأهـوال وكـثـير الهـمـوم والأوجـال

وبعدها:

قد يصاب الجبان في آخر الصف ويـنـجـو مـقـارع الأبـطال

قال البغدادي: ووجد أيضاً في قصيدة رواها الأصمعي لأبي قيس اليهودي وقيل: هي لابن صرمة الأنصاري.

مطلعها:

سبحـوا للمليك كـل صبـاح طلعت شمسـه وكـل هـلال

انتهى كلام البغدادي، ولم أجد هذه القصيدة في الأصمعيات (ط) المعارف. يروى: ربما تجزع النفوس. فرجة: ــ بفتح الفاء ــ انفراج الشدة، وبضمها: الفتحة في الحائط.

الكلام على الشاهد: اختلف في (ما) على أقوال:

الأول ــ نكرة بمعنى شيء وجملة (تكره النفوس) صفة، والعائد محذوف، أي تكرهه، وجملة (له فرجة) مبتدأ وخبر صفة لـ (الأمر)؛ لأن (أل) فيه جنسية، وإن عدت معرفة فالجملة =

الفرجة ــ بضم الفاء ــ: الإنفراج.

قال[١] بعضهم: هذا الذي ذكره من انصراف المضارع إلى المضي بربما غالب لا دائم بدليل قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا[٢]﴾، وقيل: هو مؤول بالماضي مثل: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ[٣]﴾، وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل[٤] عبر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل[٥]. «**وقد في بعض**

= حال، ويجوز أن تكون (فرجة) فاعلا للجار والمجرور (له)، وهذا أولى الأقوال.

الثاني ــ (ما) كافة، فهي حرف، ومفعول (تكره) محذوف، والتقدير: تكره شيئا، من الأمر صفة له،ويضعفه أن حذف الموصوف وإقامة الوصف الشبيه بالجملة مقامه لا يصح إلا إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفي، وقد يجاب عنه بوجهين:

(أ) تعليق (مِنْ) بالفعل (تكره)، و(من) تبعيضية، والتقدير: تكره النفوس من الأمر شيئاً.

(ب) تضمين (تكره) معنى فعل لازم (تشمئز) أو (تنقبض).

الثالث ــ (ما) زائدة، وهو قول الأخفش والكوفيين. له فرجة: مبتدأ وخبر أو (فرجة) فاعل للجار والمجرور (له) والجملة صفة لـ(الأمر) على أن (أل) فيه جنسية، ويصح أن تكون (أل) معرفة، فالجملة حال. كحل: الجار والمجرور صفة أخرى لـ(الأمر)، أو حال منه لوصفه بالجملة الأولى، أو باعتبار (أل) فيه معرّفة

أمية ٤٩ــ٥١؛ سيبويه ١: ٢٧٠، ٣٦٢؛ المقتضب ١: ٢؛ الصحاح ١: ٣٣٤؛ الشجري ٢: ٢٣٨؛ ابن يعيش ٤: ٢، ٣ــ٤، ٨: ٣٠؛ شرح التسهيل ١: ٢٤٢؛ الرضي ٢: ٥٤، ٣٣٣؛ المغني ١: ٣٢٨؛ المقاصد ١: ٤٨٤ــ٤٨٦؛ الأشموني ١: ١٥٤؛ السيوطي ٢: ٧٠٧ــ٧٠٩؛ الهمع ١: ٨، ٩٢؛ الخزانة ٢: ٥٤١ــ٥٤٥، ٤: ١٩٤؛ الدرر ١: ٤، ٦٩.

(١) وقال، ز، ظ.

(٢) ﴿... لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ٢ الحجر (١٥).

(٣) ﴿... فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ ٦٨ الزمر ٣٩.

(٤) المستقل، ظ.

(٥) راجع الكلام على دخول (ربما) على الماضي وعلى المستقبل في الرضي ٢: ٣٣٣، المغني ١: ١٤٥ــ١٤٦.

المواضع» قال المصنف[١]: إن قد إما للتقليل[٢] فتصرفه إلى المضي كقوله[٣]:

قد أترك القرن مصفراً أنامله ... كأن أثوابه مجت بفرصاد[٤]

---

(١) في شرح التسهيل ١: ٣٠: (وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ(ربما) في التقليل والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر قول سيبويه، لأنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: ـ ٢: ٣٠٧ـ وأما (قد) فجواب لقوله:

لما يفعل، فتقول: قد فعل. ثم قال: وتكون بمنزلة (ربما) قال الهذلي:

قد أترك القرن مصفرا أنامله ... كأن أثوابه مجت بفرصاد

كأنه قال: (ربما). هذا نصه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرفه إلى معنى المضي، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾، وكقول الشاعر:

وقد تدرك الإنسانَ رحمةُ ربه ... ولو كان تحت الأرض سبعين واديا

وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضي كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾.

(٢) للتعليل، د، ز.

(٣) عبيد بن الأبرص، وقال سيبويه: الهذلي. وقال الأعلم: الهذلي شماس. وليس في ديوان الهذليين ولا في شرح أشعارهم للسكري ولا في التمام لابن جني شعر لشماس.

(٤) من قصيدة يخاطب فيها حُجْر بن الحارث أبا امرىء القيس وإخوته وكان توعد عبيدا في أمر بلغه عنه ثم استصلحه.

مطلعها:

طاف الخيال علينا ليلة الوادي ... من أم عمرو، ولم يلمم لميعاد

وقبل الشاهد:

أذهب إليك فإني من بني أسد ... أهل القباب وأهلِ الجرد والنادي

وبعده:

أوجرته ونواصي الخيل شاحبة ... سمراء عاملها من خلفه بادي

يروى: لآل أسماء. من آل سلمى ولم. بميعاد. وأهل المجد وأهل الجود. وأهل الخيل. الخيل معلمة.

(أهل القباب وأهل الجرد والنادي): كنى بذلك عن أنهم سادة أشراف، لأن ذلك من شأن السادة. القِرْنُ: النظير في الشجاعة. مصفرا أنامله: لما نزف منه من الدم الكثير. أوجرته: طعنته في صدره. نواصي، جمع ناصية: الشعر الذي في مقدمة الرأس. شاحبة: متغيرة. سمراء: حربة.

عامل الرمح: ما تحت السنان بذراع أو شبر.

=

مجت: أي رميت من الفم. بفرصاد: أي توت[١]، وهو الفاكهة المعروفة، والمراد منها هنا نوع يكون ماؤه أحمر شبه حمرة الدم الذي يصيب أثوابه بحمرة الفرصاد.

وإما للتحقيق فلا تصرفه[٢] إلى المضي كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ[٣]﴾، وقد تصرفه كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ [وَجْهِكَ في السَّماءِ[٤]]﴾[٥].

قلت: وعلى هذا فكان الأولى أن يقول: وقد التقليلية دائمًا والتحقيقية في بعض المواضع. وسيأتي الكلام على قد بأطرافه في باب «تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك» إن شاء الله تعالى.

«**وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء**»، أي غير الطلبي نحو: بعت واشتريت، وإلّا ورد نحو: غفر الله لك، و[إلّا[٦]] لم يصح قوله بعد ذلك: وإلى الاستقبال بالطلب. وليست دلالته هنا على الحال من حيث الوضع، وإنما هي من ضرورة الواقع، لأن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كما مر.

«**وإلى الاستقبال بالطلب**» فيشمل الدعاء والأمر وغيرهما: فالأول نحو: غفر الله لك، والثاني: نحو: اتقى[٧] الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه،

= عبيد ٤٦ ـ ٥٠؛ سيبويه ٢: ٣٠٧؛ المقتضب ١ : ٤٣؛ الكشاف ١ :٢٠١ـ٢٠٢؛ ٤ :٧٠٩، الشجري ١ :٢١٢؛ ابن يعيش ٨ : ٨٤٧؛ شرح التسهيل ١ : ٣٠؛ الرضي ٢ : ٣٨٨؛ المغني ١ : ١٨٩؛ السيوطي ١ : ٤٩٤ـ٤٩٦؛ الهمع ٢ : ٧٣؛ الخزانة ٤ : ٥٠٢ـ٥٠٥؛ الدرر ٢ : ٨٩.

(١) قوت، ظ.

(٢) تصرف، ز، ظ.

(٣) ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ.. وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) ٦٤ النور (٢٤).

(٤) ساقط من، ظ.

(٥) ﴿... فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا...﴾ ٢٤ البقرة (٢).

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) اتق، د.

ويدل على ذلك جزم (يشب)، والثالث نحو: عـزمت عليك إلاَّ[١] فعلت [كذا[٢]]، أي: إلاَّ أن تفعل في المستقبل[٣]. وفي كلام المصنف إيهام أن الطلب ليس من أقسام الإنشاء.

«**والوعد**»، المراد به الإخبار بوقوع أمر لم يقع بعد [مع[٤]] ملاحظة الإرادة لتحقيق الخير، نحو: ﴿وأَشْرَقَتِ الأرضُ بِنورِ رَبِّهَا[٥]﴾ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا[٦]﴾ وليس المراد به هنا ما هو قسيم[٧] للوعيد. «**وبالعطف على ما علم استقباله**» نحو:

﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ[٨]﴾ ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ في السَّمواتِ[٩]. . .﴾ الآية، ولم أدر وجهاً[١٠] لإعادة المصنف حرف الجر هنا دون ما تقدم وهو قوله: والوعد. «**وبالنفي بلا وإن بعد القسم**»:

فالأول كقوله[١١]:

---

(١) ان لا، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) في هذا الأسلوب وأمثاله من نحو: (أقسمته عليك إلا فعلت) (ناشدتك الله إلا فعلت) (أمرتك الله إلا فعلت) أو (. . . . لما فعلت) وقع الاستثناء المفرغ بعدالإثبات لتأوله بالنفي، وأول الفعل بمصدر من غير أن يسبقه سابك، وأول الماضي بالمستقبـل، أي: ما أسـألك إلا فعلك. . .، وفي الخزانة ١: ٢٣١: قال أبوحيان والذي يكون بعد (نشدتك الله) و(عمرتك الله) أحد ستة أشياء: استفهام؛ وأمر، ونهى، و(إن)، و(إلا) و(لما)، بمعنى (إلا).

(٤) ليست في، ظ.

(٥) ﴿. . . وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بالنبيين والشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾ ٦٩ الزمر (٣٩)، وزاد في (د) بعد هذه الآية: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ وبعد هذا: ﴿. . . إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً. . .﴾ ٧٣ الزمر (٣٩).

(٦) ﴿. . . إلى جَهَنَّمَ زُمَراً. . .﴾ ٧١ الزمر (٣٩).

(٧) قسم، د، ز، ظ، وهو تصحيف.

(٨) ﴿. . . وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ ٩٨ هود (١١)، والضمير في (يقدم) عائد على فرعون.

(٩) ﴿. . . وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إلا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ ٨٧ النمل (٢٧).

(١٠) جوها، ز.

(١١) مجهول.

ردوا فوالله لاذدناكم[١] أبداً ما دام في مائنا[٢] ورد لنزال[٣]

ونازعه[٤] أبوحيان في الاستدلال بهذا البيت، إذ الاستقبال فيه إنما استفيد من الظرف[٥].

قلت: وفيه نظر، لأن وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال حتى إنه لولم يكن انتفى استقبال الفعل، ألا ترى أنه إذا قيل: والله لا فعلت كذا، لا يفهم منه إلاَّ المستقبل، ولهذا لم تتكرر[٦] (لا) كما لا يلزم تكرارها مع المستقبل.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ[٧]﴾، ونازعه[٨] أيضاً أبوحيان في ذلك بأنه لا يمتنع أن يقال: والله إن قام، بمعنى ما قام فيما مضى.

قلت: هذا متوجه كما قال[٩].

وقد يتوهم أن قول المصنف هنا في (لا) مناقض لقوله فيما مضى: (خلافاً لمن خصها)، أي: خص (لا) بالمستقبل.

وجوابه: أن مراده خلافاً لمن خص [لا[١٠]] داخلة[١١] على المضارع

---

(١) زذذناكم، د ــ زددناكم، ز.
(٢) ما بينا، ز.
(٣) يروى: لوراد. ذدناكم: طردناكم.
ــ شرح التسهيل ١:٣١؛ الهمع ١:٩، ٢:٤١؛ الدرر ١:٤ــ٥، ٢:٤٥.
(٤) الضمير يعود على ابن مالك، فقد استدل بالبيت المذكور في شرحه على التسهيل.
(٥) وهو (أبداً).
(٦) يتكرر، د.
(٧) إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا . . . إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً﴾ ٤١ فاطر (٣٥).
(٨) الضمير عائد على ابن مالك أيضاً، فقد استدل بالآية المذكورة في شرح التسهيل (١:٣٢).
(٩) قاله، د.
(١٠) ليست في، د.
(١١) الداخلة، د.

بالمستقبل[١]، ولم يرد خلافاً لمن خص (لا) مطلقاً/ [بالمستقبل[٢]]. ٢٨

«ويحتمل» الماضي «**المضي والاستقبال بعد همزة التسوية**» نحو: سواء على أقمت أم قعدت؟، والحق انه محتمل لأربعة[٣] معانٍ: الماضي والحال والإستقبال ومطلق الزمان الذي هو أهم من ذلك، كما أن المصدر الذي [الفعل[٤]] في تأويله كذلك، فلا[٥] وجه للتقييد بأحد الزمانين.

قال ابن أم قاسم: سواء كان الفعل معادلاً بأم أو لم يكن نحو: سواء على أي حين جئتني.

قلت: وهذه المسألة لا مدخل لها هنا، ولا يصح إدراجها[٦] في كلام المصنف ـ [رحمه الله تعالى] ـ، لأن الكلام في همزة التسوية ولا همزة هنا.

ثم قال: فإن[٧] كان الفعل بعد أم مقروناً بلم تعين المضي نحو: ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٨]، فالثاني ماضٍ معنى، فوجب مضي الأول لأنه معادل له.

قلت: الظاهر أن هذا لا يقدح في الاحتمال الذي قررناه آنفاً، كما لم يقدح وجود (لم) في اقتضاء[٩] الاستقبال في قولك: إن لم تسؤني[١٠] أكرمتك، ووجه ذلك أن الجملة المقترنة بهمزة التسوية في تأويل المصدر والمصدرُ لا زمان له معين فكذا [ما[٢]] في معناه، ولا فرق في هذا المعنى بين وجود (لم) وعدمها.

---

(١) على المستقبل، د.
(٢) ليست في، د.
(٣) الأربعة، د.
(٤) سقطت من، ز.
(٥) ولا، د.
(٦) إراتها، د.
(٧) وان، د.
(٨) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا... لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة (٢) الآية ١٠ يس (٣٦).
(٩) اقتضائه، د.
(١٠) تسيئني، د، ز، ظ، وهو خطأ املائي.

«و» يحتمل الماضي المضي والاستقبال بعد «**حرف التحضيض**»[١] نحو: هلا ضربت زيداً، فيحتمل المضي فيكون[٢] توبيخاً على ترك الفعل، ويحتمل الاستقبال فيكون حضاً على الفعل وأمراً به.

فإن قلت: فإذن[٣] لم يحتمل الواقع بعد حرف التحضيض[٤] المضي لأن التحضيض[٤] ـ وهو طلب الفعل ـ لا يكون متعلقاً إلّا بالزمان المستقبل.

قلت: إنما يوبخ المخاطب على ترك ما كان يجب عليه أن يفعله قبل أن يطلب منه، وذلك من حيث المعنى تحضيض على فعل مثل ما فات، فأطلق حرف التحضيض على الحرف المقتضي للحض على ما يدخل عليه تحقيقاً أو تقديراً فاستقام «و» بعد «**كلما**»، فيحتمل أن يراد بالواقع بعدها المضي نحو: ﴿كُلَّ[٥] ما جاء أُمَّةً رَسُولُها كَذَّبُوهُ[٦]﴾، وأن يراد به الاستقبال نحو: ﴿كُلَّما[٧] نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ جُلُوداً غَيْرَها[٨]﴾.

«و» بعد «**حيث**» نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ[٩]﴾ فهذا للمضي، ونحوه:

---

(١) التخصيص، د، ز.
(٢) فتكون، ظ.
(٣) فإذا، ز، ظ. واخترت رسمها بالنون كما في، د، ليحصل بذلك الفرق بين الكلمتين.
(٤) التخصيص، د، ظ.
(٥) كلما، د، ز، ظ، وقد تابعت المصحف في رسمه.
(٦) ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا... فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٤٤ المؤمنون (٢٣).
(٧) كذا في نسخ التحقيق، وهو موافق لرسم المصحف في هذه الآية.
(٨) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا... لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيماً﴾ ٥٦ النساء (٤).
(٩) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ... إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ٢٢٢ البقرة (٢).

﴿وَمِنْ(١) حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ(٢)﴾، فهذا للاستقبال.

«و» يحتمل الأمرين «**بكونه صلة أو صفة لنكرة عامة**».

فالأول كقوله تعالى: ﴿الذينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ(٣)﴾ فهذا مثال المضي، وكقوله تعالى:

﴿إلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا [عليهِمْ(٤)]﴾(٥) فهذا مثال الإستقبال(٦).

والثاني قوله(٧):

رب رفد(٨) هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقتال(٩)

---

(١) من، ز، ظ.

(٢) ﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ١٤٩ ﴿... شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ...﴾ ١٥٠ البقرة (٢).

(٣) ﴿... إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيماناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ١٧٣ آل عمران (٣).

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ﴿... فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٣٤ المائدة (٥)، الاستثناء من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ ٣٣ المائدة (٥).

(٦) للاستقبال، د.

(٧) الأعشى: أبوبصير ميمون بن قيس بن جندل (٠٠ـ٧هـ= ٠٠ـ٦٢٩م) شاعر جاهلي فحل، في الطبقة الأولى من الجاهليين عند الجمحي، ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلم فصده أبو سفيان أو أبو جهل فعاد ووقع من فوق راحلته فمات. واحد من سبعة عشر رجلًا لقبوا بـ(الأعشى)، ويميز عنهم بـ(أعشى قيس). له ديوان مطبوع. وليس القائل أعشى همدان خلافا للعيني.

ـ الجمحي ١:٥٢، ٦٥ـ٦٧؛ ابن قتيبة ١:٢٥٧ـ٢٦٦؛ الأغاني ٩:١٠٨ـ١٢٩؛ الخزانة ١:٨٤ـ٨٦.

(٨) وفد، ز.

(٩) أقيال، د، من قصيدة مدح فيها الأسود بن المنذر اللخمي، مطلعها:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي فهل ترد سؤالي

وقبل الشاهد:

ثم وصلت صرة بربيع حين صرفت حالة عن حال

الرفد: بفتح الراء القدح الضخم، وقد تكسر، والأقتال: بقاف وتاء مثناة فوقية جمع قتل[١] بكسر القاف، وهو العدو، فهذا[٢] مثال لبقاء الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة [عامة[٣]].

واعترضه[٤] أبو حيان بأن (رب) عند سيبويه للتقليل[٥]، وهو ينافي العموم، وأيضاً: فليس مراد الشاعر أنه أراق كل رفده، وأيضاً: فلا نسلم كون (هرقته) صفة لمجرور (رب) بل هو جواب يتعلق به (رب)، إذ الصحيح أنه لا يلزم وصف مجرورها.

= وبعده:

وشيوخ حربى بشطي أريك ونساء كأنهن السعالي

يروى: وما يرد.

صرة: برد شديد. رفد: بكسر الراء ــ القدح الضخم، ويقال: ــ بفتحها ــ القدح بما فيه من القرى وبكسرهما: المعونة.

هرقته: أرقته، قلبت همزته هاءً، كنى بذلك عن كثرة القتل، والتاء مفتوحة خطابا للمدوح ــ أقتال، جمع قتل بكسر القاف: العدو أو النظير في القتال. أقيال، جمع قيل بفتح القاف: الملك. حربى، جمع حريب: مسلوب المال. شطي أريك: موضع.

ــ الأعشى: ١٦٣ــ١٦٩؛ القالي ١: ٩٠؛ التبريزي ٣: ١٦؛ ابن يعيش ٨: ٢٨ ــ ٢٩؛ شرح التسهيل ١: ٣٣؛ السبع: ٣٢، ٣٧١؛ الرضي ٢: ٣٣١، ٣٣٢؛ ابن الناظم: ١٤٠؛ المغني ٢: ٦٤٩؛ المقاصد ٣: ٢٥١ــ٢٥٣؛ الهمع ١: ٩؛ الخزانة ٤: ١٧٦ــ١٨٤؛ الدرر ١: ٥.

(١) والأقيال، بقاف وياء مثناة فوقية جمع قيل، د.

(٢) وهذا، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) الضمير عائد على ابن مالك، فقد قال في شرح التسهيل (١: ٣٣ــ٣٤): (وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضي كقول الشاعر: رب رفد... ويحتمل الاستقبال كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (نضّر الله امرأً سمع مقالتي فأداها كما سمعها)، فان هذا منه ــ صلى الله عليه وسلم ــ ترغيب لمن أدركه في حفظ مايسمعه منه صلى الله عليه وسلم، وذلك يقتضي أن يكون المعنى: نضر الله امرأً يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها).

(٥) الظاهر من كلام سيبويه أن (رب) عنده للتكثير لا للتقليل؛ لأنه شبه بها (كم)، الخبرية، وشبهها بـ(كم)، قال: (ومعناها معنى رب).

(١: ٢٩١) (والمعنى معنى رب) (١: ٢٩٣) (وذلك لأن (رب) إنما هي للعدة بمنزلة (كم) (١: ٣٤٥).

ومثال الماضي المراد منه الإستقبال، قوله صلى الله عليه وسلم:

«نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها[١]» لأن المراد الترغيب في السماع [والنقل[٢]]، وهما مستقبلان بخلاف:

رب رفد هرقته[٣]...

البيت، فإنه تمدح ولا يكون إلاَّ بما وقع[٤] فتأمله.

---

(١) لم أجد هذا اللفظ فيما بين يدي من المراجع، وفيما يلي ما تيسر لي الاطلاع عليه. عن زيد بن ثابت: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يؤديه...» أبو داود: ج ٥، ح ٣١٥٣. والترمذي: ج ٧، ح ٢٧٩٤؛ وعنده: «حتى يبلغه غيره». وعن ابن مسعود: «نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه...» الترمذي: ج ٧، ح ٢٧٩٥؛ وأحمد: ج ١، ص ٤٣٧ بلفظ مقارب للترمذي. وفي الترغيب: ج ١، ح ١٥٢ عن أنس «نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها من لم يسمعها...» أخرجه الطبراني في الأوسط وح ١٥٣ عن جبير بن مطعم «نضر الله عبداً سمع مقالتي...» كحديث أنس. أخرجه الطبراني في الكبير وأحمد وابن ماجه. والحديث أخرجه ابن ماجه بألفاظ مختلفة لم يجتمع في واحد منها الحديث الذي ذكره الشارح، وانظر ج ١، ح ٢٣٠. عن زيد بن ثابت وح ٢٣٢ عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه يعني «ابن مسعود» وح ٢٣٦: عن أنس. وج ١ ح ٢٣١. وج ٢ ح ٣٠٥٦ عن جبير بن مطعم. وأخرجه أحمد ج ٤ ص ٨٢ عن جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس بالخيف: نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها لمن لم يسمعها...، والحديث في شرح التسهل ١ : ٣٤ بشيء من الاختلاف.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) زاد بعدها في، د: ذلك وقد مضى البيت ١ : ١١٩.

(٤) وإنما يكون بما قد وقع، د.

الباب الثاني

«باب إعراب الصحيح [الآخر[1]]»

ولا يعترض بأنه أسقط نحو: ظبي ودلو؛ [إذ[2]] ليسا[3] بصحيحي الآخر، مع أن إعرابهما إعراب الصحيح[4] الآخر، لأنا نقول: المعتل الآخر عند النحوي عبارة عن المقصور والمنقوص، والصحيحُه[5] بخلافهما، فهو أعم منه عند التصريفي من وجه، فنحو: زيد صحيح الآخر/عندهما، ونحو: القاضي ٢٩
معتل الآخر عندهما، ونحو: ظبي ودلو معتل الآخر عند التصريفي صحيحه[6] عند النحوي، كذا قال ابن هشام، وفيه نظر.

«**الإعراب**» في الاصطلاح «**ما جيء به**» جنس، أي: شيء يقتضيه جيء به «**لبيان مقتضى العامل**» أي: لبيان الأمر الذي يقتضيه العامل، أي: يطلبه. وهذا فصل أخرج به ما سوى الإعراب، والمراد بالعامل: ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي، فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلاً نحو: من ابنك ومن الرجل، فإنه[7] وإن كان شيئاً أثّر في آخر الكلمة التي هي

---

(١) سقطت من، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) وليسا، د.

(٤) صحيح، د.

(٥) والصحيحة، ظ.

(٦) صحيحة، ز.

(٧) تأمل ولن تجد خبر (إن) ظاهرا، وفي مثل هذا الأسلوب يكون الخبر محذوفاً، أو يسد مسده جملة تلي حرف استدراك أو استثناء.

كسرة في الأول وفتحة في الثاني، لكن هذا الأثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره، وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ، ودخل من العوامل ما كان زائداً وما كان غير زائد.

أما[١] الثاني فكالفعل من قام زيد، لأنه شيء أثر في آخر (زيد) حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد.

وأما الأول فكـ(من) الزائدة في قولك: ما قام من رجل، فإنها أثرت كسرة (رجل)، ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق، وكذا الباء من نحو:

ما زيد بقائم، فإنها زائدة للتأكيد، وقد أثرت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب «**من حركة**»، هذا وما بعده بيان لجنس الحد إذ كان مبهمًا لصلاحيته لكل ما لا يعقل، والحركة ضمة أو فتحة أو كسرة. «**أو حرف**»، وهو الواو والألف والياء والنون عند من يراه. «**أو سكون**»، وهو كون الحرف خالياً عن الحركة.

وتعبيره بسكون ــ كما صنع ــ أولى من تسكين، لأن السكون لفظ والتسكين فعل. «**أو حذف**» للحرف، وفهم ذلك من جعله قسيمًا للسكون؛ إذ لو أريد به ما هو أعم من حذف الحركة والحرف للزم[٢] كون الشيء قسيمًا لنفسه ولغيره، وهو باطل.

وتعريف المصنف للإعراب بما ذكره مبني على أن الإعراب لفظي، وهو مذهب المحققين، وكثيرٌ من المتأخرين يرون أنه معنوي ويفسرونه بتغير آخر الكلمة لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً، والكلام على ذلك تصحيحاً وإبطالاً[٣] يطول[٤].

---

(١) واما، ز، فاما، ظ.
(٢) لزم، د.
(٣) وابطالا لا، ز.
(٤) ناقش ابن مالك هذه القضية في شرح التسهيل ١: ٣٤ــ٣٥، والسيوطي في الهمع ١: ١٤.

«وهو» أي: الإعراب «**في الاسم أصل**» وفي الفعل فرع وعكس[١] بعضهم، وقال الكوفيون: أصل فيهما، والأول هو المرجح عند الحذاق، واستدلوا عليه بما تقريره: أن الاسم والفعل يطرأ[٢] على صيغهما معانٍ مختلفة قد يحصل بينها[٣] لبس فيرفعه الإعراب، أما المعاني المختلفة التي تطرأ[٤] على الاسم فهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا شك في أنه يحصل بينها في بعض الأحيان لبس نحو: ما أحسنْ زيدْ، لو سكن آخر كل من الكلمتين فإنه يحتمل ــ حينئذٍ ــ أن يكون (زيد) مفعولاً به و(أحسن) فعلاً ماضياً و(ما) اسماً، والمراد [التعجب، ويحتمل أن يكون (زيد) فاعلاً بـ(أحسن)، و(ما) حرف نفي، والمراد[٥]] الإخبار بأن زيداً لم يحُسن، ويحتمل أن تكون[٦] [ما[٧]] استفهامية مبتدأ و(أحسن) اسم تفضيل[٨] مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ و(زيد) مجروراً مضافاً إليه، والمراد السؤال عما هو الأحسن من زيد.

وأما المعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة، وإنما هي معانٍ أخر.

كقولهم[٩]: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه يحتمل النهي عن كل واحد من الفعلين مطلقاً ويحتمل [النهي[١٠]] عن الجمع بينهما، ويحتمل النهي عن

(١) وعكسه، ز، ظ.
(٢) تطرأ، ز، ظ.
(٣) بينهما، ز، وهو تصحيف سيتكرر والصواب ما أثبته، لأن الضمير عائد على المعاني لا على الاسم والفعل.
(٤) قد تطرأ، د.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(٦) يكون، د، ز.
(٧) سقطت من، ظ.
(٨) مفضل، ز.
(٩) كما في قولهم، د.
(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

الأول دون الثاني، وهذه معانٍ مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا إضافة، ولا يخفى حصول اللبس بينها[١] لو ترك إعراب الفعلين لكن الإعراب/يتعين في ٣٠-٣١ الاسم طريقاً لرفع اللبس، كما يتعين قولك: ما أحسن [زيداً ــ بالنصب ــ للتعجب، وقولك: ما أحسن[١]] زيد ــ بالرفع ــ للإخبار بنفي الإحسان عنه[٢]، وما أحسن زيد ــ برفع (أحسن) وخفض (زيد) للاستفهام عما هو الأحسن منه، ولا يتعين الإعراب في الفعل طريقاً لرفع اللبس؛ لوجود طريق أخرى تقوم[٣] مقامه في رفع الإلباس، وبيانه أن الإلباس قد يندفع بالإعراب فيه، كما يتعين قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ــ بجزم الفعلين ــ للنهي عن كل واحد، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ــ بجزم الأول ونصب الثاني للنهي عن الجمع بينهما، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ــ بجزم الأول ورفع الثاني ــ للنهي عن الأول خاصة.

وقد يندفع الإلباس بغير الإعراب، كما إذا قلت: لا يكن منك أكل سمك ولا شرب لبن، فيكون نهياً عن كل منهما، ولا تأكل السمك شارباً اللبن، فيكون نهياً عن الجمع، ولا يكن منك أكل سمك ولك شرب[٤] اللبن، فيكون نهياً عن الأول فقط، فلما لم يكن عن إعراب الاسم محيص في إزالة اللبس استحق أن يكون أصلاً فيه، ولما كان[٥] ثم مندوحة عن إعراب الفعل في إزالة اللبس نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعاً لا أصلاً. هذا أحسن تقرير يظهر لي في هذا المحل، ولي بحث فيه[٦]، أرجو أن أذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وإنما قيدنا حصول الإلباس يبعض[٧] الأحيان؛ لأن الإعراب قد يدخل

---

(١) بينهما، ز، وهو تصحيف صوابه[ما] أثبت.
(٢) منه، ز، ظ.
(٣) آخر يقوم، د.
(٤) لك وشرب، ز.
(٥) كانت، ز، ظ.
(٦) مع بحث لي فيه، ز، ظ.
(٧) في بعض، د.

فيما لا إلباس فيه نحو: شرب زيد الماء حملاً على ما فيه الإلباس ليجري الباب على سنن واحد.

فإن قلت: بماذا يتعلق الجار والمجرور من[1] قول المصنف: (وهو في الاسم [أصل[2]])؟

قلت: بمحذوف؛ إذ المعنى: ودخوله أو وجوده في الاسم أصل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل.

ويحتمل أن يتعلق بـ(أصل)، والمعنى أنه متأصل في الاسم «**لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة**»، وقد عرفت معناه بالتقرير المتقدم.

«**والفعل والحرف ليسا كذلك**»، أي: ليسا مثل الاسم في وجوب قبول معانٍ مختلفة بصيغة واحدة.

ونقضه أبو حيان بنحو: (من) فإنها للابتداء وللتبعيض[3] ولبيان الجنس مثلاً.

قلت: لا[4] يرد، لأن الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب لا المعاني الإفرادية.

نعم: يرد أن الحرف إنما نفي عنه وجوب القبول، ولا يلزم منه انتفاء الجواز، والمقصود نفي القبول عنه أصلاً ورأساً، ولذا لم يعرب في وقت من الأوقات، وخالفه المضارع فقبل جوازاً لا وجوباً فأعرب بشرطه على جهة الفرعية كما هو مقرر. «**فبنيا**»، أي: الفعل والحرف «**إلا**» الفعل[5] «**المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له**»، أي: للاسم وذكر الشبه هنا فاسد، بل الجائز هنا هو عين الواجب هناك لا شبهه، فإن الذي أوجب إعراب الاسم على ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة، وذلك بعينه ثابت للفعل

(١) في، د.
(٢) سقطت من، د.
(٣) والتبعيض، ز، ظ.
(٤) ولا، ز، ظ.
(٥) والحرف إلا الفعل، كررت في، ز.

لا أن الموجود شبهه. وإنما يصح قوله[١] لو نص على تلك المعاني المختلفة بأسمائها، «**فأعرب**» المضارع لامتيازه عن الحرف وبقية الأفعال بهذه المزية.

«**ما لم يتصل به نون توكيد**[٢]» خفيفة أو ثقيلة فإنه يبنى[٣] حينئذٍ لاتصالها، ولو فصل بينها[٤] وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة بقي على إعرابه؛ لأن موجب البناء عند اتصال النون هو التركيب، وهو مفقود بحصول الحاجز، إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً. هذا هو المذهب المشهور، وهو اختيار المصنف[٥] [رحمه الله تعالى][٦]، وذهب قوم/[منهم[٧] ١٨:٣٢

(١) قبوله، ز.

(٢) التوكيد، د.

(٣) مبنى، ز.

(٤) بينهما، ز.

(٥) قال في شرح التسهيل (١ :٣٧ـ٣٨) (وفي قولنا في المضارع: (فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث)، إشعار بأن المضارع لا يحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلانِّ؟، وهل تفعلُنَّ؟، وهل تفعلِنَّ؟. والمبنى ما ليس كذلك. وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها، وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك منتف من (يفعلان) وأخويه هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شبه الاسم إذ لا قائل بغير ذلك؛ والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرا لبني المجزوم: والمقرون بحرف التنفيس. والمسند إلى ياء المخاطبة، لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يلقْ لفظها بالاسم فمعناها به لائق، بخلاف (لم) وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنياً، لأنها أمكن في الاختصاص، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب؛ إذ لا ثالث لهما. وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لـ (تفعلان) وأخويه نصيب، لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب).

(٦) ساقط من، د.

(٧) من هنا إلى قوله: ولا قائل بالمساواة، في ٢ :١٥ ساقط من، ظ. وسنتخذ نسخة دار الكتب (١٠١٠) عوضاً عن ظ، ورمزها (ك).

الأخفش[١] إلى أن المضارع مبني مع تأكيده بالنون مطلقاً لأنها من خواص الفعل، فتأكيده بها مبعد لمقتضى الإعراب وهو شبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء.

ورده المصنف[٢] [رحمه الله تعالى[٣]] بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس[٤] والمسند إلى ياء المخاطبة، واللازم باطل.

وذهب بعضهم إلى أن المضارع معرب مطلقاً اتصلت به نون توكيد[٥] أو لم تتصل[٦]. «أو» نون «إناث». وكلامه يوهم أن الاتصال شرط[٧] وأن تخلفه ممكن، وقوله في الخلاصة[٨]:

وفعل أمر ومضى بنيا وأعربوا مضارعا إن عريا
من نون توكيد[٩] [مباشر[١٠]] ومن نون إناث كيرعن من فتن

سالم من هذا الإيهام. وصرح المصنف في الشرح[١١] بأن المتصل بنون

---

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم، يعرف بالأخفش الأوسط (٠٠ــ ٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢٢١ هـ = ٨٢٥ أو ٨٣٠ أو ٨٣٦ م). أخذ النحو عن سيبويه، وحدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة وروى عنه أبو حاتم السجستاني. من كتبه: الأوسط، معاني القرآن، الاشتقاق، العروض.

ـ البغية: ج ١ ص ٥٩٠؛ الوفيات: ج ٢ ص ١٢٢ــ ١٢٣؛ القفطي: ج ٢ ص ٣٦ــ ٤٢؛ المعجم: ج ١١ ص ٢٢٤ــ ٢٣٠.

(٢) راجع هـ ٥ من ص ١٢٨، فقد تضمن الرد.

(٣) ساقط من، د.

(٤) تنفيس، ز.

(٥) تأكيد، د، ك.

(٦) يتصل، د، ك.

(٧) شرطه، د، ك.

(٨) وهي الألفية، ص ١٠.

(٩) تأكيد، د.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) نسب إليه السيوطي ذلك أيضاً في الهمع (١ :١٨)، ولكني لم أقف على ذلك في مظنته من شرح التسهيل (١ : ٣٩)، حيث تحدث عن بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وعلله بما نسب إليه هنا.

الإناث مبني بلا خلاف، وعلل بناءه بالحمل على الماضي المتصل بها، وأيضاً بتركيبه معها، لأن الفاعل كالجزء من فعله.

ولا يرد ما اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، لشبهه بالمثنى والمجموع[١]، وأيضاً بنقصان[٢] شبهه بالاسم، لأن النون لا تلحق[٣] الأسماء.

قلت: هذا معارض: لاعتراضه على الأخفش بما تقدم آنفاً [فتأمله][٤].

وما في شرح المصنف [رحمه الله][٥] من التصريح بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصلت به نون الإناث مقدوح فيه، فقد ذهب ابن دُرُسْتويه[٦] والسهيلي[٧] وابن طلحة[٨] وطائفة إلى أنه معرب تقديراً.

---

(١) والجمع، د.

(٢) كذا في أصول التحقيق، والمناسب: لنقصان.

(٣) يلحق، ز. (٤) عن، د، ك.

(٥) سقطت من، د.

(٦) عبدالله بن جعفر بن المرزبان أبو محمد (٢٥٨ــ٣٤٧هـ = ٨٧١ــ٩٥٨م). أخذ عن الدارقطني والمبرد، وابن قتيبة، شديد الانتصار للبصريين. من كتبه: الارشاد «في النحو» شرح الفصيح لثعلب، غريب الحديث، أخبار النحاة، معاني الشعر، وكتاب الكتاب ــ ط.
ــ البغية: ج ٢ ص ٣٦؛ الوفيات: ج ٣ ص ٢٤٧ــ٢٤٨؛ القفطي: ج ٣ ص ١١٣ــ١١٤.

(٧) أبو زيد وأبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي من نحاة الأندلس (٥٠٨ــ٥٨١هـ = ١١١٤ــ١١٨٥م) روى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة وعنه الرندي وابنا حوط الله وأبو حسن الغافقي، من كتبه: الروض الأنف «شرح سيرة ابن هشام» «مطبوع»، التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، نتائج الفكر. مسألة رؤية الله والنبي في المنام.
ــ البغية: ج ٢، ص ٨١ــ٨٢؛ الوفيات: ج ٣، ص ١٤٣ــ١٤٤؛ نكت الهميان: ص ١٨٧ــ١٨٩.

(٨) لعله أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي (٥٤٥ــ٦١٨هـ = ١١٥٠ ــ ١٢٢١م) أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون وجابر بن محمد بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف. يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة. ــ البغية: ١:١٢١ــ١٢٢.

«**ويمنع إعراب الإسم مشابهة الحرف بلا معارض**» ولم يعتبر المصنف مشابهة غير الحرف أصلاً، وادعى أنه ظاهر مذهب/سيبويه[(١)] ٣٣ ز
وابن الحاجب وجماعة اعتبروا مع ذلك مشابهة[(٢)] الأمر والماضي، وذهب قوم إلى أن الاسم يبنى لشبه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني ومضارعته لما وقع موقع المبني وإضافته إلى مبني، وسيأتي إن شاء الله تعالى في ذلك كلام.

وقيد المشابهة بانتفاء المعارض احترازاً من (أي)، فإنها معربة مع مشابهتها الحرف[(٣)] شرطية [كانت][(٤)] أو استفهامية[(٥)] أو موصولة، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان[(٦)] الشبه كالمنتفي[(٧)] بسبب تغليب[(٨)] المعارض، لأنه داع إلى ما هو مستحق بالأصالة.

«**والسلامة [منها[(٩)]]**»، [أي[(١٠)]] من المشابهة السالمة من المعارض «**تَمَكُّن**». لكن إن كان الاسم الذي ثبت له هذا التمكن[(١١)] منصرفاً سمي ذلك الاسم أمكن، وإن كان غير منصرف سمي غير أمكن، لنقصه من جهات التمكن[(١١)] الجر بالكسرة، وظاهر هذا الكلام أو صريحه أن الاسم لا يبنى إلاَّ لشبه الحرف، وقد صرح به في غير هذا الكتاب وهو مخالف لقوله فيما يأتي: وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعاً [وافتقاراً][(٩)] وجموداً أو للاستغناء[(١٢)] باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

---

(١) في شرح التسهيل (١: ٤٠-٤١)، ولم يقل: إنه ظاهر مذهب سيبويه.
(٢) كرر في (ز) من قوله: غير الحرف إلى مع ذلك مشابهة.
(٣) للحرف، ز.
(٤) عن، ك.
(٥) واستفهامية، د، ز.
(٦) وكان، د.
(٧) كالمنفى، د.
(٨) تغلب، د.
(٩) سقطت من، ز.
(١٠) سقطت من، د.
(١١) المتمكن، ز.
(١٢) وللاستغناء، د.

«**وأنواعه**[١]»، أي: [أنواع[٢]] الإعراب الذي هو جنس لها. «**رفع ونصب وجر**» وبدأ بالرفع كما فعله كثيرون[٣]، إذ هو أشرف؛ لأنه إعراب العمد[٤]، ولا يخلو منه كلام، وثنى[٥] بالنصب، لأنه أوسع مجالاً، فإن أنواعه أكثر.

قال أبو حيان: ولو بدأ بالجر، لأنه مختص[٦] بالاسم الذي الإعراب فيه [أصل[٢]] لاتجه[٧] أيضاً. «**وجزم**»، وهو سكون[٨] أو حذف، وبعضهم عبر هنا[٩] عن الأنواع بالألقاب.

وفي [شرح[١٠]] ابن أم قاسم[١١]: أن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وهذا ليس كذلك، إذ لا يقال: الإعراب رفع وكذا البواقي، ومن قال: ألقاب الإعراب فمراده ألقاب أنواع الإعراب.

«**وخص الجر بالاسم لأن عامله لا يستقل**»؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به «**فيحمل**»[١٢] بنصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي «**غيره**» أي: غير الجر «**عليه**» أي: على الجر «**بخلاف الرفع والنصب**»؛ لقوة عاملهما بالاستقلال فجعل المضارع للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريغ، واختص الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن أن يحمل غيره عليه.

---

(١) وأنواع الاعراب، م.
(٢) سقطت من، د.
(٣) كابن الحاجب في الكافية: ج ١، ص ٢٣ مع شرح الرضي.
(٤) العمدة، د، ك.
(٥) وثنى المصنف، ك، وبدأ سيبويه، د.
(٦) يختص، د.
(٧) لا اتجه، د، ز، ك.
(٨) بسكون، د، ك.
(٩) ها هنا، د.
(١٠) سقطت من، د: والمراد شرحه على التسهيل.
(١١) هو ابن قاسم.
(١٢) ضبطها بالضم في، م.

«**وخص الجزم بالفعل لكونه فيه**» حينئذٍ «**كالعوض**[١] **من الجر**» جبراً لما فاته من المشاركة فيه، فحصل[٢] لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة[٣] أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن[٤] تعلقه بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتياً، فتعادلا بذلك، إذ الجزم غير ثبوتي، ولذا قال بعضهم: الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب.

قلت: إذا كان عبارة عن السكون أو صيرورة[٥] ما قبل الآخر آخراً بالحذف كان ثبوتياً لا عدمياً، فتأمله.

«**والإعراب**[٦] **بالحركة**» في الاسم والفعل نحو: زيد يقوم «**والسكون**» في الفعل نحو: لم يقم. «**أصل وينوب عنهما**»، أي: عن الحركة والسكون «**الحرف**» في الاسم نحو: جاء الزيدان، وفي الفعل [نحو][٧]: يقومان. «**والحذف**» في الفعل نحو: لم يغز[٨] ولم يرم ولم يخش، وفيه لف ونشر مرتب. «**فارفع بضمة**» نحو يقوم زيد. «**وانصب بفتحة**» نحو: لن أضرب زيداً. «**وجر بكسرة**» نحو: مررت بزيد «**واجزم بسكون**» نحو: لم أضرب. «**إلاَّ في مواضع النيابة**» كما يأتي مفصلاً.

قال ابن [أم[٩]] قاسم: وكان القياس أن يقال: برفعة ونصبة وجرة، لأن[١٠] الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسع. انتهى.

---

(١) كتبت في (د) بمداد أسود «مداد الشرح».
(٢) فيحصل، ك.
(٣) ثلاثة، د، ز.
(٤) من، ز.
(٥) صيروة، ز.
(٦) والاعراب، ز.
(٧) سقطت من، د.
(٨) يقم، ز.
(٩) عن، د، ز.
(١٠) اذ، د.

وفيه نظر؛ إذ لا خلاف أن الحركات ثلاث: ضمة وفتحة وكسرة، وإنما أكثر البصريين[١] قصدوا/الفرق في ألقاب المعربات والمبنيّات لا في ألقاب الحركات؛ ولهذا يقول بعضهم: مرفوع ومضموم، أما الأول فللفرق الذي أراده، وأما الثاني: فلأنه لم[٢] يجد[٣] محيداً من حيث اللغة أن يسمي ما وجد فيه الضم[٤] مضموماً وكذا الباقي، ويقول[٥] في [نحو[٦]] (حيث): هو مضموم لذلك. ولم يقل فيه: هو مرفوع، لأن حقيقة قولنا: مرفوع إنه عمدة؛ لأن[٧] ذلك إعراب العمد، أي: إعراب ما هو أحد جزئي الجملة، وهذا المعنى منتف في (حيث) ونحوه. ٣٤ز

«**وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف**» نحو: مررت بأحمد، ويرد عليه نحو عرفات من[٨] قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ[٩]﴾، لكونه غير منصرف وجره بالكسرة، وقد يجاب بأنا لا نسلم أن عرفات غير منصرف، بل هو منصرف[١٠] كما صرح به الزمخشري[١١]، أو لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب إليه بعضهم، سلمناه لكن كلامه الآتي يخصصه فإنه سينص[١٢] على أن نحو: مسلمات يستوي نصبه وجره في أنهما

---

(١) البصريون، ز.
(٢) فلم، د.
(٣) نجد، د.
(٤) ضم، د.
(٥) وتقول، د، ك.
(٦) سقطت من، د.
(٧) فلأن، د، ك.
(٨) في، د.
(٩) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ... فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ ١٩٨ البقرة (٢).
(١٠) مصروف، د.
(١١) انظر كلامه في (عرفات) في الكشاف (١: ٢٤٥ ـ ٢٤٦).
(١٢) في ١: ١٣٨ ـ ١٣٩ من هذا الشرح وص ٨ في المتن المطبوع.

بالكسرة وإن سمي به[١] على اللغة الفصحى، فكأنه قال [هنا[٢]] في [جر[٣]] ما لا ينصرف إلّا ما سنذكره. «**إلّا أن يضاف**» نحو: مررت بـأحسنكم. «**أو يصحب الألف واللام**» معرّفة كانت نحو: صليت في المساجد أو زائدة كالداخلة [على يزيد[٢]] في قوله[٤]:

رأيت [الوليد[٣]] بن اليزيد مباركاً ... شديداً بأعباء الخلافة كاهله[٥]

أو موصولة كقوله[٦]:

---

(١) به به، د.

(٢) سقطت من، د .

(٣) سقطت من، ز.

(٤) ابن ميادة: (٠٠ــ١٤٩ هـ = ٠٠ــ٧٦٦ م). أبو شراحيل الرماح بن أبرد بن ثوبان، وقال ابن قتيبة: الرماح بن يزيد. من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وميادة أمه، أم ولد بربرية أو صقلبية. من شعراء بني أمية وبني العباس. شاعر فصيح مجيد مات في خلافة المنصور.
ــ ابن قتيبة ٢: ٧٧١ــ٧٧٣؛ الأغاني ٢: ٢٦١ــ٣٤٠؛ التبريزي ٣: ٢٨٣؛ المقاصد ١: ٢١٨ــ٢١٩؛ الخزانة ١: ٧٧ــ٧٨.

(٥) من قصيدة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبدالملك.
ومطلعها:
ألا تسأل الربع الذي ليس ناطقاً!! ... وإني على أن لا يبين لسائله
وقبل الشاهد:
هممت بقول صادق أن أقوله ... وإني على رغم العدو لقائله
وبعده:
أضاء سراج الملك فوق جبينه ... غداة تنادى بالنجاح قوابله
يروى: رأينا. وجدنا. مطيقا لأعباء.
الأحناء، جمع حنو: أصله في السرج، وهواعوجاجه. أعباء، جمع عبء: وهو الثقل من غرم أو غيره، كنى بذلك عن قوة احتماله للمسؤولية التي اضطلع بها. الكاهل: ما بين الكتفين.
ــ الفراء ٢: ٤٠٨؛ الشجري ١: ٢٥٢، ٣٤٢؛ ابن يعيش ١: ٤٤؛ شرح التسهيل ١: ٤٤؛ الرضي ١: ١٣٩، ٢: ١٣٦؛ شرح الشافية ١: ٣٦؛ شواهد الشافية ١٢؛ المغني ١: ٥٢ــ٥٣؛ المقاصد ١: ٢١٨ــ٢٢٢، ٥٠٩ــ٥١٠؛ السيوطي ١: ١٦٤ــ١٦٥؛ الخزانة ١: ٣٢٧ــ٣٢٨؛ ٣: ٢٥٢.

(٦) لم أقف على اسمه.

وما أنت باليقظان ناظره إذا رضيت بما ينسيك ذكر العواقب[١]

قلت: هذا مبني على أن أل [قد[٢]] توصل بالصفة المشبهة، وقد صرح بعض المحققين[٣] بإنكاره كما سيأتي[٤] إن شاء الله تعالى؛ لأنها للثبوت ولا[٥] تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل[٦] ليست موصولة بالاتفاق، ثم تمثيل المصنف والشارحين للمعرفة بـ(الأعمى والأصم[٧]) وللموصولة بـ(اليقظان[٨]) تحكم[٩] بحت.

«أو بدلها»، وهو أم في لغة حمير[١٠] وطيِّىء[١١]، وبعضهم يقول[١٢]: وبعض طيِّىء. كقول الشاعر[١٣]:

---

(١) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق، ويروى: ما أنت. وعليها فهو مخروم. نسيت بما تهواه شرح التسهيل ١:٤٤؛ ابن مالك ١:١٩؛ المقاصد ١:٢١٥ـ٢١٨؛ الأشموني ١:٩٦.

(٢) سقطت من، د.

(٣) منهم ابن هشام في المغني: ج ١، ص ٤٩.

(٤) في ٢: ٢١٥ـ٢١٦.

(٥) فلا، د، ك.

(٦) الفضل، ز.

(٧) وردت الكلمتان في هود (١١) في الآية ٢٤ وهي ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ استشهد بها ابن مالك في شرح التسهيل (١:٤٣).

(٨) شرح التسهيل ١:٤٤.

(٩) يحكم، ز.

(١٠) قبيلة يمنية ذات بطون كثيرة تنسب إلى جدها حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. راجع ابن حزم (٤٣٢ـ٤٣٩، ٤٧٨ـ٤٨٥).

(١١) قبيلة عربية كثيرة العدد تنسب إلى جدها طيِّىء، واسمه جلهمة بن أدد بن يشحب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. راجع ابن حزم (٣٩٨ـ٤٠٤، ٤٧٦ـ٤٧٧، ٤٨٥).

(١٢) وبعضهم يقول وبعضهم يقول، ز.

(١٣) لم أر من سماه.

أأن[١] شمت من نجد بريقاً تألقا[٢] تبيت بليل ام أرمد اعتاد أولقا[٣]

الأولق[٤]: شبه الجنون.

فإن قلت: كان القياس أن يقول: أو بدلها، ليعود الضمير على الألف واللام.

قلت: إما أن يكون أعاده[٥] عليهما باعتبار كونهما أداة، أو راعى مذهب من يقول: إن اللام هي المعرّفة وحدها[٦]، فأعاد[٧] الضمير عليها، أو رأى أن المبدل إنما هو الميم عن اللام وأما الهمزة فثابتة في كلتا الأداتين.

«و» تنوب «**الكسرة عن الفتحة في نصب أولات**» نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾[٨]. «و» نصب «**الجمع بزيادة ألف وتاء**» هذا[٩] ظرف مستقر في محل نصب على الحال من الجمع، والعامل هو (نصب) المقدر الذي ذكرناه. واحترز المصنف ـ [رحمه الله[١٠]] [تعالى[١١]] ـ بـ (زيادة)، في[١٢] قوله: بزيادة ألف

---

(١) أن، د.

(٢) بالقا، د.

(٣) يروى: تكابد ليل. شمت: نظرت. تألق: لمع. ام أرمد: الأرمد. والشاهد في البيت (ام أرمد) حيث جر بالكسرة لدخول (ام) عليه، وهي بدل من (ال)، مع منعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل.
ـ شرح التسهيل ١: ٤٤؛ ابن مالك ١: ١٩؛ المقاصد ١: ٢٢٢ ـ ٢٢٤؛ الهمع ١: ٢٤؛ الدرر ١: ٧؛ الأشموني ١: ٩٦.

(٤) الأونف، ز.

(٥) إعادة، د.

(٦) نسب ابن مالك هذا القول إلى المتأخرين. راجع شرح التسهيل (١: ٢٨٤)، ولم يسم الدماميني القائل به في باب (المعرف بالأداة) من هذا الشرح، ٢: ٣٥١.

(٧) فأعادا، ك.

(٨) ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ.. فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ ٦ الطلاق (٦٥).

(٩) وهذا، ز.

(١٠) عن، ز، ك.

(١١) عن، ك.

(١٢) بزيادة من في، ز.

وتاء عن نحو قضاة وأبيات؛إذ كل [واحد][١] منهما يصدق عليه أنه [جمع[٢]] بألف وتاء لا جمع بزيادة ألف وتاء فإن ألف قضاة منقلبة عن أصل وتاء أبيات أصل.

وألغى المصنف لفظ الزيادة في قوله في الألفية:

ومـابتـا[٣] وألف قـد جـمـعـا   يكسر في الجر وفي النصب[٤] معاً[٥]

وكأنه فعل ذلك لاعتقاده أن الباء[٦] للآلة وأنها متعلقة بـ(جمع) مثلها في كتبت[٧] بالقلم، فلا يرد قضاة ولا أبيات، إذ ليست الألف والتاء في شيء منهما آلة استعين بها على الجمع، وأما هنا فكأنه رأى أن الباء قد يتوهم كونها للمصاحبة لا للاستعانة فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام.

فإن قلت: لم جعلت الظرف ــ وهو قوله: بزيادة ألف وتاء ــ مستقراً، /وهلا[٨] جعلته لغواً متعلقاً بنفس الجمع؟ ٣٥ز

قلت: لأنه لو كان كذلك لكانت الباء للآلة فلم تكن[٩] فائدة في إدخال لفظ: (بزيادة[١٠])، وإنما يصح الاحتراز بها إذا جعل الظرف مستقراً والباء للمصاحبة كما قررناه، فتأمله[١١]، وإنما أفرد (أولات) بالذكر، لعدم اندراجها في الجمع؛ إذ لا واحد لها من لفظها.

قال أبو عبيدة[١٢]: واحدها ذات. «**وإن سمي به**» أي: بالجمع بزيادة

---

(١) عن، ز.
(٢) سقطت من، ز.
(٣) سقطت الواو من، ك.
(٤) النصب النصب، ز.
(٥) ص ١١.
(٦) البا، د، ز.
(٧) في قولك: كتبت، د.
(٨) فهلا، د، ك.
(٩) يكن، د.
(١٠) زيادة، ز.
(١١) فتأمل، ز، ك.
(١٢) اهملت التاء في، ز، ك.

ألف وتاء «**فكذلك**» تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال[١] النصب، وأما رفعه وجره فعلى الأصل بالضمة والكسرة: «**والأعرف حينئذٍ**» أي: حين إذ أعرب هذا الإعراب «**بقاء تنوينه**» كقوله تعالى:

﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ[٢]﴾ «**وقد يجعل كأرطاة علمًا**». هذا قسيم: (فكذلك)، ومعنى كونه كأرطاة علمًا: أنه يمنع[٣] الصرف[٤] فيجر[٥] بالفتحة، فتحصلنا من ذلك في هندات ونحوه مسمى به على ثلاث لغات:

إحداها استصحاب ما كان [له[٦]] قبل التسمية من [ثبوت[٧]] التنوين [ونصبه وجره بالكسرة[٧]].

الثانية[٨] ــ [استصحاب ما قبل التسمية من الإعراب بالكسرة نصباً وجراً، ولكن يحذف تنوينه، وهذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون[٧]].

الثالثة[٩] جعله كواحد مسمى[١٠] به مختتمًا بتاء تأنيث، فيمنع الصرف كأرطاة علمًا، وهذه اللغة منعها البصريون وأجازها[١١] الكوفيون، وأنشدوا قول

---

(١) حاله، ز.
(٢) البقرة من الآية ١٩٨، وتقدمت في ص ١٣٤.
(٣) يمتنع، د.
(٤) من الصرف، د.
(٥) ويجر، د.
(٦) سقطت من، ك.
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
(٨) والثانية، د، وفيها بعد هذه الكلمة: «نصبه وجره بالكسرة».
(٩) والثالثة، د.
(١٠) سمى، د.
(١١) واختارها، د.

امرىء القيس[١]:

تنـــورتهـــا من أذرعـــات وأهلهـــا بيثـرب أدنى دارها نـظر عـالي[٢]

بفتح التاء من (أذرعات)، ويروى أيضاً بالوجهين الآخرين[٣]، على أن

---

(١) هذا اسمه على المشهور، وقيل: حندج بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، شاعر جاهلي في الطبقة الأولى، لقب ذا القروح والملك الضليل، مات في تركيا مسموماً بحلة لبسها في يوم حار.

ــ ابن قتيبة: ج ١، ص ١٠٥ ــ ١٣٦؛ الخزانة: ج ١ ص ١٦٠ ــ ١٦٢؛ والأغاني: ج ٩ ص ٧٧ ــ ١٠٧؛ الجمحي ١: ٥١، ٨١ ــ ٩٦.

(٢) البيت من قصيدة مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وقبل الشاهد:

إذا ما الضجيع ابتزها من ثيابها تميـل عليه هـونة غـير مجبال

وبعده:

نـظرت إليها والنجـوم كـأنها مصابيح رهبـان تشب لقفال

عم صباحاً: تحية جاهلية أبطلها الإسلام وأبدل بها السلام، واختلف في أصل الفعل من (عم)، فقيل: وعم، وقيل: نعم، وفي الخزانة (١: ٢٩) لذلك تفصيل.

العصر: ــ بضم العين والصاد ــ لغة في العصر، بفتح العين وسكون الصاد، وهو الدهر. ابتزها: خلع ثيابها. هونة: سهلة، ونصبها على الحال. مجبال: عظيمة الخلْق. تنورتها: نظرت نـارهـا، وذلـك على التوهم. أذرعات: بلدة بالشام، وتروى: بكسر التاء منونة وغير منونة، وبفتحها غير منونة ممنوعة الصرف، وهذا الوجه منعه البصريون وأجازه الكوفيون. يثرب: مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد ألغى الإسلام هذا الاسم واستبدل به طيبة، وفي الخزانة (١: ٢٧) (قال ابن عباس: من قال للمدينة يثرب، فليستغفر الله ثلاثا، إنما هي طيبة). أدنى دارهـا نظر: مبتدأ وخبر، وفي الكلام مضاف محذوف: إما إلى المبتدأ، والتقدير: نظر أدنى دارها، وإما إلى الخبر، والتقدير: أدنى دارها ذو نظر. نظرت إليها. الضمير عائد على النار المفهومة من (تنورتها). قفال: جمع قافل، وهو العائد إلى مكانه.

ــ امرؤ القيس: ٢٧ ــ ٣٩؛ سيبويه ٢: ١٨؛ المقتضب ٣: ٣٣٣، ٤: ٣٨؛ ابن يعيش ١: ٤٧، ٩: ٣٤؛ معجم البلدان ١: ١٣٠ ــ ١٣١، ٥: ٤٣٠ ــ ٤٣١؛ الـرضي ١: ١٤؛ المقاصد ١: ١٩٦ ــ ٢١٥؛ التصريح ١: ٨٣؛ الهمع ١: ٢٢؛ الأشموني ١: ٩٤؛ الخزانة ١: ٢٦ ــ ٣٣؛ الدرر ١: ٥.

(٣) جره ونصبه بالكسرة مع ثبوت التنوين، وجره ونصبه بالكسرة مع حذف التنوين.

في التمثيل بعرفات وأذرعات نظراً، إذ لا واحد لكل منهما[١]، لأنه لم يوجد أذرعة ولا عرفة.

قال الفراء: لا واحد لعرفات يصحح جمعه، وقول الناس: [نزلنا[٢]] عرفة. شبيه بمولد وليس بعربي محض. كذا[٣] في الصحاح[٤] وهو عجيب.

فقد ثبت في الحديث: «الحج عرفة[٥]»، وعلى تقدير تسليم أنه مولد وليس بعربي محض كما قال الفراء فعرفة وعرفات مدلولهما واحد، وليس ثمة أماكن متعددة كل منها[٦] عرفة جمعت على عرفات. وهنا انقضى الكلام على نيابة حركة عن حركة، ثم شرع المصنف في ذكر نيابة الحرف عن الحركة فقال:

«وتنوب الواو عن الضمة» نحو: جاء أخوك. **«والألف عن الفتحة»** نحو: رأيت أخاك **«والياء عن الكسرة»** نحو: مررت بأخيك. **«فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم»** كما مثلنا، وأما [ما[٧]] أضيف إليها فلا تتأتى[٨] النيابة فيه نحو: جاء أخي ورأيت أخي ومررت بأخي **«من أب وأخ وحم»** ووزن[٩] كل من الثلاثة فعل[١٠]: بفتح العين، بدليل لغة القصر، وبدليل

---

(١) لكل واحد منهما، ك.

(٢) ليست في، د.

(٣) هكذا، د.

(٤) ٤ : ١٤٠١.

(٥) أخرجه أبو داود ج ٢، ح ١٨٦٨، عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي في حديث جاء فيه. الحج يوم عرفة، من جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه...» والترمذي: ج ٣، ح ٨٩٠ ولفظه كرواية الشارح، والنسائي ج ٥، ص ٢٥٦: كلفظ الشارح، وبعده: «فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه» وابن ماجه ٢، ح ٣٠١٥ كلفظ الشارح وبعده:

«فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه...».

(٦) منهما، ز.

(٧) سقطت من، د.

(٨) يتأتى، ز.

(٩) وزن، د.

(١٠) فيه فعل، د.

جمعهن[١] على أفعال[٢] وقال الفراء: أخ فعل: بإسكان العين بدليل أخو. ولنا ما تقدم[٣] وذاك[٤] قليل. والحـم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، [هذا هو المشهور[٥]]، و[قد[٦]] يطلق على أقارب الزوجة «**غير مماثل**» بنصب غير على أنه حال من (حم) فقط.

فإن قلت: هو نكرة فيمتنع[٧] مع تأخير[٨] الحال.

قلت: لا، بل هو معرفة[٩]؛ لأنه علم مسماه لفظ (حم) في مثل قولك: جاء حم «**قروا**» مفعول بـ(مماثل) وهو بفتح القاف وسكون الراء، [وواو[٥]] مثل: دلو، ويطلق على قدح من خشب، وعلى ميلغ الكلب، وعلى معان أخر[١٠]. «**وقرءا**» بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة كخبء، وهو الوقت والحيض والطهر[١١] «**وخطأ**» بفتح [الخاء[٦]] المعجمة والطاء[١٢] المهملة وهمزة مقصورة، وهو ضد الصواب.

«**وفم**» بالعطف على أب أو على حم، فهو مقصود[١٣] الجر بمن، ليدخل فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم. «**بلا ميم**» فأما[١٤] إذا كان بميم فلا تنوب[١٥]

---

(١) جمعهم، د.
(٢) لأن فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال.
(٣) يعني لغة القصر والجمع على أفعال.
(٤) وذلك، د.
(٥) سقطت من، د.
(٦) سقطت من، ز.
(٧) فتمتنع، ز.
(٨) تأخر، د.
(٩) هو علم معرفة، د، واهملت التاء في، ز.
(١٠) انظر (ق ر و) في الصحـاح ج ٦ ص ٢٤٦٠، واللسان: ج ٢٠، ص ٣٤، ٣٥.
(١١) انظر القرء في الصحاح: ج ١ ص ٦٤ـ٦٥، واللسان: ج ١ ص ١٢٥ـ١٢٨.
(١٢) وفتح الطاء، د، ك.
(١٣) مقصور، ز.
(١٤) وأما، د.
(١٥) ينوب، ز، ك.

فيه الحروف عن الحركات، ووزنه فَعْل: بفتح الفاء و[سكون[١]] العين.

وقال الفراء: فعل: /كقفل، بدليل فوك، ولنا قولهم حالة التعويض، ٣٦ز
فم، بفتح الفاء على الأفصح[٢] «و» تنوب الأحرف المذكورة عن الحركات «في ذي» وهو معطوف على قوله: فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم، وإنما فعل ذلك، لأنه لا يضاف إلى ضمير أصلاً لا ياء المتكلم ولا غيرها، وهذا هو المشهور. والمبرد يجيز[٣] إضافته إلى المضمر[٤] نحو: ذوه وذيَّ[٥] **فيكون كإخوته[٦] من بقية هذه الأسماء، فيشترط[٧]** في إعرابه هذا الإعراب أن يكون مضافاً إلى غير ياء المتكلم، ووزنه[٨] فعل بفتح الفاء والعين[٩] بدليل ذواتا[١٠] مال[١١]، ولامه ياء[١٢]، لقلة باب القوة[١٣].

---

(١) سقطت من د، ز، وأضيفت في (ك) بين السطرين بمداد مغاير لمداد الأصل، وكأنه تصحيح، وبهذه الإضافة يتفق هذا الكلام مع مذهب سيبويه والخليل القائلين بفتح الفاء وسكون العين من فم.

(٢) الأصح، د.

(٣) ويجيز، ز.

(٤) مضمر: د، الضمير: ك.

(٥) وذوي، د، نسب الشارح إلى المبرد القول بإضافة ذو إلى المضمر جوازاً، وكلام المبرد في المقتضب ج٣، ص ١٢٠: خلاف ما ذكر، وهذه عبارته: (فإن أخبرت عن المال لم يجز في اللفظ، لأن قولك ذو. لا يضاف إلى المضمر، تقول هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا ذوه...).

(٦) كأخواته، د، ز.

(٧) يشترط، ز.

(٨) وزنه، د.

(٩) هذا مذهب سيبويه.

(١٠) ذو، د، ذوا، ز، ك، والمناسب للاستدلال ما أثبته، إذ لا دليل فيما في النسخ على حركة العين، إذ لم ترد اللام، أما ذواتا: فالألف الأولى منقلبة عن لام الكلمة لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد وردت هذه التثنية برد اللام في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾(٤٨) الرحمن (٥٥) ﴿... جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ...﴾ (٣٤) سبأ من الآية ١٦.

(١١) زاد بعدها في ز: وفيه نظر.

(١٢) هذا مذهب سيبويه.

(١٣) النقص، د، ز، ك والمناسب ما أثبته، والمراد به كون العين واللام واوين.

وقال الخليل[١]: فَعْل: بإسكان العين، واللام واو [وفيه نظر[٢]] وقال ابن[٣] كيسان[٤]: الوزنان محتملان[٥].

واحترز المصنف بقوله: «**بمعنى صاحب**» من ذي التي يشار بها.

قلت: لا وجه لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم في المعربات.

واعلم أن اللام محذوفة في جميع متصرفات (ذو) إلَّا في (ذوات) جمع (ذات) وعن بعضهم[٦]: أصل ذات ذواة كنواة؛ لقولهم في المثنى: ذواتا، فحذفت العين لكثرة الاستعمال.

قال في المعرب[٧]: ذو يقتضي موصوفاً ومضافاً إليه نحو: رجل ذو مال، ومؤنثه امرأة ذات مال، هذا أصل هذه الكلمة، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها[٨]

---

(١) أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي الأزدي، عربي الأصل نحوي بصري (٠٠٠ــ١٧٥ أو ١٧٠ أو ١٦٠ هـ = ٠٠٠ــ٧٩١ أو ٧٨٦ أو ٧٧٦ م). روى عن أيوب وعاصم الأحول، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، والخليل أول من استخرج العروض، ومن كتبه: العين: في اللغة، النغم، العروض، النقط والشكل، فائت العين.

ــ البغية: ج ١ ص ٥٥٧؛ الوفيات ج ٢ ص ١٥ــ٢٠؛ القفطي: ج ١ ص ٣٤١ــ٣٤٧.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) ابن ابن، د.

(٤) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، قال الخطيب: مات سنة ٢٩٩ هـ وقال ياقوت هذا سهو، ففي تأريخ أبي غالب همام الفضل بن المهذب المغربي أنه مات سنة ٣٢٠ هـ، أخذ عن المبرد وثعلب، ومن كتبه: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن.

ــ البغية: ج ١، ص ١٨ ــ ١٩؛ المعجم: ج ١٧ ص ١٣٧ ــ ١٤١؛ الشذرات: ج ٢ ص ٢٣٢؛ كشف الظنون: ص ١٧٠٣، ١٩١٤.

(٥) انظر الكلام على (ذو) في سيبويه ج ٢، ص ٣٣؛ المقتضب: ج ١ ص ٣٤، ٢٣٤، ٢٣٩، ج ٣ ص ١٢٠؛ والصحاح ج٦: ٢٥٥١ــ٢٥٥٢؛ الأشموني والصبان: ج ١ ص ٧١.

(٦) نقله في اللسان عن الليث ١٥: ٤٥٩ ط ــ صادر، باب الألف اللينة (ذو).

(٧) المغرب، د، ك.

(٨) مقتضيها، د، ز، ك: والصواب: ما أثبته، لأنه اسم مفعول أراد به الموصوف الذي يقتضيه ذو.

وأجروها مجرى الأسماء المستقلة، فقالوا: ذات قديمة وذات محدثة، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث فقالوا: الصفات الذاتية، فاستعملوها بمعنى النفس والشيء. «**والتزام نقص هن**» وهو الشيء المنكر الذي يستهجن[١] ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك، ومنه: «من تعزى[٢] بعزاء الجاهلية فأعِضّوه بهن أبيه ولا تكنوا[٣]». «**أعرف**[٤] **من إلحاقه بهنًّ**»، أي بالأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف، وإلحاقه بهنًّ في ذلك حكاه سيبويه فقال[٥]: ومن العرب من يقول: هنوك وهناك وهنيك، فيجريه مجرى الأب. «**وقد تشدد نونه**» أي: نون (هن) كقوله[٦]:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة　　　وهنِّي جاذٍ بين[٧] لهزمتي هن[٨]

كنى بهن المشدد عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة أي: ثابت على القيام يقال: جذى وأجذى أيضاً إذا ثبت قائمًا[٩]، واللهزمتان: بكسر اللام والزاي

---

(١) المنكر المستهجن، د.

(٢) تعز، د، ك.

(٣) حديث أخرجه في مصابيح السنة ج٢، ص١٠٨ عن أبي بن كعب رضي الله عنه بهذا اللفظ. «في قسم الحسان» ويريد بالحسان: ما خرج في السنن. ونسب في مجموعة الحديث النجدية ص٣٥٥: إلى شرح السنة للبغوي، وأخرجه أحمد (٥: ١٣٦) عن أبيّ بألفاظ مختلفة وهو في شرح التسهيل (١: ٤٧).

(٤) عرف، د.

(٥) نقل الشارح كلام سيبويه وتصرف فيه وفيما يلي نصه: «اعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان. فيجريه مجرى الأب» ج٢ ص٨٠.

(٦) عبد بني الحسحاس: اسمه سحيم أوحية، عبد نوبي عرضه عبدالله بن أبي ربيعة على عثمان رضي الله عنه فأبى شراءه فاشتراه أحد بني الحسحاس: بطن من بني أسد. شعره جيد ولكن فيه فحش، مات مقتولاً.

ـ الأغاني ٢٢: ٣٠٣ـ٣١٠؛ ابن قتيبة ١: ٤٠٨ـ٤٠٩.

(٧) مبن، ز.

(٨) لم أقف له على سابق ولا لاحق، وهو في الصحاح ٦: ٢٥٣٦ (هنو)، شرح التسهيل ١: ٤٨؛ اللسان ١٥: ٣٦٧ (هنا) (ط ـ صادر)، الهمع ١: ٣٩؛ الدرر ١: ١١ـ١٢.

(٩) انظر أجذى وجذى في الصحاح ج ٦ ص ٢٣٠٠؛ واللسان: ج ١٤ ص ١٣٦ ـ ١٣٩ ـ ط صادر.

عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، كذا في الصحاح[١]، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة الإستعارة.

وعد[٢] ابن الجواليقي[٣] تشديد نون الهن من لحن العوام في كتابه[٤] الموضوع لذلك، [وجعله[٥]] كقولهم: مية ورِية بالتشديد في مائة[٦] ورئة[٧] «وخاء[٨] **أخ** و[باء[٩]] **أبِ**» حكاهما الأزهري[١٠]، وصرح بأن ذلك لغة وأنه يقال: استأببت[١١] فلاناً [أي[٥]]: اتخذته أباً. وفي الكشاف[١٢] في

---

(١) ج ٥، ص ٢٠٣٨.

(٢) وعن، ز.

(٣) الجوالقي، ز، وهو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (٤٦٥ أو ٤٦٦ــ٥٣٩ أو ٥٤٠ هـ = ١٠٧٢ أو ١٠٧٣ــ١١٤٤ أو ١١٤٥ م). أخذ عن أبي القاسم البسري وجعفر السراج وأبي طاهر بن سوار، وعنه ابن السمعان وابن الجوزي وأبو البركات الأنباري. نسبته عند ابن خلكان الجواليقي وابن الجواليقي. من مصنفاته: شرح أدب الكاتب ــ ط، المعرب من الكلام الأعجمي ــ ط، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ــ ط، أسماء خيل العرب وفرسانها.

ــ المعجم ١٩: ٢٠٥ــ٢٠٧؛ القفطي ٣: ٣٣٥ــ٣٣٧؛ الوفيات ٥: ٣٤٢ــ٣٤٤؛ ذيل طبقات الحنابلة ١: ٢٠٤ــ٢٠٧؛ البغية ٢: ٣٠٨.

(٤) كناية، ز.

(٥) سقطت من، د.

(٦) مية، ز.

(٧) انظر الكلام على هن في الصحاح ج ٦ ص ٢٥٣٦، ٢٥٣٧؛ واللسان: ج ١٥ ص ٣٦٥ــ٣٦٩ ط صادر.

(٨) وجا، ز، ك.

(٩) سقطت من، ز، ك.

(١٠) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الهروي الشافعي (٢٨٢ــ٣٧٠ هـ = ٨٩٥ــ٩٨١ م). أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج، وعنه أبو عبيد الهروي صاحب الغريبين، من كتبه: التهذيب «في اللغة» ــ ط، وشرح شعر أبي تمام، وعلل القراءات، ومعاني شواهد غريب الحديث.

ــ المعجم: ج ١٧، ص ١٦٤؛ البغية: ج ١ ص ١٩، ٢٠؛ طبقات الشافعية: ج ٢ ص ١٠٦؛ الوفيات ٤: ٣٣٤ــ٣٣٦.

(١١) استأبيت، ز.

(١٢) ٤: ٧٠٤.

[تفسير[١]] سورة عبس: والأب: المرعى، لأنه يؤب[٢] أي: يؤم وينتجع، والأب والأم[٣] أخوان[٤]، قال[٥]:

جذمنا[٦] قيس ونجد دارنا ولنا الأب به والمكرع[٧]

انتهى، فلعل من سمى الأب أباً بالتشديد راعى فيه[٨] من المعنى ما روعي في اسم المعنى كما أن من سمى الوالدة أماً راعى فيها كونها تؤم أي: تقصد. «**وقد يقال أخْو**» كما في قوله[٩]:

[ما[١]] المرء[١٠] أخوك إن لم تلفه وزراً عند الكريهة معواناً على النوب[١١]

الوزر: الملجأ، والنوب: جمع نوبة وهي نزول الأمر. «**وقد يقصر حم وهما**»، أي أب[١٢] وأخ، فيقال: أباك وأخاك وحماك كعصاك مطلقاً[١٣]، لكن قصر حم أشهر؛ ولذا قدمه، وأما قصر أب فحكاه الفراء، وأنكر قصر أخ،

---

(١) سقطت من، د.

(٢) يؤت، ز.

(٣) وللأم، د.

(٤) أحزان، د.

(٥) لا يعرف.

(٦) جدنا، د، خدمتنا، ز.

(٧) لم أقف له على سابق ولا لاحق، جذمنا: أصلنا، بكسر الجيم وفتحها. المكرع: المنهل.
— الكشاف ٤:٧٠٤؛ اللسان ١:١٩٩؛ القرطبي ١٩:٢٢٢؛ البحر ٨:٤٢٥؛ وشواهد الكشاف: ١٨٧.

(٨) فيها، ك.

(٩) قال ابن مالك: رجل من طيىء ولم يسمه.

(١٠) والمرء، د.

(١١) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. تلفه: تجده. وزرا: ملجأ. معوانا: من العون، على صيغة المبالغة. النوب، جمع نوبة: ما ينزل بالإنسان من شدة، وهذا الجمع غير مقيس، لأن واحده (فَعْلة)، وقياسها (فِعَال) لا (فُعَل).
— شرح التسهيل ١:٤٨؛ الهمع ١:٣٩؛ الدرر ١:١٢–١٣.

(١٢) أي وأب؛ ز.

(١٣) وحماك مطلقا كعصاك، د.

لكن هشام أجازه واستشهد عليه بما رواه من قولهم: /مكره أخاك لا بطل[١]. ٣٧ ز

«**أو يلزمها النقص**»، أي: يلزم الكلم الثلاث أباً وأخاً وحماً، والمراد بالنقص هنا: حذف الآخر وجعل ما قبله آخراً «**كيد ودم**»، فتعرب[٢] حينئذٍ بالحركات. قال الراجز[٣]:

بـأبـه اقتـدى عـدي في الكـرم ومن يشـابـه أبـه فمـا ظلم[٤]

قلت: يحتمل أنه حذف الياء من الأول والألف من الثاني للضرورة، فإن نقل أحد من الأئمة أنه لغة فذاك وإلا لم يثبت نقص[٥] أب بهذا الشاهد. وحكى أبو زيد[٦]: هذا أخك، وحكى الفراء: هذا حمك «**وربما قصرا**»، أي: يد ودم، وهذا حكم ذكره استطراداً، واستشهد على قصر يد بقوله[٧]:

---

(١) مثل يضرب لمن يفعل الفعل محمولا عليه قاله أبو حنش حين غرر به ابن أخته بيهس فأدخله على قتلة إخوته الستة ذكره الميداني: ج ١، ص ١٦٠؛ وج ٢، ص ٢٧٤ وفي الموضعين رفع (أخاك) بالواو.

(٢) فيعرب، ز.

(٣) نسبه العيني إلى رؤبة، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

(٤) عدي: هو عدي بن حاتم الطائي، كان نصرانياً فأسلم فصار صحابياً، عاش مائة وعشرين سنة، وتوفي عام ٦٧ هـ في الكوفة أو بقرقيسيا، حضر عدة فتوح. ابوه حاتم المشهور بالجود. رؤبة: ١٨٢ (ما نسب إليه)؛ شرح التسهيل ١:٤٩؛ ابن الناظم ١٢؛ التصريح ١:٦٤؛ المقاصد ١:١٢٩ــ١٣٣؛ الهمع ١:٣٩؛ ابن عقيل ١:٤٥؛ الأشموني ١:١٧٠؛ شواهد ابن عقيل ٦ــ٧؛ الدرر ١:١٢.

(٥) قصر، ز.

(٦) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي (١١٩ــ٢١٥ هـ = ٧٣٧ــ٨٣٠ م). أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وعمر بن شبة وغيرهم، وروى له البخاري وأبو داود والترمذي.

ــ ومن مؤلفاته الكثيرة: النوادر: في اللغة ــ ط، الهمز ــ ط، المطر ــ ط، اللبأ واللبن ــ ط.

ــ الوفيات: ج ٢ ص ١٢٠ــ١٢٢؛ إنباه الرواة: ج ٢ ص ٣٠ــ٣٥؛ البغية: ج ١، ص ٥٨٢ــ٥٨٣.

(٧) لا يعرف.

يارب سار [بات[1]] ما توسدا   إلا ذراع العنس أو كف اليدا[2]

والعنس: على زنة الغلس بعين مهملة فنون فسين مهملة الناقة الصلبة، قيل: ويحتمل اليدا[3] في البيت أن يكون مثنى معرباً بحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع الحالات، وحذف النون للضرورة، والتعسف فيه ظاهر.

واستشهد على قصر دم بقوله[4]:

غفلت ثم أتت تطلبه   فإذا هي بعظام ودما[5]

«أو ضعف دم»، فتشدد[6] ميمه كقوله[7]:

أهان دمَّك فرغا[8] بعد عزته   يا عمرو بغيك إصراراً على الحسد[9]

---

(١) سقطت من، د.

(٢) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. سار: سائر في الليل. توسد: اتخذ وسادة. العنس، يروى: العيس. اليدا: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، لأنه مقصور كالرحا، وقيل: بل هو مفعول به، والألف للإطلاق، و(كف) فعل ماض، والتكلف فيه ظاهر.

ـ الصحاح ٦:٢٥٤٠؛ ابن يعيش ٤:١٥٢؛ شرح التسهيل ١:٥٠؛ الرضي ٢:١٧٦؛ الهمع ١:٣٩؛ الخزانة ٣:٣٥٥ـ٣٥٦؛ الدرر ١:١٣.

(٣) اليد، د، ك.

(٤) لم يسموه.

(٥) قبله:

كأطوم فقدت برغزها   أعقبتها الغبس منه عدما

أطوم: بقرة وحشية. برغزها: ولدها. الغبس، جمع أغبس: الذئب أو الكلب.

ـ المنصف ٢:١٤٨؛ الشجري ٢:٣٤؛ ابن يعيش ٥:٨٤؛ شرح التسهيل ١:٥٠؛ الهمع ١:٣٩؛ اللسان ٥:٣١١ (برز)؛ ١٢: ٢٠ (أطم)ـ ط صادر؛ الخزانة ٣:٣٥٢؛ الدرر ١:١٣.

(٦) بتشديد، د.

(٧) لا أعرفه.

(٨) فزعا، ز.

(٩) أنشد بعده ابن مالك:

فقد شفيت شفاء لا انقضاء له   وسعد مرديك موفور على الأبد

شرح التسهيل ١:٥٠؛ الهمع ١:٣٩ـ٤٠؛ الدرر ١:١٣ـ١٤.

الفرغ[١]: الهدر، يقال: ذهب دمه فرغا[٢]، أي: هدرا لم يطلب به، وكقول تأبط شراً[٣]:

حيث التقت بكر وفهم[٤] كلها والدمّ يجري بينهم كالجدول[٥]

بتشديد الميم «**وقد تثلث**[٦] **فاء فم**» مع ثبوت الميم، والمراد من تثليث الفاء دخول كل من الحركات الثلاث فيها، فتفتح تارة[٧] وتضم تارة وتكسر تارة «**منقوصاً**» حال من فم مع كونه مضافاً إليه، لأن المضاف جزؤه كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً[٨]﴾ وقد عرفت[٩] المراد بالنقص ما هو؟ فيما تقدم تقريباً. «**أو مقصوراً**» مثل عصا[١٠]، فتثلث[١١] فاؤه في هذه الحالة كحالة نقصه، فهذه ست لغات.

«**أو يضعف**» فم بأن تشدد ميمه ويدل عليه قول بعض العرب: أفمام. «**مفتوح الفاء**»، فيقال: فَمّ بفتح الفاء وتشديد الميم، وهذه لغة سابعة «**أو مضمومها**»، فيقال: فُمّ بضم الفاء وتشديد الميم، وهذه لغة ثامنة، وحكى صاحب اليواقيت[١٢]: فيه الكسر مع التشديد، فهذه لغة تاسعة.

---

(١) الفزع، ز. (٢) فزعا، ز.

(٣) أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان (٠٠ ـ ٨٠ ق. هـ تقريباً = ٠٠ ـ ٥٤٠ م تقريباً). فهمي من قيس عيلان، وأمه أميمة من قين: بطن من فهم. شاعر جاهلي فحل معدود في لصوص العرب وعدائيهم.

ـ ابن قتيبة: ج ١: ٣١٢ ـ ٣١٤؛ ٢: ٦٧٢ ـ ٦٧٤؛ الأغاني ج ١٨: ٢٠٩ ـ ٢١٨، ٢١: ١٢٧ ـ ١٧٣؛ الخزانة ١: ٦٦.

(٤) وفيهم، د.

(٥) فهم: قبيلة ذات بطون متعددة تنمى إلى جدها فهم بن عمرو بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

ـ (ابن حزم ٢٤٣)؛ الشجري ٢: ٣٤٤؛ شرح التسهيل ١: ٥٠؛ الخزانة ٣: ٣٥١.

(٦) يثلث، م.

(٧) فيفتح، ز.

(٨) ﴿... عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ (٤٧) الحجر (١٥). (٩) عرف، د.

(١٠) (مثل عصا) ألحقت في (د) بالمتن.

(١١) فيثلث، ز.

(١٢) كتاب في اللغة ألفه أبو عمر محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم المطرز الزاهر، (٢٦١ ـ ٣٤٥ هـ = ٨٧٥ ـ ٩٥٧ م) يعرف بغلام ثعلب لصحبته إياه. إمام في اللغة، حنبلي =

«**أو تتبع**» بالبناء للمفعول لمناسبة ما تقدم. «**فاؤه حرف إعرابه**»، فتضم[١] الفاء في مثل: هذا فم، وتفتح[٢]، في مثل: رأيت فما، وتكسر[٣] في مثل: نظرت إلى فم وهذه لغة عاشرة، قيل: وهذه أضعف اللغات فيه.

فإن قلت: لم لم يقل حركة إعرابه؟

قلت: ليدخل مثل: هذا فمي بكسر الفاء تبعاً لحرف الإعراب باعتبار حركته التي ليست إعرابية، ولو قال: حركة إعرابه، لم يدخل [فيه[٤]] مثل هذا. «**كما فعل بفاء مرء**[٥]»، حيث أتبعت فاؤه وهي الميم حرف إعرابه وهو الهمزة، فقيل: هذا مرء ــ بضم الميم ــ ورأيت مرءاً ــ بفتحها ــ ومررت بمرء بكسرها.

«**وعيني**[٦] **امرىء**» وهو مرادف للمرء «**وابنم**»[٧] وهو (ابن) زيدت عليه الميم، تقول[٨]: هذا امرؤ وابنم[٧] ــ بضم الراء والنون ــ ورأيت امرءاً وابنما ــ بفتحهما ــ ومررت بامرىء وابنم بكسرهما.

واعلم أن في مرء لغات أخر: فتح الميم على كل حال، وهي اللغة الشائعة[٩]، وبها جاء القرآن، وكسرها على كل حال وبها قرأ الحسن[١٠]:(بَيْنَ

= المذهب، واسع الحفظ. ومن مؤلفاته الكثيرة: شرح الفصيح لثعلب، غريب مسند أحمد، ــ القفطي ٣: ١٧١ ــ ١٧٧؛ البغية: ج ١، ص ١٦٤ ــ ١٦٦؛ الوفيات: ج ٤، ص ٣٢٩ ــ ٣٣٣؛ الحنابلة: ج ٢، ص ٦٧ ــ ٦٩.

(١) فيضم، د، ز.
(٢) ويفتح، د، ز، ك: والمناسب ما أثبته.
(٣) ويكسر، ك.
(٤) سقطت من، ز.
(٥) ألحقت هذه العبارة من المتن بالشرح في، د وتصحفت كلمة مرء فرسمت: نرى: في، ز.
(٦) ألحقت بالشرح في، د.
(٧) وابتم، د.
(٨) فيقول، ز.
(٩) السابعة، ز.
(١٠) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري [٢٢ ــ ١١٠ هـ = ٦٤٢ ــ ٧٢٨ م]. مولى زيد بن ثابت أو جميل بن قطبة، وأمه خيرة مولاة أم سلمة. اشتهر بالعلم والحفظ والشجاعة، وأخذ عن =

المرْء وَقَلْبِهِ)[١] وقرأ ابن [أبي][٢] إسحاق[٣]: (بَيْنَ المُرْءِ) بضم الميم. وفي امرىء وابنم لغة أخرى غير الإتباع، وهي فتح الراء والنون مطلقاً، وعلى هذا فكان الأولى بالمصنف[٤] أن يقول: كما[٥] فعل بفاء مرء قليلاً، وعيني امرىء وابنم غالباً. لئلا/يتوهم أن ليس فيهن إلاَّ الإتباع، ولا سيما وهو في هذا الفصل قد ٣٨ ز
استطرد في لغات ما مثل به من يد ودم. «**ونحوهما فوك وأخواته على الأصح**».

أعلم أن في إعراب الأسماء الستة مذاهب كثيرة[٦]، ونحن نقتصر منها

= كثيرين منهم: حطان الرقاشي وأبي العالية الرياحي وعنه كثيرون: منهم: أبوعمرو بن العلاء وعاصم الجحدري وكان ناسكاً فصيح اللسان.
ـ تذكرة الحفاظ: ج ١، ص ٧١؛ تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٢٦٣ ــ ٢٧٠؛ الغاية: ج ١، ص ٢٣٥.

(١) ﴿... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ٢٤ الأنفال (٨)، في البحر المحيط: ج ٤، ص ٤٨٢ في الكلام على هذه الآية (وقرأ ابن أبي إسحق بين المرء بكسر الميم إتباعاً لحركة الإعراب، إذ في المرء لغتان: فتح الميم مطلقاً وإتباعها حركة الإعراب. وقرأ الحسن والزهري بين المر بتشديد الراء من غير همز ووجهه أنه نقل حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمـزة ثم شددها كما تشدد في الوقف وأجرى الوصل مجرى الوقف).
وفي ج ١ ص ٣٣٢ عند قوله تعالى ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ ١٠٢ البقرة (٢) (قرأ الجمهور بفتح الميم وسكون الراء والهمز وقرأ الحسن والزهري وقتادة: المر بغير همز مخففاً، وقرأ ابن أبي اسحاق: المرء بضم الميم والهمز وقرأ الأشهب العقيلي: المرء بكسر الميم والهمز ورويت عن الحسن وقرأ الزهري أيضاً: الـمَرِّ بفتح الميم وإسقاط الهمز وتشديد الراء).

(٢) سقطت من، د وأضيفت في (ك) بين السطرين، واخترت ما في (ز) متابعة لأبي حيان، ولأن هذه القراءة لم تنسب في (النشر) لابن إسحق، وهو واحد من العشرة.

(٣) أبو بحر عبدالله بن أبي إسحاق زيـد بن الحارث الحضـرمي البصري (٢٩ ــ ١١٧ هـ = ٦٥٠ ــ ٧٣٥ م). مولى لآل الحضرمي، إمام في القراءة والعربية. أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وأخذ عنه أبوعمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر وغيرهما.
ـ القفطي ٢: ١٠٤ ــ ١٠٨؛ الغاية ١: ٤١٠؛ البغية ٢: ٤٢.

(٤) للمصنف، د.

(٥) كما كما، د.

(٦) بسطها الرضي في شرح الكافية: ج ١ ص ٢٧؛ ٢٨. والسيوطي في الهمع ج ١ ص ٣٨ ــ ٣٩. وابن يعيش في شرح المفصل: ج ١ ص ٥٢. وابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٤٥ ــ ٤٦.

على ما ذكره المصنف في المتن وهو مذهبان[١]:

أحدهما: أنها معربة بالحروف، وقد سبق، ونصره في الشرح[٢] بأن الإعراب أنما جيء به لبيان مقتضى العامل، فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

الثاني[٣]: أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأتبع ما قبل الآخر [الآخر[٤]]، فإذا قلت: قام أبوك، فالأصل: قام أبوك بضم الباء اتباعاً لضمة الواو، ثم استثقلت[٥] الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: رأيت أباك فأصله [رأيت[٦]] أبوك بفتح الباء اتباعاً لحركة الواو ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفاً.

قلت: حركة الباء في الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها، غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع ليجري الباب [في الكل[٧]] على سنن واحد، فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتباع، وجهة الأصالة من حيث نيابتها[٨]، عن الحركة الأصلية. وإذا قلت: مررت بأبيك، فالأصل بأبوك بكسر الباء إتباعاً لكسرة الواو، ثم استثقلت[٩] كسرة الواو

---

(١) لم يذكر المصنف في المتن إلا مذهباً واحداً وهو الأول من المذهبين اللذين ذكرهما الشارح.
(٢) شرح التسهيل ١: ٤٦.
(٣) والثاني، د.
(٤) سقطت من، د، ز.
(٥) استقلت، ز.
(٦) سقطت من، ز، ك.
(٧) سقطت من، ز.
(٨) نياتها، د.
(٩) استقلت، ز.

فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بأبيك. ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للإتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داعٍ إليه. قيل: وهذا هو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين. وقال المصنف[١]: إنه الأصح ورجحه بجريانه على ما تقرر في الإعراب من أن الأصل فيه أن يكون[٢] بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه، وقد أمكن في هذه الأسماء. ورجحه بغير ذلك مما يطول إيراده وتعقبه.

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير من[٣] قوله: ونحوهما؟

قلت: على القسمين السابقين أعني ما اتبعت فاؤه وما اتبعت عينه؛ وذلك لأن الأسماء الستة على هذا القول منها ما أتبع عينه حرف إعرابه نحو: أبوك، ومنها ما أتبع فاؤه حرف إعرابه نحو: ذو مال.

وقال بعض الشارحين: يعود على امرىء وابنم ففاته ما قلناه، فتأمله[٤].

وقد عرفت[٥] أن الفم على وجهين: مستعمل بالميم ومستعمل بدونها، والثاني ليس فيه إلاَّ لغة واحدة [على ما يشعر به كلام المصنف[٦]] وهي استعماله بالأحرف الثلاثة.

والأول فيه عشر لغات، فاللغات إذن إحدى عشرة، وقد تقدمت وفات

---

(١) ذكر ابن مالك هذا الوجه في شرح التسهيل (١: ٤٦) ووعد بالكلام عليه، ولكن لم يف بوعده أثناء كلامه على الأسماء الستة.

(٢) تكون، ز.

(٣) في، د.

(٤) فتأمل، ز، ك.

(٥) عرف، ز، ك.

(٦) سقطت من، ز.

المصنف من اللغات ما حكاه ابن سيده[١]، ففي[٢] المخصص[٣]:

قال ابن دريد[٤]: فاه وفوه[٥]. وفي المحكم[٦] لم ينسب ذلك إلى ابن[٧] دريد ولا غيره[٨] بل جزم به من عند نفسه فقال: الفاه والفوه[٩] والفيه سواء. ثم قال[٦] ما معناه: وجمع فوه على أفواه واضح، وأما فيه وأفواه فمن باب ريح وأرواح، إذ لم يسمع أفياه، وأما فاه وأفواه فلأن الاشتقاق يؤذن بأنه واوي لا يائي. فصارت اللغات أربع عشرة **«وربما قيل فا دون إضافة صريحة نصباً»** يشير [بذلك[١٠]] إلى ما أنشده الكوفيون من قول العجاج[١١].

---

(١) أبو الحسن علي بن أحمد الأندلسي الضرير، وقيل اسم أبيه محمد وقيل: اسماعيل، (٣٩٨ـ٤٥٨ هـ= ١٠٠٧ـ١٠٦٦م). روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي، من كتبه: المخصص. ط. والمحكم وشرح إصلاح المنطق.
ـ البغية: ج ٢، ص١٤٣؛ الوفيات: ج ٣، ص ٣٣٠ـ٣٣١؛ القفطي: ج ٢، ص ٢٢٥ـ٢٢٧؛ نكت الهميان: ص ٢٠٤ـ٢٠٥.

(٢) في، ك.

(٣) ج ١، ص ١٣٧.

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (٢٢٣ـ٣٢١ هـ= ٨٣٨ـ٩٣٣م). روى عن عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي وأبي حاتم السجستاني وعنه أبو سعيد السيرافي والمرزباني وأبو الفرج الإصبهاني، من مصنفاته: الجمهرة (في اللغة ـ ط)، والأمالي، والمقصور والممدود ـ ط، والأنواء، والمقصورة ط: (قصيدة مدح بها أبا العباس إسماعيل بن عبدالله بن ميكال).
ـ المعجم ١٨: ١٢٧ـ١٤٣؛ الوفيات ٤: ٣٢٣ـ٣٢٩؛ البغية ١: ٧٦.

(٥) فاة وفوة وفية، ز.

(٦) ٤: ٣١٢، وفيه: (الفاه، والفوه، والفيه، والفم سواء، والجمع أفواه).

(٧) لابن، د.

(٨) لغيره، د، ك.

(٩) الفا والفو، ز.

(١٠) سقطت من، ز، ك.

(١١) أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (٠٠ـ٩٠هـ تقريباً = ٠٠ـ٧٠٨م تقريباً). راجز مجيد، مولده في الجاهلية، أدرك الاسلام وأسلم، وعاش إلى خلافة الوليد بن عبدالملك. فلج في آخر أيامه. أول من رفع الرجز وأطاله. لم يهج أحداً. له ديوان شرحه الأصمعي ـ ط.
ـ ابن قتيبة ٢: ٥٩١ـ٥٩٣؛ الخزانة ١: ٨٢.

خالط من سلمى خياشيم وفا[١] . . . .

فخرجه أبو الحسن[٢] وتابعه[٣] المصنف[٤] على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته، أراد: خياشيمها[٥] وفاها، فبقي على حاله مع المضاف إليه، ولذلك قال: دون إضافة صريحة/. ٣٩ ز

قال الشيخ جمال الدين بن هشام: وقد سئل عيسى بن عمر[٦] أتقول:

---

(١) من أرجوزة مطلعها:

يا صاح ما هاج الدموع الذرفا   من طلل أمسى يحال المصحفا

وفيها:

كأن ذا فدامة منطفا   قطف من أعنابه ما قطفا
فغمها حولين ثم استودفا   صهباء خرطوما عقارا قرقفا
فشن في الإبريق منها نزفا   من رصف نازع سيلا رصفا
حتى تناهى في صهاريج الصفا   خالط من سلمى خياشيم وفا
ومهمه ينبي مطاه العسفا   ومربأ عال لمن تشرفا

يروى: العيون الذرفا. يحاكي المصحفا، ينبى قطاه.

فدامة: خرقة يشده الخدام برأس الإبريق. منطفا: مقرط، من النطفة، وهي القرط. استودف: استقطر. صهباء: خمر من عنب أبيض. خرطوما: الخمر أول ما تبزل من الدن.

عقارا: عاقرت الدن، أي طال فيه مكثها. شن: صب. نزفا: ماء. رصف: حجارة مرصوفة متصلة، الواحدة رصفة. مهمه: قفر من الأرض مستو. مطاه: صلبه. عسف، جمع عاسف: من يميل عن الطريق. مربأ: موضع الربيئة: الطليعة.

ـ شرح الديوان ٤٨٨ـ٥٠٩؛ المقتضب ١: ٢٤٠؛ ابن يعيش ٦: ٩٨؛ شرح التسهيل ١: ٥٣ـ٥٤؛ الرضي ١: ٢٤٨، ٢٩٥، ٢: ١٠٢، ١٣٣؛ المخصص ١: ١٣٦ـ١٣٨؛ ١٤: ٩٦، ١٥: ٧٨؛ المقاصد ١: ١٥٢ـ١٥٤؛ الهمع ١: ٤٠؛ الخزانة ٢: ٦٢ـ٦٣؛ ٢٦١؛ ٣: ١٣٥، ٢٥٢؛ الدرر ١: ١٤.

(٢) الأخفش: سعيد بن مسعدة، صرح بذلك في الخزانة (٢: ٦٢).

(٣) وتبعه، د.

(٤) في شرح التسهيل (١: ٥٤).

(٥) خياشمها، ز.

(٦) الثقفي مولى خالد بن الوليد، يكنى أبا عمر، نسب إلى ثقيف لما نزل فيهم، (٠٠ـ١٤٩ هـ = ٠٠ـ٧٧٦ م). إمام في النحو والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق وروى عن الحسن البصري وعن العجاج بن رؤبة، وعنه الأصمعي والخليل، ومن مؤلفاته: الإكمال والجامع «في النحو» قال السيرافي: ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما. =

هذا فو؟، فقال[١]: بل أقول: قبح الله ذافاً[٢]. قال: وذلك دليل على أنه يجوز وإن لم تكن[٣] إضافة ألبتة لا صريحة ولا منوية **«ولا يخص بالضرورة نحو»** قول الشاعر[٤]:

كالحوت لا يرويه شيء يلقمه **«يصبح[٥] ظمآن وفي البحر فمه»**[٦]

= ـ البغية: ج ٢، ص ٢٣٧، ٢٣٨؛ الوفيات: ج ٣، ص ٤٨٦ـ٤٨٨؛ المعجم: ج ١٦، ص ١٤٦ـ١٥٠؛ الخزانة: ج ١، ص ٥٦.

(١) فعال، ز.

(٢) نسب الأزهري هذا القول في التهذيب ١٥: ٤١ إلى ذي الرمة عن الأصمعي عن بشر بن عمر.

(٣) يكن، د، ك.

(٤) أبو الجحاف أو أبو محمد رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي (٠٠ـ١٤٥ هـ = ٠٠ـ٧٦٢ م). راجز فصيح من مخضرمي بني أمية والعباس. مقامه بالبصرة. مات مسناً. قال الخليل ـ لما مات رؤبة ـ: دفنا الشعر واللغة والفصاحة.

ـ ابن قتيبة ٢: ٥٩٤ـ٦٠١؛ الوفيات ٢: ٣٠٣ـ٣٠٥؛ الآمدي: ١٢١.

(٥) أصبح، د.

(٦) من أرجوزة مدح فيها أبا العباس السفاح ومطلعها:

قلت لزير لم تصله مريمه ضليل أهواء الصبا يندمه

هل تعرف الربع المحيل أرسمه عفت عوافيه وطال قدمه

قبل الشاهد:

أتاك لم يخطىء به ترسمه

وبعده:

من عطش لوحه مسلهمه

والضمير في الأبيات يعود على (عود) في قوله:

فانتاب عود خندفي قشعمه

زير: رجل يحب محادثة النساء ومجالستهن. عود: مسن، أصله في الإبل، لكنه أراد نفسه. خندفي: منسوب إلى خندف زوجة إلياس بن مضر، يعني أنه عدناني. قشعمه: مسنة، والهاء للسكت. ترسمه: تفرسه. لوحه: غيره. مسلهمه: مغيره.

يروى: جاءك عود. يلهيه: يلهم. أصبح.

ـ رؤبة ١٤٩ـ١٥٩؛ شرح التسهيل ١: ٥١، ٥٣؛ الرضي ١: ٢٩٦؛ المقاصد ١: ١٣٩ـ١٤١؛ الهمع ١: ٤٠؛ التصريح ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ٧٣؛ الخزانة ٢: ٢٢٦ـ٢٦٩؛ الدرر ١: ١٤.

بل يجوز في السعة «خلافاً لأبي علي» الفارسي. وقد ورد في الحديث [الصحيح(١)]: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»(٢).

لكن فوه أفصح من فمه، والسبب فيه أن الحاجة إلى إبدال الواو ميمًا عند القطع عن الإضافة هي خوف سقوط العين للساكنين، ولا ساكنين في حال الإضافة، إذ لا تنوين في المضاف، فالأولى ترك إبدالها ميمًا. وقد جمع الفرزدق(٣). بين الميم والواو في قوله:

هما(٤) نفثا في فيّ [من(٥)] فمويهما(٦)...

---

(١) سقطت من، ز.

(٢) من حديث طويل عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أخرجه البخاري ج ٣، ص ٢٢، ٢٤ و: ج ٧، ص ١٤١؛ و: ج ٩، ص ١١٥ و١٢٦؛ ومسلم ٢: ح ١١٥١ (عام) ١٦١، ١٦٣، ١٦٥ (خاص)؛ ومالك ١: ٢٨٨، وبين ألفاظهم اختلاف، وهذا أول الحديث عند البخاري: (قال الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به، والصيام جنة، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم...).

(٣) أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (٠٠٠ــ١١٠ هـ = ٠٠٠ــ٧٢٨ م). شاعر إسلامي في الطبقة الأولى. لقب: (الفرزدق) لقصره وغلظه. لشعره عند علماء اللغة منزلة، قالوا: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة. مات وقد ناهز المائة. ديوانه مطبوع.
ــ ابن قتيبة ١: ٤٧١ــ٤٨٢؛ الأغاني ٩: ٣٢٤ــ٣٤٥؛ ٢١: ٢٧٥ــ٤٠٤؛ المرزباني: ٤٨٦ــ٤٨٧؛ الوفيات ٦: ٨٦ــ١٠٠؛ الخزانة ١: ١٠٥ــ١٠٨؛ العباسي ١: ١٧ــ١٩.

(٤) هيا، ز.

(٥) ليست في، ز.

(٦) عجزه: على النابح العاوي أشد رجام.
آخر قصيدة أعلن فيها توبته وهجا إبليس.
مطلعها:

إذا شئت هاجتني ديار محيلة ... ومربط أفلاء أمام خيام

وقبل الشاهد:

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا ... لهم بعذاب الناس كل غلام

يروى: هما تفلا. العادي.
ألبنا: سقيا اللبن. نفثا: ألقيا. النابح العاوي: صفتان في الأصل للكلب، ويريد من يهاجيه من الشعراء. رجام: مصدر راجمه بالحجارة، أي راماه، والمعنى على التشبيه. فمويهما: =

وهو جمع بين البدل والمبدل منه.

قال الرضي[(١)] الإسترابادي[(٢)]: وتكلف بعضهم معتذراً بأن قال: الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين.

قلت: واعتذر بعضهم أيضاً بأن قال: يحتمل أن الواو إنما هي بدل من الهاء وليست المبدلة منها الميم، والواو أخت الألف والألف أخت الهاء، ويدل على تقاربهما أيضاً تعاقبهما على عضة[(٣)] لاماً لقولهم[(٤)] عضاه[(٥)] وعضوات[(٦)].

= مثنى فم، وينبغي أن نلخص الكلام فيه، لأن فيه شيئاً من الاختلاف. اعلم أن أصله فوه، حذفت لامه اعتباطا ثم أبدلوا عينه ميما، فقياسه في التثنية (فمان)، وسمع (فموان) على غير قياس، فاختلفوا في أصل الواو على أقوال:

١ ــ الواو عين الكلمة ردت بعد أن عوض منها الميم، فهو جمع بين العوض والمعوض منه، وبابه الشعر.

٢ ــ الواو عين الكلمة، والميم بدل من اللام، ففيها قلب مكاني.

٣ ــ فموان مثنى (فما)، وهو مفتقر إلى السماع.

٤ ــ أبدلت الميم من العين، وأبدلت الواو من اللام. ذهب سيبويه إلى الأول، ونسب الثالث لابن جني والرابع للفارسي.

ــ الفرزدق ٢: ٧٦٩ــ٧٧١؛ سيبويه ٢: ٨٣، ٢٠٢، المقتضب ٣: ١٥٨؛ الخصائص ١: ١٧٠، ٣: ١٤٧؛ المحتسب ٢: ٢٣٨؛ شرح التسهيل ١: ٥١؛ المقرب ٢: ١٢٨؛ الرضي ١: ٢٩٦، ٢: ١٧٥؛ شرح الشافية ٢: ٦٦، ٣: ٢١٥؛ الهمع ١: ٥١؛ الخزانة ٢: ٢٦٩ــ٢٧٢، ٣: ٣٤٦؛ شواهد الشافية ١١٥؛ الدرر ١: ٢٦ــ٢٧.

(١) الشيخ الرضي، د.

(٢) شرح الكافية: ج ١، ص ٢٩٦.

(٣) عضه، ز.

(٤) بقولهم، د.

(٥) عضه، د، ك. عضة، ز. والصواب ما أثبته لما يأتي في (هـ) (٦).

(٦) قال في الصحاح ج ٦، ص ٢٢٤٠، ٢٢٤١:

(العضاة: كل شجر يعظم وله شوك... وواحدة العضاه: عضاهة وعضهة وعضة: بحذف الهاء الأصلية كما حذفت من الشفة وقال:

إذا مات منهم ميت سَرَق ابنه ومن عضة ماينبتن شكيرها

ونقصانها الهاء، لأنها تجمع على عضاه، مثل شفاه، فترد الهاء في الجمع، وتصغر على عضيهة، وينسب إليها فيقال: بعير عضهي وبعير عضاهي وإبل عضاهية وبعضهم يقول: نقصانها الواو، لأنها تجمع على عضوات، وينشد:

=

«**وتنوب النون عن الضمة في**» كل[١] «**فعل**» مضارع، وحذف المصنف هذا[٢] القيد، للاستغناء عنه من جهة أن كلامه في المعربات، ولا يعرب من الأفعال سواه «**اتصل به ألف اثنين**» سواء كان ضميراً مثل: الزيدان يقومان؛ أو علامة مثل: يقومان الزيدان «**أو واو جمع**»، سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو: الزيدون يقومون، ويقومون الزيدون.

[قلت: التعبير بجماعة أولى من التعبير بجمع لشموله[٣] لنحو: الزيدون يقومون[٤]]، وزيد وبكر وعمرو يقومون، بخلاف الجمع فإنه لا يشمل الصورة الثانية اصطلاحاً، كما أن التعبير باثنين ـ مثل ما فعله المصنف ـ أولى من التعبير بالمثنى، لاختصاص المثنى عرفاً بنحو: الزيدان، وشمول الإثنين له ولنحو: زيد وعمرو. «**أو ياء مخاطبة**»، نحو: تقومين، ولا تكون عند الجمهور إلاَّ ضميراً، وهي عند الأخفش والمازني حرف خطاب.

وإنما أعربت[٥] هذه الأمثلة بالنون؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب ـ وهو[٦] اللام ـ بالفتحة لتناسب الألف وبالضمة لتناسب الواو وبالكسرة[٧] لتناسب الياء، لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية، فجعلت النون بدلاً من الضمة لمشابهتها في الغنة للواو[٨]، وإنما[٩]، خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الألف والواو [والياء[٤]] دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي ـ وإن كان الإعراب في جميعها مقدراً لمانع ـ

= هذا طريق يأزم المآزما وعضوات تقطع اللهازما

ويقال: بعير عَضَوي وإبل عضوية بفتح العين على غير قياس).

(١) ألحقت في (د) بالمتن.

(٢) هنا، د.

(٣) لشمول الجماعة، ك.

(٤) سقط ما بين المعقوفين من، ز.

(٥) راجع إعراب الأفعال الخمسة بالحروف وعلة ذلك في سيبويه، ج ١، ص ٥.

(٦) وهي، ز.

(٧) بالكسرة، د.

(٨) الواو، ز.

(٩) إنما، د.

ليكون[1] الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون؛ وذلك لكون ألف (يضربان) مشابهاً لألف (ضاربان) وواو[2] (يضربون) مشابهاً لواو (ضاربون) وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق بالاسم حرف، وحملت الياء في (تفعلين) على أختيها الألف والواو في إلحاق النون.

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله أعني الألف والواو والياء، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة إذا كان على حرف ولا سيما إذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين«**مكسورة**»بالنصب على أنه حال من النون «**بعد الألف**»، حملاً على نون المثنى بالألف، كسراً. «**غالباً**» لغيره[3] أشار بذلك إلى/فتحها في بعض الأحيان كقراءة من قرأ[4]: ﴿أَتَعِدَانَنِي[5]﴾ بفتح النون ٤٠ز
حكاها أبو طاهر أحمد بن علي[6] في كتابه[7] الموضوع في القراءات[8] العشر عن عبد الوارث[9] قال: وهي لغة شاذة. وعبد الوارث هذا من رواة أبي عمرو

---

(١) لكون، د.

(٢) واو، د.

(٣) كغيره، د.

(٤) هم: الحسن وشيبة وأبو جعفر ـ بخلاف عنه ـ وعبدالوارث عن أبي عمرو وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام.
ـ البحر ٨: ٦٢.

(٥) ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ: أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ...﴾ (١٧) الأحقاف (٤٦) وسقط حرف الاستفهام من، د.

(٦) ابن عبيدالله الأستاذ البغدادي الحنفي (٤١٢ـ٤٩٦ هـ = ١٠٢١ـ١١٠٢م). كف بصره في آخر حياته، ألف المستنير «في القراءات العشر» اشتهر بابن سوّار سمع عبدالواحد بن رزمة وأبا القاسم علي بن المحسن التنوخي وأبا طالب بن غيون وغيرهم وروى عنه عبدالوهاب الأنماطي ومحمد بن ناصر وغيرهما.
ـ المعجم: ج ٤، ص ٤٦ـ٤٨؛ الغاية: ج ١، ص ٨٦؛ الشذرات: ج ٣، ص ٤٠٣؛ النشر ١: ٨٢.

(٧) اسمه: المستنير.

(٨) القرات: د.

(٩) ابن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري ولاء، يكنى أبا عبيدة (١٠٢ـ١٧٩ أو ١٨٠ هـ = ٧٢٠ـ٧٩٥ أو ٧٩٦م) حافظ ثبت، أخرج له الستة، على ابتداع فيه، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب السختياني وعنه مسدد وقتيبة وغير أولئك. =

ابن[1] العلاء[2]. «**مفتوحة بعد أختيها**» الواو والياء طلباً للتخفيف أو حملاً على نون الجمع. «**وليست**» النون المذكورة «**دليل الإعراب**[3] **خلافاً للأخفش**» فإنه ذهب إلى أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة في آخر الفعل، وأن ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر.

وزعم الفارسي: أن هذه الأمثلة معربة ولا حرف إعراب لها؛ لأنه لا يكون النون؛ إذ لا يحذف الإعراب إذا كان صحيحاً، ولا الألف والواو والياء، لأنهن فاعلات، ولا آخر الفعل لاشتغاله بحركات المناسبة للأحرف الثلاثة.

ولقائل أن يقول: هذا الأخير مردود بأن ذلك لا يمنع من كونه حرف إعراب، بدليلٍ المحكي والمتبع والمضاف للياء. «**وتحذف**» النون المذكورة «**جزماً ونصباً**» نحو: (فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)[4].

فإن قلت: علام[5] نصبا؟

قلت: أما [جزماً فعلى الظرفية[6]]، والمعنى: وتحذف وقت جزم، فحذف

= ــ الغاية: ج ١، ص ٤٧٨؛ تذكرة الحفاظ: ج ١، ص ٢٥٧؛ وتهذيب التهذيب: ج ٦، ص ٤٤١.

(١) ابن، ك. وهي في وسط السطر.

(٢) زبان بن العلاء بن عمار المازني. [٦٨ أو ٧٠ أو ٦٥ــ١٥٤ أو ١٥٩ هـ = ٦٨٧ أو ٦٨٩ أو ٦٨٤ــ٧٧١ أو ٧٧٦ م]. أحد القراء السبعة والأئمة المشهورين في العربية، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد وروى عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان، قرأ عليه اليزيدي وعبدالله بن المبارك وأخذ عنه الأدب أبو عبيدة والأصمعي، تنسك في آخر أيامه وأحرق كتبه.
ــ البغية: ج ٢، ص ٢٣١؛ والمعجم: ج ١١، ص ١٥٦ــ١٦٠؛ وفوات الوفيات: ج ١، ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) إعراب، م.

(٤) ﴿... فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٢٤) البقرة (٢).

(٥) على ماذا، ز.

(٦) سقطت من، ز.

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[١]، كقولهم[٢]: جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج، أي: وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج.

وأما نصباً فظاهر، إذ هو معطوف على جزماً، ولك تقدير الوقت معه، أي: [وقت جزم[٣] و] وقت نصب، ولك ألا تقدره[٤] [معه[٣]] وتجعل[٥] الوقت الأول منصباً عليهما جميعاً والأول أحسن.

فإن قلت: فلم لم[٦] تجعل ذلك من قبيل النصب على إسقاط الخافض، أي: تحذف في جزم ونصب؟

قلت: لأن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس، فلا يصار إليه لغير ضرورة.

وفي كلام المصنف مؤاخذة من وجهين:

الأول: أن قوله (وتحذف جزماً ونصباً) لا يقتضي أن الحذف هو الإعراب كما هو مذهب الجمهور.

الثاني[٧]: أنك قد عرفت آنفاً أن الأخفش يرى أن الإعراب في الأمثلة المذكورة مقدر وأن ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر، فكان حق المصنف أن يقدم قوله: (وتحذف[٨] جزماً ونصباً) ثم يقول: وليس ثبوتها وحذفها دليل الإعراب خلافاً للأخفش.

فإن قلت: حمله على ذلك قوله: (ونون التوكيد): ليجمع محالّ الحذف على نسق.

---

(١) مقامه مقامه، ز.
(٢) قولهم، ز، كقولك، د.
(٣) سقطت من، ز.
(٤) تقدر، ز.
(٥) يجعل، د.
(٦) لم لا، د.
(٧) والثاني، د.
(٨) ويحذف، ز.

قلت: هذا مخل[١] بحكاية تمام قول الأخفش كما رأيت، وليس جمع المحالّ التي تحذف فيها النون على نسق بالذي يوجب ارتكاب هذا الإخلال، فقد كان يمكنه الجمع بين ذكر محال الحذف وعدم الإخلال بأن يصنع ما ذكرناه ثم يقول: وتحذف أيضاً لنون التوكيد[٢] [فتتم الفائدة[٣]].

«و» تحذف النون المذكورة أيضاً «**لنون التوكيد**[٤]» كراهة لتوالي الأمثال نحو: (لَيَسْجُنُنَّهُ[٥]) «**وقد تحذف**» نون الرفع أيضاً «**لنون الوقاية**» نحو: (أَتُحَاجُّونِي[٦]) بتخفيف النون ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ[٧]﴾ بتخفيفها أيضاً. والقول بأن المحذوف نون الرفع هو قول سيبويه[٨] واختاره المصنف، وقال[٩]:

---

(١) يخل، د.

(٢) التأكيد، د.

(٣) ليست في، د.

(٤) التجميد، ك.

(٥) ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ ٣٥ يوسف (١٢).

(٦) ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ...﴾ ٨٠ الأنعام (٦)، وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر بخلاف عن هشام، وقرأ الباقون من العشرة بتشديد النون.
— القرطبي ٧: ٢٩؛ البحر ٤: ١٦٩؛ النشر ٢: ٢٥٩ — ٢٦٠.

(٧) ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ٦٤ الزمر (٣٩)، وتخفيف النون قراءة نافع من العشرة، واختلف عن ابن عامر مرة بنون واحدة مخففة، ومرة بنونين، وقرأ الباقون بالتشديد.
— القرطبي ١٥: ٢٧٦؛ البحر ٧: ٤٣٩؛ النشر ٢: ٣٦٣ — ٣٦٤.

(٨) راجع الكتاب ٢: ١٥٤.

(٩) في شرح التسهيل ١: ٥٦ وقد تصرف الشارح في كلام المصنف، فزاد ونقص؛ ولنفاسته رأيت أن أثبته هنا.

(وفي المحذوف خلاف: فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه:

أحدها — أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاة، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾، ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ في قراءة السوسي، وفي الاسم كقراءة بعض السلف: ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ — بسكون اللام — و: ﴿وَبُعُولَتْهُنَّ أَحَقُّ﴾ بسكون التاء، =

إن أكثر المتأخرين يقول: إن المحذوف نون الوقاية، وحجتهم أن الثقل بالثانية حصل كما قال الجمهور في ثانية: ﴿تَلَظَّى﴾[١] و: ﴿تَلَهَّى[٢]﴾، ولأن نون الرفع أثر عامل فحذفها يقتضي مؤثراً بلا أثر، ولأن نون الرفع تقي الفعل من الكسر فتفي بالغرضين جميعاً، ولأن نون الرفع للمعنى[٣] ونون الوقاية للفظ. واحتج لسيبويه[٤] بأنه يلزم تغيير النونين[٥] جميعاً إذا كان المتصل بالفعل واواً أو ياء؛ لأن نون الرفع تكسر[٦] حينئذٍ على تقدير أن يكون المحذوف نون الوقاية. / «**أو تدغم**» نون الرفع «**فيها**»، أي: في نون الوقاية كقراءة من قرأ ٤١ز
بالتشديد في (أَتُحَاجُّونِّي[٧]) (تَأْمُرُونِّي[٨]) ولا يقال: يحتمل أن يكون هذا مؤكداً[٩] بالنون الخفيفة أدغمت في نون الرفع ونون[١٠] الوقاية، لأنا نقول: لو كان كذلك للزم حذف واو الجمع؛ لالتقائها[١١] ساكنة مع نون التوكيد الساكنة.

«**وندر**» بالدال المهملة أي: شذ «**حذفها**» أي: حذف نون الرفع «**مفردة في**

= فحذف النون النائبة عنها تخفيفا أولى وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل.
وأيضاً فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.
وأيضاً لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

(١) ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ ١٤ الليل (٩٢).
(٢) ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى (٨) وَهُوَ يَخْشَى (٩)، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ ١٠ عبس (٨٠)، وحذف التاء الثانية قال به سيبويه جوازاً، لأنها هي التي تسكن وتدغم. الكتاب ٢: ٤٢٥ـ٤٢٦.
(٣) لمعنى، ز، ك.ب
(٤) سيبويه، د، ك، والصواب ما أثبته؛ لأن المصنف محتج لسيبويه.
(٥) النون، د.
(٦) بكسر، د، ك.
(٧) راجع ١٦٤هـ ٦.
(٨) راجع ١٦٤ هـ ٧.
(٩) مؤكد، ز.
(١٠) أو نون، ز.
(١١) لالتقائهما، د.

الرفع **نظمًا ونثراً**» خلافاً لمن يرى أن حذفها مخصوص بالشعر، والكلام في نصب نظماًونثراً كما سبق في جزماً ونصباً[١]، فمثال حذفها واقعة في النظم قوله[٢]:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي[٣]

فالشاهد فيه في موضعين، إذ الأصل: وتبيتين[٤] تدلكين[٥] ، كذا قالوا.

قلت: إنما يتم ذلك إن[٦] كان مقصوده مجرد الإخبار بصورة الحال، وأما إن[٧] كان مقصوده الإنكار لحالها أو التعجب[٨] منها، وذلك بأن تقدر[٩] همزة الاستفهام الإنكاري أو[١٠] التعجبي محذوفة ويجعل (تبيتي[١١]) منصوباً بأن مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام، أي: أأبيت[١٢] أسري وتبيتي[١٣] تدلكي[١٤]، أنكر قضية الجمع بين الحالتين أو تعجب منها، فالشاهد إذن[١٥] في (تدلكي) فقط، إذ هو مرفوع قطعاً، ومثال حذف

---

(١) انظر ١:١٦٢ـ١٦٣.
(٢) لم أقف على اسمه.
(٣) أسري: من السرى وهو السير بالليل. تدلكي: تمسحين، فعله دلك يدلك من باب نصر. وجهك: في رواية: جلدك، شعرك، الذكي: الحاد الرائحة، فعله ذكا يذكو.
ـ الخصائص ١:٣٨٨ـ٣٨٩؛ المحكم ٦:٤٦٩؛ شرح التسهيل ١:٥٧؛ الرضي ٢:٢٣٠؛ اللسان:١٠:٤٢٦ـ٤٢٧ (دلك) ـ ط صادر ـ؛ الهمع ١: ٥١؛ الخزانة ٣: ٥٢٥ـ٥٢٦؛ الدرر ١: ٢٧ـ٢٨.
(٤) وتبيتن، ز.
(٥) تدلكي، ز.
(٦) إذا، ك، اذ، ز.
(٧) اذا، ك.
(٨) والتعجب، د.
(٩) يقدر، د، ك.
(١٠) عطفت بالواو في، د، ز.
(١١) تبيني، ك.
(١٢) أبيت، د، ز.
(١٣) وتبتين، د.
(١٤) تدلكين، د، ز.
(١٥) اذا، ز.

النون واقعة في النثر قراءة وردت عن أبي عمرو [(١)] : (قَالُوا سَاحِـران [(٢)] تَظَّاهَرَا [(٣)]) بتشديد الظاء أي: أنتما ساحران تتظاهران [(٤)] ، فحذف المبتدأ وهو ضمير المخاطبين وأدغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع.

وفي الحديث[(٥)]: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا[(٦)]» فحذفت من (لا تدخلوا ولا تؤمنوا).

«وما جيء به لا لبيان مقتضى عامل[(٧)] من شبه الإعراب»، (من) لبيان الجنس أتى به لرفع الإبهام[(٨)] عن (ما)، و(شبه): بكسر الشين وسكون الباء، وبفتحهما لغتان بمعنى الشبيه، أي: من الأمر المشابه للإعراب [أي[(٩)]]:

---

(١) لم يشر إليها في النشر، ونسبها في البحر (٧: ١٢٤) إلى محبوب (عن الحسن) ويحيى بن الحرث الذماري وأبي حيوة وأبي خلاد عن اليزيدي.

(٢) هذه قراءة العشرة ما عدا الكوفيين منهم: عاصم وحمزة والكسائي، فقرأوا: (سحران). السبعة ٤٩٥؛ القرطبي ١٣: ٢٩٤؛ النشر ٢: ٣٤١-٣٤٢.

(٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَولا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وقالوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾ ٤٨ القصص (٢٨).

(٤) تتظاهرا، ز.

(٥) في، ز.

(٦) جزء من حديث طويل عن الزبير بن العوام -رضي الله عنه- أخرجه أحمد: ج ١، ص ١٦٤، ١٦٥، ص ١٦٧. بهذا اللفظ وأوله: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين، والذي نفسي بيده لا تدخلوا...» وفي سنده مجهول، إذ الراوي عن الزبير مولى لآل الزبير لم يسم، وفي الموضع الأول سقط من السند ذكر المولى، ومن الحديث: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا» وأخرجه الترمذي عن الزبير أيضاً ج ٧، ح ٢٦٢٨. وأخرج الحديث عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مسلم: ج ١، ح ٥٤، لكن ثبتت النون في «لا تدخلون». وأبو داود ج ٨، ح ٥٠٢٩: بثبوت النون في: ولا تؤمنون، والترمذي: ج ٧، ح ٢٨٢٨: بحذف النون في الموضعين. وأحمد: ج ٢، ص ٣٩١، ٤٤٢: بثبوت النون فيهما، ص ٤٧٧، ٥١٢: بحذفها فيهما، ص ٤٩٥: بثبوتها في تدخلون. وابن ماجه: ج ١، ح ٦٨؛ ج ٢، ح ٣٦٩٢: بحذف النون فيهما.

(٧) العامل، د.

(٨) الايهام، د.

(٩) عن، ز، ك.

في كونه حركة ضم أو فتح أو كسر، وكونه في آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها «**وليس**» هو[(١)] أي: ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب «**حكاية**»، نحو: من زيداً، وهذا هو الصحيح، وقال الكوفيون: هي حركة إعراب. «**أو إتباعاً**» كقراءة زيد بن[(٢)] علي وغيره[(٣)] ﴿الحمدِ لله[(٤)]﴾ بكسر الدال وقراءة الحسن: (لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا)[(٥)] بضم التاء [ثم[(٦)]] الذي يظهر أن إتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تبعاً له ومناسباً له وحينئذٍ فتارة يكون الإتباع لحركة الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم في عسيت بفتح السين: عسيت بكسرها اتباعاً للياء، كذا وجهه النحاة.

ثم كسرة الإتباع أما لكسرة متأخرة نحو: (الحمد لله) كما سبق،

---

(١) ألحقت بالمتن في، ك.

(٢) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، يكنى: أبا الحسين القرشي (٧٩ـ١٢١ أو ١٢٢ هـ = ٦٩٨ـ٧٣٩ أو ٧٤٠ م). إمام الطائفة الزيدية. روى عن أبيه وأبان عن عثمان، وقرأ على عطاء بن واصل، وروى عنه الزهري وزكريا بن أبي زائدة، مات مقتولاً.
ـ الطبري ٨: ٢٦٠ ـ ٢٧٩؛ مقاتل الطالبيين ١٢٧ ـ ط الحلبي؛ فوات الوفيات ١: ٣٣٣ ـ ٣٣٦.

(٣) إبراهيم بن أبي عبلة، والحسن البصري.
ـ المحتسب ١: ٣٧ ـ ٣٩.

(٤) الآية ٢ الفاتحة (١)، وانظر الآية ١ من: الأنعام (٦)، الكهف (١٨)، سبأ (٣٤)، فاطر (٣٥)، والآيات: ١٠ يونس (١٠)، ١١١ الإسراء (١٧)، ٧٥ الزمر (٣٩).

(٥) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ٣٤ البقرة (٢)، وانظر الآيات: ١١ الأعراف (٧)، ٦١ الإسراء (١٧)، ٥٠ الكهف (١٨)، ١١٦ طه (٢٠)، وهذه القراءة نسبت في المحتسب ١: ٧١ ـ ٧٣، والكشاف ١: ١٢٧ إلى أبي جعفر يزيد بن القعقاع من العشرة، وبسط الأول القول في ردها، ونسبت في البحر ١: ١٥٢ إلى أبي جعفر والأعمش: سليمان بن مهران واعتذر لهذه القراءة، ونسبها في النشر ٢: ٢١٠ ـ ٢١١ إلى أبي جعفر من رواية ابن جماز، ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان، وقال.. قرأ بها غيره من السلف ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش. قال: وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه ـ أي أبي جعفر ـ إشمام كسرتها الضم.

(٦) ليست في، ز.

أو متقدمة نحو: ﴿فَلِإِمِّهِ الثُّلُثُ﴾[١] بكسر الهمزة[٢]، وإما لياء متأخرة كما في غلامي وعسيت، بكسر السين، أولياء متقدمة نحو: ﴿في إِمِّ الكِتَابِ[٣]﴾ بكسر الهمزة[٢] في قراءة الأخوين[٤]، وهي لغة قريش[٥] وهذيل[٦] وهوازن[٧]، ثم الكسرة التي تُتْبَع: إما لغير الإتباع كما قدمنا، وإما للإتباع نحو: كسرة عين (عصي) فإنها لإتباع كسرة الصاد التي هي إتباع للياء. وقولهم: لتسلم[٨] الياء

(١) ﴿... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ...﴾ (١١) النساء (٤).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي من العشرة، وقرأ الباقون بضمها.
— النشر ٢ : ٢٤٨.

(٣) ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ ٤ الزخرف (٤٣).

(٤) هما: حمزة والكسائي: وقد عرفناك بالثاني. وأما حمزة فهو ابن حبيب بن عمارة بن اسماعيل (٨٠—١٥٦ أو ١٥٤ أو ١٥٨ هـ = ٧٠٠—٧٧٣ أو ١٧١ أو ٧٧٥ م). أبو عمارة الكوفي التيمي ولاءً —وقيل من صميمهم— الزيات أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وجعفر بن محمد الصادق وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وإبراهيم ابن إسحاق وعلي بن حمزة الكسائي أجل أصحابه.
— الغاية: ج ١، ص ٢٦١—٢٦٣.
— تهذيب التهذيب: ج ٣، ص ٢٧؛ الوفيات: ج ٢، ص ٢١٦.

(٥) يراد بقريش ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. قال ابن حزم: وهم قريش لا قريش غيرهم ولا يكون قريشي إلا منهم، ولا من ولد فهر أحد إلا قريشي. وهم بطون كثيرة ومن أشهرها: بنو العباس، بنو أبي طالب، وبنو أبي لهب، بنو الحارث. وهؤلاء الأربعة بنو عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر وبنو المطلب بن عبد مناف بن قصي وبنو أمية وسائر إخوتهم من بني عبد شمس بن عبد مناف بن قصي. وبنو نوفل بن عبد مناف، ابن حزم ص ١٢، ٤٦٤—٤٦٥.

(٦) هم ولد هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وهم بطون منها: بنو لحيان بن هذيل، بنو مخزوم بن صاهلة بن طاهلة بن الحارث بن تميم بن سعد، بنو قرد بن معاوية بن تميم بن سعد.
— ابن حزم: ص ١١، ١٩٦، ١٩٧، ٤٤٦.

(٧) هوازن بن أسلم بن أفصى بن عامر بن قمعة بن إلياس بن مضر.
— ابن حزم: ٢٤٠، هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر.
— ابن حزم ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤.

(٨) لتسليم، ز.

غير محرر[١] بدليل السلامة في (حُيّض)، وإنما يدخل في كلام المصنف إتباع الآخر لما بعده؛ لأن كلامه في الحركات المشبهة لحركات[٢] الإعراب ــ ونص ابنه[٣] في آخر باب المضمر[٤] من شرح الخلاصة[٥] على أن الكسرة في نحو: غلامي إتباع للياء كما ذكرنا «**أو نقلاً**» كقراءة ورش[٦] ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ الله﴾[٧] «**أو تخلصا**[٨] **من سكونين**» نحو: ﴿مَنْ يَشَأْ الله يُضْلِلْهُ[٩]﴾ ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِياء مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١٠].

---

(١) محرز، ز.

(٢) بحركات، د.

(٣) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك [٠٠ــ٦٨٦ هـ= ٠٠ــ١٢٨٧ م] يلقب بدر الدين، أخذ عن والده، وممن أخذوا عنه: بدرالدين بن زيد، ومن مؤلفاته شرح الألفية لوالده ــ ط، وشرح الكافية لوالده، وشرح كافية ابن الحاجب، ومقدمة في العروض، ومقدمة في المنطق.
ــ البغية: ج ١، ص ٢٢٥؛ الشذرات: ج ٥، ص ٣٩٨ــ٣٩٩؛ مفتاح السعادة: ج ١، ص ١٩٣ــ١٩٤.

(٤) الضمير، د، ز، وفي التعبير بـ (باب المضمر) تجوز، إذ ليس في الألفية باب بهذا الاسم، وإنما هو في باب (النكرة والمعرفة).

(٥) هي (الألفية) لوالده، راجع ص ٢٥ من شرحها المذكور.

(٦) عثمان بن سعيد القرشي شيخ القراء في مصر (١١٠ــ١٩٧ هـ = ٧٢٨ــ٨١٢ م). رحل إلى نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة وعرض عليه القرآن عدة ختمات.
ــ الغاية: ج ١، ص ٥٠٢ــ٥٠٣؛ المعجم: ج ١٢، ص ١١٩ــ١٢١؛ الشذرات: ج ١، ص ٣٤٩.

(٧) البقرة من الآيتين ١٠٦، ١٠٧ والمائدة من الآية ٤٠ وآيتا البقرة:
﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّموَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾

(٨) مخلصا، د، ز، ك.

(٩) ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ... وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ٣٩ الأنعام (٦).

(١٠) ﴿... وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ ٢٨ آل عمران (٣).

فإن قلت: الجمهور يقولون: /كسرة[١] الميم من نحو: غلامي، لمناسبة ٤٢ز
الياء، وظاهره أنها ليست حركة إتباع فنقص المصنف عدها على رأيهم.

قلت: إذا فسر الإتباع بما ذكرناه كان كلامه شاملاً لحركة [آخر][٢] المضاف إلى ياء المتكلم، وليس ثم نص ينافي الإتباع بما تقدم، وقد عرفت أن ابنه نص على أنها حركة إتباع[٣]. «**فهو بناء**»: إما أن تكون[٤] الفاء رابطة لجواب الشرط إن[٥] قدرت (ما) شرطية، أو داخلة على خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إن جعلت (ما) موصولة[٦]، ولا يدفع ذلك كون الفعل ماضياً لفظاً، لأنا نجعله إذ ذاك بمعنى المستقبل، كما نقول[٧]: الذي أتاني فله درهم، على أنه لو جعلت (ما) موصولة وبقي الماضي على معنى المضي أمكن دخول الفاء أيضاً كما ستعرفه في باب المبتدأ[٨] إن شاء الله تعالى[٩].

«**وأنواعه**»، أي: أنواع البناء «**ضم**» نحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ[١٠]﴾. «**وفتح**» نحو: أين وكيف. «**وكسر**» نحو: نزال وأمس. «**ووقف**[١١]» نحو: من وقد، ولم يفرق المصنف في التعبير في جانبي الإعراب والبناء فعبر بالأنواع في الموضعين، وابن الحاجب ــ رحمه الله [تعالى[١٢]] ــ فرق بينهما فعبر في جانب

---

(١) كسره، د.
(٢) سقطت من، د.
(٣) راجع ١ : ١٧٠.
(٤) يكون، ز.
(٥) بأن، د.
(٦) موصولا، د.
(٧) يقول، ز.
(٨) الموصول، د، والصواب ما أثبت، وانظر ص ١٤٩ من المخطوطة (دخول الفاء على الخبر).
(٩) تع، د.
(١٠) ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٤ الروم (٣٠).
(١١) يريد السكون.
(١٢) عن، د.

إعراب الاسم بالأنواع[١]، وفي جانب بنائه بالألقاب[٢]، ووجهه الغجدواني[٣] بأنه إنما لم يقل لحركات البناء والوقف أنواعاً لفقد ما يكون جنساً شاملاً لها نظراً إلى الأصل، إذ الأصل أن يكون البناء منحصراً في واحد وهو السكون بالنقل فإنهم قالوا: الأصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ألا[٤] يشمل هذه الأشياء نظراً إلى الأصل لم يطلق عليها اسم الأنواع رعاية لجانب الأصل.

---

(١) الكافية، ص ٣٨٢.

(٢) الكافية: ص ٤٠٣.

(٣) الفجدواني، د، ز، ك، بالفاء والصحيح ما أثبته، وهو: جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني: بضم الغين المعجمة والدال وسكون الجيم، نسب إلى (غجدوان): قرية ببخارى، كذا ضبط في (هدية العارفين)، وجاء بالفاء في (بغية الوعاة) مرتين، لكنه وضعه في باب الغين المعجمة من الكنى والألقاب. شرح كافية ابن الحاجب، وذكر فيها أنه قرأ على الحسام السغناقي المتوفى سنة (٧١١هـ ــ ١٣١١م)، قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة. توفي في حدود سنة (٧٣٠هـ ــ ١٣٢٩م).

ــ البغية ١: ٣٤٧، ٥٣٧، ٢: ٣٨١؛ كشف الظنون ٢: ١٣٧١؛ هدية العارفين ١: ١٠٧.

(٤) أن لا، ز، ك.

الباب الثالث
(باب إعراب المعتل الآخر)

إسمًا كان أو فعلاً كما تراه.

«**يظهر الإعراب بالحركة**» نحو: زيد يقوم. «**والسكون**» نحو: لم يقم.

فإن قلت: ظاهره أن الإعراب غير الحركة والسكون وهو خلاف ما تقدم.

قلت: الإعراب يطلق تارة[1] على ما مر من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، ويطلق تارة على فعل المتكلم[2] بذلك، تقول: أعربت الكلمة بالحركة أو أعربتها بالسكون، أي: جعلتها معربة بواسطة الحركة أو بواسطة السكون على معنى جعل الحركة أو السكون إعراباً لها. فإذا قيل ظهر: إعراب الكلمة بالحركة أو السكون، فالمعنى: ظهر أثر إعرابها بذلك، فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بـ(إعرابها)، وثم مضاف محذوف، أي: أثر إعرابها، والمراد بالأثر حينئذٍ هو الحركة أو السكون، فكلام[3] المصنف[4] يمشي على الوجه الثاني ولا محذور فيه. «**أو يقدر**»: أي الإعراب «**في حرفه وهو آخر**

---

(١) تارة يطلق، د.

(٢) أي فعل المتكلم للإعراب بالحركة أو السكون، ففي الكلام حذف وإلا لعدي (فعل) باللام.

(٣) وكلام، د.

(٤) المص، د. لأنها في اخر السطر، وهي عادة له لن ننبه إليها مرة أخرى، وقد نبهناك إلى أن (ك،د) يستعملان هذا الرمز دائمًا.

المعرب» وفيه تفصيل: فظاهر[١] هذا الكلام أن الإعراب بالحرف لا يقدر، وهو مخالف لما قاله[٢] في باب الإضافة في (مسلميَّ) رفعا[٣]، وكذا ينبغي أن يعد من ذلك [نحو[٤]] ـ ﴿لَيَسْجُنَنَّهُ﴾ ـ[٥] ونحو: (تأمُرُونِّي)[٦] على اختياره أن المحذوف نون الرفع[٧].

قلت: وقد يجاب بأن هذا وإن كان مقدراً، فليس بمقدر في حرف الإعراب الذي هو آخر المعرب، والكلام إنما هو في إعراب يقدر في حرفه وهو مختص بالحركة والسكون **«فإن كان»** أي حرف الإعراب أو آخر المعرب **«ألفاً قدر فيه غير الجزم»** وهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو: الفتى يخشى وإن الفتى لن يخشى، والجر في الاسم فقط نحو: [مررت][٤] بالفتى **«وإن كان»** حرف[٨] الإعراب أو آخر المعرب **«ياء أو واواً يشبهانه»** أي: يشبهان
الألف/وينبغي أن يضبط (يشبهانه) بالتذكير فيكون حرف المضارعة ياء تحتية؛ ٤٣ز
لتذكيره[٩] ضمير الألف بيقين فكذا قياسه في الآخرين، لمكان التناسب[١٠] ومعنى كون الواو والياء يشبهان الألف أن يكون[١١] قبلهما حركة مجانسة لهما، وهذا القيد لا يحتاج إليه بالنسبة إلى الياء إلاّ في الأسماء، وأما في الواو فلا يحتاج إليه ضرورة

---

(١) وظاهر، ز، ك.
(٢) قال، ز، ك.
(٣) في التسهيل ص ١٦١: وهو «والأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المكلم ظاهراً في المثنى مطلقاً وفي المجموع على حده غير مرفوع».
(٤) سقطت من، د.
(٥) ٣٥ يوسف (١٢) وتقدمت في ١ : ١٦٤.
(٦) ٦٤ الزمر (٣٩) وتقدمت في ١ : ١٦٤.
(٧) انظر ١ : ١٦٤ من هذا الشرح.
(٨) أي حرف، د.
(٩) لتذكير، د.
(١٠) حرف الهجاء يجوز فيها التذكير التأنيث وكلام الشارح يشعر بذلك.
(١١) تكون، ز.

أنها لا تكون آخر إسم معرب[١]، ولا تكون آخر فعل معرب إلّا كذلك[٢] نحو: يدعو «**قدر فيهما**»، أي في الياء والواو «**الرفع**» نحو: يغزو القاضي ويرمي. «**وفي الياء الجر**»، ولا يكون ذلك إلّا في الأسماء نحو: مررت بالقاضي ولنا ياء تقدر فيها[٣] الفتحة، وهي ياء المنقوص الواقعة صدر المركب تركيباً مزجياً[٤] نحو: معدي كرب كما ذكره المصنف في باب منع الصرف[٥] «**وينوب حذف الثلاثة**»: الألف والواو والياء «**عن السكون**»، وذلك في الفعل المضارع فقط نحو: لم يخش [زيد[٦]] ولم يغز ولم يرم «**إلّا في الضرورة**» استثناء من منطوق ما تقدم كله ومفهومه لا من المسألة الأخيرة فقط، بدليل ما يذكره بعد من المسائل، وإنما قلنا: ومفهومه؛ لأن كلامه يقتضي بطريق المفهوم ظهور الحركات الإعرابية في غير ما ذكر؛ فلذلك استثنى مواضع من ذلك المفهوم. «**فيقدر لأجلها**»، أي لأجل الضرورة «**جزمها**»، أي جزم الثلاثة كقوله[٧]:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[٨]

فأثبت الواو مقدراً فيها الجزم.

---

(١) ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، ولذا قلبت الضمة كسرة والواو ياء في جمع نحو (دلو) على أفعل.

(٢) لذلك، ز.

(٣) يقدر، ز، يَقدر، ك.

(٤) اضافيا، د، ز، ك: وهو خطأ بين؛ إذ ما ذكره لا يكون في المركب الإضافي، وتمثيله يؤيد ما أثبتنا. هذا وينبغي أن تعرف أن تقدير الفتحة على الياء يكون في المركب المزجي إذا أضيف صدره إلى عجزه، وهومعرب، حينئذ وإذا بني على فتح الجزءين.

(٥) في التسهيل ص ٢٢١: (قد يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل).

(٦) عن، د.

(٧) أبي عمرو بن العلاء قاله ياقوت.

(٨) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً.

ــ الفراء ١:١٦٢، ١٨٨؛ المنصف ٢:١١٥؛ السبع: ٧٨؛ الشجري ١:٨٥؛ التبريزي ١:١٦٦؛ ابن يعيش ١٠: ١٠٤، ١٠٥؛ شرح التسهيل ١:٥٩؛ شرح الشافية ٣:١٨٤؛ المقاصد ١:٢٣٤ـ٢٣٦؛ الهمع ١:٥٢؛ التصريح ١:٨٧؛ الأشموني ١:١٠٣؛ معجم الأدباء ١١:١٤٥؛ شواهد الشافية ٤٠٦ـ٤٠٧؛ الدرر ١:٢٨.

وكقوله(١):

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد(٢)

فأثبت الياء مقدراً جزمها، وكقوله(٣):

إذا العجوز غضبت فطلق(٤) ولا ترضاها ولا تملق(٥)

(١) قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (٠٠ـ١٠هـ = ٠٠ـ٦٣١م). شاعر فحل، سيد في قومه، معروف بالشجاعة والدهاء والرأي، حتى قيل له: قيس الرأي. زهد في آخر أيامه وهجر المآكل حتى أكل الحنظل، مات في عُمان.

ـ المرزباني: ٣٢٢؛ التبريزي ١:١٠٦، ٢٢١، ٢:١١؛ الخزانة ٣:٥٣٦.

(٢) أول أبيات قالها حين ساومه الربيع بن زياد على درع، فوضعها على فرسه وانطلق بها، فاستاق إبلاً له فباعها في مكة لعبدالله بن جدعان بأدراع وأسياف وبعده:

ومحبسها على القرشي تشرى بأدراع وأسياف حداد

كثر الخلاف في ألفاظ بيت الشاهد، ومن ذلك: ألا هل اتاك. بنقل حركة الهمزة من (أتاك) إلى اللام قبلها وحذفها. ألم يأتك. ألم يبلغك. قلوص بني زياد. تنمي: ـ بفتح التاء ـ ماضيه: نميت الحديث ـ بتخفيف الميم ـ إذا أبلغته على سبيل الإصلاح، وبتشديدها، إذا أبلغته على وجه الإفساد. لبون: بفتح اللام ـ ناقة ذات لبن. قلوص: ناقة شابة. بني زياد: هم الربيع وعمارة وقيس وأنس بنوزياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، يقال لهم: الكملة. القرشي: حرب بن أمية أو عبدالله بن جدعان تشرى: تباع.

ـ الفراء ١:١٦١، ٢:١٨٨؛ سيبويه ١:١٥؛ ٢:٥٩؛ وهو في الموضع الأول من زيادات الأخفش. أبوزيد: ٢٠٣؛ السبع: ٧٨؛ الخصائص ١:٣٣٣؛ المحتسب ١:٦٧، ١٩٦؛ المنصف ٢:٨١، ١١٤، ١١٥؛ الشجري ١:٨٤ـ٨٩؛ ٢١٥؛ التبريزي٣: ٣٩، ٤:٣٤٢؛ ابن يعيش ٨:٢٤، ١٠: ١٠٤، ١٠٥ـ١٠٦؛ المقرب ١:٥٠، ٢٠٣؛ شرح التسهيل ١:٤٣، ٥٩؛ الرضي ٢:٢٣٠؛ شرح الشافية ٣:١٨٤؛ المغني ١:١١٤، ٢:٤٣٢ـ٤٣٣؛ المقاصد ١:٢٣٠ـ٢٣٤؛ السيوطي ١:٣٢٨ـ٣٣٠، ٢:٨٠٨؛ الهمع ١:٥٢؛ التصريح ١:٨٧؛ الأشموني ١:١٠٣، ٢:٤٤؛ الخزانة ٣:٥٣٤ـ٥٤٠؛ شواهد الشافية ٤٠٨ـ٤٠٩؛ الدرر ١:٢٨.

(٣) رؤبة بن العجاج فيما قيل، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

(٤) فطلقى، ز، ك.

(٥) تملقى، ز، ك، وبعده:

واعمد لأخرى ذات دل مونق لينة المس كمس الخرنق

ولم أقف له على سابق. يروى: إذا العجوز كبرت. ولا ترضها.

=

فأثبت الألف مقدراً جزمها، ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجاً بأن الواو والياء يتحركان نصباً في النثر ورفعاً في الشعر قياساً للرفع على النصب عند الضرورة، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف، ولا يتأتى ذلك في الألف، لأنها لا تتحرك، وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المقدرة، فعلى هذا يجوز في الألف وغيرها، وقيل: الضمة الظاهرة، فعلى هذا لا يجوز في الألف.

«**ويظهر لأجلها**»، أي: لأجل الضرورة «**جر الياء**» في الاسم خاصة كقوله[1]:

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن[2] إلا لهن مطَّلب[3]

= تملق: تتودد. اعمد: اقصد. دل: ــ بفتح الدال ــ دلال. مونق: معجب. الخرنق: الأرنب.

ــ رؤبة: ١٧٩؛ الخصائص ١: ٣٠٧؛ المنصف ٢: ١١٥؛ الشجري ١: ٨٦، التبريزي ٤: ٣٤٢؛ ابن يعيش ١: ١٠٤، ١٠٦؛ شرح التسهيل ١: ٥٩؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ شرح الشافية ٣: ١٨٥؛ المقاصد ١: ٢٣٦ــ٢٣٨؛ الهمع ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٨٧؛ الخزانة ٣: ٥٣٣ــ٥٣٤؛ شواهد الشافية: ٤٠٩؛ الدرر ١: ٢٨.

(١) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي (٠٠ــ٨٥هـ = ٠٠ــ٧٠٤م) تقريباً، شاعر مبدع، أكثر شعره في الغزل، وله مدائح جيدة في مصعب بن الزبير، فقد خرج معه وأخيه عبدالله على عبدالملك بن مروان، ولما قتلا أمنه عبدالملك. لقب (ابن قيس الرقيات)؛ لأنه كان يشبب بثلاث نسوة كل واحدة منهن تسمى رقية.

له ديوان مطبوع.

ــ ابن قتيبة ١: ٥٣٩ــ٥٤٠؛ الجمحي ٢: ٦٤٧ــ٦٥٥؛ الأغاني ٥: ٧٣ــ١٠٠.

(٢) يصحبن، د، ك، وما أثبته موافق لما في الديوان.

(٣) تطلب، ز.

البيت من قصيدة مدح فيها عبدالملك بن مروان. ومطلعها:

عاد له من كثيرة الطرب فعينه بالدموع تنسكب

وقبل الشاهد:

والله ما إن صبت إلي ولا يعلم بيني وبينها سبب

إلا الذي أورثت كثيرة في الـ قلب وللحب سورة عجب

وبعده:

أبصرن شيبا على الذؤابة في الـ رأس حديثا كأنه العطب

=

«ورفعها» في الاسم كقوله(١):

تـراه وقـد بـذ الـرمـاة كـأنـه أمام الكلاب(٢) مصغي الخد أصلم(٣)

بذ: بموحدة وذال معجمة: غلب، ومصغي الخد: مميله، والأصلم: المقطوع الأذنين من أصولها. وفي الفعل كقوله(١):

= كثيرة: اسم امرأة. سورة: حدة. العطب: القطن.

ــ عبيد الله: ١ــ٦؛ سيبويه ٢: ٥٩؛ المقتضب ١: ١٤٢، ٣: ٣٥٤؛ الكامل ٣: ١٢١١؛ الخصائص ١: ٢٦٢، ٢: ٣٤٧، المنصف ٢: ٦٧، ٨١؛ الشجري ٢: ٢٢٦؛ ابن يعيش ١٠: ١٠١؛ المغني ١: ٢٦٨؛ السيوطي ٢: ٦٢٠ــ٦٢٣؛ الهمع ١: ٥٣؛ رغبة الأمل ٨: ١٨١؛ الدرر ١: ٣٠.

(١) أبي خراش خويلد بن مرة الهذلي (٠٠ــ١٥ هـ = ٠٠ــ٦٣٦ م) تقريبا: شاعر فحل وفارس فاتك وعداء سابق أسلم كبيرا. مات بنهشة أفعى في خلافة عمر رضي الله عنه.

ــ ابن قتيبة ٢: ٦٦٣ــ٦٦٤؛ الأغاني ٢١: ٢٠٥ــ٢٢٩؛الإصابة١: ٤٦٤ــ٤٦٥.

(٢) لهن، د، ك.

(٣) من قصيدة ذكر فيها هربه من فائد وأصحابه الذين كمنوا له ليقتلوه بثأر بينهم.

مطلعها:

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت: ــ وأنكرت الوجوه ــ هم هم

وقبل الشاهد:

كأن الملاء المحض خلف ذراعه صـراحيـه والأخني المتحم

وبعده:

بأجود مني يوم كفّت عاديا وأخطاني خلف الثنية أسهم

رفوني: ــ بالفاء ــ أصله: رفؤوني، أي سكنوني ــ الملاء المحض: الخالص الأبيض. صراحيه: أبيضه ــ الأخني: ثياب كتان. المتحم: فيه خطوط خضر وحمر، وأصله برود يمانية يقال لها: الأتحمية، ويروى: والأخني المخذم، أي المشقق. بذ: غلب، ورواية الديوان: فات. مصغي: مميل، ويروى بالنصب على الحال، فلا شاهد فيه، وهي أقوى وأقيس ــ أصلم: مقطوع الأذنين، والمعني على التشبيه، لأنه صر أذنيه. بأجود: خبر (ما) في بيت سابق وهو:

فوالله ما ربداء أو علج عانة أقب وما ان تيس ربل مصمم

كَفّتُ: انقضضت مسرعا. ربداء: نعامة سوداء فيها غبرة. علج: حمار غليظ. عانة: قطيع من حمر الوحش. أقب: خميص البطن. الربل: نبت ينبت في قُبُل الشتاء.

ــ الهذليين ٢: ١٤٢ــ١٤٨؛ السكري ٣: ١٢١٧ــ١٢٢٠، ١٥٠٥ــ١٥٠٦؛ الخصائص ١: ٢٥٨؛ المنصف ٢: ٨١.

(٤) أعرابي مجهول الاسم.

فعوضني عنها[١] غناي ولم تكن تساوي عنزي غير خمس دراهم[٢]

«**ورفع الواو**» كقوله[٣]:

إذا قلت عل[٤] القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد[٥]

«**ويقدر لأجلها**»، أي: لأجل الضرورة زمناً «**كثيراً**» أو تقديراً كثيراً «**وفي السعة**» زمناً «**قليلاً**»، أو تقديراً قليلاً «**نصبهما**»، أي: نصب الياء والواو، أما[٦] تقدير نصب الياء للضرورة في الاسم فكقوله[٧]:

(١) منها، د.

(٢) رابع أبيات سبعة، مدح بها عبيدالله بن العباس بن عبد المطلب الجواد المعروف المتوفى سنة (٨٧ هـ ـ ٧٠٦ م)، وكان نزل بالأعرابي فذبح له عنزا وهو لا يعرفه فأعطاه عبيدالله خمسمائة دينار، وأول الأبيات:

توسمته لما رأيت مهابة عليه وقلت: المرء من آل هاشم
وإلا فمن آل المرار فإنهم ملوك عظام من كرام أعاظم
فقمت إلى عنز بقية أعنز فأذبحها فعل امرىء غير نادم

وبعد الشاهد:

فقلت لأهلي في الخلاء وصبيتي: أحقاً أرى أم تلك أحلام نائم؟

توسمت: تفرست. آل المرار: في الكلام مضاف محذوف، والتقدير: آل آكل المرار، وهم ملوك اليمن لقب بذلك أحدهم، والمرار: عشب مر إذا أكلته الإبل قلصت مشافرها. فأذبحها، يروى: لأذبحها. خمس دراهم: ذكّر العدد والمعدود مذكر، وقياس مثله التأنيث: خمسة.

ــ الرضي ٢: ٢٣٠(هـ)؛ المقاصد ١: ٢٤٧ ـ ٢٥٢؛ الهمع ١: ٥٣؛ الخزانة ٣: ٥٠٢ ـ ٥٠٥؛ الدرر ١: ٣٠.

(٣) رجل من طيىء، قاله ابن مالك، ولم يسمه.

(٤) عن، د.

(٥) عل: لغة من إحدى عشرة لغة في (لعل) قيضت: سلطت. هواجس: خواطر. تغريه: تحرضه. الوجد: شدة الشوق.

ــ شرح التسهيل ١: ٦٠؛ الرضي ٢: ٢٣٠(هـ)؛ المقاصد ١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣؛ الهمع ١: ٢٥٣؛ الدرر ١: ٣٠.

(٦) وأما، ز.

(٧) مجنون ليلى: قيس بن الملوح بن مزاحم العامري. في اسمه وفي اسم أبيه خلاف. والراجح أنه شخصية خيالية لا حقيقة لها، والمقطوع به أنه نحل من الشعر أكثر مما قال. له ديوان مطبوع.

ــ الأغاني ٢: ١ ـ ٩٦؛ السيوطي ٢: ٦٩٩؛ الخزانة ٢: ١٧٠ ـ ١٧٢.

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت[١] اهتدى[٢] ليا[٣]

وأما تقدير نصبها في الفعل فكقوله[٤]:

ما أقدر الله أن يدني على شحط مَنْ داره الحزن ممن داره صُول[٥]

الشحط: بشين معجمة على زنة الفرس: البعد. والحزن: بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ونون[٦]: بلاد العرب. وصول: بضم الصاد المهملة: موضع[٧].

---

(١) بحضرموت، ز.

(٢) اهتدا، ز.

(٣) من قصيدة مطلعها:

تذكرت ليلى والسنين الخواليا وأيام لا نخشى على اللهو ناهيا

وقبل الشاهد:

فهذي شهور الصيف عنَّا قد انقضت فما للنوى ترمي بليلى المراميا

وبعده:

وماذا لهم ـ لا أحسن الله حالهم ـ من الحظ في تصريم ليلى حباليا

يروى: فلو كان واش. ولا شاهد حينئذ. ويروى: أتى ليا

ـ ابن الملوح ٨٦ـ٩١؛ الأغاني ٢: ٦٩ـ٧٠؛ ابن يعيش ٦: ٥١؛ الرضي ٢: ٣٦٣؛ شرح الشافية ١: ١٧٧؛ المغني ١: ٣٢١؛ السيوطي ٢: ٦٩٨ـ٦٩٩؛ الهمع ١: ٥٣؛ الأشموني ١: ١٠٠؛ يس ١: ٩٠؛ الخزانة ٤: ٣٩٥ـ٣٩٦؛ شواهد الشافية ٧١، ٤٠٥؛ الدرر ١: ٢٩.

(٤) حندج بن حندج. المرى. لم أجد له ترجمة.

(٥) من قصيدة أولها:

في ليل صُول تناهي العرض والطول كأنما ليله بالليل موصول

وقبل الشاهد:

نجومه ركد ليست بزائلة كأنما هن في الجو القناديل

وبعده:

الله يطوي بساط الأرض بينهما حتى يرى الربع منه وهو مأهول

القالي ١: ٩٩؛ الحماسة ٤: ٣٢٥ـ٣٣٧؛ الإنصاف ١: ١٢٨؛ المقاصد ١: ٢٣٨ـ٢٤٢؛ الهمع ٢: ١٦٧؛ الأشموني ١: ١٠١؛ الدرر ٢: ٢٢٤.

(٦) والنون، د، ك.

(٧) في معجم البلدان (٥: ٣٩٩ـ٤٠٠): (صول ـ بالفتح ـ كمصدر صال: قرية في النيل في أول الصعيد. صول ـ بالضم ثم السكون وآخره لام ـ: كلمة أعجمية لا أعرف لها أصلاً في العربية مدينة في بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب، وهو الدربند، وليس بالذي ينسب إليه الصولي).

وأما تقدير النصب في الواو للضرورة/فلا يكون إلَّا في الفعل كقوله[١]: ٤٤ ز

فما سودتني عامر عن وراثة ... أبى الله أن أسمو بأم ولا أب[٢]

وأما تقدير نصبه في السعة فكقراءة جعفر الصادق[٣] ﴿مِنْ أَوْسَطِ

(١) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري (٧٠ق. هـ. ـ ١١هـ = ٥٥٤ ـ ٦٣٢ م) من بني عامر بن صعصة كان سيد قومه وفارسهم، مولده ونشأته في نجد، يكنى في الحرب أبا عقيل وفي السلم أبا علي، أدرك الإسلام شيخاً. لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد أن يغدر به فلم يجرؤ، دعاه رسول الله الى الاسلام فاشترط عليه نصف ثمار المدينة وولاية الأمر بعده فأبى. دعا عليه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو وأربد بن قيس أخي لبيد لأمه فقال: (اللهم اكفنيهما بما شئت).

فأصابت الثاني صاعقة وأخذت عامرا غدة فأدركه الموت في بيت امرأة من سلول كافرا فكان يقول: غدة كغدة البعير وموت في بيت سلولية. له ديوان مطبوع.

ـ ابن قتيبة ١: ٣٣٤ ـ ٣٣٦؛ الإصابة ٣: ١٢٥؛ المقاصد ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣؛ الخزانة ١: ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(٢) من قصيدة مطلعها:

تقول ابنة العمري مالك بعدما ... أراك صحيحا كالسليم المعذب

وقبل الشاهد:

فإني وإن كنت ابن سيد عامر ... وفارسها المشهور في كل موكب

وبعده:

ولا شرفتني كنية عربية ... ولا خالفت نفسي مكارم منصبي

ولكنني أحمي حماها وأتقي ... أذاها وأرمي من رماها بمنكب

يروى: بأمي والأب. بِمِقْنَب.

السليم: اللديغ. أبى: كره أو امتنع والمراد هنا الأول. منكب: أعوان العرفاء أو رأسهم، من النكابة: العرافة. مقنب: جماعة من الخيل والفرسان دون المائة.

ـ عامر: ١٣، ٢٦ ـ ٢٨؛ الكامل ١: ١٤٠ ـ ١٤٢؛ الخصائص ٢: ٣٤٢؛ المحتسب ١: ١٢٧؛ ابن يعيش ١٠: ١٠٠، ١٠١؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ المغني ٢: ٧٥٣؛ المقاصد ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٧؛ السيوطي ٢: ٩٥٣ ـ ٩٥٤؛ الأشموني ١: ١٠١؛ الخزانة ٣: ٥٢٧ ـ ٥٢٩.

(٣) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي أبو عبيد الله الملقب بالصادق وأحد الأئمة الاثني عشر (٨٠ ـ ١٤٨هـ = ٦٩٩ ـ ٧٦٥ م). من أجلاء التابعين أخذ عنه الإمامان أبو حنيفة ومالك وغيرهما. صنف كتاب الجفر، تقسيم الرؤيا ذكرهما في الكشف: ج ١ ص ٤٦٦، ج ٢، ص ١٤٠١ والهدية ج ١، ص ٢٥١، مولده ووفاته بالمدينة.

ـ الوفيات ج ١، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨؛ الحلية: ح ٣، ص ١٩٢؛ الغاية: ج ١، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

﴿مَا تُطْعِمُـونَ أَهَالِيكُمْ[١]﴾ بإسكان الياء وقراءة بعضهم[٢] ﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ[٣]﴾ بإسكان الواو.

«ورفـع الحرف الصحيـح» في الضرورة، سـواء كـان في الاسم كقوله[٤]:

رحت وفي رجليـك مـا فيهمـا وقـد بـدا[٥] هَنْكِ من الميزر[٦]

---

(١) ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ باللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ... أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾ المائدة (٥) الآية ٨٩.

(٢) هو الحسن البصري كما في القرطبي، ج ٣، ص ٢٠٦، والبحر ج ٢، ص ٢٣٦.

(٣) ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ... وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٢٣٧ البقرة (٢).

(٤) الأقيشر: أبي معرض المغيرة بن عبدالله بن معرض الأسدي (٠٠ــ٨٠ هـ= ٠٠ــ٧٠٠ م) تقريباً. من بادية الكوفة، مولده في الجاهلية، شاعر ماجن هجاء، طبقته في الشعر رفيعة، هجا عبدالملك بن مروان، ورثى مصعب بن الزبير. لقب: (الأقيشر)؛ لأنه أحمر الوجه، في اسم أبيه وجده خلاف. مات اختناقاً بالدخان.

ــ ابن قتيبة ٢: ٥٥٩ــ٥٦٢؛ الأغاني ١١: ٢٥١ــ٢٧٦؛ المرزباني ٣٦٩ــ: ٣٧٠؛ الآمدي ٥٦؛ الخزانة ٢: ٢٨٠ــ٢٨٢. ونسب ابن الشجري البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه

(٥) أبدى، د.

(٦) ثالث أبيات ثلاثة قالها لامرأة رأته سكران بادي العورة فأنبته على ذلك.

وقبله:

تقول يـا شيـخ أمـا تستـحي من شربك الراح على المكبر!!

فقلت لـو باكـرت مشمـولـة صفـرا كلون الفرس الأشقـر

يروى: من شربك الخمر. صهبا كلون. بدا ذاك. ولا شاهد عليها. هنك: فرجك، سكن النون ضرورة، وحقها الضم؛ لأنه فاعل. مشمولة: خمر ضربتها ريح الشمال، فهي باردة. صفرا: أصله صفراء، قصره للضرورة.

ــ سيبويه ٢: ٢٩٧؛ الخصائص ١: ٧٣ــ٧٤، ٣: ٩٥؛ المحتسب ١: ١١٠، ١١١؛ الشجري ٢: ٣٧؛ ابن يعيش ١: ٢٤٨؛ شرح التسهيل ١: ٤٧؛ الرضي ١: ٢٩٧؛ المقاصد ٤: ٥١٦ــ٥١٧؛ الهمع ١: ٥٤؛ الخزانة ٢: ٢٧٩ــ٢٨٠؛ الدرر ١ : ٣٢.

بإسكان نون هنـك، أو[1] في الفعل كقوله[2]:

فـاليـوم أشـرب غيـر مستحقب إثـمـاً مـن الله ولا واغـل[3]

مستحقب: بمعنى مدخر، يقال: احتقب الشيء واستحقبه إذا ادخره[4] والواغل: هو الداخل على القوم في شرابهم ليشرب[5] معهم من غير أن يدعى إليه.

---

(١) ام، د، ك.

(٢) امرؤ القيس.

(٣) من قصيدة قالها لما أخذ بثأر أبيه من بني أسد. والشاهد آخرها. مطلعها:

يـا دار مـاويـة بـالحـائـل فالسهب فالخبتين من عاقل
صم صداها وعفا رسمها واستعجمت عن منطق السائل

وقبل الشاهد:

حلت لي الخمر وكنت امرءاً عن شربها في شغل شاغل

وجاء الشاهد وما قبله في قصيدة أخرى في ديوانه: زيادات ملحق الطوسي من المنحول الثاني.

مطلعها:

يـا دار سلمى دارسا نؤويها بـالرمـل فالخبتين من عاقل

وبعده:

يـا راكبـا بلغ إخـوانـنـا من كـان من كندة أو وائـل

الحائل: موضع. الخبتين: مثنى خبت، أرض فيها لين ـ السهب: أرض مستوية. عاقل: جبل باليمامة. حلت لي الخمر: كان حرمها على نفسه حتى يأخذ بثأر أبيه. أشرب، يروى: أسقى ـ بالبناء للمجهول ـ فاشرب: فعل أمر، ولا شاهد في الروايتين. النؤي: حفرة مستديرة على الخيمة تقيها السيل. الاستشهاد في قـولـه: أشـــرب، فهو فعل مضارع مرفوع وسكنه ضرورة تشبيهاً لحال الوصل بالوقف، ومنهم من ينكر هذا متمسكاً بما ذكرنا من الروايات.

ـ امرؤ القيس : ١١٩ـ١٢٢؛ ٢٢٥ـ٢٥٨؛ سيبويه ٢: ٢٩٧؛ الكامل ١: ٢٠٩؛ الاشتقاق ٣٣٧؛ الخصائص ١: ٧٤، ٢: ٣١٧، ٣٤٠، ٣: ٩٦؛ المحتسب ١: ١١٠؛ ابن يعيش ١: ٤٨؛ المقرب ٢: ٢٠٤؛ الرضي ٢: ٢٣٠؛ الهمع ١: ٥٤؛ التصريح ١: ٨٨؛ الخزانة ٣: ٥٣٠ـ٥٣٣؛ رغبة الآمل ٣: ٧١؛ الدرر ١: ٣٣.

(٤) ادحره، ز.

(٥) فشرب، د، ك.

ومثاله في السعة قراءة من قرأ[١] ﴿وَبُعُولَتْهُنَّ[٢]﴾ بإسكان التاء ﴿وَرُسُلْنَا﴾[٣] بإسكان اللام، وقراءة أبي عمرو ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ[٤]﴾ بإسكان الراء. «وجره»، أي جر الحرف الصحيح في الضرورة كقوله[٥]:

بكل مدماة وكل مثقف تلقاه من معدنه في البحر جالبه[٦]

وفي السعة كقراءة أبي عمرو ﴿فَتُوبُوا إلى بَارِئْكُمْ[٧]﴾ بإسكان الهمزة.

«وربما قدر جزم الياء في السعة» كقراءة قنبل[٨] ﴿إنَّهُ مَنْ يَتَّقِي[٩]

---

(١) هو مسلمة بن محارب على ما في البحر ٢:١٨٨، والنشر ٢:٢١٤.

(٢) ﴿والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إنْ أَرَادُوا إصْلاَحاً...﴾ (٢٢٨) البقرة (٢).

(٣) ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ ٨٠ الزخرف (٤٣).

(٤) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩ الأنعام (٦)؛ وانظر النشر: ج٢، ص ٢٦١، ٢١٢ـ٢١٤ ففيه نقل الإسكان عن أبي عمرو ـ وهو المشهور ـ والاختلاس.

(٥) لم أتمكن من معرفته.

(٦) لم أجده في ما بين يدي من المراجع، والشاهد في (معدنه) حيث سكن النون للضرورة، والكلمة مجرورة بـ(من).

(٧) ﴿وَإذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ: يَا قَوْمِ إنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ٥٤ البقرة (٢)، واستشهد بها سيبويه ج٢، ص٢٩٧ على أن أبا عمرو قرأها باختلاس الحركة في (بارئكم) وفي النشر: ج٢، ص٢١٢ـ٢١٤ إن أبا عمرو قرأ بالوجهين الإسكان والاختلاس.

(٨) أبو عمر محمد بن عبدالرحمن بن خالد المخزومي ولاءً (١٩٥ـ٢٩١ هـ= ٨١٠ـ٩٠٤م). شيخ القراء بالحجاز أخذ القراءة عن البزي وأحمد بن موسى بن مجاهد وغيرهما. وأخذ عنه ابن سوّار ومحمد بن عيسى الجصاص وأبو بكر محمد بن موسى الرسي ومحمد بن عبد العزيز بن الصباح وغيرهم.

ـ الغاية ٢:١٦٥ـ١٦٦؛ المعجم ١٧:١٧ـ١٨؛ لسان الميزان ٥:٢٤٩.

(٩) يتق، د، ك وهي قراءة السبعة إلا ابن كثير على ما في السبعة، ص ٣٥١؛ لكن الاستشهاد ليس بها، والفعل (يتق) مجزوم بأداة الشرط (مَنْ).

ويَصْبِرْ[١]﴾، وهذا مبني على أن (مَنْ) شرطية، والظاهر تخريج[٢] الآية على أن (من) موصولة لا شرطية فإثبات ياء (يتقي) حينئذٍ جائز بل هو الواجب[٣]، وإسكان الراء ليس جزماً وإنما هو تخفيف لحركة الرفع مثل: ﴿وما يُشْعِرْكُمْ﴾ بإسكان الراء وهو فصيح وإن كان قليلاً، والظاهر[٤] تخريج التنزيل عليه.

(١) ﴿قَالُوا أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٠ يوسف (١٢)، وفي البحر (٥: ٣٤٢-٣٤٣): (وقرأ قنبل (من يتقي) فقيل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع. وقيل: جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول: لم يـرمي زيد وقد حكوا ذلك لغة. وقيل هو مرفوع، و(مَنْ) موصول بمعنى الذي، وعطف عليه مجزوم، وهو (ويصبر)، وذلك على التوهم، كأنه توهم أن (من) شرطية، و(يتقي) مجزوم. وقيل: (ويصبر) مرفوع عطفاً على مرفوع وسكنت الراء لا للجزم بل لتوالي الحركات، وإن كان ذلك من كلمتين كما سكنت في (يَأْمُرُكُمْ) و(يُشْعِرْكُمْ) (وَبُعُولَتْهُنَّ)، أو مسكنا للوقف، وأجري الوصل مجرى الوقف.

والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة...).

(٢) أن يخرج، د.

(٣) الصواب، د.

(٤) فالظاهر، د.

الباب الرابع
«باب إعراب المثنى والمجموع على حده»

أي على حد المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثنى ولحوق حرف علة ونون كالمثنى، وهذا هو جمع المذكر السالم.

وكان حق المصنف أن يذكر هذا الباب قبل الكلام على إعراب الأمثلة الخمسة؛ لأن الخوض في إعراب الاسم ينبغي أن يقدم على الخوض في إعراب الفعل، لكن طول الكلام على إعراب المثنى والمجموع على حدِّه اقتضى إفراده بباب، وقصر الكلام على تلك الأمثلة اقتضى ذكرها في أثناء باب.

وكان حقه أيضاً أن يعرف كلاً من المثنى والمجموع المذكور، إذ هو المقصود بالذات، لكنه[1] عدل عن ذلك إلى تعريف التثنية والجمع فقال:

«**التثنية جعل الاسم**»، أي: سواء كان واحداً كرجلين أو جمعاً كجمالين[2]، أو اسم جمع كقومين[3]

---

(١) لكن، د.

(٢) كقول عمرو بن العداء الكلبي:

سعى عقالا فلم يترك لنا سَبَداً ... فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

لأصبح الحي أوبادا ولم يجدوا ... عند التفرق في الهيجا جمالين

عقالا وعقالين: منصوبان على الظرف أراد مدة عقال ومدة عقاليه، والعقال: صدقة عام. السبد ــ بفتحتين ــ: الشعر والوبر، كنى بذلك عن الغنم والإبل. أوباد، جمع وبد ــ بفتحتين ــ: شدة العيش وسوء الحال. (الخزانة: ج ٣، ص ٣٨٧ــ٣٨٨).

(٣) كقول الفرزدق: ــ وهو في ديوانه ٢: ٨٧٠ــ

وكل رفيقي كل رحل وإن هما ... تعاطى القنا قوماهما أخوان

[وغنمين[١]]، أو اسم جنس كتمرين. قال المصنف[٢]: وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل زكاً[٣] وشبهه مما وضع لاثنين بل المراد به تصرف[٤] الناطق بالاسم على ذلك الوجه. «**القابل**» صفة للاسم احترز به عن غير القابل للتثنية، وهو ما تؤدي[٥] تثنيته[٦] إلى اجتماع إعرابين كزيدان وزيدون، أو إلى إفراط الثقل كمساجد ومصابيح، وما استغني عن تثنيته[٧] بلفظ آخر غير مثنى، وذلك ألفاظ العدد كلها إلاّ مائة وألفاً وأشياء أخر[٨] وعلى الجملة فهذا رد إلى جهالة. «**دليل اثنين**» إحترازاً[٩] مما لا يدل على اثنين كالجمع: ونحو: المقصين[١٠] والجلمين[١١] «**متفقين في اللفظ**» احترازاً[٩] من مختلفي اللفظ كزيد وعمرو اتفاقاً «**غالباً**» لا دائماً، فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر

---

(١) سقطت من، د، ك، قال أبو أسيدة الدبيري:

هما سيدانا يزعمان وإنما ... يسوداننا إن يسّرت غنماهما

(المقاصد ٢: ٤٠٣ـ٤٠٤).

(٢) شرح التسهيل ١: ٦٢ قال: (وليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل في الحد نحو: (زكاً) من الموضوع لاثنين بل لجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه).

(٣) زكي، د. وفي الصحاح ج ٦، ص ٢٣٦٨: وزكا: الشفع.

(٤) تصف، ز.

(٥) يؤدي، د.

(٦) بتثنيته، د.

(٧) تثنية، د.

(٨) وهي كثيرة ذكرها ابن عصفور في المقرب (٢: ٤٢ـ٤٣)، ومنها: كل، وبعض... والأسماء المختصة بالنفي نحو: أحد، وعريب. والأسماء المتوغلة في البناء، وهو ما لم يعرب قط نحو: كم ومن. وأجمع وجمعاء واكتع وكتعاء، وأبصع، وأبتع، وبصعاء وبتعاء، عند من يؤكد بهما. والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو: تأبط شراً، وأفعل من.

(٩) احتراز، ز.

(١٠) والمقص المقراض وهما مقصان: الصحاح ج ٣، ص ١٠٥٢.

(١١) والجلمتين، د، والجملين، ز. وفي الصحاح: ج ٥، ص ١٨٨٩: والجلم الذي يجز به وهما جلمان.

والعمران في أبي بكر(١) وعمر(٢)، ومنه قول عائشة(٣) رضي الله عنها: لقد رأيتنا وما لنا طعام إلاّ الأسودان التمر والماء(٤).

---

(١) عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي [٥١ ق.هـ. ـ١٣ هـ = ٥٧٣ ـ ٦٣٤ م]. أول الخلفاء الراشدين وأول من أسلم من الرجال وأحد العشرة المبشرين بالجنة، من سادات قريش في الجاهلية لقب بالصديق شهد مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الوقائع كلها بويع بالخلافة يوم وفاة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ـ الطبري ٤: ٤٦ وما بعدها؛ الإصابة ٣: ٣٣٣ ـ ٣٣٦؛ الحلية ١: ٢٨ ـ ٣٨.

(٢) أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي [٤٠ ق.هـ ـ ٢٣ هـ = ٥٨٤ ـ ٦٤٤ م]. ثاني الخلفاء الراشدين، كان مقدماً في قريش قبل الإسلام. أسلم قبل الهجرة بخمس سنين. لقبه الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالفاروق. له ـ رضي الله عنه ـ أوليات كثيرة، منها:

وضع التاريخ الهجري وتدوين الدواوين، تم في خلافته كثير من الفتوحات.

بويع بالخلافة سنة ١٣ هـ. قتله أبولؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبة. شهد مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بدراً وما بعدها. وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة.

ـ الطبري ٥ ـ ١٢ وما يليها؛ الإصابة ٣: ٥١١ ـ ٥١٢؛ الحلية ١، ٣٨ ـ ٥٥.

(٣) أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وزوج النبي صلى الله عليه وسلم (٩ ق.هـ. ـ ٥٨ هـ = ٦١٣ ـ ٦٧٨ م).

ـ الطبري: ج ٣، ص ٦٧؛ والإصابة: ج ٤، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠؛ والحلية: ج ٢، ص ٤٣ ـ ٥٠.

(٤) استشهد به الشارح في ٢٣١: أ من المخطوطة، بلفظ: (لقد رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء). ولم أقف عليه بهذا اللفظ في الموضعين، والحديث مروي بألفاظ مختلفة عن عائشة رضي الله عنها.

ـ أخرجه البخاري ج ٣، ص ١٣٤ و، ٨، ص ٨٢ «... قلت فما كان يعيشكم قالت الأسودان التمر والماء...» و: ج ٧، ص ٦٠ بلفظ: «... حين شبعنا من الأسودين التمر والماء» وص ٦٩: بلفظ: «... وقد شبعنا من الأسودين التمر والماء؛ ومسلم: ج ٤، ح ٢٩٧٢ «ع»، ٢٨، ٣٠، ٣١، «خ» وأحمد: ج ٦، ص ٧١، ٨٦، ص ١٠٨، ١٨٢، ٢٣٧؛ وابن ماجه: ج ٢، ح ٤١٤٥ وعن أبي هريرة أخرجه مالك: ج ٣، ص ١١٦؛ وأحمد: ج ٢، ص ٢٩٨، ٣٥٤، ٤١٦، ٤٥٨؛ والترمذي: ج ٩، ح ٣٤١٥؛ وعن الزبير بن العوام أخرجه أحمد: ج ١، ص ١٦٤؛ والترمذي: ج ٩، ح ٣٤١٤؛ وابن ماجه: ج ٢، ح ٤١٥٨. وعن معاوية بن قرة عن أبيه أخرجه أحمد: ج ٤، ص ١٩ وج ٥؛ ص ٤٢٩. وقد أورده ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١٤٣، كالرواية الأولى عند الدماميني إلا أن فيها من طعام وليس فيها التمر والماء.

قلت: هذا الكلام من المصنف صريح في أن مثل القمرين والعمرين مثنى، وهو مخالف لقوله فيما يأتي: وما/أعرب إعراب المثنى مخالفاً لمعناه أو غير ٤٥ز
صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به. إذ مقتضى هذا الكلام ألا يكون مثل القمرين والعمرين مثنى ضرورة أنه لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، وإنما هو ملحق بالمثنى فالتنافي[١] بين الكلامين ظاهر.

ولقائل أن يقول أيضاً: لا نسلم أن التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين على الاختلاف في اللفظ، وإنما وقعت بعد جعلهما متفقي[٢] اللفظ بالتغليب.

قال بعض المحققين: وذلك بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد كتماثل أبي بكر وعمر، فقالوا: العمران وكذا القمران والحسنان[٣]. وينبغي أن يغلّب الأخف[٤] لفظاً كما في العمرين والحسنين، لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار[٥] ما هو أبلغ في الخفة، وإن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً لم ينظر إلى الخفة بل يغلّب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر.

«**وفي المعنى على رأي**»، فلا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين.

قال ابن الحاجب: وهل يجوز أن تأخذ[٦] الاسم المشترك فتثنيه[٧] باعتبار المدلولين كقولك: عينان، في عين الشمس وعين الماء، فيه خلاف، والظاهر أن

---

(١) والتناق، ز.

(٢) متقفى، ك.

(٣) هما الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وقد عرفناك بالحسن في ١ : ٤٢ أما الحسين فهو أبوعبدالله سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم [٤ـ٦١ هـ= ٦٢٥ـ٦٨٠ م].
ـ الطبري: ج ٦، ص ٢١٥؛ تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٣٤٥ـ٣٥٧.

(٤) الأحق، ز، ك.

(٥) فنختار، د.

(٦) نأخذ، د.

(٧) فتنثيته، ز.

جوازه شاذ، والأكثر المستعمل على خلافه. انتهى. ومما جاء على الطريقة القلى قول أبي العلاء(١):

ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين(٢) ذا نوم وذاك مشطب(٣)

المنصل: السيف. والغراران(٤): بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف. والمشطب: السيف الذي فيه شطب ــ على زنة غرف ــ أي: طرائق في متنه، وعليه قول الحريري(٥) في المقامة العاشرة(٦):

جـاد بـالعين حين أعمى هـواه عـينـه فـانـثـنى بـلا عـيـنـين(٧)

---

(١) أبو المعلى، ز، ك، وهو خطأ والصواب ما أثبتنا. وهو أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري القضاعي [٣٦٣ــ٤٤٩ هـ = ٩٧٣ــ١٠٥٧ م]. أخذ عن أبيه وعن محمد بن عبدالله بن أسعد وعنه أبوالقاسم علي بن المحسن التنوخي والخطيب أبوزكريا يحيى التبريزي وغيرهما، وله سقط الزند ولزوم ما لا يلزم كلاهما شعر «مطبوعان» وذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد، الثلاثة شرح واختصار لشعر أبي تمام، البحتري، المتنبي والثاني مطبوع.
ــ الوفيات: ج ١، ص ٩٤ــ٩٨؛ معجم الأدباء: ج ٣، ص ١٠٧ــ٢١٨؛ لسان الميزان: ج ١، ص ٢٠٣ــ٢٠٨.

(٢) غراران، ز.

(٣) لم أجده في سقط الزند ولا اللزوميات.

(٤) والفرار، ز، ك.

(٥) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري [٤٤٦ــ٥١٦ هـ = ١٠٥٤ــ١١٢٢ م]. قرأ على الفضل القصباني، من كتبه المقامات «ط» ودرة الغواص في أوهام الخواص «ط» الملحة «في النحو» «ط» وشرحها.
ــ البغية: ج ٢، ص ٢٥٧؛ والخزانة: ج ٣، ص ١١٧؛ والوفيات: ج ٤، ص ٦٣ــ٦٨؛ القفطي: ج ٣، ص ٢٣ــ٢٧.

(٦) الشريشي: ج ١، ص ١٨١ــ٢١٤.

(٧) البيت ثالث أبيات قصيدة قالها على لسان أبي زيد، وقبله:

قل لوال غادرته بعد بين سادماً نادماً يعض اليدين
سلب الشيخ ماله وفتاه لبه فاصطلى لظى حسرتين

وبعده:

خفض الحزن يا معنى فما يجـ ـدي طلاب الآثار من بعد عين

سادما: متغير العقل من الغم. اللظى: لهب النار، استعاره لما تعقبه الحسرة من حرارة في القلب: جاد: سمح. العين: الذهب. انثنى: رجع. بلا عينين: بلا مال ولا بصر. من بعد عين: العين: الشخص.

=

فهذا وأمثاله عند المحققين مما يحمل على الشذوذ.

وقد أورد على هذا المذهب تثنية العلم وجمعه، وتقريره أن نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، إذ العلم لم يوضع للقدر المشترك بين مسمياته كما أن المشترك كذلك وقد صح أن يقال: الزيدان والزيدون بالاتفاق، فليصح القرءان والقروء[١].

باعتبار المدلولات المختلفة.

وأجاب ابن الحاجب عنه بوجهين:

تقرير الوجه الأول: أن مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر إلى حقيقته من كونه آدمياً أو غيره فإذا اجتمع معه مسمى آخر مثله فذلك العلم يصح تثنيته لأن مسمىٰ الثاني من جنس الأول، إذ المراد هنا بالجنس ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد لمعنى[٢] جامع بينهما في نظر الواضع سواء كانت[٣] ماهيتهما[٤] مختلفة كالأبيضين[٥] لإنسان وفرس، فإن الجامع بينهما في نظره البياض، وليس نظره إلى الماهيتين بل إلى صفتهما التي اشتركا فيها[٦]، أو متفقة كما نقول: الأبيضان لإنسانين، والبيض لأفراس، وسواء كان الواضع[٧] واحداً[٨] كرجلين[٩]، أو أكثر كالزيدين[١٠]، فإن نظر كل واحد من الواضعين

= ونسب السيوطي البيت إلى أبي العلاء خطأ.
ـ الشريشي ١: ٢١٠ـ٢١٣؛ المقامات ١: ١٧ـ١٨؛ الهمع ١: ٤٣؛ الدرر ١: ١٧ـ١٨.

(١) والقرناء، ز، والقرؤ ن، ك.
(٢) بمعنى، ز.
(٣) كان، ز.
(٣) ماهياتها، ز.
(٥) كأبيضين، د.
(٦) فيهما، ز.
(٧) الوضع، ز، ك.
(٨) واحد، ك.
(٩) وكرجل، ك.
(١٠) كالزيدين والزيدين، ك.

في وضع كلمة زيد ليس إلى ماهية[١] ذلك المسمى بل إلى كون ذلك المسمى متميزاً بهذا[٢] الاسم عن غيره أيّ ماهية كان حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس، فالنظر بالوضعين إلى شيء واحد كما في الأبيضين، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم.

وتقرير الوجه الثاني: أنه لوسلم أن العلم الذي فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة إلى مسمياته لم يلزم من صحة الزيدين صحة القرءين للحيض والطهر، لأن القرء إذا كان للحيض فهو إسم جنس إذ له بهذا المعنى/أفراد وكذا[٣] إذا ٤٦ ز
كان للطهر وقد صح أن يثنى باعتبار فردي أحد[٤] الجنسين، فلو عدل عن الاقتصار على ذلك وثني باعتبار فردي الجنسين لأورث لبساً؛ إذ لا يعلم أثنى باعتبار فردي جنس واحد أم باعتبار فردي جنسين، وهذا مفقود في العلم؛ إذ ليس لشيء من مسمياته أجناس.

وقال المصنف في شرح الكافية الشافية[٥]: منع أكثر النحويين التثنية والجمع في الأسماء المتفقة لفظاً المختلفة معنى، والذي أراه الجواز بشرط أمن اللبس كقولك[٦]: عندي عينان منقودة ومورودة، ووجه ذلك أنه[٧] لا خلاف في عود الضمير عليهما عند أمن اللبس كقولك: عندي عين منقودة وعين مورودة

---

(١) إلى ماهية الى ماهية، د.

(٢) لهذا، ز.

(٣) أو كذا، د.

(٤) احدى، د، ك.

(٥) لم أجده في مظنته، وفي شرح التسهيل ١:٦٣ كلام بمعناه وليس به.

(٦) كقوله، ك.

(٧) لأنه، د.

أبحتهما للضيف، فكما اجتمعا في الإضمار يجتمعان في الإظهار، وممن أجاز ذلك ابن الأنباري[1] مستدلاً بحديث: «الأيدي ثلاث»[2].

قلت: الدليل ضعيف، إذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الإضمار جواز الاجتماع في الإظهار، ثم هذا مخالف لظاهر قوله: على رأي؛ لإشعاره بقلة القائلين به؛ ولإطلاقه هنا في المتن؛ إذ لم يقيده بأمن اللبس. «**بزيادة ألف في آخره رفعاً**» كالزيدان والباء متعلقة بالجعل من قوله أولاً: جعل الاسم.

أو بدليل، ورفعاً حال من الضمير المضاف إليه «أخر[3]» العائد إلى الاسم من قوله: جعل الاسم. على معنى مرفوعاً أو ذا رفع. أو مصدر ليرفع مقدراً والجملة في محل نصب على الحال أي حالة كونه يرفع رفعاً. أو ظرف[4] على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: وقت رفع. «**و**» زيادة «**ياء مفتوح ما قبلها جراً ونصباً**» كالزيدين «**تليهما**» أي الألف والياء «**نون مكسورة**»، على أصل التقاء الساكنين، وذلك في الجر والنصب متفق عليه، وأما في الرفع فالشلوبين يرى أنه إذا التقى ساكنان أولهما ألف فالأصل تحريك الثاني بالفتح. فعلة الكسر عنده هنا إرادة الفرق بينهما وبين نون الجمع.

«**فتحها لغة**» وهو قول الكسائي والفراء، لكن خصاه بالياء ومنعاه مع

---

(١) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (٢٧١ــ٣٢٨ أو ٣٢٧ هـ = ٨٨٤ــ٩٤٠ أو ٩٣٩ م). نحوي لغوي، سمع من ثعلب وروى عنه الدارقطني، له كتب كثيرة منها: غريب الحديث والأضداد ــ ط، والمذكر والمؤنث ــ ط، وإيضاح الوقف والابتداء ــ ط، وشرح السبع الطوال ــ ط.
ــ البغية: ج ١، ص ٢١٢ــ٢١٤؛ الوفيات: ج ٤، ص ٣٤١ــ٣٤٣؛ الغاية: ج ٢، ص ٢٣٠؛ طبقات الحنابلة: ج ٢، ص ٦٩ــ٧٣.

(٢) الرواية التي وقفنا عليها: «ثلاثة» والحديث أخرجه أحمد ج ٣، ص ٤٧٣؛ وأبو داود ج ٢، ح ١٥٨٤ عن مالك بن نضلة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي التي تليها ويد السائل السفلى فأعط الفضل ولا تعجز عن نفسك» وأخرجه الطيالسي: ج ١، ص ١٧٩ عن عبدالله «بن مسعود» أطول من هذا اللفظ يقفه شعبة ويرفعه غيره والحديث في شرح التسهيل ١: ٦٣.

(٣) في آخر، د.

(٤) أو ظرفا، د، ك.

الألف ثم اختلفا: فالكسائي نقله عن بني زياد بن فقعس[١]، وكان لا يزيدك عليهم فصاحة، والفراء نقله عن بعض بني أسد[٢] وأنشد لبعضهم[٣] يصف قطاة:

على أحــوذيين استقلت عشيــة فمــا هي إلاَّ لمحــة وتـغيـب[٤]

---

(١) بطن من بني أسد من العدنانيين ونسبتهم إلى جدهم فقعس بن طريف بن عمرو بن معين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة...

ــ نهاية الأرب ٢: ٣٥٠؛ معجم ما استعجم ١: ٣٣٣؛ نسب قحطان وعدنان، ص ٥.

(٢) هم بنو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار... ولأسد من الولد: دودان وكاهل وعمرو وصعب وحلمة والعدد في بني دودان. وفي العرب أسد بن ربيعة بن نزار، وله من الولد: جديلة وعنزة وعميرة. وفي العرب أيضاً أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة. وله من الولد: تيم الله وشيع الله. وعند الإطلاق يراد ببني أسد بنو خزيمة. ابن حزم: ١١، ١٩٠، ٢٩٣، ٤٥٣.

(٣) حميد بن ثور بن حزن بن عمرو الهلالي، واسم جده في الأغاني عبدالله بن عامر بن أبي ربيعة بن نهيك ورفع نسبه إلى قيس بن عيلان بن مضر، فليس على هذا من بني أسد.

شاعر مجيد، شهد حنينا مع المشركين ثم أسلم. مات في خلافة عثمان، وقيل: أدرك خلافة عبدالملك بن مروان. ديوانه مطبوع.

ــ الأغاني ٤: ٣٥٦ــ٣٥٨؛ الجمحي ٢: ٥٨٤؛ ابن قتيبة ١: ٣٩٠ــ٣٩٤؛ الإصابة ١: ٣٥٦.

(٤) من قصيدة مطلعها:

مرضت فلم تحفل عليَّ جنوب وأدنفت والممشى إليَّ قــريــب

وقبل الشاهد:

وصفن لها مزناً بأرض تنـوفة فــما هي إلا نهلة فــوثــوب

وبعده:

ثمان بـأستـارين يهوين مقدما صبيحـة خمس مـا لهن جنيب

تحفل: تبالي، يعدى بنفسه وبالباء. أدنفت: ثقلت من وطأة المرض. تنوفة: قفر. (فوثوب) يروى: فتؤوب. أحوذيين، مثنى أحوذي بياء مشددة ليست للنسب: الخفيف في الأشياء لحذقه، ويعني بهما جناحي القطاة. استقلت: ارتفعت في الهواء. لمحة: نظرة، من لمح البرق.

ويروى:

على أحوذيين استقلت عليهما نجــاة فتبدو تــارة وتغيب

حميد: ٥٠ــ٥٩، ابن يعيش ٤: ١٤١؛ المقرب ٢: ٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٦٥؛ ابن الناظم ١٧؛ الفراء ٢: ٤٢٣؛ ابن عقيل ١: ٦٢؛ المقاصد ١: ١٧٧ــ١٨٤؛ التصريح ١: ٧٨؛ الهمع ١: ٤٩؛ الأشموني ١: ٩٠؛ الدرر ١: ٢١.

الأحوذيان[١]: صفة جناحيها[٢] يصفها بالخفة والسرعة. قال[٣] ابن جني: فتحها بعضهم مع الثلاثة حملاً للواحد على الاثنين. يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب، وعلى هذا النقل اعتمد المصنف قال ابن جني: قرأت على أبي علي[٤] في نوادر أبي زيد:

أعرف منها الوجه والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا[٥]

وغير ابن جني من البصريين لا يجيز الفتح أصلاً[٦] لا مع الألف ولا مع الياء. وقيل في هذا البيت إنه مصنوع.

قال ابن هشام: وهذا عندي مردود، لأن أبا زيد هو الثقة في ما ينقل، وقد كاد أبو علي يصلي بنوادره، وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراح[٧] قول منكره، وفيه الشاهد في موضعين، لأن (ظبياناً) تثنية ظبي وهو على حذف مضاف.

وقال ابن عصفور[٨]: من العرب من يفتحها مع الألف إلاَّ أن ذلك

---

(١) والأحوذيان، ز.

(٢) جناحها، ز.

(٣) وقال، ز.

(٤) الفارسي.

(٥) من رجز لرجل من بني ضبة لم يسموه، ونسب إلى رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه، وزاد بعده أبياتاً صلتها بالشاهد واهية. وقبل الشاهد:

إن لسلمى عندنا ديوانا أخزى فلاناً وابنه فلانا

كانت عجوزا عمرت زمانا وهي ترى سيئها إحسانا

يروى: إن لسعدى. يخزي. أحب منها. الجيد. الأنف.

ـ أبو زيد: ١٥؛ ابن يعيش ٣: ١٢٩، ٤: ٦٧، ١٤٣؛ المقرب ٢: ٤٧؛ الرضي ٢: ١٧٢؛ ابن عقيل ١: ٦٤؛ المقاصد ١: ١٨٤ ـ ١٨٧؛ التصريح ١: ٧٨؛ الهمع ١: ٤٩؛ الأشموني ١: ٩٠؛ الخزانة ٣: ٢٣٦ ـ ٢٣٧؛ الدرر ١: ٢١.

(٦) مطلقا أصلا، د.

(٧) طرح، د.

(٨) قال في المقرب ٢: ٤٧ (ولا تفتح مع الألف فأما قوله: أعرف منها... فمصنوع) وهذا نقيض ما نسب إليه.

لم يجيء إلاَّ في لغة من يجعل المثنى بالألف في كل حال. وأنشد البيت، كذا في شرح ابن قاسم وسكت عليه.

قلت: وهو من العجب فإن في البيت شاهداً مقبولاً على رد هـذه الدعوى، وذلك أن قائله قال: (ومنخرين) بالياء/فدل ذلك على أن أصحاب ٤٧ز
هذه اللغة قد لا يلتزمونها، بل تارة يستعملون المثنى بالألف[١] مطلقاً وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة. «**وقد تضم**» ظاهره مطلقاً، أي: مع الألف والياء[٢]، وكأنه اعتمد في ذلك ما نذكره[٣]، وذلك أن أبا الفتح بن جني قال:

ضم نون التثنية واقع في كلامهم وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس[٤] عليه.

وقال الشيباني[٥]: هو لغة. وحكى: هما[٦] خليلان.

وأطلق، لكن قيد ذلك بعضهم بكون النون بعد الألف خاصة، وسمع من سيدتنا فاطمة[٧] ــ رضي الله عنها ــ يا حسنان ويا حسينان[٨]. وأنشد

---

(١) بألف، ز.

(٢) أو الياء، ز.

(٣) يذكره، د، ك.

(٤) ينقاس، ك.

(٥) أبو عمرو إسحاق بن مرار الكوفي الشيباني ولاء [٩٤ــ٢٠٥ أو ٢٠٦ أو ٢١٠ أو ٢١٣ هـ = ٧١٣ــ٨٢٠ أو ٨٢١ أو ٨٢٥ أو ٨٢٨ م]. جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم فنسب إليهم، يعرف بالأحمر، لازمه الإمام أحمد بن حنبل وروى عنه. من مؤلفاته:
غريب الحديث، أشعار القبائل، خلق الإنسان.
ــ الوفيات: ج ١، ص ٢٠١ــ٢٠٢؛ المعجم: ج ٦، ص ٧٧ــ٨٤؛ البغية: ج ١، ص ٤٣٩ــ٤٤٠.

(٦) بما، ز.

(٧) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨ ق.هـ ــ ١١ هـ = ٦٠٥ــ٦٣٢ م). أمها خديجة بنت خويلد، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه وولدت له الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم، توفيت بعد أبيها بستة أشهر، وعملت لها أسماء بنت عميس نعشاً وكانت قد رأته يصنع في بلاد الحبشة ولم يعمل لأحد في الإسلام قبل فاطمة.
ــ طبقات ابن سعد: ج ٨، ص ١٩ ــ ٣٠؛ الإصابة: ج ٤، ص ٣٦٤ــ٣٦٨؛ حلية الأولياء: ج ٢، ص ٣٩ــ٤٣.

(٨) يا، ز.

أبو عمر[١] الزاهد غلام ثعلب[٢] في كتاب اليواقيت:

يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان[٣]

القذان: بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة: البراغيث، واحده قذة بضم القاف كذا في الصحاح[٤]. وحكى شيخنا كمال الدين الدميري[٥] في كتابه[٦]: حياة الحيوان[٧] أنه بالدال المهملة، ونسب ذلك إلى ابن سيده[٨].

وقال بعضهم: من العرب من يلزم المثنى الألف ويعربه إعراب المفردات،

---

(١) أبو عمرو، ز، والصواب ما أثبته.

(٢) على ما نقله ثعلب، د، ك، والصحيح ما اخترته؛ لأن اليواقيت لأبي عمر الزاهد لا لثعلب.

(٣) البيت من أبيات لأبي بيهس رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي.
ـ الأمدي ١٢١ـ١٢٢.
ووهم جامع ديوان رؤبة بن العجاج السعدي أن الشاهد له فألحقه بما نسب إليه ص ١٨٦. والبيت ثاني أبيات ثلاثة أولها:

قالت لنا: ـ وقولها أحزان ـ ذروه والقول له بيان

وبعده:

من وخز برغوث له أسنان وللبعوض فوقه دندان

ـ الأمدي: ١٢١؛ الدميري ٢: ٢٤٢؛ التصريح ١: ٧٨؛ الهمع ١: ٤٩؛ الأشموني ١: ٩١؛ الخزانة ١: ٤٤؛ الدرر ١: ٢٢.

(٤) ج ٢، ص ٥٦٨.

(٥) أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي [٧٤٢ـ٨٠٨ هـ = ١٣٤١ـ١٤٠٥ م]. الديمري الأصل، القاهري المنشأ، الشافعي، قرأ على التقي السبكي وأبي الفضل النويري والجمال الأسنوي والبهاء بن عقيل وغيرهم، من مصنفاته:
الديباجة: شرح سنن ابن ماجه، النجم الوهاج: شرح المنهاج، مختصر حياة الحيوان ـ ط، مختصر (الغيث الذي انسجم): شرح لامية العجم للصفدي.
ـ البدر: ج ٢، ص ٢٧٢؛ الضوء اللامع: ج ١٠، ص ٥٩ـ٦٢؛ الشذرات: ج ٧، ص ٧٩ـ٨٠؛ درة الحجال ٢: ٢٤٧.

(٦) كتاب، د، ك.

(٧) ج ٢، ص ٢٤٢: قال: (القدان: بكسر القاف وبالدال المهملة المشددة البراغيث، قاله ابن سيده... وذكر له معاني أخر وأنشد: يا أبتا...).

(٨) ذكره في المحكم (٦: ٧٦) (ق ذذ) ـ بذالين معجمتين ـ فقال: القذان: البراغيث) واحدتها: قذة، وقذذ).

وعلى هذا تقول: جاء(١) الزيدانُ ـ بضم النون ـ ورأيت الزيدان ـ بفتحها ـ ومررت بالزيدان ـ بكسرها ـ وذلك قليل جداً. «**وتسقط**» النون، «**للإضافة**» وهو قياس كقوله تعالى:

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ(٢)﴾.

«**أو للضرورة**(٣)» كقول الشاعر:

قد سالم الحيات(٤) منه القدما(٥) ....

---

(١) جاءني، د.

(٢) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا... يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا...﴾ (٦٤) المائدة (٥).

(٣) أو الضرورة، ز.

(٤) الحيان، د.

(٥) من أرجوزة اختلف في قائلها اختلافا واسعا فقال سيبويه: عبد بن عبس. وقال الأعلم: العجاج. وليس البيت في ديوانه (شرح الأصمعي). وقال العيني: هو أبو حيان الفقعسي أو مساور العبسي أو الدبيري، الأول عن ابن هشام الحنبلي والثاني عن ابن هشام اللخمي والثالث عن السيرافي. ومطلع الأرجوزة:

عيسية لم ترع قُفًّا أدرما ... ولم تعجِّم عرفطا معجما
كأن صوت شخبها إذا همى ... بين أكف الحالبين كلما
شد عليهن البنان المحكما ... سحيف أفعى في حشيٍّ أعشما

وقبله:

عبد كرام لم يكن مكرما ... عذبه الله بها وأغرما
وليِّدا حتى عسا واعرنزما ... .

وبعده:

الأفعوان والشجاع الشجعما ... وذات قرنين ضموزا ضِرزَما

عيسية: إبل بيض. ويروى عبسية: إبل منسوبة إلى عبس، أبي قبيلة. قف: ما ارتفع وغلظ من الأرض. أدرم؛: الأرض المستوية أو التي لا نبات عليها، عرفط: نبات خبيث الرائحة. شخبها: صوت خروج اللبن من ضرعها. همى: سال. سحيف: صوت، أصله صوت الرحى. خشي: بالخاء المعجمة والمهملة يابس. أعشم: يابس. عبد كرام: يروى عند كرام بالنون. وليد: مصغر وليد.

عسا: يبس وصلب. اعرنزما: اجتمع.

الأفعوان: ذكر الحيات. الشجاع: ضرب منها.

=

أنشده ابن جني وقال: نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم، ورواه البغداديون بنصب الحيات، وقال أراد القدمان، كما قال[١]:

كـأن أذنـيـه إذا تـشـوفـا فـادمـتـا أو قلمـا مـحـرفـا[٢]

أراد قادمتان أو قلمان محرفان، والذي يرويه تخال[٣] أذنيه، قادمة أو قلما، فالمعنى: تخال[٤] كلًا من أذنيه. وأجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيقال في

= الشجعم: الطويلة. ذات قرنين: ضرب من الحيات.
ضموز: ساكنة لا تصفر.
ويروى: ضروس: شديدة العض بالأضراس. ضرزم: مسنة.
ـ سيبويه: ج ١، ص ١٤٥؛ المقتضب: ج ٣، ص ٢٨٣؛ الخصائص: ج ٢، ص ٤٣٠؛ المقاصد: ج ٤، ص ٨٠ـ٨٣؛ الخزانة: ج ٤، ص ٥٦٩ـ٥٧٤؛ التبريزي: ج ٢، ص ٣٢٩؛ شرح التسهيل ٩١:ب؛ المغني: ج ٢، ص ٧٨١؛ المنصف ٢: ٦٩، ٢٢٧؛ السيوطي ٢: ٩٧٣ـ٩٧٥؛ الهمع ١: ١٦٥؛ الأشموني ٣: ٦٧؛ الدرر ١: ١٤٤.

(١) محمد بن ذؤيب بن محجن العماني الفقيمي الحنضلي. من مخضرمي بني أمية والعباس أنشد الرشيد في خلافته. وعاش نحواً من ثلاثين ومائة عام. وليس من أهل عمان، لكنه كان أصفر ضخم الطحال، فرآه الراجز دُكين: فقال: من هذا الغلام العماني؟ وأهل عمان معروفون بذلك.
ـ ابن قتيبة ٢: ٧٥٥ـ٧٥٦؛ الأغاني ١٨: ٣١١ـ٣٢٠؛ الخزانة ٤: ٢٩٣.
وقيل: قاله أبو نخيلة: حزن بن زائدة بن لقيط بن بني حِمَّان: عبدالعزى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم. وسماه ابن قتيبة: يعمر. شاعر راجز، مدح خلفاء بني أمية وبني العباس. وكان بينه وبين العجاج مهاجاة. أنشد أبا جعفر المنصور قصيدة حرضه فيها على خلع عيسى بن موسى عن ولاية العهد وجعلها للمهدي، فطلبه عيسى وقتله.
ـ ابن قتيبة ٢: ٦٠٢؛ الآمدي ١٩٣ـ١٩٤؛ الاشتقاق ٢٥٢؛ الخزانة ١: ٧٩ـ٨٠.

(٢) تكلم ابن هشام على البيت فذكر ما فيه من التخريجات، قال: زعم قوم أن (كأن) قد تنصب الجزئين وأنشدوا... البيت، فقيل الخبر محذوف أي: يحكيان، وقيل: إنما الرواية تخال أذنيه، وقيل: الرواية قادمتا أو قلما محرفا بألفات غير منونة، على أن الأسماء مثناة وحذفت النون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة.
ـ الكامل: ج ٣ ص ٨٦٧، الخصائص: ج ٢، ص ٤٣٠ـ٤٣١؛ التبريزي: ج ٢، ص ٣٢٩؛ الرضي ٢: ٣٤٧؛ المغني: ج ١، ص ٢١١؛ السيوطي: ٢: ٢١٥ـ٢١٦؛ الهمع ١: ١٣٤؛ الأشموني ١: ٢٧٠؛ الخزانة: ج ٤، ص ٢٩٢ـ٢٩٤؛ الدرر ١: ١١٢.

(٣) يخال، د.

(٤) يخال، د، ك.

السعة: قام الزيدا[١].

فإن قلت: قيد بعضهم حذفها للضرورة بأمن اللبس فلا يجوز الحذف في هذان وهاتان، [والمصنف أخل بهذا القيد.

قلت: الكلام إنما هو في المثنى وليس هذان وهاتان[٢]] منه حقيقة، وإنما هما[٣] من الصيغ المراد بها الاثنان فلا ضير في ترك الاحتراز عن مثلهما، نعم يرد مثل: الخوزلان[٤] «**أو لتقصير صلة**».

قال ابن قاسم[٥]: يشمل صلة (أل) كقوله[٦]:

خليلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا[٧] وواشيا [٨]

قيل: ويحتمل الإضافة، وصلة غيرها كقوله [٩]:

أبني كليب إن عميّ[١٠] اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا[١١]

---

(١) الزيدان، د، ك.

(٢) هاتان وهذان، د، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٣) هي، د، ك.

(٤) الحوزلان، ز.

(٥) القاسم، ز.

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) عدولا، د.

(٨) لم أجد عليه مزيدا، وهو في شرح التسهيل ١:٦٦؛ الهمع ١:٤٩؛ الدرر ١:٢٣.

(٩) أبي مالك غياث بن غوث بن الصلت التغلبي المعروف بالأخطل [١٩ــ٩٠هـ = ٦٤٠ــ٧٠٨م]. شاعر نصراني مدح بني أمية وهاجى الفرزدق وجريرا، ، ديوانه مطبوع.

ــ ابن قتيبة: ج ١، ص ٤٨٣ــ٤٩٦؛ الخزانة: ج ١، ص ٢١٩ ــ ٢٢١؛ الأغاني: ج ٨، ص ٢٨٠ ــ ٣٢٠. ونسب البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

(١٠) عميا، ز.

(١١) الاغلاقا، ز، والبيت من قصيدة يهجو فيها جريرا ويفتخر على قيس، ومطلعها:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

وقبل الشاهد:

ولقد علمت إذا العشار تروحت هدج الرئال تكبهن شمالا

ترمي العضاه بحاصب من ثلجها حتى يبيت على العضاه جُفالا

أنا نعجل بالعبيط لضيفنا قبل العيال ونقتل الأبطالا =

قلت: إيراد البيت الثاني شاهداً على تقصير الصلة سهو؛ إذ الذي فيه إنما هو تقصير الموصول لا الصلة.

ثم قال ابن قاسم: ونقص المصنف من أسباب حذف النون شبه الإضافة، وذلك في موضعين، أحدهما: إثنا عشر واثنتا عشرة[1]. والثاني قولهم: لا غلامي لك على مذهبه، والواقع قبل الضمير عند الأخفش وهشام في ضاربك، فإن الكاف عندهما في محل نصب.

قلت: لا يلزمه الأول ولا الأخير؛ لأنه لا يقول به.

= وبعده:

وأخوهما السفاح ظمأ خيله حتى وردن جِبى الكُلاب نهالا

واسط: قرية غربي الفرات مقابل الرقة من أعمال الجزيرة والخابور من منازل بني تغلب وليست واسطا التي بناها الحجاج بين البصرة والكوفة. العشار: جمع عشراء الناقة التي أتى على لقاحها عشرة أشهر. هَدَج: مشية متقاربة الخطى. الرئال: أولاد النعام. العضاه: نوع من الشجر له شوك.

حاصب: ما تناثر من دقاق الثلج. جفال: متراكب. العبيط: الطري من اللحم. بني كليب: ابن يربوع رهط جرير.

عَمَّيَ: اختلف فيهما، وأقرب ما قيل إلى الصحة أنهما عمرو ومرة ابنا كلثوم، الأول قتل عمرو بن هند الملك والثاني قتل المنذر بن النعمان بن المنذر. الأغلال: قيود من حديد أو من جلد فيه شعر تجعل في عنق الأسير. السفاح: هو سلمة بن خالد بن كعب التغلبي؛ سمي بذلك لأنه لما دنا من الكلاب شقق مزاد قومه وقال لهم: ليس لكم إلا ماء القوم فقاتلوا عنه وإلا فموتوا عطشا. جبى: الماء المجموع في الأحواض للإبل. الكلاب: ماء بين البصرة والكوفة فيه يوم الكلاب الأول.

نهال: جمع نهل، ونهل جمع في المعنى لناهل وهو العطشان والريان من الأضداد، والمناسب هنا الأول..

ـ ديوان الأخطل: ص ٤١ـ٥١؛ سيبويه: ج ١، ص ٩٥؛ المقتضب: ج ٤، ص ١٤٦؛ المقاصد: ج ١، ص ٤٢٣ـ٤٢٥؛ الخزانة: ج ٢، ص ٤٩٩ـ٥٠٣؛ وج ٣، ص ٤٧٣؛ المحتسب ١: ١٨٥؛ المنصف ١: ٦٧؛ الشجري ٢: ٣٠٦؛ ابن يعيش ٣: ١٥٤، ١٥٥؛ ابن مالك ١: ٦٥ـ٦٦؛ شرح التسهيل ١: ٦٦؛ ٢١٤؛ الرضي ٢: ٤٠، ٢٠٣؛ الهمع ١: ٤٩؛ التصريح ١: ١٣٢؛ الدرر ١: ٢٣.

(١) اثني عشر واثنتي عشرة، ز، اثنى عشر واثنتي عشرة، ك.

«ولزوم الألف» للمثنى في جميع الحالات الثلاث «لغة حارثية»[١] كقوله[٢]:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[٣]

---

(١) نسبة إلى بني الحارث بن كعب.

(٢) قال العيني: قائله أبو النجم، ذكره الجوهري، ويقال: رؤبة بن العجاج وليس في ديوانه. وانظر الكلام على البيت.

(٣) أنشد قبله الجوهري:

واهـا لـريا ثم واهـا واهـا هي المنى لـو أننا نلنـاهـا
يـا ليت عيناهـا لنا وفـاهـا بثمـن نـرضي بـه أبـاهـا

وأنشد أبو زيد في نوادره عن المفضل الضبي، قال: أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أيُّ قـلوص راكـب تـراهـا شـالوا عَـلاَهن فَشُلْ عَـلاَها
واشـدد بمثنى حَقَب حَقْواها نـاجيـة ونـاجيـا أبـاهـا
إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا قـد بلغا في المجـد غايتـاهـا

وقال البغدادي: نسبه ابن السيد في أبيات المعاني لرجل من بني الحارث... ونقل عن العيني ما نقلناه عنه عن الجوهري وأبي زيد، وذكر أن السيوطي تبعه في ذلك في شرح شواهد المغني ثم قال: وقد رجعت إلى الصحاح فلم أر فيه إلا البيتين الأولين ولم أر فيه ما أنشده الشارح هنا، يريد بالبيتين الأولين: واها لريا... ويريد بالشارح الرضي، وما أورده، هو: إن أباها...، ثم قال أيضاً: وقد رجعت إلى النوادر أيضاً فلم أر فيها هذين البيتين، وإنما أورد عن المفضل الأبيات الأربعة من قوله: أي قلوص... إلى قوله وناجيا أباها، أوردها في موضعين من النوادر. وقال البغدادي في موضع آخر: قال أبو الحسن الأخفش في شرح النوادر قال أبو حاتم سألت أبا عبيدة عن هذه الأبيات فقال: انقط عليها هذا من صنعة المفضل انتهى كلام البغدادي. قلت: والأبيات: أي قلوص... في الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٣٨، وليس فيها إن أباها...

قلوص: الشابة من الإبل. شالوا: ارتفعوا. وشل: أمر منه، ورواية الجوهري: طاروا علاهن فطر علاها.

علاهن... علاها: القياس قلب هذه الألف ياء في على ولدى عند اتصالها بالضمير، ومن العرب من يبقي الألف دون قلب. قال البغدادي: ج ٣، ص ١٩٩، قال أبو حاتم فيما كتبه على نوادر أبي زيد: هذه لغة بني الحارث بن كعب ولغتهم قلب الياء الساكنة اذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان والسلام علاكم. انتهى. قلت وهذه اللغة بالنسبة لعلىَ ولدَى شائعة اليوم في بادية نجد. ويروى طاروا عليهن فشل علاها. الحقب: حبل يشد به الرحل إلى بطن البعير مما يلي ذكره. مثنى: مصدر ميمي في معنى اسم المفعول. حقواها: =

قيل: وهذه اللغة هي: القياس، إذ[١] كانت الألف إنما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك وللرفع إذ[٢] كان الإعراب إنما يستحق بالتركيب والألف سابقة عليه.

«**وما أعرب إعراب المثنى مخالفاً [لمعناه]**[٣]» نحو كرتين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ[٤] الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ[٥]...﴾، لأن المعنى كرات كثيرة؛ إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة. «**أو غير صالح للتجريد**» من علامة التثنية، وهو نوعان: اسم جنس وعلم، **فالأول** [نحو[٣]]: كلبتي الحداد[٦] والثاني نحو: البحرين اسم بلد[٧]. «**وعطف مثله عليه**» مثل القمرين، /والعمرين، فإنهما يصلحان للتجريد ولا يصلحان للعطف ٤٨ز
المذكور؛ لأنه إن وقع عطف بعد التجريد فإنما يعطف الاسم على مخالفه مثل:

= مثنى حقو وهو الخاصرة. ناجية: سريعة. واها: اسم فعل بمعنى أعجب. لريا: يروى لليلى.
ـ المقاصد: ج ١، ص ١٣٣ ـ ١٣٩؛ الخزانة: ج ٣، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ وص ٣٣٧ ـ ٣٣٨؛ المغني: ج ١، ص ٣٧ و١٣١ و٢٣٨؛ السيوطي ١: ١٢٧ ـ ١٢٩، ٢: ٥٨٥؛ شرح المفصل: ج ١، ص ٥٣، وج ٣، ص ١٢٩ وج ٤، ص ٧٢؛ أبو زيد ٥٨، ١٦٤؛ الخصائص ٢: ٢٦٩؛ المقرب ٢: ٤٧؛ شرح التسهيل ١: ٤٩؛ الرضي ٢: ١٧٢؛ ابن الناظم: ١٢؛ الهمع ١: ٣٩؛ التصريح ١: ٦٥؛ الأشموني ١: ٧٠؛ الدرر ١: ١٢.

(١) إذا، د، ز، ان، ك.
(٢) اذا، ز، والصواب ما أثبته لأن المقام مقام تعليل.
(٣) سقطت من، د.
(٤) فارجع، د، ز، ك، وهو خطأ.
(٥) ﴿... يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ ٤ الملك (٦٧).
(٦) في الصحاح: ج ١، ص ٢١٤: والكلبتان ما يأخذ به الحداد الحديد المحمى. ومثله في القاموس: ج ١، ص ١٢٥.
(٧) اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان، في الإقليم الثاني وطولها أربع وعشرون درجة وعشرون دقيقة من المغرب وعرضها أربع وعشرون درجة وخمس وأربعون دقيقة. معجم البلدان ٢: ٧٢ ـ ٧٦. وقد أصبح اسم البحرين قاصراً في هذا العصر على جزر قليلة في الخليج العربي عاصمتها (المنامة).

القمر والشمس وعمر وأبي[١] بكر. «**فملحق**[٢] **به**»، أي: بالمثنى، فيلزم ألا يكون مثنى، وقد عرفت ما فيه.

«**وكذلك كلا وكلتا**[٣]» ليسا من المثنى حقيقة وإنما هما ملحقان به في الإعراب. «**مضافين إلى مضمر**» وهذا هو المشهور، وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فألفهما لازمة، وإعرابهما بحركات مقدرة [عليها[٤]] وأظن [أن[٥]] ابن المصنف وجه ذلك في شرح الخلاصة[٦] بأن الإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى المظهر[٧]، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطي كل ما يناسبه في[٨] الأصلية والفرعية. «**ومطلقاً على لغة كنانة**[٩]» نحو: رأيت كلا أخويك[١٠].

---

(١) وأبو، ز.

(٢) فلحق، ز.

(٣) كلتا وكلا، ك.

(٤) سقطت من، د.

(٥) عن، د، ك.

(٦) يعني الألفية، وهو كما ظن، ذكر ذلك التعليل في ص ١٤.

(٧) المطهر، د.

(٨) من، د.

(٩) هم البطون المتناسلون من أولاد كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن سعد بن عدنان وهم أربعة النضر ـ وأولاده، هم قريش ومالك ومِلْكَانْ وعبد مناف. لكل واحد من هؤلاء الأربعة بطون كثيرة يطول ذكرها.
ـ ابن حزم: ص ١١، ص ٤٦٥.

(١٠) اخوتك، د.

قال المصنف[(١)]: وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم[(٢)] أنهما في لغة الجمهور معربان[(٣)] بحركات مقدرة وأن انقلاب ألفهما جراً ونصباً للتشبيه بألف علي ولدى فإنه لو كان كذلك لم تقلبا[(٤)] ياء مع الظاهر في هذه اللغة، إذ لا يجوز ذلك في على ولدى، وأيضاً فإن شبههما بالمثنى أقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين إلحاقهما بما شبههما[(٥)] به أقوى، وأيضاً فإن القلب هنا مع عامل مناسب، بخلاف القلب في ذينك فإنه حادث بغير عامل.

«**ولا يغني العطف [عن التثنية[(٦)]]**» ينبغي أن يقيد[(٧)] بالواو، ففي كتاب التصحيف الكبير[(٨)] للعسكري[(٩)] أنه لا يجوز في (قام زيد فزيد) قام الزيدان، بخلاف قام زيد وزيد.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٢ وما فيه مغاير في الألفاظ لما نقله الدماميني وهذا نصه: (وهذه اللغة التي رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل (كلا) من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل: إن كلا معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر، على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وعلى وإلى ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما وأيضاً فإن تغير ألف كلا جاءت عن تغير عامل وتغير ألف لدى وإلى وعلى جاءت بغير تغير عامل، فتباينا وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر).

(٢) رعم، د.

(٣) معربات، د.

(٤) تقلب، د، ك. يقلبا، ز، والصواب ما أثبته.

(٥) بما يشبههما، ك، وسقط الموصول من، ز.

(٦) سقطت هذه الزيادة من نسخ التحقيق، د، ز، ك، وأضيفت في هامش، د، ولعل الناسخ أو بعض قراء النُسْخة أضافها بناء على ما ذكره الشارح، وهي ثابتة في م ص١٢، ولم يشر محققه إلى أنها سقطت من أصوله، كما أنها ثابتة أيضاً في المتن الذي مع شرح المصنف ١: ٧٢.

(٧) يقيده، د.

(٨) لعله: (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف).

(٩) أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري، (٢٩٣ـ٣٨٢ هـ = ٩٠٦ـ٩٩٣ م) خال أبي هلال العسكري، عالم متصرف في الفنون، واشتهر في الآفاق بالدراية والإتقان أخذ عن أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن دريد ونفطويه وغيرهم وروى عنه أبو نعيم الأصبهاني وأبو سعد الماليني وأخذ عنه أبو هلال العسكري، من كتبه: التفضيل بين بلاغتي العرب والعجم ــ ط، والمصون: في الأدب ــ ط، وتصحيفات المحدّثين، والزواجر والمواعظ، وراحة الأرواح. =

قال[١]: ولهذا[٢] لا يجوز قام زيد فعمرو[٣] الظريفان؛ لأن النعت كالمنعوت فكما[٤] لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما.

ووقع في بعض النسخ هنا: ولا يغني العطف عن التثنية والجمع [٥] وفي شرح المصنف[٦] أن ذلك لا يجوز في الجمع؛ لأنه أشق منه في التثنية؛ ولأنه[٧] ليس له حد ينتهي[٨] إليه. وهذا مخالف لما وقع في النسخة المذكورة.

= ــ الوفيات: ج ٢، ص ٨٣ــ٨٥؛ إنباه الرواة: ج ١، ص ٣١٠ــ٣١٢؛ البغية: ج ١، ص ٥٠٦؛ الخزانة: ج ١، ص ٩٧ــ٩٨.

(١) هذا الكلام ليس مطابقاً لما في (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص ٢١٩)، وفيما يلي نصه:

(فمن هذا أن النحويين **يقولون**: قام زيد وعمرو الظريفان، ويمتنعون من قام زيد فعمرو الظريفان، وذاك أنهم إذا لم ينعقد الاسمان لم ينعقد عندهم النعتان. وكشف هذا: أنك متى جعلت بعد حرف العطف اسما لفظه من لفظ الاسم الذي قبله، عقدت ولم تأت بالواو، وذلك لو قلت: قام زيد وزيد، كنت قائلا: قام الزيدان، فينعقد؛ لأن الواو إنما هي جامعة فقط ولو قلت: قام زيد فزيد، لم يجز أن يعقد، فتقول: قام الزيدان؛ لأنك تريد ها هنا ــ مع أنهما قد اجتمعا في الفعل ــ أن الثاني بعد الأول، فلا بد من الدال على ذلك، فلا بد من الفاء، وإذا جئت بالفاء امتنع العقد، فلا ينعقد المعنيان، لأن سبيل النعت سبيل المنعوت).

(٢) فلهذا، د.

(٣) فعمروا، ز.

(٤) وكما، د.

(٥) لم أجدها في، د، ز، ك، م، ولا في المتن الذي شرح عليه المصنف.

(٦) شرح التسهيل ١: ٧٣ وهذا نصه:

(وأما استعمال العطف في موضع الجمع فلا سبيل إليه، لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة؛ لأن الجمع ليس محدوداً فتتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل بالمثنى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر:

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا ... وثمان عشرة واثنتين وأربعا)

(٧) وأنه، د، ك.

(٨) ينهى، ز.

«**دون شذوذ**» لم يذكروا عليه شاهداً. «**أو اضطرار**[(١)]» كقوله[(٢)]:

ليث وليث في محلٍ ضنك[(٣)] . . . .

ويحكى أنه بلغ الحجاج[(٤)]:

---

(١) اضطرارا، د، ز.

(٢) واثلة بن الأسقع بن عبدالعزى الكناني الليثي (٢٢ أو١٧ أو١٣ ق.هـ ــ ٨٣ أو **٨٥** هـ = ٦٠١ أو٦٠٦ أو٦١١ــ٧٠٢ أو٧٠٤ م). ويقال: ابن عبدالله بن الأسقع، يكنى: أبا شداد أو أبا **الأسقع** أو أبا قرصافة. صحابي من أهل الصفة، خدم النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ثلاث سنين شهد تبوك وفتح دمشق، ومات بدمشق أو بالقدس.

ــ الإصابة ٣:٦٢٧؛ الاستيعاب ٣:٦٢٦؛ الخزانة ٣:٣٤٣.

وقيل قائله جحدر بن مالك: من بني حنيفة. شاعر لسن فاتك.

ــ الخزانة ٣:٣٤٣.

(٣) نقل البغدادي عن الكلاعي في السيرة النبوية ماملخصه: كان واثلة ــ رضي الله عنه ــ في خيل قيس بن هبيرة في جيش خالد بن الوليد ــ رضي الله عنه ــ في وقعة مرج الروم فخرج له بِطْريق من بطارقتهم فحمل عليه واثلة وهو ينشد:

ليث وليث في مجال ضنك ... كلاهما ذو أنف ومحك

أجول جول حازم في العرك ... أو يكشف الله قناع الشك

مع ظفري بحاجتي ودركي

وقَتَلَ واثلة ــ رضي الله عنه ــ البطريق. وأما جحدر فنقل البغدادي أبياته وسبب إنشادها عن الجاحظ في المحاسن والمساوىء، والقصة قريبة مما ذكر الدماميني، أما الأبيات فهي:

ليث وليث في مجال ضنك ... كلاهما ذو أنف ومحك

وصولة في بطشة وفتك ... إن يكشف الله قناع الشك

وظفرا بجؤجؤ وبرك ... فهو أحق منزل بترك

الذئب يعوي والغراب يبكي

ضنك: ضيق. العرك: الحرب. أويكشف: في معنى إلى أن يكشف. الظفر: الغلبة الدرك: الوصول. الجؤجؤ: الصدر. البرك: ما حول الصدر.

ــ الشجري ١:١١، ٢:١٩٦ــ١٩٧؛ المقرب ٢:٤١؛ الرضي ٢:١٧٣؛ الهمع ١:٤٣؛ الخزانة ٣:**٣٤٠**ــ**٣٤٣**؛ الدرر ١:١٨، ١٩.

(٤) أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي (٤٠ أو **٤٥** ــ**٩٥**هـ = ٦٦٠ أو٦٦٥ــ٧١٤م) من قواد بني أمية، ولاه عبدالملك بن مروان قيادة الجيش الذي قاتل ابن الزبير ثم ولاه على مكة والمدينة والطائف ثم أرسله إلى العراق فأخضعه وتولى إمارته عشرين سنة وبنى مدينة واسط، روى الحديث عن سمرة بن جندب وأنس وأبي بردة وعنه =

أن رجلاً من بني حنيفة(١) باليمامة(٢) يقال له جحدر يقطع الطريق فاحتال حتى ظفر به فقال له: ما حملك على ما فعلت؟ فقال: جفوة السلطان وكَلَبُ الزمان(٣) وجرأة الجنان، ولو بلاني الأمير لوجدني من صالحي(٤) الأعوان.

فقال: إني قاذف بك مكبلاً في حائر(٥) فيه أسد، فإن قتلك كفانا مؤونتك، وإن قتلته أحسنت جائزتك ثم ألقى به إلى أسد قد أجيع ثلاثة أيام فأقبل إليه يرتجز:

ليث وليث في محل ضنك　　كلاهما ذو(٦) أَنَفَ ومحك

ان يكشف الله قناع الشك　　فهو أحق منزل بترك

فزأر الأسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته، فأعجب الحجاج ذلك وفرض له ولأهله. قوله: في حائر، أي: مكان مطمئن أو بستان أو مكان هو مجتمع الماء.

قوله: ذو(٦) أنف، أي: ذو(٦) استنكاف، تقول: أنف من الشيء يأنف

= مالك بن دينار وثابت البناني وأيوب السختياني.
ــ الوفيات: ج ٢، ص ٢٩ــ٥٤؛ تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٢١٠ــ٢١٣؛ الشذرات ١: ١٠٦ــ١١٠.

(١) هم بنو حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعميّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، ولحنيفة من الولد الدُّول ــ وفيه كثرة بني حنيفة ــ وعدي وعامر، ومنازلهم اليمامة.
ــ ابن حزم: ٣٠٢، ٣٠٩، ٤٦٩ــ٤٧٠.

(٢) في الإقليم الثاني، طولها من جهة الغرب ٧١ درجة و٤٥ دقيقة وعرضها من جهة الجنوب ٢١ درجة و ٣٠ دقيقة، معدودة من نجد، قاعدتها حجر، تسمى جواً والعَروض كان اسمها قديماً جواً فسميت اليمامة باليمامة بنت سهم بن طسم.
ــ معجم البلدان: ج ٨، ص ٥١٥ــ٥٢٢.

(٣) شدته.

(٤) صالح، ز.

(٥) حائز، ز، جائر، د، ك وهو تصحيف.

(٦) ذوا، ز.

أنفاً وأنفة أي استنكف. والمحك: اللجاج. «**إلاَّ مع التكثير**» كقول جرير[(١)]:

تخدي[(٢)] بنا نجب أفنى[(٣)] عرائكها[(٤)] خمس وخمس وتأويب وتأويب[(٥)]

تخدي: بخاء معجمة ودال مهملة أي: تسرع، [يقال[(٦)]]: خدت الناقة تخدي أي: أسرعت. والعرائك: جميع عريكة وهي الطبيعة، والمراد بها هنا لين الانقياد.[(٧)] والخمس: بكسر [الخاء[(٨)]] المعجمة من أظماء[(٩)] الإبل وهو أن ترعى ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع. والتأويب[(١٠)]: الرجوع. ثم التكثير يحتمل معنيين.

أحدهما: أن يراد بذلك أن المعنى ليس على شفع الواحد بل على أكثر من ذلك.

---

(١) أبو حزرة جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي (٢٨ـ ١١٠ هـ = ٦٤٠ـ ٧٢٨ م). من بني كليب بن يربوع من تميم، مات باليمامة، له ديوان ـ ط، ونقائضه مع الفرزدق ـ ط.
ـ ابن قتيبة: ج ١، ص ٤٦٤ـ ٤٧٠؛ الوفيات: ج ١، ص ٣٢١ـ ٣٢٧؛ الخزانة: ج ١، ص ٣٦؛ الأغاني: ج ٨، ص ٣ـ ٨٩.

(٢) تحدى، ز.

(٣) أفنا، د، ك، وهو خطأ.

(٤) عراتكها، ز.

(٥) من قصيدة يمدح فيها أيوب بن سليمان بن عبدالملك ومطلعها:

هل ينفعنك إن جربت تجريب؟ أم هل شبابك بعد الشيب مطلوب؟

وفيها يذكر أيوب:

إن الإمام الذي ترجى نوافله بعد الإمام ولي العهد أيوب

وقبل الشاهد:

إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوب

وبعده:

حتى اكتست عرقا جونا على عرق يضحي بأعطافها منه جلابيب

النافلة: العطية تطوعا. عرائكها، جمع عريكة: السنام أو بقيته.
ـ الديوان: ص ٣٢ـ ٣٧؛ شرح التسهيل ١: ٦٨؛ الهمع ١: ٤٠؛ الدرر ١: ١٥.

(٦) سقطت من، د، ك، وجاء فيها: وخدت الناقة.

(٧) هذا غير صحيح، والصواب أن العريكة السنام، وهذا ما يدل عليه قوله: (أفنى عرائكها).

(٨) ليست في، ز.

(٩) أضماء، د.

(١٠) التأوب، ز.

قال ابن الشجري[١]: تقول[٢]: /لمن صدر منه ذنب تعنفه [عليه[٣]]: قد ٤٩ ز
قد صفحت لك عن ذنب وذنب[٤]وذنب [وذنب[٣]]، ولمن تعدد عليه عطاء أعطيته إياه: قد[٥] أعطيتك مائة ومائة ومائة. وهذا[٦] أفخم في المعنى من أن تقول[٧]: أربعة[٨] ذنوب، وأربع مائة[٩]. وهذا يؤيد ما وقع في تلك النسخة من قوله: والجمع[١٠].

الثاني: أن يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كأن تكون[١١] قد أعطيت شخصاً مائتين ثم قال لك بين الناس: هلا أعطيتني[١٢] مائة؟ فقلت له: قد

---

(١) الشجري، د، وهو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد، يرتفع نسبه إلى علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ يعرف بابن الشجري (نسبة إلى بيت الشجري من قبل أمه) [٤٥٠ ــ ٥٤٢ هـ = ١٠٥٨ ــ ١١٤٨ م]. عالم باللغة العربية وأشعارها وأيام العرب، أخذ عن ابن فضال وسعيد بن علي السلالي وأبي المعمر بن طباطبا العلوي، وعنه التاج الكندي. من مصنفاته: الأمالي ــ ط. كتاب الحماسة ــ ط. ما اتفق لفظه واختلف معناه. شرح اللمع لابن جني.
ــ الوفيات: ج ٦، ص ٤٥ ــ ٥٠؛ المعجم: ج ٢٠، ص ٢٨٢ ــ ٢٨٤؛ البغية: ج ٢، ص ٣٢٤.

(٢) يقول، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) وعن ذنب، د.

(٥) وقد، ز.

(٦) فهذا، ز.

(٧) يفول، د، ز.

(٨) أربعة أربعه، د.

(٩) ليس هذا نص كلام ابن الشجري فقد قال: في أماليه، ج ١، ص ١١ وهو يدلل على أن أصل التثنية والجمع العطف بالواو بأنهم رجعوا إلى العطف في الألفاظ المتماثلة في الضرورة أو في السعة، لتفخيم الأمر فإن استعملت هذا في السعة فإنما تستعمله لتفخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه وتنبهه على تكرير عفوك عنه: قد صفحت لك عن جرم وجرم وجرم وجرم. وكقولك لمن يحقر أياد أسديتها إليه، أو ينكر ما أنعمت به عليه: قد أعطيتك ألفا وألفا وألفا. فهذا أفخم في اللفظ وأوقع في النفس من قولك: قد صفحت لك عن أربعة أجرام، وقد أعطيتك ثلاثة آلاف).

(١٠) أو الجمع، ز.

(١١) يكون، ز.

(١٢) هل أعطاني، ك، وبهامشها: هل أعطيتني «خ».

أعطيتك مائة ومائة. فهذا في هذا المقام أحسن من أن تقول[١]: مائتين. وظاهر كلام المصنف أن مراده المعنى الأول. «**أو فصل ظاهر**» كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف[٢]» «**أو مقدر**» كقول الحجاج ــ وقد نعي له المحمدان ابنه[٣] وأخوه[٤] ــ: سبحان الله محمد ومحمد في يوم، أي: محمد ابني ومحمد أخي، وإياهما عنى الفرزدق بقوله:

إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد[٥]

ووجه ذلك أن الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة[٦] لا ما قيل من أن إرادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك؛ لجواز قولك: مررت

---

(١) يقول، د، ز، ك، وما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم: ج ١، ص ٦١٧. والبخاري: ج ٤، ص ٩٥ عن أبي هريرة، ولفظها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا ربي أكل بعضي بعضا، فأذن لها... فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير» إلا أن في البخاري «فأشد ما تجدون في الحر». وأخرجه البخاري: ج ١، ص ٩٤ كلفظ مسلم، إلا أن في أوله «اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم، واشتكت النار...» وأخرجه الترمذي: ج ٧، ح ٢٧١٩ وفيه «... فجعل لها نفسين نفسا في الشتاء ونفسا في الصيف...».

(٣) لا أعرف عنه أكثر من اسمه.

(٤) محمد بن يوسف بن الحكم الثقفي (٠٠ــ٩١هـ = ٠٠ــ٧٠٩م) كان والياً على اليمن. تاريخ الإسلام للذهبي: ٤، ٥١ــ٥٢، ٣: ٣٢٣.

(٥) أحد بيتين قالها حين مات محمد أخو الحجاج في اليمن وبلغ الحجاج نعيه في اليوم الذي مات فيه محمد ابنه، وكان الحجاج قد رأى في المنام أن عينيه قلعتا فطلق زوجيه هندا بنت المهلب بن أبي صفرة، وهنداً بنت أسماء بن خارجة، فلما جاءه الخبر قال: هذا والله تأويل رؤياي.

وبعد البيت:

ملكان قد خلت المنابر منهما أخذ الحمام عليهما بالمرصد

في الديوان: للناس مثل، أخذ المنون.

ــ الفرزدق: ج ١، ص ١٩٠ــ١٩١؛ الكامل: ج ٢، ص ٤٤٩؛ السبع: ٤٦١؛ المقرب ٢: ٤٢؛ شرح التسهيل ١: ٧٣؛ الوفيات ٢: ٥٤؛ المغني ١: ٣٩٣؛ السيوطي ٢: ٧٧٥؛ الهمع ٢: ١٢٩؛ التصريح ٢: ١٣٨؛ الدرر ٢: ١٦٧ــ١٦٨.

(٦) المحاورة، ز.

برجلين كريم وبخيل، وإنما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدراً[١]، لأن المقدر بمنزلة المنطوق به، على أن الحكم في ذلك ينبغي أن يعد قليلاً، والواقع يشهد به لا كما يفهمه ظاهر عبارة المصنف من التساوي[٢].

ولقائل أن يقول: لم لا يكون المبيح لذلك في محمد ومحمد إرادة التكثير اللفظي كما في أعطيتك مائة ومائة، إذ المقام مقام تعظيم للمصاب وتفخيم لشأنه، فالعطف أليق به كما تقدم؟

«**والجمع جعل الاسم**» يشمل المفرد كرجل واسم الجمع كقوم والجمع كأكلب. «**القابل**» احترز به عما لا يقبل الجمع كالمثنى والأسماء المختصة بالنفي كديار وأسماء العدد إلَّا مائة وألفاً، وقد عرفت ما يتوجه عليه من أن هذا حوالة على مجهول، وأراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فخرجت أسماء الجموع، كذا قال المصنف[٣]، وفيه ما لا يخفى.

«**دليل ما فوق اثنين**» فخرج المثنى وما لفظه لفظ الجمع مخالفاً لمعناه، نحو: شابت مفارقه، وهو غير مقيس، وقطعت رؤوس الكبشين، وهو مقيس. «**كما سبق**» إشارة إلى الاتفاق في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي. «**بتغيير**» متعلق بـ(دليل) أو بـ(جعل). «**ظاهر**» نحو: رجال. «**أو مقدر**» نحو: فلك[٤]، فإنه يرد جمعاً فتكون الضمة فيه كضمة أسد، ومفرداً فتكون[٥] ضمته كضمة قفل، وقد خالف المصنف هذا في باب التكسير[٦] فصحح أن نحو فلك ودِلاص اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير، والذي ذكره هنا هو المشهور.

---

(١) مقدر، ز.

(٢) من أن التساوي، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٧٤.

(٤) ذلك، د، ز.

(٥) فيكون، ك.

(٦) في التسهيل، ص ٢٦٧ فقال: (ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد فإن لم يثن فليس بجمع، وإن ثني فهو جمع مقدر تغييره على رأي، والأصح كونه اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير).

قال الشلوبين في كتاب التنابيه[١] ـ [جمع تنبيه[٢]] ـ ما معناه: ثبت لنا أن الجمع إما بزيادة في الآخر أو بتغيير في الكلمة وثبت لنا أن الحركات يقدر تغييرها نحو يامنص[٣] على اللغتين، فحملنا نحو: فلك على تقدير التغيير [حملاً[٤]] على ما ثبت في لغتهم، ولو ادعينا أنه جمع لا على الوجهين السابقين كان ادعاء على العرب ما لم يثبت في لغتهم.

وفي عمدة المصنف وشرحها له أن ضمة (يا منص) على اللغتين واحدة، وجعل ضمة البناء على لغة من لم ينو مقدرة في الحرف المضموم[٥] كما تقدر[٦] في الميم في نحو يا حذام[٧]. «**وهو**»، أي: جعل الاسم القابل دليل ما[٨] فوق اثنين كما سبق بتغيير ظاهر أو مقدر هو «**التكسير**»، سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيهاً[٩] بتكسير الإناء. / «**أو بزيادة**» عطف على (بتغيير)، وقوله: «**في** ٥٠ ز
الآخر»: إما ظرف لغو متعلق[١٠] بنفس (زيادة)، أو مستقر متعلق بمحذوف صفة لها، أي: زيادة كائنة في الآخر، وهي[١١] الواو والنون أو الياء والنون نحو: مسلمون ومسلمين، والألف والتاء نحو: مسلمات.

واحترز بقوله: «**مقدر[١٢] انفصالها**» من زيادتي نحو: صنوان، فإنهما كزيادتي نحو[١٣]: زيدين، في سلامة نظم الواحد معهما، إلاَّ أن زيادتي[١٤]

---

(١) التاثيه، ك، ولم أجد في كشف الظنون ولا في مراجع الترجمة له كتاباً بهذا الاسم.
(٢) عن، ز.
(٣) ما ينص، ز.
(٤) حمل، ز، وسقطت من، د.
(٥) المصموم، د.
(٦) يقدر، د، ز، ك وهو خطأ.
(٧) خدام، ز.
(٨) على ما، ز.
(٩) تشبها، ز.
(١٠) يتعلق، د.
(١١) وهو، د.
(١٢) يقدر، د.
(١٣) في نحو، د.
(١٤) زيادة، ز.

زيدين مقدر [١] انفصالها لسقوطها [٢] في النسب بخلاف زيادتي صنوان.

وقال ابن قاسم: ولوجه آخر وهو أن نونه تسقط للإضافة، بخلاف نون صنوان.

قلت: لا يستقيم، فإن الزيادة [في زيدان[٣]] [هي[٤]] مجموع المدة والنون، وهذا المجموع لا يسقط، وإن سقط بعضه للإضافة فليس المجموع مقدر الإنفصال بهذا الدليل، ثم الزيادة منها الألف والتاء [في[٤]] نحو: مسلمات، وإنما يقدر انفصالها باعتبار سقوطها في النسب[٥].

وظاهر كلام المصنف يقتضي دخول [نحو[٦]] زيدون وزيدين في قوله أولاً: بتغيير ظاهر. وذلك لأن هذه الزيادة تغيير للفظ[٧] المفرد [قطعاً[٤]]، ولولا ذلك لم يدخل صنوان تحت قوله: (بزيادة) حتى يحتاج إلى إخراجه بقوله: (مقدر انفصالها).

وأما قوله «**لغير تعويض**[٨]» فقد احترز به من سنين[٩] وبابه فإن زيادته ــ وإن كان مقدراً انفصالها ــ لكنها للتعويض[١٠]، وذلك أن واحده منقوص يستحق أن يجبر في التكسير برد ما نقص منه، فزيد في آخره زيادتا[١١] جمع التصحيح عوضاً عن الجبر[١٢] الفائت له، فإذن ليس هذا بجمع تصحيح وإنما

---

(١) مقدرا، د.
(٢) انفضالها لسقوطها، د، ز، ك: وما أثبته هو الصواب.
(٣) عن، د.
(٤) سقطت من، د.
(٥) زاد هنا في، ز، كما مر.
(٦) عن، د، ز.
(٧) تغير اللفظ، د.
(٨) تعريض، د.
(٩) سنن، ز.
(١٠) لتعويض، د.
(١١) زيادة، د.
(١٢) عرضاً عن الخبر، د.

هو جمع تكسير جرى مجرى[١] الصحيح في الإعراب، واختار[٢] بعضهم كونه اسم جمع، وآخرون كونه جمع سلامة لم يستوف الشروط.

«**وهو التصحيح**»، أي: وهذا القسم الثاني [الذي[٣]] هو جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين بزيادة [الخ[٤]] هو[٥] التصحيح، ويكون لمذكر ومؤنث، وكلامه شامل لهما. «**فإن**[٦] **كان**» الجمع المذكور وهو جمع التصحيح. «**المذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة**» إما ظاهرة نحو: ﴿أَيُّهَ[٧] الْمُؤْمِنُونَ﴾[٨] أو مقدرة نحو: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ[٩]﴾ «**وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة**» إما ظاهرة نحو: ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ[١٠]﴾، أو مقدرة نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ[١١]﴾، وكذا أكرمت المصطفين. «**تليهما**»، أي: [تلي[١٢]] الواو والياء[١٣]. «**نون مفتوحة**» حركت لالتقاء الساكنين وفتحت للتخفيف. «**تكسر ضرورة**»، أي: لأجل ضرورة تحصل للشاعر بسبب النظم، وذلك لأن الضرورة تبيح مراجعة الأصل كقوله[١٤]:

---

(١) جري مجري، د، ز: بإعجام الياءين وهو معهود في، ز قليل في، د.
(٢) وأجاز، د.
(٣) سقطت من، د.
(٤) إلى آخره، ك، وهي ساقطة من، د.
(٥) وهو، د.
(٦) وان، م.
(٧) يـا أيهـا، د، . وهو خطأ.
(٨) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ. . . وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٣١) النور (٢٤).
(٩) ﴿وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ١٣٩ آل عمران (٣).
﴿فَلاَ تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ ٣٥ محمد (٤٧).
(١٠) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ ٧ الفاتحة (١).
(١١) ﴿. . . الأَخْيَارِ﴾ ٤٧ ص (٣٨).
(١٢) سقطت، من، ز.
(١٣) الياء والواو، ز.
(١٤) جرير.

عـرفـنـا جعفـرا وبنـي عبيــد وأنكــرنــا زعـــانف[١] آخـــرين[٢]

بكسر النون، والزعانف، جمع زعنفة[٣] : ـ بكسر الزاي وإسكان العين المهملة وكسر النون وبفاء تليها[٤] هاء تأنيث ـ وهو القصير.

قال الجوهري[٥] : وأصل الزعانف[٦] أطراف الأديم وأكارعه.

«وتسقط» هذه النون «**للإضافة**» قياساً مطرداً نحو: [غَيْرَ[٧]] مُحِلِّي الصَّيْدِ[٨] ﴾﴿ والْمُقِيمِي الصَّلاةِ[٩] ﴾، فأما قوله[١٠]:

---

(١) عانف، ز.

(٢) ثالث أبيات يخاطب بها فضالة حين أوعده بالقتل لما هجا خاله، وقبله:

عـرين من عرينـة ليس منا برئت إلى عرينة من عرين
قُبيِّلة أنـاخ اللؤم فيـهـا فليس اللؤم تـاركهم لحـين

وبعده:

أتـوعـدني وراء بني ريـاح كـذبت لتقصرن يـداك دوني

عرين وجعفر وعبيد أولاد ثعلبةبن يربوع، رياح: ابن يربوع، عرينة: بطن من بجيلة من قبائل اليمن. يروى: عرفنا جابرا وبني رياح. عرفنا جعفرا وبني رياح. وبني أبيه.

ـ جـريـر: ص ٥٧٧؛ المقـاصـد: ج ١، ص ١٨٧ ـ ١٩١؛ الخـزانـة: ج ٣، ص ٣٩ ـ ٣٩٢؛ شرح التسهيل ١: ٧٧، ٩٢ ـ ٩٣؛ ابن الناظم: ١٧؛ الرضي ٢: ١٧٩؛ ابن عقيل ١: ٦٠؛ الهمع ١: ٤٩؛ التصريح ١: ٧٩؛ الأشموني ١: ٨٩؛ الدرر ١: ٢١ ـ ٢٢.

(٣) زعنف، د، ك.

(٤) يليها، د.

(٥) الصحاح: ج ٤، ص ١٣٦٩.

(٦) الزعانيف، د.

(٧) سقطت من، د.

(٨) ﴿يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ ١ المائدة (٥).

(٩) ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ٣٥ الحج (٢٢).

(١٠) غير معروف.

.... لا يـزالـون ضـاربين القبـاب[١]

فقيل: الأصل ضاربين للقباب فحذف الجار وأبقي عمله على حـد قوله[٢]:

.... أشارت كليب بالأكف الأصـابع[٣]

---

(١) صدره:

رب حي عرندس ذي طَلال ....

لم يحذف الشاعر النون من (ضاربين) وهو مضاف؛ لأنه أجراه مجرى (غِسْلِينٍ)، وهذا هو المشهور في البيت، لكنه خرج على قولين آخرين: أحدهما ـ أنه غير مضاف في الأصل، وإنما المضاف (ضاربين) محذوفة، والأصل: ضاربين ضاربي القباب.

وثانيهما ـ لأبي علي الفارسي، أصل القباب: القبابي بيائي النسب وحذفت ثانيتها وبقيت الأولى ساكنة، فالكلمة مفعول به، ولا إضافة.

عرندس: شديد. طَلال: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة. (القباب) يروى: الرقاب.

ـ المقاصد: ج ١، ص ١٧٦ ـ ١٧٧؛ المغني ٢: ٧١٦؛ الهمع ١: ٤٧؛ التصريح ١: ٧٧؛ الأشموني ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٢٠ ـ ٢١.

(٢) الفرزدق.

(٣) صدره:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة؟ ....

من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريرا وقومه، ومطلعها:

منا الذي اختير الرجال سماحة وخيرا إذا هب الرياح الزعازع

وهي نقيضة قصيدة جرير التي في ديوانه ص ٣٦٧ ـ ٣٧٣؛ وفي النقائض ج ٢، ص ٦٨٥ ـ ٦٩٩ ومطلعها:

ذكرت وصال البيض والشيب شائع ودار الصبا من عهدهن بـلاقـع

وقبل الشاهد:

تـزيّـد يـربـوع بهم في عـدادهم كما زيد في عـرض الأديم الأكارع

وبعده:

ولم تمنعـوا يـوم الهـذيـل بنـاتكم بنو الكلب والحامي الحقيقة مانـع

يروى: ومنا الذي. وجوداً إذا هب. أشرت. كليب: ابن يربوع بن حنظلة من أجداد جرير. مجرور بإلى محذوفة باق عملها على غير قياس.

ـ الفرزدق: ج ٢، ص ٥١٦ ـ ٥٢٢؛ النقائض: ج ٢، ص ٦٩٩ ـ ٧٠٥؛ الخزانة: ج ٣، ص ٦٦٩ ـ ٦٧١؛ المقاصد: ج ٢، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٤؛ ابن الناظم: ٩٦؛ الرضي ٢: ٢٧٣، ٣٣٤؛ ابن عقيل ٢: ٣٣؛ المغني ١: ٣، ٢: ٧١٦؛ الهمع ٢: ٣٦، ٨١؛ السيوطي ١: ١٢ ـ ١٤؛ التصريح ١: ٣١٢؛ شرح التسهيل ٩٠: ب، ١٠٣: أ؛ الأشموني ٢: ٩٠، ٢٣٣؛ الدرر ٢: ٣٧، ١٠٦.

وقيل: القبابيّ ـ بيائي النسب(١) ـ فحذف إحداهما(٢) وفي شرح ابن قاسم: أنه حذف الساكنة وسكن المفتوحة على حد قوله(٣):

كفى بالنأي من أسماء كافي(٤) . . . .

وفيه نظر؛ إذ الظاهر أنه اعتقد التسكين لغير الوقف، لقوله على حد: «كافي» في البيت، والتسكين فيه/ضرورة لا لأجل الوقف، وهذا لا حاجة إليه في ٥١ ز
تخريج البيت المتقدم؛ لأنه لما حذف الياء الساكنة للضرورة وقف عليه فحذف حركته وإن كانت فتحة واجب(٥)، لأنه إسم غير منون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح كما هي في «كافي» في ذلك البيت، لأنه منسوب منون، فتسكين المفتوح فيه لأجل الضرورة، إذ لولا التسكين لأبدل من التنوين ألفاً فيلزم بقاء الفتحة كما في رأيت قاضياً. «أو» تسقط «**للضرورة**(٦)» كقوله(٧):

---

(١) بباء النسبة، د.

(٢) أحدهما، د، ك.

(٣) أبي نوفل بشر بن أبي خازم: عمرو بن عوف، من بني أسد بن خزيمة. (٠٠ـ٩٢ ق. هـ= ٠٠ـ٥٣٣ م) تقريباً. من أهل نجد، ومن فحول الشعراء وشجعان الفرسان، هجا أوس بن حارثة الطائي بخمس قصائد، وحدث أن أسره بنو نبهان، ففك أوس أسره وأنعم عليه، فمدحه بشر بخمس قصائد. مات مقتولاً في إحدى غزواته. ديوانه مطبوع.

ـ ابن قتيبة ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١؛ الموشح: ٨٠ ـ ٨١؛ الخزانة ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(٤) عجزه: «وليس لحبها إذ طال شافي». والبيت مطلع قصيدة مدح بها أوس بن حارثة بن لام الطائي حين خلى سبيله من أسر بني بنهان الطائيين وبعده:

فيا لك حاجة ومطال شوق وقطع قرينة بعد ائتلاف

كاف: الأصل كافيا، حال مؤكدة أو مصدر على وزن اسم الفاعل، وسكنه الشاعر للضرورة. وقد روى الشطر الثاني من الشاهد بعدة روايات: وليس لحبها ما عشت شافي، وليس لنأيها إذ طال شافي، وليس لسقمها إذ طال شافي، وليس بسقمه إذ طال شافي.

ـ المنصف ٢: ١١٥؛ الشجري ١: ١٨٣، ٢٨٣، ٢٩٦؛ ٢٩٨؛ الرضي ١: ٢٩٥؛ شرح الشافية ١: ١٧٦؛ شواهد الشافية: ٧٠ ـ ٧١؛ بشر: ص ١٤٢ ـ ١٥٠؛ المقتضب: ج ٤، ص ٢٢؛ الخصائص: ج ٢، ص ٢٦٨؛ ابن يعيش: ج ٦، ص ٥٠، ٥١، ج ١٠، ص ١٠٣؛ التبريزي: ج ١، ص ٢٨٣ وج ٣، ص ٢٠؛ الخزانة: ج ٢، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢؛ الكامل: ج ٢، ص ٧٢٩.

(٥) حركته واجب وإن كانت فتحة واجب، ز، حركته واجب وإن كان فتحه واجباً، ك.

(٦) لضرورة، م.

(٧) لا يعرف.

ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعني لكم غير أنا إن نسالم نسالِم[١]

«أو» تسقط «لتقصير صلة» كقوله[٢]:

الحافظو[٣] عورة العشيرة[٤] ....

---

(١) نسلِم، ز. ولم أقف لهذا البيت على سابق ولا لاحق، وهو في شرح التسهيل ١ :٧٧.

(٢) كثر الخلاف فيه واتسع وفي ما يلي بيانه:

(أ) عمرو بن امرىء القيس (٠٠ـ٥٠ق.هـ=٠٠ـ٥٧٥م) تقريباً. من بني الحارث بن الخزرج. وهو جد عبدالله بن رواحة ــ رضي الله عنه ــ.

ــ المرزباني: ٢٣٣ ـ٢٣٤؛ الخزانة ٢ :١٩١.

(ب) مالك بن العجلان سيد الأوس والخزرج في وقته.

(ج) قيس بن الخطيم: ثابت بن عدي الأوسي.

(د) الحارث بن ظالم بن غيظ المري (٠٠ـ٢٢ق. هـ = ٠٠ـ٦٠٠م) تقريباً.

ــ الخزانة ٣ :١٨٥.

(هـ) شريح أو ضريح بن عمرو من بني قريظة. الخزانة ٢ :١٩٣.

والذي أوقع في هذا الاشتباه والتداخل أن لكل واحد من الثلاثة الأولين قصيدة تماثل قصيدة الأخر في البحر والقافية والرويّ. والسبب الذي أدى إلى إنشاد هذه القصائد أن رجلاً من بني عوف بن عمرو اسمه: (سمير قتل جارا لمالك بن العجلان، فطلب مالك منهم القود أو دية الصريح : عشرا من الإبل، فأبوا إلا دية المولى: خمسا من الإبل، فآذنهم مالك بالحرب فعرضوا عليه التحكيم، وحكموا عمرو بن بن امرىء القيس، فحكم بدية الحليف، فلم يقبل مالك، واستنصر عليهم قبائل الخزرج، فأبت بنو الحارث بن الخزرج أن تنصره، فأنشد قصيدته يذكر ذلك، وأنشد عمرو قصيدته يرد عليه، أما قيس فلم يشهد هذه الحرب بل ذكرها، ولهذه الحرب ذكر في شعر حسان بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ وغيره.

(٣) الحافظوا، د، ز، ك، بألف بعد الواو، والصحيح أن هذه الألف لا ترسم إلا مع الفعل، والصواب: والحافظو، لأنه معطوف على خبر المبتدأ في البيت السابق عليه، وستعرف ذلك عند الكلام على القصيدة في الهامش التالي.

(٤) تمامه:

.... لا يأتيهم من ورائنا وَكَف

(أ) قصيدة عمرو بن امرىء القيس.

مطلعها:

يا مال والسيد المعمم قد يطرأ في بعض رأيه السرف
خالفت في الرأي كل ذي فخر والحق يا مال غير ما تصف

=

بالنصب ومثلوا له بقراءة الحسن[١]، (والْمُقِيمِي الصَّلاةَ[٢]) ـ بالنصب ـ وليس بقاطع، لما ستعرفه[٣].

= وقبل الشاهد:

نحن المكيثون حيث نحمد بالـ ـمكث ونحن المصالت الأنف

وبعده:

والله لا تزدهي كتيبتنا أسد عرين مقيلها الغرف

(ب) قصيدة مالك بن العجلان، وهي عند القرشي ٦٢٧ـ٦٣٢.

مطلعها:

إن سميراً أرى عشيرته قد حدبوا دونه وقد أنفوا

إن يكن الظن صادقاً بني النـ ـجار لا يطعموا الذي علفوا

(ج) قصيدة قيس بن الخطيم، وهي في ديوانه ٥٣ـ٦٦.

مطلعها:

رد الخليط الجمال فانصرفوا ماذا عليهم لو أنهم وقفوا؟

وليس الشاهد في قصيدتي مالك وقيس، وجاء في ديوان قيس (ما نسب إليه) أبيات عشرة أولها الشاهد، وثانيها مطلع قصيدة عمرو.

يروى: يبطره بعض. يحمدنا المكث. من ورائنا نطف. غرف. رأى عشيرته. صادقي. التي علفوا. عورة: تجر وتنصب، والاستشهاد بالثانية.

المعمم: ذو الأعمام والعشيرة. مال: مرخم (مالك).

المكيثون: جمع المكيث، من المكث، والمراد الصبر. المصالت: جمع مصلت، الماضي في الأمر. الأنف: جمع أنوف، من الأنفة، وهي الحميّة. العورة: المكان الذي يخاف منه العدو. وكف، نطف: العيب والإثم. تزدهي: تستخف. العرين: غابة يسكنها الأسد. غرف: جمع غريف، الملتف من الشجر.

ـ سيبويه ١:٩٥؛ المقتضب ٤:١٤٥؛ المنصف ١:٦٧؛ المحتسب ٢:٨٠؛ شرح التسهيل ١:٧٧؛ الرضي ١:٢٨٤، ٣١٩، ٢:٣٧، ١٨٣، ٣:٢٠٣؛ القرشي ٦٦١ـ٦٦٥؛ المقاصد ١:٥٥٧ـ٥٦٠؛ الهمع ١:٤٩؛ الأشموني ٢:٢٤٧؛ الخزانة ٢:١٨٨ـ١٩٣، ٣٣٧، ٤٨٣، ٣:٤٠٠، ٤٧٣؛ العباسي ١:٦٧؛ الدرر ١:٢٣ـ٢٤؛ ديوان ابن الخطيم: ١٧٢ـ١٧٣.

(١) البصري، وبها قرأ ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية عنه. البحر ٦:٣٦٩.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج (٢٢) وتقدمت في ١ : ٢١٧.

(٣) في ١ : ٢٢٣.

على أن أبا علي[١] قال: يجوز أن يكون جمعاً وأن يكون واحداً، وأصله: المقيم بالخفض.

قلت: قد يخدش فيه ثبوت الياء في رسم المصحف.

«**وربما سقطت**» النون المذكورة لا في وقت اضطرار بل «**اختياراً**»[٢]» أي: في وقت اختيار «**قبل لام ساكنة**» كما قرىء في الشواذ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ[٣]﴾ بالنصب، حكاها أبو زيد[٤]، **وكما قرىء أيضاً فيها** ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو[٥] الْعَذَابَ﴾[٦] بالنصب، حكاه ابن جني[٧]. ومن حذفها لملاقاة اللام الساكنة قوله[٨]:

يقولون ارتحل قتل قريشاً وهم متكنفو[٩] البلد الحراما[١٠]

وكأن الحاذف قدر النون ساكنة[١١] على الأصل ثم حذفها للساكنين كما في التنوين أحياناً [قال[١٢]]:

---

(١) الفارسي.

(٢) اختيار، د.

(٣) ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ... وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ (٢) التوبة (٩).

(٤) عن أبي السمال أو غيره. المحتسب: ج ٢، ص ٨٠.

(٥) لذائقوا، د، ز، ك.

(٦) ﴿... الْأَلِيمِ﴾ ٣٨ الصافات (٣٧).

(٧) في المحتسب: ج ٢، ص ٨١: عن بعض الأعراب ونسبها أبو حيان في البحر: ج ٧؛، ص ٣٥٨ إلى أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم.

(٨) لم يسموه.

(٩) متكففوا، ز، وفي جميع النسخ بألف بعد الواو.

(١٠) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في الهمع ٢: ١٥٧؛ والدرر ٢: ٢١٨.

(١١) ساكنه، ز.

(١٢) ليست في، د، والقائل: أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو بن ظالم أو ابن سفيان بن عمر بن حلس (١ق. هـ ـ ٦٩ هـ = ٦٢١ ـ ٦٨٨ م). من أفاضل التابعين. فيه تشيع. أول من وضع أسس النحو. روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر ـ رضي الله عنهم ـ وعنه ابنه ويحيى ابن يعمر. ولي قضاء البصرة. نقط المصحف لأول مرة.
ـ ابن قتيبة ٢: ٧٢٩ ـ ٧٣٠؛ الأغاني ١٢: ٢٩٧ ـ ٣٣٤؛ الغاية ١: ٣٤٥، ٣٤٦؛ البغية ٢: ٢٢ ـ ٢٣.

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلاَّ قليلاً[1]

[بنصب الاسم الشريف[2]]، وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرأ ﴿وَالمقِيمِي الصَّلاَةَ[3]﴾ بالنصب، على أن حذف النون لتقصير الصلة[4]، لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة، وهذا ما كنا وعدناك به قريباً.

«**غالباً**» لا دائماً، فإنها قد تسقط في بعض الأحيان لا قبل[5] لام ساكنة كقراءة الحسن[6] ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بإِذْنِ اللهِ﴾[7] وخرجه

---

(١) من أبيات قالها في امرأة عرضت عليه زواجها وأثنت على نفسها فلما تزوجها وجدها خلاف ما قالت. وأولها:

أريت امرءاً كنت لم أبله أتاني فقال اتخذني خليلا

وقبل الشاهد:

فذكرته ثم عاتبته عتابا رقيقا وقولا جميلا

وبعده:

ألست حقيقا بتوديعه وإتباع ذلك صرما طويلا

أريت: أصله أرأيت، حذفت الهمزة تخفيفا، ومعناه أخبرني. لم أبله: لم أجربه. ألفيته: وجدته. غير مستعتب: غير راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل. ذاكر: يروى بالنصب عطفا على غير، وحذف التنوين ضرورة. او لالتقاء الساكنين، ويروى بالجر عطفا على مستعتب، ولفظ الجلالة منصوب.

ـ الديوان «ذيله» ص٢٠٢ـ٢٠٣؛ سيبويه ١: ٨٥؛ المقتضب ١: ١٩، ٢: ٣١٣؛ الأغاني ١٢: ٣١٠ـ٣١١؛ المنصف ٢: ٢٣١؛ الشجري ١: ٣٨٣؛ ابن يعيش ٢: ٦، ٩: ٣٤ـ٣٦؛ ثعلب: ١٤٩؛ الفراء ٢: ٢٠٢؛ الرضي ٢: ٤٠٢؛ المغني ٢: ٦١٢، ٧١٦؛ السيوطي ٢: ٩٣٣ـ٩٣٤؛ الهمع ٢: ١٩٩؛ الخزانة ٤: ٥٥٤ـ٥٥٨؛ الدرر ٢: ٢٣٠ـ٢٣١.

(٢) سقطت من، د.

(٣) الحج من الآية ٣٥ وانظر ١ : ٢١٧.

(٤) الصلاة، د.

(٥) قبيل، ز.

(٦) البصري نسبت هذه القراءة في الكشاف والبحر المحيط للأعمش وحده. راجع ١: ٢٢٤هـ ١.

(٧) البقرة، من الآية ١٠٢، وطولها يحول دون نقلها.

الزمخشري[١] على أن طرح النون للإضافة إلى أحد، والفصل[٢] بينهما بالظرف، ثم سأل كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ وأجاب بأن الجار جعل جزءاً من المجرور، وفيه نظر.

فإن قلت: كيف يجتمع قيد الغلبة وقيد[٣] القلة المستفادة من (ربما) مع تنافيهما؟

قلت: ليسا راجعين إلى محل واحد حتى يلزم التنافي، بل التقليل راجع إلى سقوطها في الاختيار، والغلبة راجعة إلى سقوطها فيه قبل لام ساكنة بالنسبة إلى غير ذلك مما [لا[٤]] يقع قبله في الاختيار، مع أن كليهما قليل في الكلام، أي: أن سقوطها في السعة [مطلقاً[٥]] قليل، وهذه القلة تنقسم إلى مغلوبة ومحلها ما سقطت فيه النون لا قبل لام ساكنة[٦]، وإلى غالبة للقسم المتقدم ومحلها ما سقطت فيه قبل[٧] لام ساكنة[٦].

فإن قلت: فعلى أي وجه تعرب قوله غالباً؟

قلت: أجعله صفة لمصدر فعل محذوف[٨]، أي: يقع ذلك، أي: سقوطها قبل لام ساكنة[٦] وقوعاً غالباً بالنسبة إلى غيره، ولو جعل صفة لمصدر

---

(١) في الكشاف ج ١، ص ١٣٧ قال: (وقرأ الأعمش: (وما هم بضاري) بطرح النون والإضافة إلى أحد والفصل بينهما بالظرف. فإن قلت كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور).

ـ وفي البحر: ج ١، ص ٣٣٢: وقرأ الأعمش بحذفها، وخرج ذلك على و جهين، أحدهما: أنها حذفت تخفيفاً وإن كان اسم الفاعل ليس في صلة الألف واللام. الثاني: .... وذكر رأي الزمخشري ثم أبطله، وينبغي أن تلاحظ أنهما نسبا حذف النون إلى الأعمش لا إلى الحسن.

(٢) والفضل، د.

(٣) وفيه، ز.

(٤) سقطت من، د، ز.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ساكنه، ز.

(٧) فيه النون قبل، د.

(٨) محذوف فعل، ز.

«سقطت» المذكور، أي: سقطت سقوطاً غالباً، مع تقييد الفعل المذكور بقوله: (ربما) المفيد للتقليل[١]، حصل المحذور.

وأنت خبير بأنه ينبغي أن يكون المحل الذي يقدر فيه الفعل المحذوف للمصدر[٢] هو ما يلي قوله (اختياراً)، بحيث يكون قوله: (قبل لام ساكنة[٣]) متعلقاً بذلك الفعل المقدر، فتأمله.

«وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء» في الجر والنصب كما هو مذهب الجرمي[٤]، وتبعه ابن عصفور[٥]، وزعم أنه ظاهر كلام سيبويه نحو: مررت بالرجلين ورأيت/الرجلين في المثنى، ومررت بالزيدين ورأيت ٥٢ز
الزيدين في الجمع، فالإعراب هو انقلاب الألف يـاءً في المثنى جراً ونصباً، وانقلاب الواو ياء في الجمع جراً ونصباً، فإذا دخل عامل الرفع لم يغير شيئاً، ووجهه أن الألف والواو ثبتتا[٦] فيهما قبل التركيب. ورد بمخالفته[٧] للنظائر، وبأن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بالإجماع، وقد أمكن[٨] تقدير مغايرة الألف والواو في: عندي اثنان وعشرون ـ مثلاً ـ للألف والواو فيهما[٩] قبل التركيب، كما تقدر[١٠] المغايرة في [نحو[١١]]، نعم الزيدان أنتما يا زيدان، ونعم

(١) للتعليل، ز.
(٢) المصدر، د.
(٣) ساكنه، ز.
(٤) أبو عمر صالح بن إسحاق البصري، مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن (٠٠ ـ ٢٢٥ هـ = ٠٠ ـ ٨٤٠ م). فقيه عالم بالنحو واللغة دين صحيح الاعتقاد، أخذ عن يونس والأصمعي والأخفش وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد. من مصنفاته: التنبيه، السير، الأبنية، العروض، غريب سيبويه.
ـ القفطي: ج ٢، ص ٨٠ ـ ٨٣؛ الوفيات: ج ٢، ص ٤٨٥ ـ ٤٨٧؛ البغية: ج ٢، ص ٨ ـ ٩.
(٥) قال بذلك في المقرب ١: ٤٩.
(٦) ثبتا، ز، وحروف الهجاء يصح فيها التذكير والتأنيث.
(٧) لمخالفته، ز.
(٨) يمكن، د، ك.
(٩) وفيهما، د.
(١٠) يقدر، د.
(١١) سقطت من، د.

الزيدون أنتم يا زيدون، وإن الرجلين [لا رجلين[١]] مثلهما. «**ولا مقدراً في الثلاثة**» وينسب هذا القول لسيبويه، ووجهه أن أصل الإعراب أن يكون بالحركة، وقد أمكن بحسب التقدير، فليقل به.

قال الرضي الإستراباذي[٢]: وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول.

وقال غيره: لا وجه لتقدير الفتحة في الياء، لخفتها، بدليل رأيت القاضيٍ، بل المثنى أبعد عن ذلك، لأن ما قبل يائه مفتوح لا مكسور[٣]. «**ولا مدلولاً[٤] بها**»[٥]، أي: بالأحرف الثلاثة المذكورة. «**عليه**»، أي: على الإعراب «**مقدراً**» في الحرف حال من المجرور بـ(على) «**في متلوها**» أي: في الحرف الذي يتلوه الأحرف المذكورة كالدال في الزيدان والزيدون والزيدين [والزيدين[٦]]، **هذا مذهب[٧] الأخفش والمبرد والمازني والزِّيادي[٨]**.

ورده المصنف[٩] بأن الأحرف المذكورة مكملة للاسم، إذ هي مزيدة لمعنى

---

(١) سقطت من، د.

(٢) الاسترابادي، د، والقول الذي نسبه إليه الشارح موجود في شرح الكافية: ج ١، ص ٣٠.

(٣) كرر في (ز) من قوله: ولا مقدرا إلى لا مكسور.

(٤) مدلول، ز.

(٥) بهما، د، ك.

(٦) سقطت من، د، ز.

(٧) هو مذهب، د.

(٨) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان، من ولد زياد بن أبيه (٠٠ـ٢٤٩هـ = ٠٠ـ٨٦٣م). نحوي لغوي راوية، قرأ على سيبويه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي. ومن مؤلفاته: النقط والشكل، الأمثال، شرح نكت سيبويه، أسماء السحاب والرياح والأمطار.
ـ المعجم: ج ١، ص ١٥٨ـ١٦١؛ القفطي: ج ١، ص ١٦٦ـ١٦٧؛ البغية: ج ١، ص ٤١٤.

(٩) في شرح التسهيل ١: ٨٠، ونصه: (وهو مردود من ثلاثة أوجه:
أحدهما: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم؛ إذ هي مزيدة في آخره لمعنى **لا يفهم** بدونها **كألف التأنيث** وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلا للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلا له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.
الثاني: أن الإعراب لو كان مقدرا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها كما لم يحتج إلى تغيير=

كألف التأنيث فلا يكون ما قبلها محلاً للإعراب وبأن الإعراب لوكان مقدراً في متلوها لم يحتج إلى تغييرها كالمقصور، وبأن الإعراب إنما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل، والحروف وافية بذلك فلا معدل عنها. «**ولا النون عوضاً**[1] **من حركة الواحد**» وهو مذهب الزجاج[2]، قال: لثباتها مع الألف واللام. واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زيادة والإضافة زيادة فكرهوا الجمع بين زيادتين، ورد بقيام الأحرف مقام الحركات فلا حاجة إلى التعويض «**ولا من تنوينه**» أي: تنوين الواحد، وهو مذهب ابن كيسان، قال: لحذفها للإضافة، واعتذر عن ثباتها مع الألف واللام بأنها قويت بالحركة فبعدت عن موجب الحذف، ورد بـ«حبليان[3]»، وأجيب بأن فيه تنويناً مقدراً، وكذا كل ما لا[4] ينصرف. «**ولا منهما**»، أي: من[5] حركة الواحد وتنوينه معاً، وهو

= ما بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل والحروف المذكورة محصلة لذلك، فلا عدول عنها، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحـ وف الثلاثة هي الإعراب).

(١) عوض، م.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٢٤١ـ٣١١هـ= ٨٥٥ـ٩٢٣م). فاضل دين حسن الاعتقاد، عالم بالنحو، كان يخرط الزُّجاج، لازم المبرد وأخذ عنه، واختاره المبرد معلمًا لبني مارقة ثم للقاسم بن عبيدالله بن سليمان وزير المعتضد. من كتبه: فعلت وأفعلت ـ ط، معاني القرآن، شرح أبيات سيبويه، خلق الفرس.

ـ المعجم: ج ١، ص ١٣٠ـ١٥١؛ القفطي: ج ١، ص ١٥٩ـ١٦٦؛ البغية: ج ١، ص ٤١١ ـ ٤١٣.

(٣) وجه الرد: أنه لا تنوين في واحده، وهو (حبلى)؛ لأنه ممنوع الصرف.

(٤) مالا مالا، ك.

(٥) عن، ز.

مذهب [ابن[١]] ولاد[٢] وأبي علي[٣] وابن[٤] طاهر[٥]، قالوا: لوجود[٦] حكم الحركة مع الألف واللام وحكم التنوين مع الإضافة ويرده ما تقدم «**ولا من تنوينين**» في جانب المثنى «**فصاعداً**» في جانب الجمع، وهو قول ثعلب، وله قول في الإعراب يشبه ذلك، ولم يذكره المصنف، وذكره الزجاج في مسائله، قال: وذهب ثعلب إلى أن ألف المثنى عوض من [ضمتين وواو الجمع عوض من[٧]] ثلاث ضمات، فيلزمه أنا إذا جمعنا مائة[٨] اسم أن يكون الواو عوضاً من مائة ضمة. انتهى [بمعناه[٩]]، وهذا الإلزام وارد في النون أيضاً. «**خلافاً لزاعمي ذلك**»، وقد عرفت من ذهب إلى كل واحد من المذاهب السابقة على التعيين. /«**بل الأحرف الثلاثة إعراب**» على ما اختاره المصنف[١٠] ٥٣ ز

---

(١) سقطت من، ز.

(٢) لعله يعني: أبا العباس أحمد بن محمد بن الوليد: ولاد التميمي المصري (٠٠ــ٣٣٢ هـ = ٠٠ــ٩٤٤ م). أصله من أهل البصرة، ونزح جده إلى مصر. هو وأبوه وجده نحويون. أخذ عن الزجاج. صنف: المقصور والممدود ــ ط.
الانتصار: رد فيه على المبرد في المسائل التي أخذها على سيبويه.
ــ معجم الأدباء ٤ : ٢٠١ ــ ٢٠٣، القفطي ١ : ١٩٩ ــ ١٠١، البغية ١ : ٣٨٦.

(٣) الفارسي.

(٤) سقط العاطف من، ك.

(٥) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي يعرف بالخدب: الرجل الطويل. نحوي حافظ اشتهر بتدريس الكتاب، ويقال إنه كان يحفظه، وله عليه طرر مدونة مشهورة اعتمد عليها ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، أخذ الكتاب عن ابن الرمال وابن الأخضر وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني وعبدالحق بن خليل السكوني وفاته في عشر الثمانين بعد الخمسمائة، وقال القفطي في عشر السبعين.
ــ البغية: ج ١، ص ٢٨؛ القفطي: ج ٤، ص ١٨٨ ــ ١٨٩.

(٦) الوجود، ز.

(٧) سقط من، ز.

(٨) ما قد، ز.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) في شرح التسهيل ١ : ٨٠ قال ــ بعد أن بين الأقوال الثلاثة في إعراب المثنى والجمع وردها ــ : (وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب).

وابن الحاجب وجماعة[١] من المحققين؛ وذلك لأن الحركات استوفتها الآحاد[٢]، مع أن في آخر هذين ــ أعني المثنى والمجموع على حدِّه ــ ما يصلح لأن يكون إعراباً من حروف المد، ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا ــ أعني المثنى وجمع المذكر السالم ــ هذا[٣] الإعراب المعين لأن الألف كان قد جلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع لمناسبة الألف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع ثم أرادوا إعرابهما، فإن صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما، فحصل[٤] فيهما ما صلح[٥] لأن يكون إعراباً، وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد، فجعلوا ألف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما، فلم يبق من حروف اللين ــ وهي التي هي أولى بالقيام مقام الحركات ــ إلَّا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها[٦]، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع.

«**والنون لرفع توهم الإضافة**» في بعض الصور نحو: عجبت من بنين كرماء وبنين كرام، ومررت بناصرين باغيين[٧] [تريد[٨] بباغيين[٩]] الصفة لا[١٠]]] المفعولية.

«**أو**» لرفع توهم «**الإفراد**» كالخوزلان تثنية الخوزلى[١١] في لغة،

---

(١) وجاعة، ز.
(٢) الأحد، د، ك.
(٣) بهذا، د.
(٤) فجعل، ز.
(٥) يصلح، ك.
(٦) بهما، د، ك.
(٧) باغين، د، ك.
(٨) يريد، د.
(٩) بباغين، د، ك، والمناسب ما أثبته، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(١٠) الا، ز.
(١١) الخوزلا، د، الخوزلي، ز.

والتمثيل[(١)] لذلك [(٢)] بنحو: هذان كما فعل ابن قاسم ليس بجيد، لأن (هذان[(٣)]) ليس بمثنى حقيقة، وإنما هو على صورة المثنى، ومثال توهم الإفراد في الجمع: مررت بالمهتدين وبالقاضين[(٤)]، ثم حمل ما لم يوجد[(٥)] فيه هذا التوهم على ما وجد فيه، ليجري الباب على سنن واحد.

«وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء[(٦)]» لأولويتهما به من حيث إن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة: أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو: حبلى، وأما للجمع ففي نحو: رجال، وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر، للجمع في (كمأة)، فإنها جمع كمء[(٧)]، وكمأة وكمء[(٨)] عكس تخمة وتخم.

«وتصحيح المذكر» باعتبار المسمى لا باعتبار اللفظ، إذ لا خلاف أنك لو سميت رجلاً بزينب أو أسماء أو سلمى جمعته بالواو والنون، وانظر لأي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات، فأعطي حكم المؤنث[(٩)] اعتباراً، بلفظه، وقيل: ـ في العدد ـ ثلاثة طلحات، بإلحاق عدده حرف التاء على إعطائه حكم المذكر اعتباراً بمعناه؟، ولأي شيء قيل: زيينب، فلم ترد التاء في التصغير تنزيلاً للحرف الزائد منزلة تاء[(١٠)] التأنيث، ولم يقل: ـ في زينب منقولاً إلى المذكر ـ زينبات، تنزيلاً له منزلة طلحة؟. **«مشروط بالخلو من تاء التأنيث»** فلا

(١) والتمثل، ز.
(٢) بذلك، د.
(٣) هذا، ز.
(٤) وبالقاضيين، د.
(٥) يوحد، ز.
(٦) وياء، ز.
(٧) كمأ، د، كمي، ك.
(٨) كماء، د، كم، ز: وما أثبته في هذا والذي قبله هو الموافق لقواعد الإملاء.
(٩) المؤنب، ز.
(١٠) ياء، ز.

يجمع نحو: طلحة وحمزة وهبيرة[١] بالواو والنون. «**المغايرة لما في عدة[٢] وثبة علمين**».

قال ابن قاسم[٣]: المراد بهما كل ما كانت التاء فيه عوضاً عن الفاء كعدة أو عن اللام كثبة، فإن هذا النوع[٤] إذا كان علمًا لمذكر جمع بالواو والنون نحو: عدون وثبون.

قلت: الذي ينبغي أن يؤخذ[٥] في عدة وثبة ثلاثة قيود:

أحدها: كون التاء عوضاً حتى إذا كانت لغير عوض لم[٦] يجمع[٧] ما هي فيه هذا الجمع.

الثاني: كون اللام صحيحة حتى إذا كانت حرف علة امتنع جمعه هذا الجمع.

فإن قلت: وقع في خطبة المخصص[٨] لابن سيده: أن أصل لغة لغوة، قال: ونظيرها كرة وقلة وثبة لامها كلها واو. فإذا كان كذلك لم يتأت التقييد[٩] بما ذكرته من كون اللام صحيحة؛ لأن لام ثبة واو بهذا النص.

---

(١) وهبرة، د.

(٢) في نحو عدة، م.

(٣) القاسم، ز.

(٤) لنوع، د.

(٥) يوخد، د.

(٦) لا، ز، ك.

(٧) تجمع، د.

(٨) ج ١، ص ٦ــ٧ قال: (وأما وزنها وتعريفها وما تحلل إليه من الحروف وتتركب عنه فهي فعلة وتركبه من ل.غ.و.ة. وإليها تنحل؛ لأن التحلل إنما هو إلى مثل ما يقع عليه التركيب، يقال: لغوت، أي تكلمت، وأصلها لغوة، ونظيرها قلة وكرة وثبة، كلها لامها واو؛ لقولهم قلوت بالقلة، وكروت بالكرة، ولأن الثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب، والجمع لغات ولغون كـ: كرات وكرون، يجمعونها بالواو والنون إشعاراً بالعوض من المحذوف مع الدلالة على التقصير، وربما كسروا أوائل مثل هذا.

(٩) القيد، ز.

٥٤ز قلت: في/صحاح[1] [الجوهري[2]]: والثبة وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، فالهاء هنا[3] عوض من الواو الذاهبة من وسطه. انتهى[4]. فأصله إذن: ثوبة؛ لأنه من ثاب يثوب إذا رجع، فهذا معارض لما في المخصص، على أن ابن سيده قد قال هناك[5]: ولأن الثبة كأنها مقلوب[6] ثاب يثوب. فاعترف بأنها ذات لام صحيحة في الأصل.

القيد الثالث: كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية، وهذه حالة عدة وثبة، حتى إذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو: شفة وشفاه، امتنع جمعها جمع تصحيح بالواو أو الياء والنون، فتأمله.

«**و**» مشروط أيضاً بالخلو «**من إعراب بحرفين**»، فلا يجمع نحو زيدين وزيدين مسمى به هذا الجمع، وهذا الشرط والاثنان[7] بعده شروط لصحة الجمع عموماً لا لجمع المذكر خصوصاً، وكلامه يوهمه[8]، وكلها خارجة من قوله ــ فيما تقدم[9] ــ: الاسم القابل. إلَّا أن ذاك[10] إجمال وهذا تفصيل[11]. «**و**» مشروط أيضاً [بالخلو[12]] «**من تركيب إسناد**» نحو:

---

(١) الصحاح، د.

(٢) سقطت من، د، ك.

(٣) ههنا، ز.

(٤) ج ١، ص ١٥ قال: (ومثاب الحوض وسطه الذي يثوب إليه الماء إذا استفرغ، وهو الثبة أيضاً، والهاء عوض عن الواو الذاهبة من عين الفعل، كما عوضوا في قولهم: أقام إقامة، وأصله إقواما).

وفي ج ٦، ص ٢٢٩١، قال: (والثبة أيضا وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، والهاء... بمعنى الأول).

(٥) أنظر هامش (٨) من ١ : ٢٣١.

(٦) من مقلوب، ز.

(٧) والإثبات، ز.

(٨) يوهم، ز، ك.

(٩) ١ : ٢١٣.

(١٠) ذلك، د، ك.

(١١) تفصيله، ز.

(١٢) سقطت من، ز.

تأبط شراً وبرق نحره. «أو» تركيب «**مزج**» نحو: بعلبك وسيبويه. وفي الصحاح[١] للجوهري: عمرويه، ذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهان والعمرويهون. وذكر غيره أن من أعرب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه. ولم يشترط ذلك المبرد. فمقتضى كلامه أن جمع ذلك حين الإعراب قول الجميع وأن محل الخلاف ما إذا بني وأن المبرد لا يشترط الإعراب وأن اشتراطه هو قول الأكثرين، ويؤيد ذلك قوله في فصل ويه[٢]: ومن قال [جاء[٣]] سيبويه ورأيت سيبويه وأعربه كإعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه، ومن بناه يقول في التثنية ذوا سيبويه وكلاهما سيبويه، ويقول[٤] في الجمع: ذوو سيبويه وكلهم سيبويه[٥].

وعلى هذا نقول: المصنف مخالف للجميع، وذكر أبو حيان خلافاً في المختوم بويه من المركب المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر؟، وأن الذين أجازوا ذلك جوزوا سيبون وسيبويهون، ولم يقيد ذلك بمن أعرب ولا بمن[٦] بنى، ولا ذكر خلافاً في معدي كرب ونحوه، ولا قيد الخلاف بما قيده الجوهري، فكلام[٧] الثلاثة متخالف «و» مشروط أيضاً «**بكونه**» أي: كون المذكر «**لمن يعقل**» كزيد وفاضل. «**أو مشبه به**»، أي: بمن يعقل كقول الشاعر[٨] يصف[٩] قوساً وسهامها[١٠].

محالفتي[١١] دون الأخلاء نبعة ... ترن إذا ما حركت وتزمجر

(١) ج ٢، ص ٧٥٧ وما نقله الجوهري عن المبرد موجود في المقتضب ج ٤، ص ٣١.
(٢) فصلويه، ز.
(٣) سقطت من، ز. (٤) ونقول، ز.
(٥) آخر كلام الجوهري عن الصحاح (٦:٥٥٨) مع تصرف فيه، وفي ما يلي نصه:
(من قال: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه فأعربه بإعراب ما لا ينصرف ثناه وجمع، فقال: السيبويهان والسيبويهون وأما من لم يعربه، فإنه يقول: في التثنية ـ ذوا سيبويه، وكلاهما سيبويه، ويقول في الجمع: ذوو سيبويه، وكلهم سيبويه).
(٦) من، ز.
(٧) وكلام، د.
(٨) لم أصل إلى اسمه.
(٩) يعص، ز.
(١٠) وسهاما، د.
(١١) مخالفتي، د، ز.

لها فتية[١] ماضون حيث رمت بهم شرابهم قان من الدم أحمر[٢]

قلت: المراد بالنبعة القوس وبالفتية[٣] السهام، والشاهد في قوله ماضون. وما أحسن قول بعض الشعراء [المتأخرين[٤]] ملغزاً في القوس والنشاب:

ما عجوز كبيرة بلغت عمراً طويلاً وتتقيها الرجال
قد علا جسمها اصفرار ولم تشك سقاماً ولا عراها[٥] هزال
ولها في البنين[٦] سهم وقسم وبنوها كبار قدر نبال
وأراهم لم يشبهوها ففي الأمْمِ اعوجاج وفي البنين اعتدال[٧]

«علما» قال المازني: غير معدول، فلا يجوز[٨] في نحو: عمر أن يجمع[٩] هذا الجمع، بل ألا يثنى ولا يجمع مطلقاً.

فإن قلت: إذا قيل: الزيدون، فقد وقع الجمع في غير علم، ضرورة أن تثنية العلم وجمعه يقتضي إخراجه عن حقيقة كونه علماً، إذ يصير نكرة، لأن العلم إنما/ يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه، لأنه لم يوضع علماً إلا مفردا، ٥٥ز
فإذا قصد إلى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة.

قلت: معنى كلامهم أن الاسم إذا كان علماً بشروطه صح إيراد الجمع عليه، وذلك بعد أن تنكره، وليس المراد [منه[١٠]] أنه بقي علماً وجمع وهو على

(١) قنية، د، ك.
(٢) أوردهما في شرح التسهيل (١: ٨٤) ولم أجدهما في غيره.
(٣) وبالقنية، د، ك.
(٤) ليست في، ك، ولم أعرف الشاعر.
(٥) هداها، ز.
(٦) الشين، ز.
(٧) لم أقف على هذا اللغز في غير هذا الكتاب.
(٨) يجيز، ز، ك. وفي هامشها يجوز خ.
(٩) يجمع، ز.
(١٠) سقطت من، د، ك.

تلك الحالة، وهذا مما يحاجَى به فيقال: أمر اشترط وجوده لحكم فإذا وجد لم يثبت ذلك الحكم إلا بعد إزالة ذلك الأمر الذي اشترط وجوده، فصار في الحقيقة وجوده شرطاً[1] للإقدام على الحكم، وعدمه شرطاً لثبوت ذلك الحكم.

وقد عنَّ لي أن أنظم ذلك لغزا فقلت:

أيا علماء الهند لا زال فضلكم ... مدى[2] الدهر يبدو في منازل سعده
ألمّ بكم شخص غريب لتحسنوا ... بإرشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدي ما تعسر[3] فهمه ... عليه لتهدوه إلى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده ... لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلا ... منعتم ثبوت الحكم إلَّا بفقده[4]؟
وهذا لعمري في الغرابة غاية ... فهل من جواب تنعمون بسرده[5]؟

---

(١) شرط، ز.

(٢) مد، د، ك.

(٣) تعذر، د، وهامش ك خ.

(٤) بفقره، د.

(٥) برده، د. أورد الشيخ حسن العطار هذه الأبيات في حاشيته على شرح الأزهرية، المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٤٤ هـ، ص ٥١.

ثم قال: وأجاب بعض الفضلاء بقوله:

أيا من على أفراس أفكاره غدا ... يصيد عزيز الشاردات بجدّه
فهاك جوابا للسؤال موضحا ... يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية ... لجمع على نهج المثنى وحدّه
فلما رأوا تعريف ذاك محققا ... أبوا جمعه إلا بإثبات ضدّه
ويدفع ذا الإشكال أن شيوعه ... لصحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لإقدام حاذق ... عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ثم قال الشيخ العطار: ومحصل الإشكال أن العلمية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع، ثم يشترط نقيضها ــ وهو التنكير ــ في تحققه؟

ومحصل الجواب أن العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافي، بل هي من قبيل المعدّ ــ بضم الميم وكسر العين ــ وهو ما يتوقف على حصوله حصول المطلوب ولا يجامعه، وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد، فإنه يتوقف عليها الوصول للمقصد، وعند الوصول إليه تنعدم ولا توجد معه، وظهر أن إطلاق (الشرط) على العلمية بطريق الاستعارة، لعلاقة المشابهة بينه=

«**أو مصغراً**» نحو: رجيلون، فلا تشترط[١] فيه العلمية لتعذر تكسيره. «**أو صفة تقبل[٢] تاء التأنيث**» نحو: ضارب، فإنه يقال في مؤنثه: ضاربة، فإن لم يقبلها امتنع جمعه هذا الجمع نحو أحمر وسكران في لغة غير بني أسد ونحو صبور وقتيل.

قال ابن قاسم: ويستثنى من ذلك أفعل التفضيل غير المقرون بمن، فإنه يجمع هذا الجمع وإن كان صفة يقصد[٣] فيها التأنيث، ولا تقبل[٤] التاء.

قلت: فيتوجه الاعتراض على المصنف، وفي بعض النسخ تقييد تاء التأنيث[٥] بإطراد[٦]، احترازاً من نحو: مسكين فإنهم قالوا في مؤنثه، مسكينة، ومع ذلك فالقياس ألّا يقال: مسكينون وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في مسكينة لا ينقاس.

«**إن قصد معناه**» جعلوه شرطاً احترز به عن نحو: راوية وعلامة، فإنه صفة تقبل التاء عند عدم قصد معنى التأنيث فلا يجمع هذا الجمع.

قال ابن قاسم: وما كان مختصاً بالمذكر نحو خصيّ يجوز جمعه بالواو والنون؛ إذ لا يقصد به معنى التأنيث.

= وبين (المعد) في توقف المطلوب على كل، ولا يصح أن تكون العلمية شرطا حقيقياً، لأن الشرط يجامع المشروط، والعلمية لا تجامع الجمع، كما علمت، والحاصل أن كلا من (المعدّ) و(الشرط) يتوقف عليه حصول الشيء، لكن الشرط يستمر مصاحبا للمشروط، والمعدّ ينعدم عند حصوله، والعلمية من قبيل المعد لا الشرط).

(١) تشرط، ز.
(٢) لقبل، ز.
(٣) تقصد، ز.
(٤) يقبل، د.
(٥) تقييد التاء، د.
(٦) ليس هذا القيد في (م)، وذكر محققه أنه موجود في واحد من أصوله.

قلت: يعني أن انتفاء[١] القبول المذكور يصدق بصورتين: كونه ذا مؤنث ولا يقبل[٢] التاء، وكونه لا مؤنث له.

قال ابن هشام: والذي عندي أن هذا لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان للمحل الذي يقبل فيه التاء[٣]. ويدل على أنه لم يرد بهذا الكلام تقييداً واحترازاً من شيء أنه لم ينبه على ذلك في شرحه.

«**خلافاً للكوفيين في**» الشرط «**الأول**»، وهو الخلو من تاء التأنيث فأجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على ذلك، وبعضهم يقول: تفتح[٤] عين الكلمة.

«**و**» في الشرط «**الآخر**» بكسر الخاء، وهو قبول تاء التأنيث عند قصد معناه، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٥]:

---

(١) أن لم تنفا، ز.
(٢) تقبل، ز، ك.
(٣) يقبل التاء، ك.
(٤) بفتح، د.
(٥) في اسمه اشتباه واختلاف فقيل:
(أ) أبو قيس بن رفاعة اليهودي، وعن العيني عن ابن السيرافي: الأنصاري وسماه البكري: دثاراً، لكنه اضطرب فقال: ــ مرة ــ أبا قيس بن رفاعة، ومرة أبا قيس بن أبي رفاعة. ونسب الثاني إلى القالي في قصة واردة في (١:٢٥٧)، والذي ذكره القالي: قيس بن رفاعة الجمحي ١:٢٨٨ــ٢٩٠؛ القالي ١:١١، ٢٥٧؛ التنبيه: ٢١، ٢٢.
(ب) قيس بن رفاعة الواقفي: من بني واقف بن امرىء القيس بن مالك بن الأوس أدرك الاسلام فأسلم وكان أعور، ولا يبعد عندي أن يكون هذا هو الأول.
ــ المرزباني: ٣٢٢؛ والإصابة ٣:٢٤٦ــ٢٤٧.
(ج) أبو قيس: صيفي بن الأسلت: عامر بن جشم الأوسي (٠٠ــ١ هـ= ٠٠ــ٦٢٢ م). واسمه: ــ فيما نقل السيوطي عن الأصفهاني ــ نفير، وفي الإصابة خلاف في اسمه رجح منه: (صيفي)، ولم يذكر نفيرا.
ــ الجمحي ١:٢١٥، ٢٢٦ــ٢٢٧؛ الإصابة ٣:٢٥١ــ٢٥٢، ٤:١٦١ــ١٦٢.

منا الذي هـو ما إن طـرّ شاربـه والعـانسون ومنـا المرد والشيب[١]

فجمع عانساً[٢]، وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد.

«**وكون العقل لبعض مثنى**» كقولك في رجل وفرس: هما سابقان. «**أو مجموع**» كقولك في رجل وفرسين: هم سابقون. «**كاف**»، وإدخال المثنى في هذا الحكم سهو، لأن العقل غير شرط[٣] فيه قطعاً. «**وكذا التذكير**» [وذلك[٤]] عند اجتماع مذكر ومؤنث[٥] فصاعداً. «**مع اتحاد المادة**» الأصلية نحو: قائم وقـائمة وقـائم وقائمتين، فتقول: قـائمان وقـائمون، وأمـا[٦] عند/اختلاف المادة فلا يتأتى ذلك، ولا[٧] يجوز التغليب حينئذٍ، وفيه نظر. ٥٦ ز

قلت: واشتراط اتحاد المادة تكرار؛ لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ[٨] في تعريف كل من التثنية والجمع فلا حاجة إلى ذكره[٩] هنا. «**وشذ[١٠] ضَبُعان في ضَبُع وضِبعَان**»، من حيث تغليب المؤنث ــ وهو ضبع ــ على المذكر وهو ضبعان وكـأنهم فعلوا ذلـك لإيثار الخفة فإن ضبعاً أخف من ضبعـان، وكذا فعلوا في الجمع فقالوا: ضباع ولم يقولوا ضباعين. وحكى ابن الأنباري أن ضبعاً يقع على المذكر فلا تغليب إذن.

---

(١) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. طر: بفتح الطاء ــ نبتَ. العانسون، جمع عانس: من بلغ حد الزواج ولم يتزوج، ذكراً أو أنثى، وفيه شذوذان: جمعه بالواو والنون، وهو لا يقبل التاء، والكوفيون يجيزونه. إطلاق العانس على المذكر، والأكثر إطلاقه على المؤنث.

(ما): فسرها ابن السكيت بـ (حين)، وقال غيره: هي نافية.

ــ القالي ٢:٦٧؛ إصلاح المنطق: ٣٤١؛ الشجري ٢:٢٣٨؛ ابن مالك ١:٢٥؛ المغني ١:٣٣٧؛ المقاصد ١:١٦٧ــ١٦٩؛ الهمع ١:٤٥؛ السيوطي ٢:٧١٦؛ الأشموني ١:٨٢؛ الدرر ١:١٩.

(٢) عانسون، ك.

(٣) مشروط، د.

(٤) سقطت من، د.

(٥) ومؤنث به، د، ك.

(٦) أخا، ز.

(٧) فلا، د، ك.

(٨) ماخود، د.

(٩) ذكرها، د.

(١٠) وشد، د.

«**وما أعرب مثل**» إعراب «**هذا الجمع**» بالواو والياء «**غير مستوفٍ للشروط فمسموع**»، أي: مقصور على السماع فلا يتعدى «**كـ﴿نَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾**[(١)]» مراداً به الباري سبحانه. ولا يخفى [أن[(٢)]] معنى الجمعية في أسماء الله ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى، فلا يقال: الله رحيمون، قياساً على ما ورد. «**وأولي**»[(٣)]، لأنه ليس له مفرد ألحقت به علامة الجمع، وإنما هو معرب إعراب جمع المذكر السالم وليس به. «**وعليين**».

قال المصنف[(٤)] وشارحو كلامه: هو اسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فعيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمي به أعلى الجنة.

قلت: فيلزم على هذا ألا يكون فيه شذوذ، لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع، ولا ينفعهم أن يدعوا أنه جعل من باب المسموع لا المقيس لكونه لما لا يعقل، بخلاف نحو: زيدون ـ علماً ـ؛ لأنه لو سمي فرس بـ(زيدون) استحق [هذا[(٥)]] الإعراب، ألا ترى إلى قنسرين[(٦)] ونصيبين[(٧)]؟ ولا ينفعهم أيضاً أن يقولوا:

---

(١) ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ ٢٣ ـ الحجر (١٥).

(٢) سقطت من، ز.

(٣) قدمها في: م على «نحن الوارثون» خلافا لأصوله ما عدا واحدا.

(٤) في شرح التسهيل ١: ٨٧.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) في الصحاح (٢: ٧٩١ـ٧٩٢) (وقنسرون، بلد بالشام، بكسر القاف والنون مشددة تكسر وتفتح. وأنشد ثعلب بالفتح هذا البيت:

سقى الله فتيانا ورائي تركتهم ... بحاضر قنسرين من سَبَلِ القطر

والنسبة إليه: قنسريني...) انتهى، وللعرب في الكلمة وجهان: إلزامه الياء مع ظهور الحركات على النون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمة. إعرابه إعراب جمع المذكر السالم. وقد عين ياقوت موضع قنسرين فقال ما ملخصه: كورة بالشام منها حلب، وبينهما مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم. هجرها أهلها حين غلب الروم على حلب ٣٥١ هـ، وهي في الإقليم الرابع، وطولها تسع وثلاثون درجة وعشرون دقيقة، وعرضها خمس وثلاثون درجة وعشرون دقيقة.

ـ معجم البلدان ٤: ١٨٤ـ١٨٧ (ط ـ طهران).

(٧) مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام.

ـ معجم البلدان ٣: ٧٨٧ـ ٧٨٩ (ط ـ طهران).

عِلّي في الأصل غير علم ولا صفة، لأن المصنف قد صرح[١] بأنه إذا سمي بالجمع على سبيل النقل ـ يعني عن الجمع ـ أو على سبيل الارتجال ـ يعني بصيغة[٢] تشبه صيغة الجمع ـ ففيه تلك اللغات.

[قال[٣]] ويؤيده أننا[٤] لا نعرف قنسراً ولا نصيباً ولا يبرا في يبرون[٥] أعلاماً ولا صفات نعـم لو قيل: إن (عليين) غير علم، بل هو جمع عِلّي[٦] وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم التذكير والعقل. «**وعالمين**»، سواء قلنا: إنه جمع لعالم كما تقدم في شرح الخطبة[٧]؛ لأنه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة، أو قلنا[٨]: بأنه اسم مخصوص لمن يعقل كما يقوله[٩] المصنف[٧]. فإنه ادَّعى ذلك ومنع كونه جمعاً لعالَمٍ قال: لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس هذا شأنَ الجموع. ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين. ووجه شذوذه على هذا الرأي واضح، لكونه ليس جمعاً.

---

(١) في الكافية وشرحها:
١: ٢٤، ٢٦ـ٢٨؛ وفي شرح التسهيل ١: ٩٤؛ لكن ليس فيهن (ويؤيده...) إلى آخره.

(٢) لصيغة، ز.

(٣) سقطت من، ز، ك.

(٤) أنا، ز.

(٥) بيرا من يبرون، ز، تبرا من تبرون، د، وهذا تصحيف، و(يبرين) أو (أبرين) ـ وتستعمل بالواو والنون أيضاً ـ قال ياقوت: هي مدينة كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين، ويقال: رمل أبرين ويبرين، قيل إنه بلد في بلاد العماليق.
ـ معجم البلدان ١: ٨٨ـ٨٩، ٤: ١٠٠٥ـ١٠٠٦ (ط ـ طهران)، وقد ورد (رمل يبرين) في قول جرير بن عطية من قصيدة في ديوانه ص ٣٢ـ٣٧:

إنا أتيناك نـرجو منـك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوب

وجرير من أهل اليمامة.

(٦) عل، ز.

(٧) ١ : ٤٠ ـ ٤١.

(٨) وقلنا، ز.

(٩) يقول، ز.

«وأهلين» لأنه جمع لأهل[١] وليس بعلم ولا صفة، وحسّن جمعه على شذوذه أنه قد يستعمل بمعنى: (مستحق)، فيقال: هو أهل[٢] لذلك، أي: مستحق له. **«وأرضين»** بفتح الراء وحكي إسكانها، ووجه الشذوذ فيها[٣] ظاهر. **«وعشرين إلى التسعين»**، إذ من المعلوم أنها غير جموع[٤] وأنها فاقدة للشروط وأغرب[٥] الرضي الإستراباذي[٦] حيث قال[٧]:

ولنا أن نحد المثنى بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان، فيدخل فيه اثنان ونحوه[٨]، ونحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دالّ على أكثر من اثنين في آخره واو أو[٩] ياء ونون مزيدتان، فيدخل فيه أولو وعشرون وأخواته. **«وشاع هذا الإستعمال»** وهو الجمع بالواو والنون أو بالياء[١٠] والنون. **«في ما لم يكسر»** لا في ما كسر نحو: شفة وشفاه وشاة وشياه. **«من»** اللفظ **«المعوض من لامه»** لا من فائه نحو: /عدة ورقة، ولا من عينه نحو: ٥٧ ز
ثبة كما تقدم[١١]، فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علمًا لمن يعقل. **«هاء تأنيث[١٢]»** لا تاء تأنيث ليخرج نحو: بنت[١٣] وأخت، فإن المعوض من لامه تاء

(١) أهل، د.
(٢) أفعل، ز.
(٣) فيه، د، وهامش ك:خ.
(٤) مجموع، ز.
(٥) وأعرب، ز.
(٦) الاسترابا، ك.
(٧) شرح الكافية: ج ١، ص ٣٣.
(٨) لم يقل الرضي (ونحوه) وإنما قال: (وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا تحتاج إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر).
(٩) واو وياء، د.
(١٠) أو الياء، ز.
(١١) ١: ٢٣٢.
(١٢) التأنيث، م.
(١٣) بيت، ز.

التأنيث لا هاء التأنيث «**بسلامة فاء المكسورها**»، أي: المكسور الفاء، **فتبقى** الكسرة ولا تبدل نحو: عضة وعزة. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينَ[١]﴾، وقال تعالى: ﴿عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ[٢]﴾، ونحو: رئة، قال الشاعر[٣]:

فغظناهم حتى أتى[٤] الغيظ منهم قلوباً وأكباداً لهم ورئينا[٥]

ونحو: مائة ومائين[٦] «**وبكسر المفتوحها**»، أي: المفتوح الفاء، **فلا تقر فتحته** بل تكسر وتزال الفتحة نحو: سنين في سنة. قال المصنف[٧]: وقد روي ضمها.

«**وبالوجهين**»، وهما سلامة الفاء ــ أي: إقرار ضمها[٨] على ما هو[٩] عليه ــ وحذفه[١٠] والإتيان بالكسر. «**في المضمومها**»، أي: المضموم[١١] الفاء نحو: قلة[١٢] وثبة إن قيل: بأنهما[١٣] من الواوي اللام كما مر عن ابن سيده[١٤] فتقول[١٥] فيهما: قلون وثبون بضم القاف والثاء وكسرهما.

---

(١) ٩١ الحجر (١٥).
(٢) ٣٧ المعارج (٧٠).
(٣) لا يعرف.
(٤) بدا، د.
(٥) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً، وهو في الشجري ٢: ٦٥؛ واللسان ١٤: ٣٠٣ (رأي) ــ ط صادر.
(٦) وميين، ز، ك.
(٧) ليس في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية.
(٨) ضمتها، د.
(٩) هي، ز، ك.
(١٠) وحذفها، د.
(١١) المصموم، د.
(١٢) فله، د، ك، وهو خطأ.
(١٣) بأنها، د.
(١٤) في ١ : ٢٣١.
(١٥) فيقول، ز.

ولامات هذا الباب أنواع: إما هاء أو واو[١] أو ياء، فمائة ورئة من اليائيّ[٢]، لقولهم مأيت الدراهم، أي: جعلتها مائة، ورأيت الصيد، أي: أصبت رئته، وصرح الجوهري[٣] بأن لام عزة ياء ولام عضة إما واو أو هاء.

«وربما نال هذا الاستعمال ما كسر».

قال ابن قاسم: نحو: ظبين[٤]، جمع ظبة، وهي طرف السيف، وقد كسروها على ظبا[٥]، ولامها واو، لقولهم: ظبوته إذا أصبته بالظبة، وكذا برة، جمعوها على برين، وقد كسروها على برى. انتهى. والبرة: حلقة من صفر تجعل في لحم أنف البعير. وقال[٦] الأصمعي[٧]: تجعل في أحد جانبي أنف البعير، قال: وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة. وقد يقال: إن ظبا وبرى من أسماء الأجناس فلا يدخلان تحت قوله: ما كسر. **«ونحو رقة»**، بالنصب عطفاً على مفعول (نال)، وهو ما كسر، أي: ونال نحو رقة[٨] [وهي الفضة[٩]]، فإنهم قالوا في جمعها: رقين، كذا في شرح المصنف[١٠] و[هي[١١]]

(١) هاء أو أو أو، ك.

(٢) الياء، د، ز، ك، وما أثبته مناسب.

(٣) في الصحاح ٦:٢٤٢٥ (عزا)، ٢٤٣٠ (عضا)، ٢٢٤٠_٢٢٤١ (عضه).

(٤) طبين، د.

(٥) ظبي، د، ك.

(٦) فال، د، ك.

(٧) أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع الباهلي من قيس عيلان بن مضر (١٢٢_٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢١٦ هـ= ٧٤٠_٨٢٥ أو ٨٣٠ أو ٨٣١ م). من مشهوري اللغويين وأعلام الحفاظ، قيل إنه يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة. روى عن أبي عمرو بن العلاء، وقرة بن خالد، ونافع بن أبي نعيم، وروى له أبوداود والترمذي.
صنف كثيراً فمن ذلك: خلق الإنسان_ط، الإبل_ط، الخيل_ط، كتاب الفرق_ط، الميسر والقداح، فعل وأفعل.
_ الوفيات ٣:١٧٠_١٧٦؛ القفطي ٢:١٩٧_٢٠٥؛ البغية ٢:١١٢_١١٣.

(٨) ورقة، ز.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) على التسهيل ١:٩١.

(١١) سقطت من، د.

على هذا مما حذفت فاؤه، وعوض منها هاء التأنيث. وفي المحكم[١] ما نصه: الرقون[٢] النقوش والرقون: بفتح الراء ورفع [النون[٣]] الدرهم[٤]، سمي بذلك للترقين الذي فيه، يعنون به الخط [كذا[٥]] عن كراع[٦]، قال[٧]: ومنه قولهم: وجدان الرقين يغطي أفن الأفين[٨]، وأما[٩] ابن دريد فقال: وجدان الرقين يعني جمع رقة وهي الورق. انتهى بحروفه. وكلام المصنف إنما هو على قول ابن دريد. «و[**نحو**[١٠]] **إحرّة**[١١] **وإضاة وإوزّة**[١٢]» بكسر همزاتهن، أما إحرة فظاهر كلامهم أن المسموع فيها حرة بدون همزة، وهي أرض ذات حجارة سود لكنهم قالوا في جمعها: حرون وإحرون [بالهمزة[١٣]]. قال الجوهري[١٤]: كأنه جمع إحرة تقديراً؛ لأنهم لا يقولون إحرة. وأما الإضاة

(١) ٦: ٢٢٦.
(٢) والرقون، ز.
(٣) ليست في، ز.
(٤) الدراهم، ك.
(٥) سقطت من، د.
(٦) أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي يعرف بكراع النمل. لغوي نحوي. أخذ عن البصريين والكوفيين وخلط المذهبين، إلا أنه إلى البصريين أميل. روى عن أبي يوسف الأصبهاني عن أبي عبيد القاسم بن سلام.
لقب: كراع النمل، لقصره. قال القفطي: رأيت جزءاً من كتابه (المنضد) من خطه وقد كتب في آخره أنه أكمل وراقة وتصنيفاً في سنة تسع وثلثمائة. و(الهنائي) نسبة إلى هناءة بن مالك بن فهم. من مصنفاته: المجرد، المنجد، أمثلة الغريب، المصحف، المنظم.
ـ معجم الأدباء ١٣: ١٢ـ١٣؛ القفطي ٢: ٢٤٠؛ البغية ٢: ١٥٨؛ هدية العارفين ١: ٦٧٦.
(٧) قاله، د.
(٨) أقن الأقين، د.
(٩) فأما، د.
(١٠) ليست في، م.
(١١) حرة، م، وفي اثنين من أصوله: إحرة.
(١٢) واوره، د، ز، ك: وهو تصحيف من النساخ.
(١٣) ليست في، د.
(١٤) في الصحاح ٢: ٦٢٦ـ٦٢٧ (والحرة أرض ذات حجارة سود نخرة... والجمع الحرار والحرات، وربما جمع بالواو والنون فقيل حرون... وإحرون أيضاً، كأنه جمع إحرة...).

فهي(١) الغدير الصغير. وفي الصحاح(٢): الإضاة الغدير، والجمع أضا، مثل: قناة وقنا. وظاهره(٣) أنه مفتوح الهمزة. قال السيرافي(٤): المشهور فيه القصر، ولا أعلم أحداً ذكر فيه المد إلا سيبويه. وقيل في جمع المقصور أضاء. قال(٥):

.... فهن أضاء صافيات الغلائل(٦)

---

(١) فهو، ز.

(٢) ج ٦، ص ٢٢٧٠ وبعده: وإضاء أيضاً بالمد والكسر كما قالوا أكمة وأكم وإكام.

(٣) فظاهره، د.

(٤) ابو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (٢٨٤ـ٣٦٨ هـ = ٨٩٧ـ٩٧٩ م). نحوي بصري تولى القضاء في بغداد وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة، به تنسك واعتزال. قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، واللغة على ابن دريد، وقرآ هما عليه النحو، وأخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان، وأخذا عنه القرآن والحساب من مصنفاته:

ـ شرح كتاب سيبويه، شرح مقصورة ابن دريد، ألفات القطع والوصل، الإقناع في النحو أتمه ابنه يوسف، أخبار النحويين البصريين ـ ط.

ـ الوفيات: ج ٢، ص ٧٨ ـ ٧٩؛ القفطي: ج ١، ص ٣١٣ ـ ٣١٥، البغية: ج ١، ص ٥٠٧.

(٥) النابغة الذبياني: أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري (٠٠ ـ ١٨ ق.هـ = ٠٠ ـ ٦٠٤ م تقريباً).

من أشراف قومه، كان يضرب له قبة فيجلس فيها فيأتي إليه الشعراء يحكمونه في شعرهم. كان له حظوة عند النعمان بن المنذر، فغضب عليه النعمان لتشبيبه بالمتجردة: زوج النعمان، ففر إلى الغساسنة، ثم عاد إليه. ديوانه مطبوع.

ـ الأغاني ١١: ٣ ـ ٤١؛ الجمحي ١: ٥١، ٥٦؛ ابن قتيبة ١: ١٥٧ ـ ١٧٣؛ الخزانة ١: ٢٨٧ ـ ٢٨٨، ٤٢٧ ـ ٤٢٨؛ ٤: ٩٦ ـ ٩٧.

(٦) صدره «عُلِين بِكِدْيونٍ وأُبْطِنَّ كُرّةً» من قصيدة مدح فيها عمرو بن الحارث الأصغر الغساني في وقعته ببني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان.

مطلعها:

أهاجك من أسماء رسم المنازل ... ببرقة نعمى فَرَوْض الأجاول

وقبل الشاهد:

ترى عافيات الطير قد وثقت لها ... بشبع من السخل العتاق الأكائل

مقرنة بالأدم والعيس كالقطا ... عليها الخبور محقبات المراجل

وكل صموت نثلة تبعية ... ونسج سليم كل قضّاء ذائل

وبعده:

عتاد امرىء لا ينقص البعد همه ... طلوب الأعادي واضح غير خامل

=

وأُضِيّ(١) على فعول، وإضون وهو شاذ، لأنه ليس بمحذوف اللام. ولا تظن(٢) أن فيه شذوذاً آخر، وهو كونه قد كسر؛ لأن اشتراط انتفاء التكسير إنما(٣) هو لمحذوف اللام، فإنه إذا كسر ردت لامه فلا يستحق التعويض، فأما ما لم يحذف منه شيء فتكسيره وعدم تكسيره سيان؛ لأن اللام ثابتة فيه نفسه، فلا يضره التكسير ولا ينفعه.

وفي التذكرة/لأبي علي الفارسي: إنما قالوا: ٥٨ز

إحرّة وإحرون وإوزة وإوزون(٤)، مع أنه لا نقص فيه فيجبر كما في: ثبة، ولا هو ثلاثي مجرد من التاء فيعوض من التاء الذاهبة، بل هو رباعي، والرباعي يقوم رابعه مقام التاء؛ لأنه مضاعف(٥)، والتضعيف اعتلال، ويحذف(٦) في **القوافي** والأسجاع(٧) نحو: من سر ومن ضر ومن إنس ولا جان(٨)، فكأنه ثلاثي فعوض كما في: أرض، وإن شئت قلت: لما ألحقوا التاء في تصغير وراء

= عافيات الطير: التي تطلب ما تأكل. السخل من الخيل: أولادها. العتاق: الكرام. الأكائل: جمع أكيلة، التي افترسها السبع مقرنة: يصف الخيل.

الأدم: البيض. العيس: الإبل. كالقطا: في سرعتها. الخبور، جمع خبرة: مزادة صغيرة يصب فيها الماء للخيل. صموت: درع لينة اللمس. نثلة: واسعة. تبعية: من نسج تبع الحميري. سليم: يريد سليمان بن داود صلى الله عليه وسلم.

قضاء: حديثة العمل خشنة اللمس من الجدة. ذائل: ذات ذيل سابغ. كرة: بعر. إضاء: غدران من الماء، شبه الدرع بهن في صفائها. الغلائل: ثياب تلبس تحت الدروع.

ـ النابغة: ٦٥ـ٧٢؛ الشجري ١:١٥٧؛ ابن يعيش ٥:٢٢؛ الخزانة ١:٥١٢.

(١) واضى، د، ز، ك وهو تصحيف ظاهر.
(٢) يظن، ز، ك.
(٣) وانما، ز.
(٤) واورة واورون، د.
(٥) يضاعف، ز.
(٦) **اهملت** الياء في، د، ك.
(٧) والاستجاع، ز.
(٨) قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ (٣٩) الرحمن (٥٥).

وقدام وأمام وإن تجاوزت الثلاثة جمعوا هذين وإن تجاوزا[١] الثلاثة. وإن شئت قلت:

لما لم تثبت الهمزة في واحد إحرون لم يعتدوا بها في العدة لعروضها فكان[٢] كأنهم إنما جمعوا ثلاثياً وكذلك إوزون، لأنهم قالوا: إوزة، فالهمزة غير لازمة، وإن شئت قلت: لما كانت الهمزة في إحرون إنما لحقت للتكسير كما كسروا سين سنين لذلك، كان بمنزلة الحركة فلم يعتد بها، وهم مما يقيمون[٣] الحركة مقام الحرف وبالعكس. «**وقد يجعل إعراب المعتل اللام في النون**» كقوله[٤]:

ألم نسق الحجيج سلي معدا سنينا ما نعد لها حسابا[٥]

أنشده الفراء.

وقد يتجه على المصنف هنا مناقشة، تقريرها أن يقال: المعتل اللام هو ما لامه حرف علة فيخرج عنه [نحو[٦]]: سنون على من جعل لام مفرده هاء فقال: سنهات، وعضون، في من[٧] جعل لام مفرده هاء فقال: إن أصله عضهة، وأنه بلغة قريش السحر، ويسمون الساحر عاضها. قال[٨]:

أعوذ بربي من النافثا ت في عقد العاضه المعضه[٩]

---

(١) تجاوز، د، ز، ك، وهو خطأ.

(٢) وكان، د، ز.

(٣) مثل هذا الأسلوب يستعمل للمبالغة في الفعل كأن المتكلم يرى أن المخبر عنه جزء من الحدث لكثرة فعله إياه على حد قوله تعالى ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ . . .﴾ ٣٧ الأنبياء (٢١) ومما جاء على هذا الأسلوب قول أبي حية النميري:

وانا لمما نضرب الكبش ضربة على هامه تلقي اللسان من الفم

(٤) لم أقف على اسمه.

(٥) لم أجد عليه مزيداً، وهو في الهمع ١:٤٧ والدرر ١:٢٠.

(٦) سقطت من، د.

(٧) فمن، ز.

(٨) لم يسمه أحد.

(٩) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ورواية اللسان في عضه العاضه. اللسان ١٣:٥١٦ (عضه) ــ ط صادر، الأشموني ١:٨٤.

فلو قال المصنف: المحذوف اللام لسلم من ذلك. «**منونة غالباً**» نحو: «اللهم اجعلها [عليهم[١]] سنيناً كسنين يوسف[٢]، ومنهم من لا ينون وهم[٣] تميم[٤]، حكاه عنهم الفراء. «**ولا تسقطها[٥] الإضافة**» نونت أم لم تنون. قال الشاعر[٦]:

دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا[٧] مردا[٨]

---

(١) سقطت من، ز.

(٢) استشهد به بهذا اللفظ، ابن عقيل ج ١، ص ٥٨ ولكني لم أجده بتنوين سنين الأولى وثبوت النون الثانية وقد روي الحديث بألفاظ مختلفة ــ عن غير واحد من الصحابة كل من ورد في لفظه (سنين) فتح النون غير منونة في الأولى وحذفها في الثانية: فعن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري: ج ١، ص ١٣٢؛ ج ٢، ص ٢٤؛ ج ٤، ص ٣٥، ١٢٠؛ ج ٥، ص ٣٢، ٤٥؛ ج ٨، ص ٣٨، ٧١؛ ج ٩، ص ١٨. ومسلم: ج ١، ح ٦٧٥؛ وأبو داود: ج ٢، ح ١٣٩٢؛ وأحمد: ج ٢، ص ٢٣٩، ص ٢٥٥، ص ٢٧١ وهذا لفظ أبي داود: قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة شهراً يقول في قنوته: اللهم نج الوليد بن الوليد اللّهم نج سلمة بن هشام اللّهم نج المستضعفين من المؤمنين اللّهم اشدد وطأتك على مضر. اللّهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف...) وعن ابن مسعود أخرجه البخاري: ج ٦، ص ١٠٩؛ وأحمد: ج ١، ص ٣٨١.

(٣) وهي، د.

(٤) ابن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان: جد جاهلي له من الولد: الحارث، عمرو، زيد مناة وهم بطون كثيرة وعدد ضخم منازلهم في نجد ثم تفرقوا في البلاد (ابن حزم ٢٠٧ ــ ٢٣٣).

(٥) تسقط، ز.

(٦) الصمة بن عبدالله بن الطفيل القشيري (٠٠ ــ حوالي ٩٥ هـ = (٠٠ ــ حوالي ٧١٤ م) من بني عامر من صعصعة من مضر. شاعر بدوي غزل، اشتهر بذكر نجد ذمّاً وحنيناً.
ــ الأغاني: ج ٦: ١ ــ ٨؛ الآمدي: ١٤٤ ــ ١٤٥؛ الخزانة ١: ١٦٤، ٣: ٤١٣ ــ ٤١٤؛ وفيها عن ابن الأعرابي: قائله محجن بن مزاحم الغنوي، والصواب الأول.

(٧) وشيبتنا، ز.

(٨) البيت من قصيدة أولها:

خليلي إن قابلتما المضب أو بدا لكم سند الوركاء أن تبكيا جهدا

وبعده:

لحى الله نجدا كيف يترك ذا الندى فقيرا وحر القوم تحسبه عبدا

ــ الفراء ٢: ٩٢؛ ثعلب: ١٧٧، ٣٢٠؛ الشجري ٢: ٥٣؛ ابن يعيش ٥: ١١ ــ ١٢؛ =

ومنه الحديث المتقدم «... كسنين يوسف» **«وتلزمه[1] الياء[2]»** في جميع الحالات.

«وينصب»، أي: المعتل اللام المعوض من لامه هاء التأنيث **«كائناً بالألف والتاء بالفتحة»**، الجار الأول متعلق بـ(كائناً) والجار الثاني بـ (ينصب).

فإن قلت: (كائن) يدل على كون عام، فيكون واجب الحذف.

قلت: قد يجتمعان قليلاً كما ستعرفه في باب المبتدأ ــ إن شاء الله تعالى ــ **«على لغة»** كما صرح به ثعلب، وحكى الكسائي: سمعت لغاتهم ــ بفتح التاء ــ، وحكى ابن سيده رأيت بناتك.

قال المصنف[3]: ولا يعامل نحو عدة من المعتل الفاء هذه المعاملة و[قد[4]] حكي أن ذلك مسموع في بعضه. قالوا: حفرت إراتك، بكسر أوله وفتح آخره، وهو جمع إرة: فعلة[5] من وأرت إرة أئرها[6] وأرا، [إذا[7]] حفرت[8] حفيرة يطبخ فيها[9]. **«ما لم يرد إليه المحذوف»**، أي: مدة انتفاء رد المحذوف إليه، فـ(ما) مصدرية ظرفية وعامل الظرف (ينصب). واحترز

= ابن مالك ١: ٢٦؛ ابن الناظم: ١٦؛ الرضي ٢: ١٨٥؛ ابن عقيل ١: ٥٨ــ٥٩؛ المقاصد ١: ١٦٩ــ١٧٦؛ التصريح ١: ٧٧؛ الأشموني ١: ٨٦؛ الخزانة ٣: ٤١١ــ٤١٣.

(١) وتلزمها، د، ز، ويلزم، ك.

(٢) التاء، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٩٥ قال: (ولا يعامل عدات من المعتل الفاء معاملة ثبات لانتفاء السببين المذكورين).

(٤) سقطت من، ز.

(٥) فعله، ز.

(٦) أيرها، ز، أيراها، د، ك.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) وأحفرت، ز.

(٩) يطبخ فيها يطبخ فيها، د.

المصنف بذلك من نحو: سنوات جمع سنة وعضوات جمع عضة، فإنه ينصب بالكسرة قولاً واحداً لرد[١] المحذوف إليه.

«وليس الوارد من ذلك واحداً مردود اللام خلافاً لأبي علي» الفارسي، فإنه زعم أن ما يتخيل جمعاً في قولهم سمعت لغاتهم، وخرجت النحل ثباتاً، هو مفرد ردت لامه، وأصله: لغوة وثبوة، فقلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ورده المصنف[٢]: باقتضائه الاشتراك، وهو خلاف[٣] الأصل، والجمع بين العوض والمعوض منه، وبأن النحل إذا دخن عليهن خرجن[٤] جماعات لا جماعة.

والجواب[٥]: أنه معارض بأن الأصل[٦] أن الجمع الذي بألف وتاء لا ينصب بالفتحة وأن التاء حينئذٍ بمنزلتها في حصاة ونواة، وأنهن لازدحامهن وخروجهن دفعة جعلهن[٧] كأنهن/جماعة واحدة. ٥٩ز

---

(١) الرد، ز.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٩٥-٩٦ قال: (وزعم أبو علي أن قول من قال سمعت لغاتهم، - بالفتح - لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رد لامه فقلب ألفاً، وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها - أن جمعية (لغات) في غير: (سمعت لغاتهم) ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين إفراد وجمع.

الثاني - أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان ذلك جمعاً بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

الثالث - أن قائل: (تحيزت ثباتا) يصف مشتار عسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نفرت بالأيام، - وهو الدخان - اعتزلت مع يعاسيبها ثبة ثبة، فمعنى ثبات: إذن جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع - أن بعض العرب قال: رأيت ثباتك - بفتح التاء -، حكاه ابن سيده، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الإفراد فبطل قول أبي علي بطلاناً جلياً غير خفي).

(٣) وهو على خلاف، د، ز.

(٤) يخرجن، ك.

(٥) والجوب، ز.

(٦) بأن الأصل بأن الأصل، ز.

(٧) جعلت، ز.

والذي على المصنف من الإشكال أنه لم يحك خلافاً في أصل المسألة، مع أن البصريين يمنعونها، ونقله تخريج أبي علي من البصريين، وإن اقتضى المخالفة، لكنه لا يستلزم مخالفة الباقين.

وينبغي على قول أبي علي أن يكتب: **سمعت** اللغاة[1]، بالهاء لا بالتاء، لأن الوقف كذلك للمذكر والمؤنث.

(١) اللغات، د، ك.

الباب الخامس
(باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح)

«الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مقصور» قال ابن قاسم: الاسم أخرج الفعل، نحو: يرضى، و(الذي حرف إعرابه) أخرج المبني، نحو: إذا ومتى، و(ألف) أخرج المنقوص، (ولازمة) أخرج المثنى [المرفوع على اللغة المشهورة والأسماء الستة حالة النصب.

قلت: لم يدخل الفعل في شيء حتى يخرج، نعم لو قال: المعرب الذي هو اسم، لتأتى ذلك. وقوله: لازمة أخرج المثنى][1] رفعاً والأسماء الستة نصباً، منظور فيه، وذلك لأن حرف الإعراب يطلق بالاشتراك في العرف على الحرف الذي يكون نفسه إعراباً كألف (الزيدان) رفعاً عند من يقول بأنه معرب بالحرف، وعلى الحرف الذي يكون نفسه معتقباً[2] لأنواع الإعراب لفظاً كالدال من زيد، أو تقديراً كالألف من العصا، فإن أراد الأول فخطأ؛ ضرورة أنه لا شيء مما[3] يعرب بالحروف تكون[4] ألفه لازمة، حين هو معرب بالحروف، وإن أراد الثاني فلا حاجة إلى الاحتراز عن نحو المثنى المرفوع، ضرورة أنه[5] لم يدخل أولاً حتى يخرج ثانياً. وأقرب ما يقال فيه عندي أن المصنف لم يذكر

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٢) معاقبا، د، ك.

(٣) من ما، د.

(٤) يكون، د.

(٥) لأنه، ز.

قوله: (لازمة) للاحتراز، وإنما نصبه قرينة لكونه أراد بحرف الإعراب الوجه الثاني، وهو ما يكون معتقباً لأنواع الإعراب «**وإن**[(١)] **كان**» حرف إعرابه «**ياء لازمة تلي كسرة فمنقوص**»، وقدره ابن قاسم بقوله: فإن كان حرف الإعراب في الاسم، وقال: فخرج بالاسم نحو: يرمي وبحرف الإعراب المبني نحو: الذي، وبقوله: لازمة ما حرف إعرابه ياء غير لازمة كالأسماء [الستة[(٢)]] حالة الجر وجمع المذكر السالم حالة[(٣)] النصب والجر عند من يجعل ياءه حرف إعراب، وبقوله: تلي[(٤)] كسرة نحو: ظبي ورمي.

[قلت[(٢)]] وقد علمت ما يتوجه على قوله: إنه احترز بألف لازمة عما ذكره من المؤاخذة، وعلمت وجه الصواب في فهمه [فاعتمده[(٢)]].

وسمي الأول مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الإعراب فيه، وقيل لأنه لم[(٥)] يمد.

وسمى الثاني منقوصاً لذهاب يائه مع التنوين، وقيل: لذهاب ضمته وكسرته من اللفظ.

«**فإن كان**» حرف إعرابه «**همزة تلي ألفاً زائدة فممدود**».

قال ابن قاسم فخرج بحرف الإعراب نحو: أولاء[(٦)] إسم إشارة أو موصولاً، فإنه مبني لا يسمى ممدوداً، وبقوله: تلي ألفاً زائدة، نحو: داء وماء، فإن الألف في هذا ليست زائدة، وإنما هي بدل من أصل.

قال: وذكر الاسم في هذا الحد مستغنى عنه، إذ لا يوجد فعل آخره همزة

---

(١) فان، د، م.
(٢) سقط من، د.
(٣) حال، ز.
(٤) يلي، د.
(٥) لو، ز.
(٦) أولا، ز.

تلي ألفاً زائدة، وزعم بعضهم أن ذلك قد وجد ومثل له أبو حيان بقول زهير:[١]

فلم[٢] أر معشراً أسروا هديّاً ولم أر جار قوم[٣] يستباء[٤]

إذ هو يفتعل من سبأ[٥].

قال ابن هشام: ويمثل له عندي بأمثلة كثيرة لا تنحصر، وذلك على قول

---

(١) ابن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني من مضر (٠٠٠ــ١٣ق.هـ. ــ ٠٠٠ــ٦٠٩م) شاعر حكيم من أهل نجد أحد أصحاب المعلقات السبع عرف بحولياته بيته بيت شعر له ديوان مطبوع ترجم كثير منه إلى الألمانية.
ــ الأغاني: ج ١٠، ص٢٨٨ــ٣١٦؛ ابن قتيبة: ج ١، ص ١٣٧ــ١٥٣؛ الخزانة: ج ١، ص ٣٧٥ــ٣٧٧.

(٢) فلو، ز.

(٣) بيت، ز.

(٤) يسبا، ز، والبيت من قصيدة هجا فيها بني عليم:
ومطلعها:
عفا من آل فاطمة الجواء فيمن فالقوادم فالحساء
وقبل الشاهد:
سيأتي آل حصن أين كانوا من المثلات ما فيها ثناء
وبعده:
وجار البيت والرجل المنادي أمام الحي عهدهما سواء
الجواء، يمن ــ بضم الياء وفتحها ــ، القوادم، الحساء: مواضع. حصن: من كلب، وهو حصن بن كعب بن عليم. (المثلات) يروى: الكلمات. الثناء: ــ بكسر الثاء ــ قصائد تثنى فيهم وتردد. هديا: الرجل يأتي القوم يطلب العهد والجوار، فإذا أخذ ذلك صار جاراً يستباء: يجلد، مجرد الفعل: سبأ. المنادي: المجالس ــ بكسر اللام ــ من النادي، وهو المجلس. (عهدهما) يروى: عقدهما.
ــ زهير: ٥٥ــ٨٦.

(٥) سبا، د، ز، ك، وما أثبته هو المناسب لموضوع الكلام.

يونس[١]: إن نون التوكيد[٢] الخفيفة تقع بعد الألف، وأنها تبدل في الوقف ألفاً، فإذا التقى ألفان أبدلت الثانية همزة، فتقول: في اضربان يـا زيدان اضرباء.

قلت: الكلام إنما هو في فعل آخره همزة تلي[٣] ألفاً زائدة، وليس شيء مما أشار إليه من الأمثلة التي لا تنحصر صالحاً لأن يمثل به لما نحن فيه، فإن الهمزة الواقعة في اضرباء[٤] ليست آخر الفعل وإنما آخره الباء [الموحدة[٥]] والألف اللاحقة له ضمير/الاثنين فهي[٦] كلمة أخرى، والهمزة بدل عن الألف التي هي ٦٠ ز
بدل عن نون التوكيد[٧] التي هي كلمة أخرى فأين هذا من كلمة واحدة هي فعل آخره همزة بعد ألف زائدة؟ «**فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من[٨] أصل**» نحو: كساء ورداء. «**أو زائدة**» نحو: حمراء.

«**لحقت العلامة دون تغيير**»، فتقول[٩]: زيدان ووضاءان[١٠]، من غير تغيير للمفرد.

وقد يعترض بنحو: قائم وقائمة، فإنك تقول [فيه[١١]]: قائمان.

---

(١) أبـو عبـدالـرحمن يـونس بن حبيب الضبي ولاء (٩٠ أو ٩٤ــ١٨٢ هـ = ٧٠٩ أو ٧١٣ــ٧٩٨ م). نحوي عالم بالأدب إمام البصريين في وقته سمع من العرب. وروى عنه سيبويه والكسائي والفراء وأبي عبيدة. لم يتزوج.
من مصنفاته معاني القرآن واللغات والنوادر والأمثال.
ــ الوفيات: ج ٧، ص ٢٤٤ــ٢٤٩؛ القفطي: ج ٤، ص ٦٨ــ٧٢؛ البغية: ج ٢، ص ٣٦٥.

(٢) التأكيد، ز.

(٣) يلي. د، ك.

(٤) ضربا، د، ز، ك. وهم في الغالب لا يثبتون الهمزة.

(٥) سقطت من، ز، ك.

(٦) فهو، د.

(٧) التأكيد، ز.

(٨) عن، د، ز، ك.

(٩) فيقول، ز، ك.

(١٠) ووضان، ز، ك.

(١١) سقطت من، د.

ويجاب بأنه[١] مفهوم مما أشار إليه قبل هذا بقوله: وكذا التذكير مع اتحاد المادة. فحكم بتغليب المذكر على المؤنث، وحينئذٍ فالعلامة إنما لحقت بقائم لا بقائمة فلا حذف.

«ما لم تنب[٢] **عن تثنيته تثنية غيره**» مفهوم هذا أنه إذا نابت[٣] عن تثنيته تثنية غيره لا تلحقه العلامة دون تغيير، أي بل تلحقه مع التغيير، وليس هذا غرض[٤] المصنف. فإنهم قالوا: أشار بذلك إلى (سواء) في اللغة الفصحى، فإنه لا تلحقه[٥] علامة التثنية أصلاً، أي لا يثنى فيقال: هما سواءان[٦] لاستغنائهم بتثنية (سيّ) عنه حيث قالوا: هما سيّان. قالوا: وأشار بذلك إلى[٧] ألي وخصي، فإنه لا يثنى أصلاً، فلا يقال: أليان و[لا[٨]] خصيان، استغناء بتثنية ألية وخصية حيث قالوا: أليتان[٩] وخصيتان، على أن أبوي زيد وعمرو حكيا[١٠]: هما سواءان. وقال المبرد: من قال ألية قال أليتان، ومن قال خصية قال[١١] خصيتان.

قال ابن قاسم: واعلم أن همزة سواء منقلبة عن ياء، وأصله سواي، فلم يدخل تحت قوله غير المقصور والممدود الذي همزته بدل عن أصل أو زائدة، لأنها بدل عن أصل فلم يكن هذا موضع استثنائها.

---

(١) بأن، ز.
(٢) ينب، د، ز، ك.
(٣) ناب، د.
(٤) عرص، ز.
(٥) يلحقه، ز.
(٦) سوآن، د، سوا ان، ز.
(٧) الا، د.
(٨) ليست في، ز.
(٩) ليتان، د.
(١٠) وحكيا، ز.
(١١) فان، ز.

«**وإذا ثني المقصور قلبت ألفه واواً إن**[١] **كان ثالثة بدلاً منها**»، أي من الواو نحو: عصا لقولهم: عصوته، أي ضربته بالعصا، فتقول[٢]: في تثنيته عصوان.

«**أو**» كانت الألف «**أصلاً أو مجهولة ولم تمل**»، وهو قيد راجع إلى الأصل والمجهولة، فمثال الأصلية غير الممالة إلى[٣]، وإذا ـ علمين ـ فتقول[٢] في تثنيتهما إلوان وإذوان ومثال المجهولة غير الممالة: (ددا) وهو اللهو، وفيه أربع لغات هذه ودد بالنقص، وفي الحديث: «لست من الدد ولا الدد مني[٤]» وددنا بالنون قال[٥]:

أيها اللائم في حب ددن ... إن همي في سماع وأذن[٦]

---

(١) وان، ز.

(٢) فيقول، ز.

(٣) الا، د.

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ح ٧٨٥ عن أنس رضي الله عنه ولفظه: (لست من دد ولا الدد مني بشيء) والبيهقي في السنن الكبرى، ج ١، ص ٢١٧ عن أنس ولفظه: (لست من دد ولا دد مني). وفسر دد بالباطل عن أبي عبيدة: معمر بن المثنى، وباللعب واللهو عن أبي عبيد القاسم بن سلام. وانظر كنز العمال: ج ٧، ص ٣٣٣؛ والجامع الصغير، ص ١٢٣؛ ووفيض القدير: ج ٥، ص ٢٦٥.

(٥) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي (٠٠ـ٣٥ق.هـ = ٠٠ـ٥٩٠م تقريباً) وقيل اسم جده: حمار، ودخله كثير من التصحيف. شاعر مجيد معدود في دهاة العرب، وهو من أهل الحيرة، يتكلم الفارسية، أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، وكان ترجماناً لديه واصطفاه ابنه هرمز من بعده. تزوج هندا بنت النعمان بن المنذر، لكن النعمان سجنه وقتله بوشاية من أعدائه. ليس لشعره مكانة جيدة عند علماء اللغة لمخالطته الفرس.

ـ الأغاني ٢: ٩٧ـ١٠٤؛ الجمحي ١: ١٣٧؛ ١٤٠ـ١٤٢؛ ابن قتيبة ١: ٢٢٥ـ٢٣٣؛ المرزباني: ٢٤٩؛ الخزانة ١: ١٨٤ـ١٨٦.

(٦) أهملت الذال في، ز، ويروى صدره:

أيها القلب تعلل بددن ... .

عدي ١٧٢: الشجري ٢: ٣٦؛ المرتضى ١: ١٥؛ اللسان (ددن).

ودَدِد [١]. «و» قلبت ألفه «**ياء إن كانت [٢] بخلاف ذلك** [٣]»، فشمل ما ألفه رابعة كملهى، أو خامسة [٤] كمرتضى، أو سادسة كمستدعى، أو ثالثة بدل من ياء كرحى، أو أصل [٥] [و [٦]] أميلت كبلى ومتى، فجميع ذلك تقلب ألفه في التثنية ياء.

«**لا إن كانت ثالثة واويّ مكسور الأول**»، نحو: رضا [٧] وربا [٨]. «**أو مضمومة**»، نحو ضحا وعلا [٩] «**خلافاً للكسائي**»، فإنه يقول: تقلب الألف ياء في هاتين الصورتين أيضاً، ولا خصوصية للكسائي من بين الكوفيين [بهذا الرأي [١٠]]، بل هو منقول عن الكوفيين قاطبة، وخالفهم البصريون محتجين بحكاية أبي الخطاب [١١] ــ في الكِبا [١٢] وهي الكناسة [١٣] وهو [١٤] مقصور ــ

---

(١) ذكرها في القاموس: ج ١، ص ٢٩٢ فقال: (الددد ككتف في قول الطرماح:
واستطرقت ظُعْنُهُمْ لما احزأل بهم ... آل الضحى ناشطا من داعب ددد
كَسَعَهُ بدال ثالثة لأن النعت لا يتمكن حتى يتم ثلاثة أحرف).

(٢) كان، ز.

(٣) بخلافه، د، ك، خلاف ذلك، م.

(٤) حامسه، ز.

(٥) وأصلا، د، ك، أو أصلا، ز، والنصب خطأ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) رضي، د، رضى، ز، ك والصحيح ما أثبته لأن أصلها واو.

(٨) ربي، د، ز، ربى، ك، والصواب أيضاً أن تكتب الألف لأن أصلها واو.

(٩) ضحي وعلي، د، ز، ضحى وعلى، ك وأصلها واو، فالصواب كتابتها بالألف.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) عبدالحميد بن عبدالمجيد الأخفش الأكبر (٠٠٠ــ١٧٧ هـ = ٠٠٠ــ٧٩٣ م) مولى قيس بن ثعلبة إمام في العربية أخذ عن الأعراب وعن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيده، يقال: إنه أول من فسر الشعر بيتاً بيتاً.
ــ القفطي: ج ٢، ص ١٥٧ــ١٥٨؛ البغية: ج ٢، ص ٧٤؛ الزبيدي: ٤٠، الوفيات ٣: ٣٠١.

(١٢) الكيا، د، ز.

(١٣) الكياسة، د، الكباسة، ز، ك وما أثبته عن القاموس: ج ٤، ص ٣٨١ قال: (والكبا كإلى الكناسة تثنى كبوان) وحكاية أبي الخطاب عند سيبويه (٢: ٩٢).

(١٤) وهي، د.

كبوان[١]، وحكاية سيبويه[٢] في الربا ربوان. «**والياء في رأي**» لبعض النحاة «**أولى**» من الواو «**بالأصل والمجهولة مطلقاً**»أميلت أو لم تمل، قال المصنف[٣]: ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي وذهب قوم إلى أن الأصل إن أميلت أو قلبت ياء في حال[٤] من الأحوال[٥] نحو: على وإلى[٦] ولدى[٧] ثنيت بالياء، وإلا فبالواو وهو[٨] اختيار ابن عصفور، وقد نص سيبويه[٩] على تثنية إلى وعلى ولدى بالواو، ولم يعتبر / القلب فهذه ثلاثة مذاهب. ٦١ ز
«**وتقلب[١٠] واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث**»، نحو: حمراء: فتقول في تثنيته[١١]: حمراوان بقلب الهمزة واواً، أما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالإبدال الذي هو أخو الحذف أولى من غيرها مع قصد الفرق، وأما قلبها واواً دون الياء فلوقوعها بين ألفين فجدوا في الفرار من اجتماع الأمثال؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو [و][١٢]لكون الهمزة والواو[١٣]متقاربين في الثقل. «**وربما صححت**»، فقيل: حمراءان «**أو قلبت ياء**» [فقيل[١٤]]: حمرايان،

---

(١) كيوان، د.
(٢) في الكتاب ٢: ٩٣.
(٣) في شرح التسهيل ١: ٩٩.
(٤) حالة، ز، ك.
(٥) الأصول، ز.
(٦) علي والي، ز.
(٧) ولذا، ز.
(٨) هو، د.
(٩) (٢: ٩٣) وهذا لفظه: (فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو، ولا له اسم تثبت فيه الواو، وألزمت ألفه الانتصاب فهو من بنات الواو، لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك في بنات الواو، وذلك نحو: لدى وإلى وما أشبههما، وإنما تكون التثنية فيهما إذا صارتا اسمين، وكذلك الجمع بالتاء). انتهى.
ويعني بـ (المنقوص): المقصور، وبالانتصاب: عدم الإمالة.
(١٠) وتبدل، م.
(١١) سنينه، ز.
(١٢) سقطت من، د.
(١٣) الواو والهمزة، ز.
(١٤) سقطت من، ز.

حكاه المبرد عن المازني. وفي المخصص لابن سيده أن الكوفيين يستحسنون في ألف التأنيث الممدودة إذا كان قبلها واو أن يثنوها بالهمزة تارة، وبالواو أخرى، وذلك نحو: لأواء وحلواء، وأن البصريين لا يعرفون ذلك. «**وربما قلبت**» الهمزة «**الأصلية**» نحو: قراء ووضاء «**واواً**» فقيل: [رجلان[1]] قراوان ووضاوان، حكى ذلك أبو علي الفارسي عن بعض العرب.

«**وفعل ذلك**» المذكور، وهو قلب الهمزة واواً «**بالملحقة[2]** »، أي بالهمزة [الملحقة[3]]، وفيه تسامح؛ لأن الإلحاق هو جعل مثال على مثال آخر ليعامل معاملته، فعلباء ـ مثلاً هو عصب عنق البعير ـ يلحق بسرداح ـ وهي الناقة الطويلة على وجه الأرض ـ بواسطة ما زيد فيه، وليس الملحق حقيقة هو الهمزة، ولك أن تجعل (الملحقة) صفة للكلمة، فلا تسامح. «**أولى من تصحيحها**»، فعلباوان ـ بالواو ـ أولى من علباءان[4] بالهمزة «**و**» الهمزة «**المبدلة من أصل**» نحو: كساء من ذوات الواو، ورداء من ذوات الياء.

«**بالعكس**» مما تقدم في الملحقة[5]، فيكون كساءان ورداءان ـ بتصحيح الهمزة ـ أولى من كساوين ورداوين بقلبها[6] واواً، وسوى أبو موسى[7] بينهما في أن الأولى فيهما إقرار الهمزة، قالوا: وهو نص سيبويه. إلّا أنه فاوت بين القلبين

(١) ليست في، ك.
(٢) بالملحفة، ز.
(٣) سقطت من، د.
(٤) علبأن، ز.
(٥) الملحفة، ز.
(٦) بقلبهما، د.
(٧) الظاهر أنه يعني أبا موسى الحامض، سليمان بن محمد بن أحمد (٠٠ــ٣٠٥هـ= ٠٠ــ٩١٨م). نحوي كوفي كان أخذ النحو عن البصريين وخلط المذهبين وصحب ثعلباً وأخذ عنه وخلفه في مجلسه بعد موته، ومن الذين أخذوا عنه أبو عمر الزاهد: غلام ثعلب وأبو جعفر الأصبهاني المعروف ببرزويه غلام نفطويه. ديّن صالح معروف بالبخل، بخلقه حدّة لأجلها لقب: الحامض. من مصنفاته: خلق الانسان، غريب الحديث، الوحوش، مختصر النحو. سماه القفطي مرة سليمان بن محمد ومرة محمد بن سليمان.
ـ القفطي ٢: ٢١ــ٢٢، ٣: ١٤١ــ١٤٢؛ الوفيات ٢: ٤٠٦؛ البغية ١: ٦٠١.

فجعل قلب همزة علباء أكثر من قلب همزة كساء «**وقد تقلب**» الهمزة المبدلة من أصل «**ياءً** »، فيقال: كسايان وردايان «**ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي**[١]» بل الكوفيين قاطبة.

قال ابن قاسم: والحق أنه يقاس عليه لأنها لغة فزارة[٢] حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة. «**وصححوا مذروين**[٣] **وثنايين**» المذروان: طرفا ألية الإنسان وطرفا القوس. والثنايان: طرفا حبل يعقل به البعير.

فالأول يرد اعتراضاً على قولنا في المقصور: إنه إذا تجاوز الثلاثة قلبت ألفه ياء لا غير.

والثاني يرد اعتراضاً على قولنا في الممدود [الذي[٤]] همزته[٥] بدل من أصل: إنه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها واواً، وذلك أن مفردهما في التقدير مذرى كمعزى[٦]، وثناء كرداء، ولم يقولوا[٧]: مذريان ــ بالياء ــ ولا ثناوان ــ بالواو ــ ولا ثناءان بالهمزة.

قلت: ويجب أن يضبط مذروان بالذال المعجمة لا المهملة، فإن المدرى بالدال المهملة ــ وهي[٨] شيء كالمسلّة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء ــ نطق بها[٩] هكذا بصيغة الإفراد، فإذا ما ثنيتها تقول: مدريان بالياء، وأما مذروان وثنايان فبنيا على صيغة المثنى، ولم ينطق[١٠] بمفردهما؛ ولذلك

---

(١) للكساء، د.

(٢) قرارة، ز، وهذا تصحيف، وفزارة قبيلة سميت باسم جدها فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. (ابن حزم: ٢٥٥ ـ ٢٥٩).

(٣) مدروين، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) وهمزته، د.

(٦) كمغرى، ز.

(٧) يفولوا، ز.

(٨) وهو، ز.

(٩) به، د.

(١٠) ينطقه، ز.

تسمعهم يقولون: مفردهما في التقدير مذرى وثناء. وذكر ابن السيد[١] أن أبا عبيدة حكى عن أبي عمرو[٢] مذرى مفردا[٣]، قال: وأحسب أبا عمرو قاس ذلك دون سماع.

«**تصحيح شقاوة وسقاية**» منصوب على المصدر النوعي مثل: ضربته ضرب الأمير، أي صححوا هاتين الكلمتين، أي حرفي العلة الواقعين في آخرهما تصحيحاً مثل تصحيح شقاوة[٤] وسقاية[٤]، وهو لف ونشر مرتب، الأول ــ وهو شقاوة[٥] ــ للأول وهو مذروان، والثاني وهو سقاية ــ للثاني، وهو: /ثنايان، الواو للواو والياء للياء «**للزوم علمي التثنية والتأنيث**» يعني أنهم صححوا كلاً من كلمتي مذروين وثنايين؛ لبنائهما على التثنية ولزوم ذلك لهما[٦]، كما أنهم صححوا واو شقاوة وياء سقاية[٧] لبناء الكلمة على هاء التأنيث وعدم انفكاكها عنها، فكأن[٨] حرف العلة لم يقع[٩] آخراً حتى يقلب[١٠] همزة. ٦٢ز

«**وحكم ما ألحق به علامة جمع التصحيح**» لمذكر [كان[١١]] أو لمؤنث

(١) أبو محمد عبدالله بن محمد السيد البطليوسي (٤٤٤ــ٥٢١هـ = ١٠٥٢ــ١١٢٧م) عالم باللغة والأدب، مولده ونشأته في بطليوس ثم سكن بلنسية مدينتان في الأندلس. أخذ عن أخيه علي. من مؤلفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة ــ ط، شرح سقط الزند ــ ط، الإنصاف: في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ــ ط، شرح الموطأ، الحلل في شرح أبيات الجمل.
ــ الوفيات ٣: ٩٦ــ٩٨؛ القفطي ٢: ١٤١ــ١٤٣؛ البغية ٢: ٥٢ــ٥٦.

(٢) ابن العلاء.
(٣) ان مذري مفرد، د.
(٤) أهملت التاء في، ز.
(٥) أهملت الشين في، د.
(٦) لها، ز.
(٧) سقانة، ز.
(٨) وكأن، د، ك.
(٩) أهملت الياء في، د.
(١٠) تقلب، ز.
(١١) عن، د.

«**القياسية**»، فأما غير القياسية فلا يلزم أن يتساوى فيها الحكمان، بل قد يتساويان نحو:

. . . .   حلائل أسودين وأحمرين [١]

. . . .   والعانسون [٢] . . . .

وقد يتخالفان [٣] نحو: بنون وربعون وعلانون [٤] فإن التثنية: ابنان ــ بثبات همزة الوصل ــ وربعتان ــ بثبات التاء ــ وعلانيتان، بثبات الياء والتاء جميعاً.

«**حكم ما ألحق به علامة التثنية**»، وهذا هو القياس لأن التثنية يسلم [٥] فيها بناء الواحد والجمع السالم كذلك، فحقهما أن يتفقا فيما تغير [٦] وسلم [٧]، وعلى ذلك فيصح آخر نحو: زيد وعلي، وامرىء مرجأ [٨]، ورجل مرجوّ [٩] ووضاء، فيقال: زيدون وعليون ومرجؤون [١٠] ومرجوون [١١] ووضاؤون،

---

(١) صدره:

فما وجدت بنات بني نزار   . . . .

من قصيدة قالها حكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام هجا فيها مضر ورمى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس رداً على قصيدة طويلة للكميت هجا فيها حكيمًا وأهل اليمن، وكان الكميت في سجن خالد بن عبدالله القسري، فألبس امرأته ثيابه وتركها مكانه وفر من السجن.

ــ ابن يعيش ٥ : ٦٠؛ المقرب ٢ : ٥٠؛ شرح التسهيل ١ : ٨٥؛ ابن مالك ١ : ٢٥؛ الرضي ١ : ٤٣، ٢ : ١٨٢؛ الهمع ١ : ٤٥؛ الأشموني ١ : ٨١؛ الخزانة ١ : ٨٦ــ٨٧؛ شرح الشافية ٢ : ١٧١؛ شواهد الشافية: ١٤٣؛ الدرر ١ : ١٩.

(٢) أهملت النون الأولى في، د، ز، وهو يشير إلى البيت المتقدم في ١ : ٢٣٨ وهو:

منا الذي هو ما إن طر شاربه   والعانسون ومنا المرد والشيب

(٣) يتحالفان، د.

(٤) وعلنون، د، ك.

(٥) تسلم، ز.

(٦) يغير، ز، ك.

(٧) ويسلم، ز، ك.

(٨) ومرجاء، د، مرجاء، ز.

(٩) مرجوجوء، د.

(١٠) ومرجوون، ز.

(١١) ومرجون، د.

كما يقال: زيدان وعليان ومرجآن[١] ومرجوان[٢] ووضاءان[٣] ، ويقال في نحو: زكريا وصحراء زكرياوون[٤] وصحراوات، كما يقال زكرياوان[٥] وصحراوان[٦] ، وفي عطاء ــ علمًا ــ عطاوون ــ بالواو ــ وعطاؤون بالهمزة، [كما يقال[٧]] في سماء: سماوات ــ بالواو ــ سماءات بالهمزة. «**إلاَّ أن آخر المقصور**» نحو: المصطفى «**والمنقوص**» نحو: القاضي «**يحذف في جمع التذكير**» نحو: المصطفون والقاضون.

«**وتلي علاماته**[٨] »، أي علامتا جمع التذكير، وهما الواو والياء «**فتحة المقصور**»، نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[٩]

«**مطلقاً**»، أي سواء كانت منقلبة عن أصل نحو: ملهى، أو زائدة كألف أرطى وحبلى إذا سمي بهما.

وعلم من قوله في جمع التذكير أن آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التأنيث، ووجه الفرق أن علامة جمع التذكير[١٠] ثقيلة، وهي الواو والياء، فلا تجامع ياء المنقوص، ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور، وعلامة التثنية وعلامة [جمع[١١]] تصحيح المؤنث خفيفة، فجاز أن تجامعهن، **أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقاً ولا حرف أخف منها، وأما علامة التثنية فالألف رفعاً والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً، بخلاف ياء الجمع فإنها مكسور ما قبلها.**

---

(١) ومرجان، د، ز، ومرجأن، ك.
(٢) ومرجوا ان، د.
(٣) ووضان، د،ووضآن،ك.
(٤) زكرياون، د.
(٥) ركرياوان، د، ز.
(٦) وصحراوات، د.
(٧) ليست في، ز، وإنما فيها: وفي.
(٨) علامتا، د.
(٩) الآية ٤٧ ص ٣٨.
(١٠) القذكير، ز.
(١١) ساقطة من، د.

«**خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف**[١] **الزائدة**»، سواء كانت للتأنيث نحو: حبلى، أو للإلحاق نحو: أرطى أو، للتذكير نحو: قبعثرى، أعلاماً لمذكرين «**بالمنقوص**»، فيضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف، فيقولون[٢]: حبلون وحبلين، كما يقول الجميع في المنقوص: قاضون وقاضين، ولا يفعلون ذلك في غير الزائدة، بل يفتحون ما قبل الواو والياء كما سبق.

قال في الشرح[٣]: وجوزوا الوجهين في الأعجمي للاحتمال نحو: عيسى، فإنه عبراني أو سرياني «**وربما حذفت**»، أي الألف الزائدة «**خامسة**» نحو الخوزلى[٤] ــ بفتح الخاء والزاي ــ وهي مشية فيها تفكك. «**فصاعداً**» نحو: ضبغطرى ــ بضاد معجمة مفتوحة فباء موحدة [مفتوحة[٥]] فغين[٦] معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء فألف مقصورة ــ وهو الأحمق، فتقول[٧] الخوزلان والضبغطران [في التثنية، والخوزلات والضبغطرات[٨]] في الجمع، وقالوا: هراوات ــ بفتح الهاء ــ في جمع هراوى[٩].

قال في الشرح[١٠]: وهذا دليل على أن ذا الألف الأصلية [قد[١١]] ينزل منزلة ذي الألف الزائدة. وهو لم يتعرض في المتن إلى حذف الأصلية.

---

(١) الألف الألف، د.
(٢) فيقولون، ز.
(٣) يعني المصنف في شرحه على التسهيل ١: ١٠٤؛ ولم يمثل.
(٤) الخوزلا، د.
(٥) سقطت من، د، ك.
(٦) فعين، د، ك.
(٧) فيقول، د، فنقول، ز.
(٨) سقط من، ز.
(٩) هراوي، د، ز، ك، وخطؤه ظاهر.
(١٠) يعني المصنف في شرح التسهيل ١: ١٠٥، وهذا نصه:
(وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف (هراوى) منقلبة عن لام الكلمة).
(١١) ليست في، د.

واعلم أن في الهراوات[١] شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع، وعدم قلب الألف ياءً، وحذفها مع كونها أصلاً[٢] ، والمراد[٣] كونها بدلاً من أصل؛ إذ هي بدل من[٤] لام الكلمة وليست بنفسها أصلاً.

٦٣ر «**في التثنية والجمع بالألف والتاء**» ظرف لغو/متعلق بحذفت «**وكذا الألف** [**والهمزة**[٥]] **من قاصعاء**» وهو أحد[٦] جحري[٧] اليربوع «**ونحوه**»، كعاشوراء أي كما تحذف[٨] ألف المقصور الخامسة الزائدة تحذف الألف الخامسة هي والهمزة بعدها من الممدود نحو[٩]: قاصعاء «**ولا يقاس على ذلك**»، أي على حذف ألف المقصور الزائدة خامسة فصاعداً، [ولا][٥] على[١٠] حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه؛ لقلة ما ورد من ذلك. «**خلافاً للكوفيين**» فإنهم يقيسون عليه.

قال في الشرح[١١]: والمنصفون[١٢] من غيرهم يقبلونه ولا يقيسون عليه لشذوذه و (مِنْ) في قوله: (من غيرهم) لبيان الجنس لا للتبعيض.

---

(١) الهروات، د، ك.
(٢) من أصل، د، ك.
(٣) فالمراد، د.
(٤) عن، ز، ك.
(٥) سقطت من، د.
(٦) احدى، ك.
(٧) حجري، د، ز، حجرتي، ك.
(٨) يحذف، د، ز، ك، وما أثبته أولى.
(٩) ونحو، ز.
(١٠) أو على، د.
(١١) يريد المصنف قال في شرح التسهيل ١:١٠٥.
(والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته).
(١٢) والمصنفون، د.

«وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صحح».

قال في الشرح[(١)]: فيصحح نحو مسلمة وعرقوة وقراءة، ويقال في فتاة: فتيات[(٢)]، وفي قناة[(٣)]: قنوات، وفي سماء: سماوات[(٤)] [وسماءات[(٥)]]، وفي باقلاء[(٦)]: باقلاوات[(٧)].

قلت: التمثيل هنا بسماء سهو، لأنه ليس مما نحن فيه.

قال ابن قاسم: ولو كان قبل التاء همزة، مبدلة نحو: سقاءة[(٨)] وباقلاءة[(٩)]، قلت: سقاوات وباقلاوات، وإن شئت أقررت الهمزة كما تفعل في التثنية.

فإن قلت: ألف[(١٠)] باقلاء للتأنيث فكيف لحقتها تاء التأنيث؟

قلت: قد توهم ابن هشام ذلك فحكم بعدم صحة هذا المثال، قال: ولا أعرف سقاءة. وهو قصور واضح، ففي الصحاح[(١١)]:(والباقلاء [ممدوداً[(١٢)]] إذا

---

(١) يريد المصنف أيضاً قال في شرح التسهيل ١:١٠٥.
(إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفاً ولا همزة ممدود مبدلة كقولهم: في مسلمة وجارية وعرقوة وقارئة وقراءة مسلمات وجاريات وعرقوات وقارئات وقراءات، فإن كان الذي قبل التاء المحذوفة ألفاً أو همزة ممدود مبدلة، فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرا لألف التثنية، فيقال في فتاة: فتيات، وفي قناة: قنوات، وفي سماء: سماءات وسماوات، وفي باقلاء: باقلاوات).

(٢) فتاه فتيان، ز.

(٣) قنات، د.

(٤) سموات، د، ك.

(٥) عن، ك، وشرح المصنف وهي فيه مقدمة على سماوات.

(٦) باقلا، د، ز، ك.

(٧) كذا في شرح المصنف، وفي، د، ز، باقلات، وفي ك، باقلاءات.

(٨) سقاة، ز، ك.

(٩) باقلاة، د، ك، باقلاه، ز.

(١٠) الألف، ز.

(١١) الصحاح: ج ٤، ص ١٦٣٧.

(١٢) ممدود، ك، وليست الكلمة في الصحاح.

شددت اللام قصرت، وإن[١] خففت مددت، الواحدة باقلاة[٢] على ذلك) فهذا نص يدل على أن الألف فيه ليست للتأنيث، وأما سقاءة ففي الصحاح[٣]: أيضاً ـ (وامرأة سقاءة وسقاية).

«ويقال: ـ في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ[٤] وهن وذي ـ بنون» وشواهده كثيرة[٥]: **«وأبون»** كقراءة بعض السلف[٦] ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ أَبِيكَ﴾[٧].

بدليل تبيينه[٨] بثلاثة أسماء: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وفيه تسمية العم أبا مجازاً. **«وأخون»** كقوله[٩]:

كـريـم طـابـت الأعـراق مـنـه ... وأشبـه فـعـله فـعـل الأخـيـنـا

---

(١) في الصحاح: وإذا.

(٢) باقلاءة، د.

(٣) ج ٦، ص ٢٣٧٩.

(٤) وأخ وأب، ز.

(٥) ومن ذلك في الشعر:

بنونـا بنو أبنـاءنا، وبناتنا ... بنوهن أبناء الـرجال الأبـاعد

وكـان لنـا أبـو حسن علي ... أبـا بـرا ونحن لـه بنـين

(٦) هم ابن عباس والحسن والجحدري وابن يعمر وأبورجاء... البحر ١: ٤٠٢.

(٧) ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ١٣٣ البقرة (٢) قال في البحر ج ١، ٤٠٢.

(وأما على قراءة ابن عباس ومن ذكر معه فالظاهر أن لفظ أبيك أريد به الإفراد ويكون إبراهيم بدلاً منه، أو عطف بيان، وقيل: هو جمع سقط منه النون للإضافة، فقد جمع أب على أبين نصبا وجرا وأبون رفعا، حكى ذلك سيبويه وقال الشاعر:

فـلما تـبـيـنّ أصـواتـنـا ... بكـين وفـدّيـنـنا بـالأبينـا

وعلى هذا الوجه يكون إعراب (إبراهيم) مثل إعرابه حين كان جمع تكسير) انتهى.

وقد قال في إعراب إبراهيم وما بعده على قراءة: (آبائك) إنه بدل تفصيلي أو عطف بيان وأجاز المهدوي أن يكون منصوباً بأعني.

(٨) تثنيته، د.

(٩) زاد هنا في (ز): شعرا. والقائل مجهول.

كـريـم لا تـغـيـره الـليـالـي ولا الـلأواء عن فعـل الأبينـا[١]

ففيه شاهدان. «وهنون» كقوله[٢]:

أريـد هنات من هنين وتلتـوي[٣] عليّ وآبى[٤] من هنين هنـات[٥]

«وذوو» وشواهده كثيرة. والمصنف أورد هذه[٦] الألفاظ تنبيهاً على أنها مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها، لكن ذكره لـ(ذي) لا موقع له هنا، لأنه مما وافق فيه الجمع التثنية، فتقول:

ذوو[٧] مال، كما تقول: ذوا[٨] مال.

أما[٩] ابن فمخالفته ظاهرة، وذلك أنك تقول: ـ في تثنيته ـ ابنان، وتقول: ـ في جمعه ـ بَنون، لا ابنون، كأنهم أرادوا أن ينبهوا على أن الفاء فيهما في الأصل مفتوحة، فقالوا: بنون.

وأما أبون وأخون وهنون فمخالفتها في الجمع للتثنية[١٠] ظاهرة، إذ يقال: في تثنيتها ـ أبوان وأخوان وهنوان، فقياسه في الجمع أن يقال: أبوون وأخوون وهنوون، برد لاماتها، لكن التصريف اقتضى حذف الواو، كذا[١١] قالوا.

---

(١) لم أقف لهما على زيادة، والشاهد فيهما في موضعين: الأخين، الأبين، والألف فيهما للاطلاق. ـ شرح التسهيل ١:١٠٦؛ جمهرة بن دريد ٣:٤٨٥.
(٢) لا يعرف.
(٣) وتلنوي، ز.
(٤) وآني، د، ز، ك، وهو تصحيف.
(٥) لم أقف على سابق له ولا لاحق، ومعناه: أريد نساء من قوم فيأبون علي ويجيئني من آبى عليهم أنا. قاله ثعلب في مجالسه ٦٢٧، والبيت في شرح التسهيل ١:١٠٧؛ واللسان ٢٠:٢٤٢ (هنا).
(٦) هذه أي، ز.
(٧) ذووا، د.
(٨) ذو، ز.
(٩) وأما، د، ك.
(١٠) للثنية، ز.
(١١) وكذا، ز.

قلت: نحو أبون يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الأصل أبوون ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف، ثم استثقلوا فحذفوا الحركة ـ وهي ضمة لام الكلمة ـ ثم حذفوا اللام للساكنين.

والثاني: أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصاً كما كان في حالة إفراده وعدم إضافته، وهذا أسهل وهو الذي يمشي[(١)] عليه ظاهر كلام المصنف؛ لأنه يتكلم على/ما اختلف فيه حكما التثنية[(٢)] والتصحيح، وعلى التقدير الأول ٦٤ ز
لا تخالف بينهما باعتبار التقدير وإن حصل اختلاف عارض، وكذا القول في أخواته، ولا يمكن أن يقال على الوجه الأول: إنهم لم يتبعوا، ثم لما ردوا اللام قلبوها ألفاً ثم حذفوها للساكنين؛ لأن هذا يقتضي أن تبقى العين مفتوحة كما في (المصطفين).

واحترز المصنف بقوله: من يعقل عما[(٣)] إذا أريد به ما لا يعقل فإنه لا يقال[(٤)] فيه: ـ حينئذٍ ـ أبون، وما ذكر معه إنما[(٥)] يجمع[(٦)] ـ حينئذٍ ـ بالألف والتاء. «**وفي بنت وابنة وأخت وهنت وذات: بنات**» في جمع كل من بنت وابنة، ويقال: في تثنية ـ بنت ـ بنتان، وفي تثنية ابنة: ابنتان، فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة.

«**وأخوات**» برد المحذوف، بخلاف التثنية فإنه يقال فيها[(٧)]: أختان. «**وهنات**» بغير رد اللام كما في التثنية، وإنما ذكرها لأنه لو أفرد[(٨)] هنوات بالذكر

---

(١) يتمشى، ك.
(٢) التنبيه، ز.
(٣) عن ما، د.
(٤) يقل، د.
(٥) دايما، ز.
(٦) لجمع، ز.
(٧) فيه، ز.
(٨) أفرده، ز.

لألبس. «**وهنوات**» برد المحذوف خلاف للتثنية. «**وذوات**» بغير رد وجوباً، وفي التثنية الوجهان قالوا: ذاتا وذواتا.

«**وأمهات**» بزيادة الهاء مخالفاً[١] للتثنية «**في الأم من الناس أكثر من أمات**» بالموافقة للتثنية وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعراء[٢] فقال:

إذا[٣] الأمهات قبحن الوجوه   فَرَجْتَ[٤] الظلام بأماتكا[٥]

«**وغيرها بالعكس**»، وغير الأم من الناس بالعكس، فأمات فيه أكثر من أمهات، وربما قالوا في أم: أمهة، قال[٦]:

أمهتي خندف وإلياس أبي[٧]

---

(١) أهملت الخاء في، ز.

(٢) مروان بن الحكم، قاله البغدادي.

(٣) اذ، ز.

(٤) فزحت، د.

(٥) ليس في مراجعي له زيادة.
ــ ابن يعيش ١٠: ٣، ٤؛ شرح التسهيل ١: ١٠٨؛ شرح الشافية ٢: ٣٨٣؛ التصريح ٢: ٣٦٢؛ شواهد الشافية: ٣٠٨؛ الدرر ١: ٦؛ اللسان ١٢: ٣٠؛ (أمم) ط ــ صادر؛ الهمع ١: ٢٣.

(٦) قصي بن كلاب من أجداد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٧) أنشدوا قبله:

إني لدى الحرب رخي اللبب
عند تناديهم بهال وهب
معتزم الصولة عالي النسب

وخلط العيني بين هذا الرجز وآخر رويُّه الياء، فأنشد بعد الشاهد:

حيدة خالي ولقيط وعلي   وحاتم الطائي وهاب المئي

وهو واهم في ذلك، فهذا الرجز منسوب لامرأة من بني عامر أو من بني عقيل، واختلاف الروي وتأخر حاتم عن قصي يجلوان هذا الوهم.

اللبب: ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل عن الاستئخار.

هال: اسم فعل تزجر به الخيل.

هب: اسم فعل تدعى به الخيل لتتقدم.

أمهتي خندف: يعني زوجة جده إلياس بن مضر، وهي امرأة من اليمن اسمها ليلى بنت=

وعن الفراء من قال: أم، قال: أمات، ومن قال: أمهة، قال: أمهات. وعلى هذا فلا مخالفة بين جمعه وتثنيته.

«**والمؤنث بهاء**» في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في (المؤنث)، فالتقدير: والاسم الذي أنث حالة كونه ملتبساً بهاء «**أو مجرداً**» منها، و(مجرداً) عطف على الحال المتقدمة، والظاهر أن المصنف لم يحترز بقوله: (المؤنث) عن المذكر، بل ذكره ليجري عليه قوله: بهاء أو مجرداً فهو بيان لصورة المسألة [منبه[(١)]] بما تعلق به من التقسيم على ما ذكرنا.

وليس في كلام المصنف تقييد أن هذا الحكم خاص بالجمع بالألف والتاء، ولكن ذلك يعلم وإن لم ينص عليه، لأن المؤنث إنما يستحق ذلك الجمع من جمعي التصحيح. «**ثلاثياً صحيح العين ساكنه**[(٢)]». مضاف ومضاف إليه أي ساكن العين، ولا ينبغي أن يقرأ[(٣)]: (ساكنة) بالتأنيث حالاً من العين؛ لأن[(٤)] بعده: غير مضعف. ولو قال ساكنة ـ بالتأنيث ـ لقال: غير مضعفة. بالتأنيث أيضاً؛ وليوافق قوله: صحيح العين. «**غير مضعف ولا صفة**»، وذلك مثل: جفنة، وغرفة، وسدرة. وكل من هذه الأمثلة الثلاثة المختلفة حركة الفاء يصدق عليه أنه مؤنث بالهاء ثلاثي صحيح العين ساكنه[(٥)] غير مضعف ولا صفة، ومثل: دعد، وهند، وجمل. وكل[(٦)] من هذه الثلاثة أيضاً مجرداً ثلاثي... إلى آخر ما تقدم.

= عمران بن الحارث بن قضاعة، وخندف لقب.
ـ المحتسب ٢: ٢٢٤؛ ابن يعيش ١٠: ٣؛ ٤، شرح التسهيل ١: ١٠٨ـ١٠٩؛ المقاصد ٤: ٥٦٥ـ٥٦٦؛ الهمع ١: ٢٣؛ الخزانة ٣: ٣٠٦؛ شواهد الشافية: ٣٠١ـ٣٠٨؛ الدرر ١: ٥ـ٦.

(١) سقطت من، د، ك.
(٢) ساكنة، ز، م. وهو خطأ وضحه الشارح.
(٣) تقرأ، د.
(٤) لأن ما، د، ك.
(٥) ساكنة، د، ز، ك.
(٦) فكل، ز.

واحترز بقوله: ثلاثياً ــ من نحو[١] جيأل علم للضبع.

وبقوله: صحيح العين من [نحو[٢]] دولة[٣].

وبقوله: ساكنه[٤] من متحرك العين نحو: شَجرة ونبِقة وسَمُرة.

وبقوله: غير مضعف من نحو: جَنّة وجِنّة وجُنّة.

[وبقوله[٥]]: ولا صفة. من نحو: ضخمة[٦] وجِلفة وحلوة. «**تتبع[٧] فاؤه عينه في الحركة مطلقاً**»، أي سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة، فنقول: جفنات ــ بفتح الجيم والفاء ــ وغرفات ــ بضم الغين [المعجمة[٨]] والراء[٩] ــ وسدرات[١٠] بكسر السين والدال المهملتين ــ وكذا نقول[١١]، دعدات ــ بفتحها ــ وجملات ــ بضمها ــ وهندات بكسرهما.

وينبغي أن يضبط (تتبع[١٢]) بضم أوله، على البناء للمفعول لمناسبة[١٣]: (وتفتح وتسكن)، وهي مطلوبة. «**وتفتح وتسكن**»، من الإسكان، لا من التسكين لتناسب الألفاظ.

«**بعد الضمة/ والكسرة**» كان ينبغي أن يقول[١٤]: في تميم. كما ٦٥ز

---

(١) من نحو قوله، د.
(٢) عن، د، ك.
(٣) دوله، د، ك.
(٤) ساكنة، د، ز، ك.
(٥) سقطت من، ز.
(٦) صخمة، ز.
(٧) يتبع، ز.
(٨) سقطت من، د.
(٩) والواو، ز.
(١٠) سقط حرف العطف من، ز.
(١١) يقول، ز.
(١٢) يتبع، ز.
(١٣) لمناسبته، ز.
(١٤) تقول، ز.

قال: ابن الحاجب[(١)] وغيره، فنقول[(٢)]: غرفات وجملات وسدرات وهندات بالفتح والإسكان، فليس في المفتوح الفاء إلاَّ وجه واحد، وهو فتح العين، وفي المضمومها ثلاثة أوجه، وفي المكسورها ثلاثة أوجه.

فإن قلت: لم حكموا بأن الفتح في نحو: جفنات للإتباع ليس إلاَّ، مع احتمالها لأن تكون كالفتحة في خطوات وسدرات وليست للإتباع قطعاً؟

قلت: لأن الفتح في خطوات وسدرات لثقل الإتباع، وهو منتف في جفنات، فالفتح فيه إتباع لا غير ــ كما ذكروا ــ ولهذا تخفف خطوات وكسرات بالإسكان ولا يجوز ذلك في جفنات لأنه خفيف.

فإن قلت: فلم التزم في مثله الفتح مع خفة السكون الذي في مفرده؟

قلت: لأجل الفرق بين الصفة والاسم، وكانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف.

وقد علمت أنه فهم من اشتراط المصنف فيما تقدم صحة العين لجميع ما يذكره بعده أنه لا يجوز في دَولة وسَورة، ولا في ديمة وزينة، إذا جمعا إتباع ولا فتح، وإنما يبقيان على الإسكان الذي كان في الإفراد، وفي شافية ابن الحاجب[(١)]: أنه يجوز في ذلك السكون والفتح، وأن الممتنع الإتباع فقط. «وتمنع[(٣)] **الضمة قبل الياء**» مثل: زبية وكلية، فلا يقال: زبيات ولا كليات بالضم. بل بالسكون أو الفتح، قيل[(٤)]: ولم يسمع الفتح. «**و**» تمنع[(٥)] أيضاً «**الكسرة قبل الواو**» نحو: رشوة، فلا يقال: رشوات. بالإتباع بل بالسكون

(١) في الشافية ٢: ١٠٩.
(٢) فتقول، د.
(٣) وتمتنع، د، ك.
(٤) قبل، ز.
(٥) يمنع، ز، تمتنع، د، ك، وما أثبته أولى لمناسبة عبارة المتن السابقة.

أو الفتح، ولم يذكر سيبويه[١] هنا الفتح. «**باتفاق**» راجع إلى المسألتين جميعاً. «**و**» تمنع[٢] **أيضاً** الكسرة «**قبل الياء بخلف**[٣]» نحو: لحية، فمن البصريين من أجاز: لحيات بالاتباع، ومنهم من منعه لما فيه من الثقل الناشىء عن توالي كسرتين وياء، وأيد ابن عصفور الأول بأنهم لم يحفلوا باجتماع ضمتين وواو في خطوات عند الاتباع، فكذا لم يحفلوا باجتماع كسرتين وياء في لحيات.

قلت: وقد يقال إن ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين إلاَّ في إبل وبلز[٤] وألفاظ قليلة على تردد في ثبوتها، ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع نحو: عنق.

«**ومطلقاً عند الفراء**» سواء كان من باب رشوة ـ وهو المتفق على منعه ـ أو من باب فدية ـ وهو[٥] المختلف فيه ـ أو من باب هند، وهو الجائز عند غيره، فإن فعلات بكسر الفاء والعين يتضمن[٦] فعلاً وهو مما أهمل إلاَّ فيما ندر كإبل، لكن منع الفراء لذلك ليس متعلقاً بما سمع وما لم يسمع، وإنما هو «**في ما لم يسمع**»، وأما ما سمع فيقبله ولا يقيس[٧] عليه. «**وشذ**[٨] **جروات**»، بكسر الجيم [والراء، ووجه شذوذه مأخوذ من الكسرة قبل

---

(١) (٢: ١٨٢ ـ ١٨٣) قال: (وما كان فعلة فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِربات وسِدرات وكِسِرات، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين (فُعْلة)، وذلك قولك: قِرَبات وسِدَرات، فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدَر وقِرَب وكِسَر، ومن قال: غُرفات ـ فخفف ـ قال: كسرات، وقد يريدون الأقل فيقولون كسَر وفقر، وذلك لقلة استعمالهم التاء في هذا الباب، لكراهية الكسرتين، والتاء في الفعلة أكثر، لأن ما يلتقي في أوله كسرتان قليل، وبنات الياء والواو بهذه المنزلة، تقول: لحية ولحى وفرية وفرى ورشوة ورشا، ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة، فتركوا هذا استثقالا واجتزؤوا ببناء الأكثر، ومن قال: كِسْرات قال: لِحْيات. . . وقد كسرت (فعلة) على أفعل، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل قالوا: نعمة وأَنْعُم وشِدّة وأشد، وكرهوا أن يقولوا: ـ في رشوة ـ بالتاء، فتنقلب الواو ياء، ولكن من أسكن فقال: كسرات، قال: رشوات).

(٢) يمنع، ز تمنع، د، ك، وما أثبته أولى لمناسبة عبارة المتن السابقة. (٣) بخلاف، د.

(٤) المرأة الضخمة، وليس في الصفات (فِعِل) إلا هذه وأتان إبد. الصحاح ٢: ٨٦٢.

(٥) وهم، د، ك.

(٦) تتضمن، د.

(٧) يقس، ز.

(٨) أهملت الذال في، د.

الواو[١] ، وهو ممنوع بالاتفاق. «**والتزم فَعَلات**» بفتح العين «**في**» جمع «**لجبة**» بسكون الجيم، وهي صفة، يقال: شاة لجبة إذا قل لبنها.

«**وغلب في ربعة**» بسكون الباء، [وهو صفة[٢]] بمعنى معتدل القامة.

«**لقول بعضهم: لجبة وربعة**» بفتح الجيم والباء، وهذه العلة في لجبة مأخوذة من كلام سيبويه، [فقد ذكر الأبدي[٣] أن سيبويه[٢]] قال[٤]: إنما قالوا لجبات ــ بالتحريك ــ لأن منهم من يقول: لجبة، بالتحريك في حالة الإفراد، فأجمعوا في الجمع على هذه اللغة.

وقيل: لما لزمت التاء في لجبة، لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها، يقال: شاة لجبة إذا قل لبنها كما مر، صارت كالأسماء في لزوم التاء نحو: جفنة وقصعة.

وأما ربعة فقد سمع فيها فتح الباء حكاه ابن سيده[٥].

وقال: ابن الحاجب لجبة وربعة وضعا[٦] اسمين ثم وصف/بهما ٦٦ ز
وروعي[٧] ذلك الأصل فبقيا على الفتح. «**ولا يقاس على ما ندر من كهلات**» بفتح الهاء، بل يقتصر على ما سمع؛ وذلك لما قصدوه من الفرق بين

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ك.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالرحيم الخشني الأبذي (٠٠ ــ ٦٨٠ هـ = ٠٠ ــ ١٢٨١م) نحوي حافظ عارف بالخلاف، مطلع على غوامض الكتاب لسيبويه. قرأ عليه ابن الزبير. والأبذي نسبة إلى أُبَّذة: بلدة بالأندلس قرب جيان، وفي دالها خلاف: منهم من أهملها ومنهم من أعجمها. البغية ٢: ١٩٩.

(٤) (٢: ٢٠٤)، وهذا لفظه: (وقالوا: شياه لجبات، فحركوا الحرف الأوسط، لأن من العرب من يقول: شاة لجبة، فإنما جاؤوا بالجمع على هذا، واتفقوا عليه في الجمع).

(٥) في المحكم ٢: ١٠٠.

(٦) ووضعا، ز.

(٧) فروعى، د.

الصفة والاسم على ماتقدم آنفاً. «**خلافاً لقطرب**[(١)]» فإنه أجاز القياس عليه. وفي المخصص لابن سيده: الأنثى كهلة والجمع كهلات، وهو القياس؛ لأنه صفة، وقد حكي فيه عن ابن[(٢)] حاتم تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب. انتهى بنصه. «**ويسوغ في لجبة القياس**» وهو إسكان عينها في الجمع «**وفاقاً لأبي العباس**» المبرد. «**ولا يقال: فَعْلات**» بإسكان العين «**اختياراً**»، أي [في[(٣)]] وقت اختيار وسعة لا في وقت ضرورة «**فيما استحق فعلات**» بفتح العين «**إلا لاعتلال اللام**» نحو: ظبية، فيجوز فيه في الاختيار ظبيات بسكون[(٤)] الباء حكاه ابن جني.

«**أو شبه الصفة**» مثل: أهلات ــ بسكون الهاء ــ والأولى أن تجعل جمعاً لأهلة بمعنى أهل، فقد حكاه الفراء، ولا تجعل[(٥)] جمع[(٦)] أهل، فإذا قلت: امرأة أهلة[(٧)]، ففيه الفتح اعتباراً بالأصل والإسكان اعتباراً بالعارض.

---

(١) أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد (٠٠ــ٢٠٦ هـ = ٠٠ــ٨٢١ م) مولى سالم بن زياد. لقبه سيبويه: (قطربا)، لأنه كان لا يخرج من بيته إلا وجده في انتظاره. والقطرب: دويبة كثيرة العمل. عالم باللغة والنحو. أخذ عن عيسى بن عمر، وعن النظام من المعتزلة، فكان يذهب مذهبهم. متهم بالكذب. وأخذ عنه محمد بن الجهم السِّمَري وأبو القاسم المهلبي. من مؤلفاته: المثلثات ــ ط، نظمها سديد الدين أبو القاسم عبد الوهاب المهلبي، الأزمنة ــ ط، الأضداد، معاني القرآن.
ــ القفطي ٣: ٢١٩ــ٢٢٠؛ الوفيات ٤: ٣١٢ــ٣١٣؛ البغية ١: ٢٤٢ــ٢٤٣؛ الزبيدي: ٩٩ــ١٠٠.

(٢) أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (٠٠ــ٢٣١ هـ = ٠٠ــ٨٤٦ م). صحب الأصمعي، وقيل: إن الأصمعي خاله. روى عن الأصمعي كتبه وعن أبي عبيدة وأبي زيد.
وحدث عنه: إبراهيم الحربي وأبو العباس ثعلب ويعقوب بن السكيت صنف كثيراً، من ذلك: أبيات المعاني، اللبأ واللبن، اشتقاق الأسماء، الإبل، الجراد.
ــ الزبيدي: ١٨٠ــ١٨١؛ القفطي ١: ٣٦ــ٣٧، ٤: ١٨٠؛ البغية ١: ٣٠١.

(٣) سقطت من، د.

(٤) بفتح، ك، وهو خطأ ظاهر.

(٥) يجعل، ك.

(٦) يجمع جمع، د.

(٧) لجبة، ز، كلبة، د، ك، وما أثبته هو المناسب؛ لأن الكلام في (أهلات) جمع (أهلة).

وفهم من قوله: (اختياراً)[١]. أنه يقال: ــ في الضرورة ــ فعلات بالإسكان[٢] فيما استحق فعلات بالفتح كقوله[٣]:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشي يدان[٤]

«**ويفتح**[٥] **هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما**» مما عينه حرف لين لا حرف[٦] مدٍّ ولين كسورة وديمة، فبالإسكان[٧] عند الجميع كما ــ يقتضيه كلام المصنف، وقد عرفت ما قدمناه فيه من كلام[٨] ابن الحاجب، ومما هو اسم لا صفة فلا يجوز في نحو: غَيلة بفتح الغين المعجمة، وهي المرأة السمينة نص عليه الجوهري[٩]، ولا في نحو: جونة للبيضاء أو السوداء إذا جمعتا أن يفتح

---

(١) اختيار، ز.

(٢) بالسكون، د.

(٣) عروة بن حزام بن مهاجر، من بني عذرة، شاعر متيم، مات أبوه فكفله عمه صغيراً، فتعلق بابنته عفراء، فلما كبرا خطبها فأغلى عمه المهر، ولما عجز عنه زوجها رجلاً من اليمن، فزاد هذا في لوعته. مات في خلافة عثمان، وقيل: معاوية.
ــ ابن قتيبة ٢: ٦٢٢ــ٦٢٧؛ فوات الوفيات ٢: ٧٠ــ٧٤؛ الخزانة ١: ٥٣٤ــ٥٣٥.

(٤) من قصيدة مطلعها:

خليلي من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

وقبل الشاهد:

فوالله ما حدثت سرك صاحبا أخاً لي ولا فاهت بـه الشفتان
سوى أنني قدقلت يوما لصاحبي ضحىً وقلوصانا بنا تخدان
ضحيا ومستنا جنوب ضعيفة نسيم لـرياهـا بنا خفقـان

وبعده:

فيا عم لا أسقيت من ذي قرابة بلالا فقد زلت بك القدمان

ــ رواية القالي: (تحملت).
ــ نوادر القالي: ١٥٨ــ١٦٢؛ المقرب ٢: ٥٣؛ المقاصد ٤: ٥١٩ــ٥٢٠، ٢: ٥٥٣؛ الهمع ١: ٢٤؛ التصريح ٢: ٢٩٨؛ الأشموني ٤: ١١٨؛ الدرر ١: ٦؛ ابن حزم: ١ــ١٢.

(٥) وتفتح، م.

(٦) حر، ز.

(٧) وبالإسكان، د.

(٨) الكلام، ز.

(٩) في الصحاح ٥: ١٧٨٧.

عينها[١] عند هذيل، ويجوز عندهم الفتح في جمع نحو: جونة اسما للخابية[٢] المطلية بالقار، أو اسمًا لعين الشمس. «**واتفق على عيرات**» بكسر العين وفتح الياء، جمع عير بكسر العين وسكون الياء، (وهي مؤنثة وهي الإبل[٣]) التي يحمل عليها الأحمال، وقيل: قافلة[٤] الحمير، ثم كثر حتى قيل: لكل قافلة. وفي المصباح[٥]: العرب كلهم يقولون عيرات جمع عير بالفتح. انتهى. وإنما هو عيرات جمع عير بكسر العين من أولهما. وما في المصباح هو قول المبرد والزجاج إلاّ أن الزجاج قال:

العير [هذا[٦]] هو الذي في الكتف أو في القدم، وهو العظم الناتىء، الشاخص في وسطهما. فاعلمه. قال المصنف: «**شذوذاً**» وهو منصوب على الحال من عيرات أي اتفق[٧] عليه في حال كونه ذا شذوذ، ولك أن تعربه على غير ذلك[٨]، والشذوذ[٩] فيه من وجهين أحدهما جمعه بالألف والتاء، والثاني: فتح العين، والقياس تسكينها لأنه مكسور الفاء كديمة، فلم[١٠] يكن في فتح يائه ما في (بيضات) من الاتباع، وقد سبق[١١] أن ابن الحاجب حكى في شافيته جواز السكون والفتح في ديمات من غير شذوذ شيء[١٢] منهما، بل قال[١٣]: ــ بأثر ذلك ــ:

إن حكم عير[١٤] حكم ما تقدم. فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات بالسكون ولا شذوذ في واحد منهما من جهة إسكان[١٥] العين وفتحها.

---

(١) عينها، د. (٢) للخايية، د.

(٣) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٤) فاقلة، ز.

(٥) لم أجده في المصباح المنير.

(٦) سقطت من، د.

(٧) انفق، د، ز، ك. والصحيح ما أثبته.

(٨) مفعول مطلق، أي يشذ شذوذا، أو مفعول فيه على حذف مضاف، أي وقت شذوذ.

(٩) أهملت الذال الثانية في، ز.

(١٠) ولم، ز.

(١١) في ١ : ٢٧٥.

(١٢) لشيء، ز.

(١٣) في الشافية ٢ : ١٠٩ ــ ١١٠.

(١٤) أعجمت العين في ،ز.

(١٥) افراد، د، ز، إقرار، ك. والصحيح ما أثبته.

«**فصل**»: عقده المصنف لأشياء تتعلق[١] بالمثنى قصداً وإن ذكر غيره فيه فبطريق الاستطراد.

«يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير».

٦٧ ز قال ابن قاسم: محذوف اللام قسمان: قسم يرد في الإضافة/فيرد في التثنية، وهو المنقوص، فتقول[٢]: في التثنية قاضيان كما تقول[٣]: في الإضافة قاضيك.

قلت: ليس هذا من موضوع المسألة في شيء؛ لأن الإتمام إنما هو مفروض فيما حذفت لامه، والقاضي ليس من المحذوف اللام في الإفراد أصلاً، فذكره في هذا المحل سهو.

ثم قال: وأب وأخ وحم ـ في أكثر اللغات ـ و(هن) في لغة، فتقول في التثنية: أبوان وأخوان وحموان وهنوان. كما تقول: في الإضافة: أبوك وأخوك وحموك وهنوك.

وقسم: لا يرد في الإضافة، فلا يرد في التثنية، نحو: سنة وحر فيقال: سنتان وحران كما تقول: سنتك وحرها. «**وربما قيل أبان**» قال الفرزدق[٤]:

واصرفا الكأس عن الجا هل يحيى[٥] بن حصين[٦]

---

(١) متعلق، ز.
(٢) فيقول، ز.
(٣) يقول، ز.
(٤) كذا قال ابن الشجري، ونقله البغدادي عن العسكري، ولكن لم أجدهما في ديوانه.
(٥) ليحيى، ز.
(٦) حضيني، ز.

لا يـذوق الـيـوم كـأسـا أو يـفـدي بـالأبـيـن[١]

«وأخان» لم يذكروا له شاهداً.

قال ابن قاسم: والظاهر أن قولهم: أبان، وأخان. على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة.

قال الفراء: من قال هذا [أبك. قال[٢]:] أبان. «ويديان» فأتم في التثنية ما لا[٣] يتم في الإضافة، فإنك تقول فيها: يدك، بدون رد. ولعل هذا جاء على لغة القصر، فلا إشكال «ودميان» قال الشاعر[٤]:

فـلو أنـا على حـجـر ذبـحـنـا جـرى الدميـان بـالخبـر اليقين[٥]

---

(١) أنشد ابن الشجري قبلها:

يـا خليـلي اسقيـاني أربعـا بعـد اثنتـين

من شـراب كدم الجـو ف بحـر الكـليتـين

حصين: ضبطه البغدادي بالضاد بالمعجمة نقلاً عن العسكري، وقال: إنه من أولاد حضين بن المنذر الرقاشي صاحب راية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ يوم صفين.

الأبين: مثنى أب، ويعني الأم والأب على التغليب.

ــ الشجري ١: ٣١؛ الخزانة ٢: ٩٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د، ك.

(٣) ما لم، د، وهامش ك.

(٤) علي بن بدال بن سليم، كذا نقله البغدادي عن ابن دريد ورجح قوله، ونسب إلى الفرزدق والأخطل وليس في ديوانيهما وإلى مرداس بن عمرو، قال البغدادي: وأدخله ابن الشجري وصاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدي التي مطلعها:

أفـاطم قبـل بينـك متعيني ومنعك ما سـألت كأن تبيني

وهذه القصيدة في المفضليات ص ٢٨٧ ــ ٢٩٢، وليس البيت فيها ولا في ديوان المثقب.

(٥) يروى قبله:

لـعمـرك إنـي وأبـا ريـاح عـلى حال التكـاشر منـذحين

ليبغضـني وأبغـضـه وأيضـاً يـراني دونـه وأراه دوني

التكاشر: التباسط، وأصله من الكشر وهو فتح الفم.

ويروى: على طول التجاور. على: بمعنى (مع).

حجر: يروى جحر، وهو الشق في الأرض.

=

«**ودموان**» حكاه الجوهري في الصحاح[١] عن بعض العرب، ولعله على لغة من يقصر المفرد. «**وفميان وفموان**» قال الفرزدق:

هما نفثا في في من فمويهما على النابح[٢] العاوي أشد رجام[٣]

وقد مر. «**وقالوا في ذات: ذاتا على اللفظ**» وهو الأقيس لقولهم في المذكر: ذوا[٤] مال لا ذويا[٥]. قال[٦]:

يا دار سلمى بين ذاتي[٧] العوج[٨]

= ـ المقتضب ١:٢٣١، ٢:٢٣٨، ٣:١٥٣؛ المخصص ٦:٩٢، ١٥:٢٦٨؛ المنصف ٢:١٤٧ـ١٤٨؛ الشجري ٢:٣٤، ٣٤٤؛ ابن يعيش ٤:١٥١، ١٥٢ـ١٥٣، ٥:٨٤، ٦:٥، ٩:٢٤؛ المقرب ٢:٤٤؛ الرضي ٢:١٧٥؛ شرح الشافية ٢:٦٤؛ المقاصد ١:١٩٢؛ اللسان ١٨:٢٩٣؛ يس ٢:٣٣٢؛ الأشموني ٤:١١٩؛ الخزانة ٣:٣٤٩ـ٣٥٢؛ شواهد الشافية ١١٢ـ١١٣.

(١) ٦: ٢٣٤٠.

(٢) النائح، د.

(٣) دجام، ز، رحام، د، وهو تصحيف ظاهر لم يقع في مراجع الشاهد، وقد مر الكلام عليه في ١ : ١٥٨.

(٤) ذو، ز، والصواب التثنية.

(٥) ذوما، د.

(٦) بعض السعديين. كذا في اللسان عن يعقوب، ولم يسمه، وليس في إصلاح المنطق.

(٧) ذات، ز.

(٨) بعده:

جرت عليها كل ريح سيهوج
هوجاء جاءت من جبال ياجوج
من عن يمين الخط أو سماهيج

في الصحاح واللسان: (بين دارات). وفي موضع آخر من اللسان: (بين ذات).

سيهوج: ريح شديدة تسهج الأرض، أي تقشرها. جرت: سحبت، والمفعول به محذوف، أي ذيلها. يأجوج، سهل الهمزة.

سماهيج: جزيرة في البحر تدعى بالفارسية: «ماشي ما هي» فعربتها العرب.

ـ الشجري ٢:٢٥٤؛ الصحاح ١:٣٢٣ (سمهج)، شرح التسهيل ١:١١٤؛ اللسان ـ (سمهج) ـ (عوج)، الهمع ١:٤٥؛ الدرر ١:١٩.

«وذواتا[١]» على الأصل، وهو[٢] الأكثر، قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَا[٣] أَفْنَانٍ﴾[٤] «ويثنى اسم الجمع» نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ في فِئَتَيْنِ[٥]﴾، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾[٦]. وقوله عليه الصلاة والسلام: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين[٧]». وقول الفرزدق:

وكل رفيقي كل رحل[٨] وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان[٩]

ووقع لابن هشام في مغنيه[١٠] في هذا البيت غلط أوجب ارتكابه لتعسف

---

(١) وذوايا، ز.

(٢) وهذا، د، ك.

(٣) ذواتى، د.

(٤) الآية ٤٨ الرحمن (٥٥).

(٥) ﴿... الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ ١٣ آل عمران (٣).

(٦) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ... إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ١٥٥، وَمَا أَصَابَكُمْ... فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٦٦ آل عمران (٣).

(٧) عن ابن عمر ــ رضي الله عنه ــ (... تَعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا تدري أهذه تتبع أم هذه؟)

ـ مسلم ٤: ح ٢٧٨٤؛ أحمد ٧:ح ٥٠٧٩؛ وأخرجه أحمد أيضاً بلفظ مغاير في: ٧ ح ٤٨٧٢، ٥٣٥٩، ٥٥٤٦؛ (تحقيق شاكر).

(٨) رجل، ز، رجلى، د، وهو تصحيف.

(٩) من قصيدة يخاطب فيها الذئب:

ومطلعها:

وأطلس عسال ــ وما كان صاحبا ــ دعوت بناري موهناً فأتاني

وقبل الشاهد:

ولو غيرنا نبهت تلتمس القرى اتاك بسهم أو شباة سنان

وبعده:

فهل يرجعن الله نفساً تشعبت على أثر الغادين كل مكان

ـ الفرزدق ٢: ٨٧٠ــ٨٧٢؛ المغني ١: ٢١٥ــ٢١٦؛ السيوطي ٢: ٥٣٦ــ٥٣٧؛ الهمع ٢: ٧٤؛ الدرر ٢: ٩٠ــ٩١.

(١٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١: ٢١٥ــ٢١٦.

لا حاجة إليه. وقد بينا ذلك في الحاشية التي كتبناها عليه[١]. «و» الجمع «المكسر».

(١) تحفة الغريب ورقة ٩١، وفي ما يلي نصه:
(قوله كل رحل (كل) هذه زائدة.
أقول: لا نسلم زيادتها، فإن العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين، أي إن كل رفيقين لكل رحل هذا شأنهما، ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل وهو المطلوب.
قال: وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:
لها متنتان (خظاتا ....
إذا قيل: (خظاتا) فعل وفاعل.
أقول: ما أنشده بعض بيت لامرىء القيس وهو بتمامه:
لها متنتان خظاتا كما ... أكب على ساعديه النمر
والمتنتان: جنبتا الظهر. وخظاتا: قال الكسائي فيه أراد: خظتا، أي تحركتا، يقال: خظا يخظو ــ بخاء وظاء معجمتين ــ إذا تحرك، وكان من حقه أن يقول: خظتا، كما يقال: غدتا، إلا أنه أثبت الألف ضرورة، وقيل: أراد خظاتان، فهو اسم مثنى حذفت نونه للضرورة كما قال:
هما خطتا إما إسار ومنة ... وإما دمٌ والقتل بالحر أجدر
فيمن رواه برفع إسار ومنة ودم. والخظاة: المكتنز من كل شيء.
قال: والألف من تعاطى لام الفعل ووحد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير.
أقول: فينبغي الإتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد.
قال: ثم حمل على المعنى إذ قال: هما أخوان.
أقول: وفي نسخة على اللفظ، فأما النسخة الأولى فظاهر؛ لأن معنى (كل) بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثنى فيكون معناها مثنى، فعاد إليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار.
وأما النسخة الأخرى التي هي: ثم حمل على اللفظ. فجوابه أن المراد لفظ المضاف إليه (كل)، وهو المثنى وهذا هو معناها لأنها بحسب ما تضاف إليه، فآل الأمر إلى الحمل على معنى (كل) وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف إليه.
قال: وقوله قوما، إما بدل من القنا؛ لأن قومهما من سببها؛ إذ معناه تَقَاومهما فحذفت ــ الزوائد فهو بدل اشتمال.
أقول: ينبغي أن يكون (لان قومها من سببها) بضمير المفرد المؤنث عائد إلى القناة؛ إذ المراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما =

[لا[١]] المصحح، لئلا يلزم[٢] اجتماع إعرابين في كلمة «**بغير زنة منتهاه**». نحو قولهم: جمالان، ورماحان. واحترز بهذا القيد من أن يكون على صيغة[٣] منتهى الجموع[٤] فتمتنع[٥] تثنيته، ومن هنا تبين لك وهم وقع للجاربردي[٦] في شرح تصريف ابن الحاجب؛ فإنه قال: [إنما[٧]] أُميل نحو: يتامى،

= أعربه، وهذا إنما يناسبه أن يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين من سببها.

قال: أو مفعول مطلق من باب: (صنع الله).

أقول: باب (صُنْعَ اللَّهِ) باب المصدر المحذوف عامله وجوبا قياسا إذ هو مفعول مطلق يبين فاعله بالإضافة نحو: (وَعْدَ اللَّهِ) و(صِبْغَةَ اللَّهِ) و(قوما) بتقدير كونه مصدرا على ما ادعاه ليس كذلك، لأنه مما يحذف عامله جوازا، فلعل المشابهة في مطلق الحذف.

قال: والمعنى أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

أقول: أطال المصنف في تقرير ما يزيل الإشكال الذي ادعاه، وكله مبني على حرف واحد، وهو ثبوت تنوين (قوما) من جهة الرواية، ولعلها ليست كذلك، وإنما هي:

(قوماهما) تثنية قوم، والمثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين، ولا إشكال حينئذ لا لفظاً ولا إعراباً ولا معنى، إذ المعنى على هذا التقدير: إن كل رفيقين في السفر أخوان وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا.

وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من (قوماهما) بفتحة واحدة وملكت هذه النسخة في جلدين، وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثاً على شرائها ولله الحمد والمنة).

(١) سقطت من، د، ز.

(٢) الصحيح ليلزم، د.

(٣) صفة، ز.

(٤) الجمع، ز.

(٥) فيمتنع، ز.

(٦) أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (٠٠٠ـ٧٤٦هـ = ٠٠٠ـ١٣٤٦م). يلقب فخرالدين، وهو شافعي في مذهبه أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي.

من مؤلفاته:

شرح المنهاج للبيضاوي، شرح الحاوي ــ في الفقه. لم يكمل، شرح شافية ابن الحاجب، شرح الكشاف.

ــ البغية ١:٣٠٢. شذرات الذهب ٦:١٤٨؛ البدر الطالع ١:٤٧.

(٧) سقطت من، د.

ونصارى، لأنها[١] ترجع[٢] ألفها ياء مفتوحة وذلك في التثنية، فإن المكسر يجوز فيه أن يثنى على معنى جماعتين[٣] قال[٤]:

بين رماحي مالك ونهشل[٥]

فعلى ذلك[٦] يقال: يتاميان ونصاريان. انتهى. وهذا وهم كما أشرنا إليه، وإنما يثنى ذلك لو سمي به، وأما مع بقاء الجمع فلا كما عرفت.

وظاهر كلام المصنف أن تثنية ما ذكره من اسم الجمع، ومن الجمع بغير زنة منتهاه قياس، ونص غيره على أن ذلك مقصور على السماع وجائز للضرورة. «**ويختار في**» الأمرين اللذين هما جزءان أو كجزءين «**المضافين**

---

(١) لأنها، ز.

(٢) يرجع، د.

(٣) جماعتان، ز.

(٤) أبو النجم العجلي: الفضل بن قدامة بن عبيد (٠٠ـ١٣٠هـ = ٠٠ـ٧٤٧م). من بني بكر بن وائل مبرز في الرجز ومجيد في القصيد، يفضلونه على العجاج في النعت. منزله بسواد الكوفة، وكان على اتصال قوي بهشام بن عبدالملك. وضعه ابن سلام في الطبقة التاسعة من الإسلاميين.

ـ الجمحي ٢:٧٣٧، ٧٤٥ـ٧٥٣؛ ابن قتيبة ٢:٦٠٣ـ٦٠٩؛ الأغاني ١٠:١٥٠ـ١٦١؛ المرزباني :٣١ـ٣١١؛ الخزانة ١:٤٩ـ٥٠، ٤٠٦ـ٤٠٧.

(٥) نهشل ومالك، د، وهو سهو. والبيت من أرجوزة طويلة أولها:

الحمد لله العلي الأجلل ... الواسع الفضل الوهوب المجزل

أعطى فلم يبخل ولم يبخّل ... كُوم الذرا من خول المخوِّل

تبقلت من أول التبقل ... بين رماحي مالك ونهشل

في حبة حرف وحمض هيكل ... مستأسد ذبانه في عيطل

كوم الذرا: أبل ذوات أسنمة ضخمة. خول: عطية. تبقلت: رعت البقل. مالك: أراد بني مالك بن ضبيعة بن قيس من بكر بن وائل. نهشل: أراد بني نهشل بن دارم. كانت القبيلتان في حرب طويلة فتحاموا ما بين فلج والصمان دفعاً لأسباب التوتر بينهم، فرعت بنو عجل ذلك الحمى لعزتها.

ـ الأغاني ١٠:١٥١ـ١٥٢؛ التبريزي ١:٣٤؛ ابن يعيش ٤: ١٥٣؛ ١٥٥؛ الكشاف ٢:١٦٨؛ شرح التسهيل ١٣٣:أ؛ الخزانة ١:٤٠١ـ٤٠٨، ٣:٣٨٧؛ شواهد الشافية: ٣١٢ـ٣١٣؛ العباسي ١:٨؛ شواهد الكشاف ٢٢٨ـ٢٢٩.

(٦) هذا، د.

لفظاً» نحو: قطعت رؤوس الكبشين «**أو معنى**» لم يمثله ابن قاسم[١]، وفي شرح الكافية [الشافية[٢]] للمصنف[٣] ما معناه:

٦٨ ز يختار في الجزءين المضافين إلى كلهما/ثم قال: والجزءان المميزان كالجزءين المضافين لكلهما. ومثل ذلك بقوله: هما ضخما الرؤوس، وجاء المنطلقان ألسنا[٤]. ومراده بالتمييز التفسير اللغوي لا التمييز الصناعي بدليل المثال الأول، فهذا مما يصلح أن يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ. «**إلى متضمنْيها**[٥]» كما تقدم من نحو: قطعت رؤوس الكبشين، وخرج به [نحو[٢]]: دارا زيديك، وثوبا عمريك، لأن الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف.

وخرج بتثنية المتضمن[٦] نحو: (المرء بأصغريه[٧]. . .) «**لفظ الإفراد على لفظ التثنية**»، فرأس الكبشين ـ بإفراد الرأس مختار على: رأس الكبشين بصيغة المثنى. «**ولفظ الجمع**» نحو: رؤوس الكبشين.

«**على لفظ الإفراد**» نحو: رأس الكبشين. فعلم أنها[٨] على هذا النمط عند المصنف، الجمع، ثم الإفراد، ثم التثنية. ووجه ترجيح الجمع أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فكرهوا هنا الجمع بين تثنيتين، واختير لفظ الجمع

---

(١) القاسم، ز، وهو خطأ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) لم أجده في مظانه.

(٤) وجاء المطلقات النسا، د. وهو تصحيف ظاهر.

(٥) متضمنيها، د.

(٦) المضمن، د، ك. وما أثبته أولى لمناسبته للمتن.

(٧) (إنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه. إن نطق نطق ببيان وإن قاتل قاتل بجنان). قاله شقة بن ضمرة النهشلي للنعمان بن المنذر بن ماء السماء لما قال له: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. فأعجب النعمان به وسماه ضمرة وقربه منه.

ـ ابن قتيبة ٢:٦٣٧؛ الفاخر: ٦٥ـ٦٨؛ الميداني ١:١٣٦ـ١٣٨، ٢:٢٥٠؛ الخزانة ١:١٥١.

(٨) أنهما، ز، وهو خطأ.

لأنه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى. قلت: البصريون لا يقيسون الإفراد، والكوفيون يقيسونه، ويفضلون عليه التثنية، والمصنف خالف الفريقين فرجح الإفراد.

قال ابن هشام: وتجب[١] التثنية في نحو:

. . . . وكلا أنفيهما[٢] رابي[٣]

لأن (كلا) لا يضاف إلى الواحد، ولا إلى الجمع.

قلت: المنصوص أن كلا وكلتا يضافان أبداً إلى كلمة دالة على اثنين: إما بالحقيقة والتنصيص نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾[٤]، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَا أو كِلَاهُمَا﴾[٥] أو بالحقيقة والاشتراك نحو: كلانا[٦]. فإن (نا) مشتركة بين الاثنين، والجماعة،

---

(١) ويجب، ز.

(٢) أنفسيهما، ز.

(٣) كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا . . . .

ثاني بيتين قالهما الفرزدق في أم غيلان: بنت جرير بن عطية وكان زوجها الأبلق الأسيدي: أسيد بن عمرو بن تميم. والبيت الأول هو:

ما بال لو مكها إذ جئت تعتلها حتى اقتحمت بها أسكفة الباب

يروى: وجئت. جد السير.

تعتلها: ــ بكسر التاء وضمها ــ تجذبها بعنف. اقتحمت: دخلت على غير روية.

اسكفة الباب: عتبته التي يوطأ عليها. رابي: منتفخ.

ــ الفرزدق ١: ٣٣ــ٣٤؛ أبو زيد: ١٦٢؛ الخصائص ٢: ٤٢١، ٣: ٣١٤؛ ابن يعيش ١: ٥٤؛ شرح التسهيل ١: ٧١؛ ابن الناظم: ١٤؛ المغني ١: ٢٢٤؛ المقاصد ١: ١٥٧ــ١٥٩؛ السيوطي ٢: ٥٥٢ــ٥٥٣؛ الهمع ١: ٤١؛ التصريح ٢: ٤٣؛ الأشموني ١: ٧٨؛ الدرر ١: ١٦ــ١٧؛ اللسان ٩: ١٥٦ (سكف) ط ــ صادر.

(٤) ﴿. . . آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا﴾ ٣٣ الكهف (١٨).

(٥) ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ. . . فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً﴾. ٢٣ الإسراء (١٧).

(٦) في مثل قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

أو بالمجاز كقوله[(١)]:

إن للخير وللشر مدى   وكلا ذلك وجه وقبل[(٢)]

فإن (ذلك) حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى معنى. هذا نصه في مغني اللبيب[(٣)].

وإذا كان كذلك فلم لا يجوز إضافة (كلا) إلى الجمع المراد به اثنان مجازاً؟ وهذا[(٤)] مما[(٥)] لا يظهر لمنعه وجه. **«فإن فرق متضمناهما اختير الإفراد»**

---

(١) أبي سعد عبدالله بن الزبعري بن قيس بن عدي القرشي (٠٠ـ حوالي ١٥ هـ = ٠٠ـ حوالي ٦٣٦ م) شاعر فحل، شعره متين النسج. كان يهجو المسلمين قبل إسلامه، ويحرض عليهم المشركين، ثم أسلم ـ رضي الله عنه ـ وقبله رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأمّنه يوم الفتح.
ـ الجمحي ١ : ٢٣٣، ٢٣٥ـ٢٤٤؛ الآمدي: ١٣٢ـ١٣٣؛ السيوطي ٢ : ٥٥١ـ٥٥٢.

(٢) يروى عجزه: لكلا ذينك وقت وأجل.
والبيت الثاني في قصيدة قالها يوم أحد حين انهزم المسلمون. مطلعها:
يا غراب البين أسمعت فقل   إنما تنطق شيئاً قد فعل
وبعد الشاهد:
كل بؤس ونعيم زائل   وبنات الدهر يلعبن بكل
ـ السيرة ٣ : ١٤٣ـ١٤٤؛ ابن يعيش ٣ : ٢؛ المقرب ١ : ٢١١؛ ابن الناظم: ١٥٣؛ ابن عقيل ٢ : ٥١؛ المغني ١ : ٢٢٣؛ المقاصد ٣ : ٤١٨ـ٤١٩؛ السيوطي ٢ : ٥٤٩ـ٥٥١؛ التصريح ٢ : ٤٣؛ الهمع ٢ : ٥٠؛ الأشموني ٢ : ٢٦٠؛ الدرر ٢ : ٦٠ـ٦١.

(٣) في هذا النقل إشكال، فقد قال أولاً: (قال ابن هشام) ثم قال: (قلت: والمنصوص أن. . .)، وهذا يوحي بأن ما يأتي من كلامه، لكنه ختم بقوله: (هذا نصه في مغني اللبيب)، فأشعر أن الكلام كله لابن هشام في المغني، والذي في المغني (١ : ٢٢٣ إنما هو: (مضافان أبدا. . .) إلى آخره مع اختلاف يسير في الألفاظ، أما ما قبله فليس فيه، بل الذي فيه (١ : ٢٢٤): (ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله. . .).
كلاهما. . .

(٤) هذا، د.

(٥) سقط حرف الجر من، ز.

نحو: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُدَ وعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ﴾(١)، وفي الحديث: (لِمَا شرح الله [له(٢)] صدر أبي بكر وعمر(٣)). وفي كافية المصنف(٤): أنه يلزم في هذه المسألة الإفراد. «وربما جمع المنفصلان»(٥)» وهما ما ليسا جزءين ولا كجزءين كالدرهمين مثلاً، لكن إنما يجمعان(٦) «إن أمن اللبس» كما ورد في الحديث: (ما أخرجكما من بيوتكما؟)(٧) و(إذا أويتما إلى مضاجعكما)(٨) و(هذه فلانة

---

(١) ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ... ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ ٧٨ سورة المائدة (٥).

(٢) سقطت من، د، ز.

(٣) من كلام زيد بن ثابت.. رضي الله عنه ــ في قصة جمعه القرآن وكان أبوبكر ــ رضي الله عنه ــ أمره بذلك بعد اقتراح عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ وفيها: (فلم يزل أبوبكر يراجعني (حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر). وورواية أحمد: (بالذي).

ــ البخاري ٦: ٥٩، ٦٠، ١٥٠، ١٥١، ٩: ٦١، ٦٢، والترمذي ٨: ح ٥١٠١؛ وأحمد ٥: ١٨٨ ــ ١٨٩.

(٤) فتشت عنه في مظانه فلم أجده.

(٥) المنفصلات، د.

(٦) يجتمعان، د، ك.

(٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٧، والحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ ٣: ح ٢٣٨ (قال خرج رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ذات يوم أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر، فقال: ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟ قالا: الجوع يا رسول الله...) الحديث، وهو في الموطأ ٢: ١١٥؛ والترمذي ٧: ح ٢٤٧٤، وليس فيه محل الشاهد، ورواية الترمذي مطولة، وانظر جامع الأصول ٥: ح ٢٨٠٧.

(٨) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٧، وهو جزء من حديث أخرجه البخاري ٤: ٦٧، ٥: ٢٧ عن علي بن أبي طالب في قصة طلب زوجه فاطمة من أبيها خادما، وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما...) و٧: ٥٦، ٨: ٥٩، وفيه:

(إذا أويتما إلى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما...) والخطاب لعلي وفاطمة ــ رضي الله عنهما ــ وأخرجه مسلم ٤: ح ٢٧٢٧ عن علي بروايتين في إحداهما: (إذا أخذتما مضاجعكما...)، وفي الأخرى: (أخذتما مضجعكما...). وهو في تهذيب السنن ٧: ح ٤٨٩٧؛ وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما...). والترمذي ٩: ح ٣٤٦٩ بلفظ: (إذا أخذتما مضجعكما...). وأحمد ١: ٩٦، بلفظ: (إذا أخذتما مضجعكما...) وص ١٠٦، ١٠٧. وفيه: (وإذا أويتما إلى فراشكما...) وص ١٣٦ وفيه: (إذا أخذتما مضاجعكما...) وعن=

وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما، ألهما فيه أجر؟)[١]، وفي حديث علي[٢] وحمزة[٣]: (فضرباه بأسيافهما)[٤].

أما إذا خيف اللبس امتنع نحو: قبضت درهميكما[٥]، وذكر المصنف في شرح كافيته ـ الجمع ولم يذكر الإفراد، فاقتضى ظاهر الكتابين: التسهيل والكافية امتناع الإفراد وإن أمن اللبس. «**ويقاس عليه وفاقاً للفراء**» لأمن اللبس وروده في الكلام الفصيح. «**ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة**» فالأول كقوله[٦]:

= عبدالله بن عمرو بن العاص أخرجه أحمد ٢: ١٦٦ وفيه: (إذا أخذا مضاجعهما...).

وفيما يلي نص الحديث كما جاء في البخاري ٧: ٥٦ دون ذكر سببه: (ألا أدلكما على خير مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين واحمدا ثلاثا وثلاثين وكبرا أربعاً وثلاثين، فهو خير لكما من خادم).

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٨، وأخرجه مسلم ٢: ح١٠٠٠ عن زينب امرأة عبدالله ـ أي ابن مسعود ـ قالت: (قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن...)، وفيه: (... قالت: فخرج علينا بلال فقلنا له: ائت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأخبره أن امرأتين بالباب تسألانك أتجزي الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما..). واللفظ مغاير لما عندنا، لكن الشاهد متحقق به في موضعين: (على أزواجهما) (في حجورهما).

(٢) ابن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) أبي عمارة حمزة بن عبدالمطلب بن هشام بن عبدمناف (٥٤ ق. هـ ـ ٣ هـ = ٥٥٦ ـ ٦٢٥ م). عم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأخوه من الرضاعة. من رجال قريش المعروفين بالعزة والقوة. آذى أبو جهل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذهب إليه حمزة فضربه ثم أعلن إسلامه. كان يعلم نفسه في الحرب بريشة نعامة في صدره. قاتل يوم بدر بسيفين، وقتل يوم أحد ودفن بالمدينة. وليس له عقب رضي الله عنه.

ـ الإصابة ١: ٣٥٣ ـ ٣٥٤؛ الاستيعاب ١: ٢٧١ ـ ٢٧٦.

(٤) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١١٨؛ والحديث عن عبدالرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ في قصة معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء.

ـ أخرجه البخاري ٤: ٧٣ وفيه: (... فابتدراه بسيفهما فضرباه...)، ٥: ٦٦، ٦٧، ومسلم ٣: ح ١٧٥٢، وليس في ما سقنا شاهد، لكن جاء في أول القصة:

(... فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثة أسنانهما..)، وفي هذا شاهد.

(٥) درهميك، د.

(٦) لم أقف على اسمه.

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة إذا كانت الأبطال يغشاهم الذعر [١]

فقال: (يغشاهما) رعاية للمعنى والثاني كقوله[٢]:

خليلي لا تهلك نفوسكما أسى فإن لها فيما به[٣] دهيت أسى [٤]

فقال: (لها) و(دهيت[٥]) رعاية للفظ، ولو اعتبر المعنى لقال: لهما

ودهيتا. و(أسى) الأول مفتوح الهمزة معناه الحزن، و(أسى) الثاني مضموم الهمزة جمع أسوة. وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصاً بهذه المسألة، بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان[٦]، يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه. «**ويعاقب الإفراد التثنية**»، أي يقع/الإفراد في موضع التثنية، فالتثنية هنا هي ٦٩ ز
الأصل، ويأتي المفرد[٧] في موضعها.

«**في كل اثنين لا يغنى**» أي لا يستغني، وهو بفتح الياء مضارع غني، أي استغنى. «**أحدهما عن الآخر**» وذلك: كالعينين والأذنين والحاجبين [والجفنين[٨]] والنعلين، سواء كانا جزءين أو غير جزءين، أضيفا أو لم يضافا. ومن (الإفراد قول عدي بن الرقاع[٩]:

(١) لم أقف له على زيادة، وفي شرح التسهيل ١:١١٨: (إذا منكما الأبطال...) وانظر يس ٢:١٢٢.
(٢) لم يسمه أحد.
(٣) فيما على، د.
(٤) لم أجده في غير هذا الشرح وحاشية يس ٢:١٢٢.
(٥) وذهبت، د.
(٦) مختلفان، د.
(٧) الافراد، د.
(٨) سقطت من، د.
(٩) أبي داود: عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع العاملي (٠٠ــ٩٥هـ = ٠٠ــ٧١٤م) تقريباً. شاعر مجيد عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. مدح بني أمية ولقي حظوة عند الوليد بن عبدالملك.
ــ الأغاني: ٩:٣٠٧ــ٣١٧؛ ابن قتيبة ٢:٦١٨ــ٦٢١؛ الآمدي: ١١٦؛ المرزباني: ٢٥٣.

وكأنها[١] وسط النساء أعارها عينيه أحور من جآذر جاسم
وسنان أقصده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم[٢]

قال الأصمعي[٣]: وهذا أحسن ما قيل في فتور الجفون. «**وربما**[٤] **تعاقبا**»، أي الإفراد والتثنية فوقع كل [منهما[٥]] في الموضع الذي يقع فيه الآخر بالأصالة. «**مطلقاً**» أي وإن لم يكونا مما تقدم [كذا[٦]] يظهر من كلام المصنف، فإنه قال في الشرح[٧]:

والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية وقوع كل منهما موقع الآخر وإن لم يكونا مما تقدم[٥]] الكلام عليه: كاليدين والرجلين، ولا من باب: (قلوبكما[٨]) انتهى.

وقد يقال: هذا يقتضي أن (مطلقاً) مدخل للمسألة السابقة، فلم ذكرها

---

(١) فكأنها، ك.

(٢) أنشد أبو الفرج قبلهما:

لولا الحياء وأن رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت أم القاسم

وأنشد ابن قتيبة بعدهما:

يصطاد يقظان الرجال حديثها وتطير بهجتها بروح الحالم

جآذر، جمع جؤذر: ولد البقرة الوحشية. جاسم: موضع، وعند القالي: طاسم، وهو أيضاً موضع. رنقت: تهيأت. أقصده: أصابه.

ـ القالي ١:٢٨٨؛ ابن قتيبة ٢:٦٢٠؛ الكامل ١:١٢٧ـ١٢٨؛ الأغاني ٩:٣١١؛ الكشاف ١:٣٠٠؛ الخالديان ١:١٦٥؛ معجم البلدان (جسم).

(٣) عبد الملك بن قريب.

(٤) زاد هنا في (د، ك): قيل.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) كما، د.

(٧) على التسهيل ١:١٢١؛ وفي ما هنا اختلاف، وهذا كلام ابن مالك: (والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية مطلقا وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين والخفين، ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة). ومما يلفت النظر أن الشارح تصرف في قول ابن مالك: (ولا من المزال. . .) فقال: (ولا من باب (قلوبكما)).

(٨) يشير إلى البيت المتقدم، في ١ : ٢٩٣.

أولاً؟ وكيف قال هنا: (وربما) فأفاد التقليل[١] وقال: أولاً: (ويعاقب[٢])، فلم[٣] يشر إلى التقليل؟، وكيف يصح دعوى التعاقب في النوع الأول، وليس فيه أن التثنية تقوم مقام الواحد؟

والجواب: أنه تبين أن مراده بقوله: مطلقاً ما يراد بقولك: وإن لم يكن مما[٤] تقدم. والذي تقدم[٥] نوعان: باب قلبكما[٦]، ناب فيه الواحد عن التثنية، وكذا[٧] باب (عينك) في (أقر الله عينك)، وليس المراد بـ(مطلقاً) معنى قولك: فيما تقدم وغيره. وظهر[٨] وجه ما صنعه المصنف فتدبره.

ومثل المصنف[٩] لما ذكره هنا من التعاقب بقوله تعالى: ﴿فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[١٠] وقولِهِ تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِيـنِ وعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[١١].

---

(١) التعليل، ز.

(٢) وتعاقب، ز.

(٣) ولم، ز.

(٤) سقط الجار من، ز.

(٥) يقدم، ز.

(٦) قلوبكما، د، وفي هامشها: قلبكما، خ.

(٧) وكذا وكذا، ز.

(٨) فظهر، ز.

(٩) في شرح التسهيل ١: ١٢١.

(١٠) ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ. . .﴾ ١٦ الشعراء (٢٦)، ووقع في (د): (انا رسول ربك)، وفي (ز): : ﴿إِنَّا رَسُولاَ رَبِّكَ﴾. وهذا خلط بين آية الشعراء التي أثبتناها لمناسبتها للاستشهاد وبين الآية ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولاَ رَبِّكَ. . .﴾ ٤٧ طه (٢٠).

(١١) ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ. . .﴾ ١٧ ق (٥٠).

وبقول[١] حسان[٢] رضي الله [تعالى][٣] عنه:

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص[٤] كان جنونا[٥]

فهذا من وقوع المفرد موقع المثنى، ومن عكسه قول الشاعر[٦]:

إذا ما الغلام الأحمق الأم سافني[٧] بأطراف أنفيه استمر فأسرعا[٨]

ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات.

«وقد يقع افعلَا ونحوه»، أي تفعلان **«موقع افعل ونحوه»**، أي تفعل، والمعنى أنه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الأمر ونحوه وهو المضارع فيقع افعلا موقع افعل ويقع تفعلان موقع تفعل. وقد حمل على الأول قول الحجاج: يا حرسي، اضربا عنقه.

---

(١) وقول، د.

(٢) ابن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي الأنصاري (٠٠ـ٥٤هـ = ٠٠ـ٦٧٤م). يكنى أبا الوليد، شاعر فحل ناضل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان في الجاهلية ـ يمدح الغساسنة والمناذرة. عاش عشرين ومائة سنة نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام، انتظم الشعر في اثنين من عقبه وثلاثة من أصوله هكذا: سعيد بن عبدالرحمن بن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام.

ديوانه مطبوع.

ـ الأغاني ٤: ١٣٤ـ١٦٩؛ الجمحي ١: ٢١٥ـ٢٢٠؛ ابن قتيبة ١: ٣٠٥ـ٣٠٨؛ الإصابة ١: ٣٢٦؛ نَكْت الهميان: ١٣٤.

(٣) ليست في، ز.

(٤) يعارض، د.

(٥) البيت مطلع القصيدة، وبعده:

ما التصابي على المشيب وقد قلـ ـلبت من ذاك أظهرا وبطونا!!

ـ حسان: ٤١٣ـ٤١٤؛ الكامل ٣: ٨٣٨؛ الشجري ١: ٣٠٩؛ المقرب ١: ٢٣٥؛ شرح التسهيل ١: ١٢١.

(٦) لم أعرف اسمه.

(٧) ساقني، ز.

(٨) أنشده ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٢١ وروايته: استمر مقارعا. سافني: شمني.

وقول امرىء القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل(١) ....

وحمل على الثاني قول الشاعر(٢):

فإن تزجراني يا ابن عفان أزدجر(٣) وان تدعاني أحم عرضا ممنعـا(٤)

---

(١) .... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

مطلع معلقته المشهورة، وبعده:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمأل

الدخول، حومل، توضح، المقراة: مواضع. اللوى: حيث يدق الرمل. سقط: مثلث السين، وهو منقطع الرمل. يعف: يدرس. رسمها: أثرها، والضمير عائد على المنزل، وأنثه لأنه بمعنى الدار. نسجتها: تعاقبت عليها.

الشاهد في قوله: (قفا)، وقد اختلف في الألف اللاحقة به على أقوال:

(أ) أكثر أهل اللغة على أنه خطاب لرفيق واحد،وثناه على عادة العرب في خطاب الواحد بخطاب الاثنين، وقد حمل عليه وقوله تعالى: ﴿أَلْقِيا فِي جَهَنَّـمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيْدٍ﴾ ٢٤ ق (٥٠)، والخطاب لـ(مالك): خازن النار.

(ب) قال المبرد: التثنية لتوكيد الفعل، وذلك أنه أراد أن يقول: قف، قف. فلما لم يمكن تثنية الفعل ألحق به علامة الاثنين.

(ج) قال الزجاج: خاطب اثنين حقيقة.

(د) فعل امر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، فقلبت ألفاً إجراءً للوصل مجرى الوقف.

ــ امرىء القيس: ٧ــ٢٦، سيبويه ٢:٢٩٨؛ السبع: ١٥ــ١١٢؛ المنصف ١:٢٢٤؛ المحتسب ٢:٤٩؛ ثعلب: ١٣٧؛ الشجري ٢:٣٩؛ الإنصاف: ٦٥٦؛ ابن يعيش ٤:١٥، ٩:٣٣، ٧٨، ٨٩، ١٠:٢١؛ التصحيف: ٢١٨ــ٢١٩؛ الرضي ٢:٣٦٦؛ ابن الناظم: ٢٠٥؛ المغني ١:١٧٤ــ١٧٥؛ ٣٩٤؛ المقاصد ٤:١٣٠ــ١٣١، ٤١٤ــ٤١٥؛ التصريح ٢:١٣٦؛ الهمع ٢:١٢٩؛ السيوطي ١:٤٦٣ــ٤٦٤؛ الأشموني ٣:٣٠٩؛ شرح الشافية ٢:٣١٦، ٣:٣١٣؛ الخزانة ٤:٣٩٧ــ٤٠٦؛ شواهد الشافية: ٢٤٢ــ٢٤٤، ٥٠٥ــ٥٠٦؛ العباسي ٢:٢٠١؛ الدرر ٢:١٦٦ــ١٦٧

(٢) سويد بن كراع العكلي (٠٠ــ١٠٥ هـ تقريبـاً = ٠٠ــ٧٢٣م) من بني الحارث بن عوف بن وائل بن قيس بن عكل. وكراع: أمه، أما أبوه فاسمه عمرو أو سلمة. شاعر عكل وفارسها.

ــ الأغاني ١٢: ٣٤٠ــ٣٤٧؛ ابن قتيبة ٢:٦٣٥؛ الجمحي ١:١٧٦ــ١٧٩.

(٣) أنزجر، د.

(٤) ممتعا، ز، والبيت من قصيدة قالها لسعيد بن عثمان بن عفان، وكان سويد هجا بني عبدالله بن دارم فأراد سعيد ضربه. وأولها: =

فـ (تزجراني[١]) واقع موقع (تزجرني)، و(تدعاني)، واقع موقع (تدعني)، ومشى المصنف في ذلك على ما ذهب إليه ابن جني والمازني والبغداديون، وقد تؤولت هذه الشواهد[٢].

«وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده».

أي: واحد الجمع نحو: شابت مفارقه وإنما للإنسان مفرق واحد ونحو قوله[٣]:

تمد للمشي أوصالا وأصلابا[٤]

وإنما هو صلب واحد.

وقول العباس[٥] عم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

بل نطفة تركب السفين وقد ألجم نسرا وأهله الغرق[٦]

= تقول ابنة العوفي ليلى ألا ترى إلى ابن كراع لا يزال مفزعا

وفي القصيدة ما يقدح في الاستشهاد بالبيت، حيث خاطب اثنين حقيقة فقال:

مخافة هذين الأميرين سهدت رقادي وغشتني بياضا مقزعا

فإن أنتما أحكمتماني فازجرا أراهط تؤذيني من الناس رضعا

احكمتماني: منعتماني، أصله من: أحكمت الدابة إذا جعلت فيها حكمة اللجام.

رضع، جمع راضع: وهو اللئيم.

ـ الأغاني ١٢: ٣٤٣ـ٣٤٤؛ السبع: ١٦؛ المخصص ٢: ٥؛ الفراء ٣: ٧٨؛ شرح التسهيل ١: ١٢٢؛ الجمحي ١: ١٧٩؛ اللسان ٥: ٣٢٠ (جزن) ـ ط صادر.

(١) فإن تزجراني، د.

(٢) راجع ١ : ٢٩٧.

(٣) لم أقف على اسمه.

(٤) لم أقف على تتمته. ولا وقفت عليه في غير هذا الشرح.

(٥) أبي الفضل العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف (٥١ق. هـ ـ ٣٢هـ = ٥٧٣ ـ ٦٥٣م) جد الخلفاء العباسيين، أسلم قبل الهجرة وشهد فتح مكة ووقعة حنين وثبت حين انهزم الناس. كف بصره في آخر أيامه. ضاع صغيراً فنذرت أمه إن وجدته لتكسون البيت الحرير ففعلت، فهي أول من فعل ذلك.

ـ الإصابة ٢: ٢٧١؛ المرزباني: ٢٦٢؛ نكت الهميان: ١٧٥.

(٦) الثالث في أبيات مدح فيها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأولها:

من قبلها طبت في الظلال وفي مستودع حيث يخصف الورق =

قال ابن الشجري[١]: السفين جمع في موضع الواحد، كقولهم:

بعير ذو عثانين، وشابت مفارقه، كأنه سمى كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع قال: ويجوز أن يكون أراد/السفينة وحذف الهاء للضرورة كقول أبي طالب[٢]: ٧٠ ز

وحيث ينيخ الأشعرون ركابهم   بمفضي[٣] السيول[٤] من أساف ونائل[٥]

= ثم هبطت البلاد لا بشر   أنت ولا مضغة ولا علق

وبعده:

تنقل من صالب إلى رحم   إذا مضى عالم بدا طبق

من قبلها: الضمير عائد إلى الخليقة، وإن لم يجر لها ذكر.

الظلال: ظلال الجنة. مستودع: صلب آدم عليه الصلاة والسلام، يخصف الورق: الخصف ضم الشيء إلى الشيء، يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿...وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ...﴾ ٢٢ الأعراف (٧) في شأن آدم وحواء عليهما السلام. صالب: لغة في الصلب، وهو الظهر. طبق: معناه هنا القرن من الناس.

ـ الشجري ٢: ٣٢٧ـ٣٤٣؛ البحر ٨: ٤٤٧ـ٤٤٨.

(١) في أماليه ٢: ٣٤١.

(٢) عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (٨٥ق.هـ ـ ٣ ق.هـ = ٥٤٠ ـ ٦٢٠ م) في اسمه خلاف. عم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووالد علي رضي الله عنه. كفل النبي صلى الله عليه وسلم صغيراً وناصره في دعوته ولكنه لم يسلم.

ـ ابن سعد ١: ١٠١ـ١٠٦؛ الخزانة ١: ٢٦١؛ ابن الأثير ٢: ٣٤.

(٣) بمعصى، د، بمفضي، ز.

(٤) السيوف، ز.

(٥) من قصيدة مدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها موقف قريش منه ومقاطعتهم بني هاشم ونقض بعض الرجال لصحيفة المقاطعة المعلقة في الكعبة.

ومطلعها:

خليلي ما أذني لأول عاذل   بصغواء في حق ولا عند باطل

وقبل الشاهد:

وأحضرت عند البيت رهطي وإخوتي   وأمسكت من أثوابه بالوصائل

قياما معا مستقبلين رتاجه   لدى حيث يقضي حلفه كل نافل

وبعده:

موسمة الأعضاد أو قصراتها   مخيسة بين السديس وبازل =

أي ونائلة. وأساف ونائلة[١]: صنمان. «**أو**» يقع الجمع موقع «**مثناة**» أي مثنى واحد الجمع، نحو قولهم: عظيم المناكب والحواجب والوجنات. وإنما للإنسان منكبان وحاجبان ووجنتان، وعليه قوله[٢]:

فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهي عور[٣] تدمع[٤]

= الوصائل: ثياب حمر فيها خطوط كانت الكعبة تكسى بها. موسمة: معلمة. قصراتها، جمع قصرة: أصل العنق. مخيسة: مذللة. السديس: ما دخل من الإبل في السنة الثامنة. البازل: ما خرج نابه من الإبل ودخل السنة التاسعة.

ــ أبو طالب: ١٠٠ــ١٣٤؛ السيرة ١: ٨٥، ٢٩١ــ٢٩٩؛ الشجري ٢: ٣٤١؛ البداية والنهاية ٣: ٥٤.

(١) ونائل، ز.

(٢) أبو ذؤيب: خويلد بن خالد بن محرث الهذلي (٠٠ــ٢٧ هـ = ٠٠ــ٦٤٨ م) تقريباً. من فحول الشعراء، في شعره قوة ومتانة أسلم وشهد الفتوح، جاء إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يوم وفاته فوجده مغطى، فحضر مع الناس دفنه. مات عائداً من فتح افريقية في غزوة عبدالله بن سعد بن أبي سرح. في الطبقة الثالثة من الشعراء الإسلاميين عند ابن سلام.

ــ الجمحي ١: ١٢٣، ١٣١ــ١٣٢؛ ابن قتيبة ٢: ٦٥٣ــ٦٥٨؛ الآمدي: ١١٩ــ١٢٠؛ الإصابة ١: ٤٦٤، ٤: ٦٥ــ٦٧.

(٣) أعجمت العين في، ز، ك.

(٤) من قصيدة رثى بها بنيه الخمسة وقد هلكوا في مصر بالطاعون في عام واحد.

ومطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع؟

وقبل الشاهد:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

وبعده:

حتى كأني للحوادث مروة بصفا المشرق كل يوم تقرع

يروى: كحلت بشوك. وكأنما أنا للحوادث. بصفا المشقر.

فإذا ذكرتهم كأن مطارفي كحلت بصاب ....

سملت: فقئت. عور: جمع عوراء. المشرق: المصلى، أو مسجد الخيف، أو مسجد العيدين. المشقر: حصن بالبحرين.

ــ الهذليون ١: ١ــ٢١؛ السكري ١: ٣ــ٤١؛ الخالديان ٢: ٣٥٥ــ٣٥٦؛ المفضليات: ٤٢١ــ٤٢٩؛ القرشي ٢: ٦٦٦ــ٦٩١؛ شرح التسهيل ١: ١٢٣؛ المقاصد ٣: ٤٩٣ــ٤٩٨؛ العباسي ١: ١٩٢.

قال الأصمعي: أراد الحدقة وما حولها، كقولهم: عظيم المناكب والمشافر. وعور[١] جمع عوراء[١]. وعقد ابن خالويه[٢] [لذلك[٣]] في كتاب (ليس) باباً فقال: يقولون: رأيت ترائبها[٤]، وإنما لها تريبة[٥] واحدة.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول: فيقع الجمع أو التثنية موقع واحده، والجمع موقع مثناه[٦]. فقد قالوا في قوله[٧]:

ليث مدلّ[٨] هزبر[٩] عند خيسته[١٠] ... بالرقمتين له أجرٍ وأعراس[١١]

---

(١) أعجمت العين في، ز، ك.

(٢) خالويه، ز، وهو أبوعبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني (٠٠ ــ ٣٧٠ هـ = ٠٠ ــ ٩٨٠ م). الشافعي مذهباً، ضليع في النحو واللغة والأدب. أخذ القرآن عن ابن مجاهد والنحو والأدب عن ابن دريد ونفطويه وأبي بكر بن الأنباري وأبي عمر الزاهد. روى عنه المعافى بن زكرياء، وأخذ عنه عبدالمنعم بن عبدالله والحسن بن سليمان. أقام ببغدادوأملى الحديث، ثم سكن حلب ولقي حظوة عند سيف الدولة الحمداني، وجرى بينه وبين المتنبي مناظرات.

من مصنفاته: مختصر في شواذالقرآن ــ ط، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ــ ط، شرح مقصورة ابن دريد، المقصور والممدود.

ــ القفطي ١: ٣٢٤ ــ ٣٢٧؛ الوفيات ٢: ١٧٨ ــ ١٧٩؛ البغية ١: ٥٢٩ ــ ٥٣٠.

(٣) سقطت من،د .

(٤) ترابها، د.

(٥) تربه، د.

(٦) مثناة، د.

(٧) مالك بن خالد الخناعي. من خناعة بن سعد بن هذيل، على الراجح، ونسب البيت إلى: أبي ذؤيب وأمية بن أبي عائذ وصخر الغي وعبد مناف بن ربع الهذليين.

(٨) أعجمت الدال في، ز.

(٩) هذير، ز.

(١٠) حبسته، د.

(١١) من قصيدة مطلعها:

يامى إن تفقدي قوماً ولدتهم ... أو تخلسيهم فإن الدهر خلاس

عمرو وعبد مناف والذي عهدت ... ببطن عرعر آبي الضيم عباس

وقبل الشاهد:

تالله لا يأمن الأيام مبترك ... في حومة الموت رزام وفراس =

ثني الواحد. وكذا قالوا في قول الفرزدق:

عشيـة سال المربـدان[١] كـلاهما سحابة موت بالسيوف الصوارم[٢]

ولا يقاس على شيء من ذلك.

= وبعده:

يحمى الصريمة، إحدان الرجال له صيد ومستمع بالليل هجاس

يروى: أو تفقديهم. والذي علمت. والذي رزئت. يامى لا يعجز الأيام معتمد. هزبر مدل.

حومة الموت: معظمه. خيسته: أجمته. أجر، جمع جرو: ولده الصغير. أعراس، جمع عرس، ويريد اللبؤة. الصريمة: موضع. إحدان: يروى بضم النون، فهو مبتدأ خبره (صيد)، وبفتحها، فهو منصوب بنزع الخافض، أي: من إحدان، وجملة: (له صيد) مبتدأ وخبر. هجاس: مفكر أو ساهر ليلته في السير.

ـ الهذليون ٣:١ـ٥، السكري ١:٢٢٦ـ٢٣٠، ٤٣٩ـ٤٤٣؛ ٣:١٣٩٨ـ١٣٩٩؛ سيبويه ١:٢٢٥، ٢٥١؛ ابن يعيش ٤:١٢٣، ٥:٣٥، ١٠:٢٣.

(١) المريدان، ز، ك.

(٢) من قصيدة له هجا فيها جريرا وعرض بالبعيث: ومطلعها:

ود جرير اللؤم لو كان عانيا ولم يدن من زأر الأسود الضراغم

وقبل الشاهد:

ومنا الذي أعطى يديه رهينة لغاري معدّ يوم ضرب الجماجم

كفى كل أم ما تخاف على ابنها وهن قيـام رافعات المعـاصم

وبعده:

هنالك لو تبغي كليبا وجدتهـا بمنـزلة القـردان تحت المنـاسم

يروى: عجاجة موت. ود: دخل هذا الجزء حذف الحرف الأخير والحرف الأول، وبحره الطويل.

ـ الفرزدق ٢:٨٦١ـ٨٦٤؛ النقائض ٢:٧١٨ـ٧٥٣؛ الجمحي ١:٢٨٠؛ الخصائص ٢:٤٥٣.

«**فصل**»: فيما يجمع بالألف والتاء قياساً وما يجمع بها سماعاً.

«**يجمع بالألف والتاء**» جمعاً «**قياساً**»، أي مقيساً أو ذا قياس «**ذو**[(١)] **تاء التأنيث**» المبدلة في الوقف هاء كتمرة[(٢)]، والسالمة[(٣)]: كبنت وأخت، وكذا كيت وذيت، لو سمي بهما لقيل في ـ جمعهما ـ كيات وذيات مذكراً كان المسمى بهما أو مؤنثاً نص على ذلك سيبويه[(٤)] «**مطلقاً**» يشمل العلم واسم الجنس، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة نحو: فاطمات وطلحات وسنبلات ونسابات.

قال ابن قاسم: واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها تاء التأنيث، ولا تجمع بالألف والتاء، وهي: شفة وشاة وأمة وامرأة [ومرآة[(٥)]] وفلة، في النداء.

قلت: أما شفة وأمة فلا يردان، فقد قال ابن سيده في المخصص: إن أبا علي صرح بأن شفة إذا جمع جمعاً سالماً[(٦)]، يرد إليه ما ذهب في الواحد، كما فعل ذلك في التكسير، فيقال: شفهات لا شفات.

وفي الصحاح[(٧)]: أن الناقص من شفة الهاء، لقولهم: شفيهة وشفاه.

ثم قال ما نصه: وزعم قوم أن الناقص من شفة واو، لأنه يقال: في الجمع ـ شفوات ـ وحكى في المحكم: ـ لجمع أمة ـ أمثلة منها: أَمَوات. «**وعلم المؤنث مطلقاً**» سواء كانت العلامة فيه ظاهرة. كعزة[(٨)] وسلمى وخنساء، أو مقدرة: كهند، ويستثنى من ذلك ما جعل علمًا من شاة وامرأة ومرآة

---

(١) ذوا، ز، ك.

(٢) كحمزة، د.

(٣) والساكنة، ز.

(٤) في كتابه ٢: ١٠٢.

(٥) ليست في، د.

(٦) مسلما، ز.

(٧) للجوهري ٦: ٢٢٣٧.

(٨) كغرة، ز.

وفلة وباب قطام في لغة أهل الحجاز.

وقال ابن أبي الربيع[١]: يشترط العقل، فلو سميت ناقة بعناق أو بعقرب، لم تجمعه بالألف والتاء. «**وصفة المذكر**» لا المؤنث، فخرج نحو: حائض وطالق وصبور ـ لامرأة ـ وجريح كذلك.

«**الذي لا يعقل**» لا الذي يعقل، فخرج نحو: عالم وفقيه وكاتب، فإنها صفة مذكر، ولكنه يعقل، فظهر من هذا وجه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٢] مع أن الأيام جمع يوم، وهو مذكر و(أخر) جمع أخرى، وقد تعرض إليه ابن الحاجب في أمالي القرآن فقال[٣]:

وإنما جمع ههنا[٤] على فُعَل وهو في المعنى جمع آخر، لأنه للأيام وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه آخر باعتبار أصل آخر، وهو أن كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع[٥] المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد [المؤنث[٦]] فتقول: هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفُضْل والفضلى، فالأفاضل على لفظه في التذكير، والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث/لكونه لا يعقل، والفضلى إجراء له مجرى ٧١ز
الجماعة، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال، ولذلك جاء أخر نعتاً

---

(١) أبو الحسين عبدالله بن أحمد بن عبيد بن محمد بن عبيدالله القرشي الأموي الإشبيلي (٥٩٩ ـ ٦٨٨ هـ = ١٢٠٣ ـ ١٢٨٩ م). إمام في النحو. قرأ النحو على الدباج والشلوبين؛ وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي وغيرهم. أخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي وغيرهما.

من مصنفاته: شرح سيبويه، شرح الإيضاح، شرح الجمل عشر مجلدات.

ـ البغية ٢: ١٢٥؛ الغاية ١: ٤٨٤؛ روضات الجنات: ٤٦٥.

(٢) ﴿... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ.. وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ.. ١٨٤، ... وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...﴾ ١٨٥ البقرة ٢.

(٣) لقال، ز.

(٤) هنا، ز.

(٥) جمع، د.

(٦) سقطت من، د.

للأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث ولولا ذلك لم يستقم، ولذلك لو قلت: جاءني رجال ورجال أخر لم يجز(١) حتى تقول(٢) أواخر أو آخرون لأنه ممن(٣) يعقل. انتهى.

قلت: ولقد بلغني بعد دخولي إلى الهند أن قوماً استشكلوا قول ابن الحاجب ــ في شافيته(٤) ــ: التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب من حيث إن الأحوال جمع و(التي) للواحدة من المؤنث، فلم يتطابق الموصوف والصفة، ومن فهم القاعدة التي نقلناها لم يكن مثل هذا عنده مشكلاً، وبالله التوفيق. «**ومصغره**(٥)»، أي مصغر المذكر الذي لا يعقل، نحو: فليسات ودريهمات ودنينيرات(٦) فخرج(٧) بذلك مصغر المؤنث، نحو: أرينب وخنيصر، تصغير أرنب وخنصر وهما(٨) مؤنثان.

«**واسم الجنس**»، لا العلم فخرج نحو: يحيى وموسى وزكريا.

«**المؤنث بالألف**» المقصورة أو الممدودة(٩) إسمًا كان كبهمى وصحراء. أو صفة كحبلى وحلة سيراء.

وقوله: بالألف ــ أخرج المؤنث بالتاء، فقد تقدم له أنه يجوز مطلقاً، والمؤنث بغير علامة، فإنه لا يجوز مطلقاً، كقدر وعين وسن. «**إن لم يكن فعلى**

---

(١) يجر، ز.
(٢) يقول، د.
(٣) لأنه ضمير من، د.
(٤) شافية، د، وانظر هذا النقل في شرح الشافية ١: ١.
(٥) أو مصغره، ز.
(٦) أعجمت الدال في، ز، وربنيرات، ك.
(٧) وخرج، ز.
(٨) وهو، د.
(٩) عطفت بالواو في، د.

فعلان» كسكرى مؤنث سكران، فلا يقال: سكريات. **«أو فعلاء أفعل»** نحو[١]: حمراء مؤنث أحمر، فلا[٢] يقال: حمراوات.

واقتضى كلام المصنف أن فعلاء إذا لم يكن لها أفعل من حيث الوضع كامرأة عجزاء أي كبيرة العجز، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء، لم يمتنع جمعها بالألف والتاء. وعلل بأن المنع في حمراء تابع لمنع التصحيح في أحمر، وهو منتف هنا.

قال[٣]: وقد سمع جمع خيفاء[٤] وهي[٥] الناقة التي اتسع ضرعها، وكذا سمع جمع دكاء[٦] وهي الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير عجزاء[٧] ومنع ذلك بعضهم، كما امتنع تصحيح نحو: أكمر وآدر. **«غير منقولين إلى الاسمية حقيقة»** نحو: سكرى وحمراء علمين لمؤنث فنقول فيهما حينئذٍ: سكريات وحمراوات. **«أو حكمًا»** نحو: بطحاء، فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح، إلاَّ أنها غلب استعمالها بـدون موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقيل: بطحاوات، قالوا: ولم يسمع[٨] ذلك في فعلى فعلان **«وما سوى ذلك»** الذي تقدم من الأنواع الخمسة. **«مقصور على السماع»** كسمٰوات وأرضات وسجلات وحمّامات. ومن أظرف ما يحكى هنا أن شخصاً ممن يدعي الفضل زعم أن حماماً يجمع على حمامات قياساً، فنوزع بأن حماماً مذكر ليس فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه كذلك، فقال سبحان الله كأن[٩] كل حمام لا يكون إلاَّ للرجال، وإنما أردت حمام النساء فسبحان واهب العقل.

---

(١) وضع مكانها الكاف في، د، ك.

(٢) ولا، د.

(٣) المصنف في شرح التسهيل ١: ١٢٤.

(٤) جنقا، د، خيقا، ز.

(٥) في، د.

(٦) وقا، ز. وفي الصحاح ٤: ١٥٨٤ (وتدكدكت الجبال، أي صارت دكاوات، وهي رواب من طين، واحدتها دكاء. وناقة دكاء: لا سنام لها. وفرس أدك، إذا كان متدانيا عريض الظهر).

(٧) فيه نظر بالنسبة لخيفاء ففي الصحاح ٤: ١٣٥٩ (والخيف: جلد الضرع. يقال: ناقة خيفاء بينة الخيف، وجمل أخيف: واسع الثيل).

(٨) سمع، د.

(٩) ان، ز، ك.

الفهارس

١ – فهرسُ الآيات القرآنيَّة
٢ – فهرسُ الأحاديث الشَريفَة
٣ – فهرسُ الأشعَار

ـ ١ ـ

فهرس الآيات القرآنيّة

— ٢ —

فهرس الأحاديث

ـ ٣ ـ

فهرسُ الأشعار

قافية الهمزة

١ ـ فلم أر معشراً أسروا هديا ولم أر جار قوم يستباءُ
(وافر ـ زهير بن أبي سلمى ـ ٢٥٥).

قافية الباء

٢ ـ ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين ذا نوم وذاك مشطبُ
(طويل ـ أبو العلاء المعري ـ ١٩١)

٣ ـ بكل مدماة وكل مثقف تلقاه من معدنه في البحر جالبُه
(طويل ـ ١٨٤)

٤ ـ على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيبُ
(طويل ـ حميد بن ثور ـ ١٩٥)

٥ ـ إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوبُ
(بسيط ـ جرير بن عطية ـ ٢٤٠)

٦ ـ منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيبُ
(بسيط ـ أبو قيس بن رفاعة الأنصاري ـ ٢٣٨ ـ ٢٦٤)

٧ ـ تخدي بنا نجب أفنى عرائكها خمس وخمس وتأويب وتأويبُ
(بسيط ـ جرير بن عطية ـ ٢١٠)

٨ ـ لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلبُ
(منسرح ـ عبيد الله بن قيس الرقيات ـ ١٧٧)

٩ ـ أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبَا
(طويل ـ ٥٦)

١٠ ـ ألم نسق الحجيج سلي معدا سنينا ما نعد لها حسابًا
(وافر ـ ٢٤٧)

١١ ـ فما سودتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أبِ
(طويل ـ عامر بن الطفيل ـ ١٨١)

١٢ ـ وما أنت باليقظان ناظره إذا رضيت بما ينسيك ذكر العواقبِ
(طويل ـ ١٣٦)

١٣ ـ ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا عند الكريهة معوانا على النوبِ
(بسيط ـ ١٤٧)

١٤ ـ كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي
(بسيط ـ الفرزدق ـ ٢٨٩)

١٥ ـ يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب
(وافر ـ ١٠٣)

١٦ ـ أمهتي خندف وإلياس أبي عند تناديهم بهال وهبِ
(رجز ـ قصي بن كلاب ـ ٢٧٢)

١٧ ـ رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القبابِ
(خفيف ـ ٢١٨)

قافية التاء

١٨ ـ أريد هناة من هنين وتلتوي علي وآبى من هنين هناتِ
(طويل ـ ٢٧٠)

قافية الجيم

١٩ ـ يا دار سلمى بين ذاتي العوجْ جرت عليها كل ريح سيهوجْ
(سريع ـ ٢٨٣)

٢٠ ـ عست كربة أمسيت فيها مقيمة يكون لنا منها رجاء ومخرجُ
(طويل ـ أبو دهبل الجمحي ـ ٩٢)

قافية الدال

٢١ ـ إمام أحاديث العلا عنه أسندت فبادر لكي تروي لأحمد مسندَا
(طويل ـ الدماميني ـ ٢٣)

٢٢ ـ فسار به من لا يسير مشمرا وغنى به من لا يغني مغردَا
(طويل ـ المتنبي ـ ٢٦)

٢٣ ـ دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردَا
(طويل ـ الصمة القشيري ـ ٢٤٨)

٢٤ ـ يا رب سار بات ما توسدَا إلا ذراع العنس أو كف اليدَا
(رجز ـ ١٤٩)

٢٥ ـ أرأيت إن جاءت به أملودًا مرجلا ويلبس البرودَا
أقائلن أحضروا الشهودَا
(رجز ـ مختلف فيه ـ ٨٨)

٢٦ ـ إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجدِ
(طويل ـ ١٧٩)

٢٧ ـ بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعِدِ
(طويل ـ الفرزدق ـ ٢٦٩)

٢٨ ـ أيا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعدِه
(طويل ـ الدماميني ـ ٢٣٥)

٢٩ ـ أيا من على أفراس أفكاره غدا يصيد عزيز الشاردات بجدِه
(طويل ـ ٢٣٥)

٣٠ ـ أهان دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك إصرار على الحسدِ
(بسيط ـ ١٤٩)

٣١ ـ واستطرقت ظعنهم لما احزأل بهم آل الضحى من داعب دردِ
(بسيط ـ الطرماح بن حكيم ـ ٢٥٩)

٣٢ ـ قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصادِ
(بسيط ـ عبيد بن الأبرص ـ ١١٣)

٣٣ ـ ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زيادِ
(وافر ـ قيس بن زهير ـ ١٧٦)

٣٤ ـ إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمدِ
(كامل ـ الفرزدق ـ ٢١٢)

٣٥ ـ وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسودِ
(كامل ـ أبو تمام ـ ٢٢)

قافية الراء

٣٦ ـ لها متنتان خظاتا كما أكب على ساعديه النمرْ
(متقارب ـ امرؤ القيس ـ ٢٨٥)

٣٧ ـ أقص على أختيَّ بدء حديثنا ومالي من أن تعلما متأخرُ
لعلهما أن تبغيا لي حاجة وأن ترحبا سرا بما كنت أحصرُ
(طويل ـ عمر بن أبي ربيعة ـ ٩٧)

٣٨ ــ محـالفتي دون الأخـلاء نبعـة ترن إذا مـا حـركت وتـزمجـرُ
لها فتية ماضون حيث رمت بهم شـرابهم قـان من الـدم أحمـرُ
(طويل ــ ٢٣٣ ــ ٢٣٤)

٣٩ ــ قلوبكـما يغشاهمـا الأمن عـادة إذا كانت الأبطال يغشاهم الذعرُ
(طويل ــ ٢٩٣)

٤٠ ــ همـا خـطتـا إمـا إسـار ومنـة وإمـا دم والقتل بـالحـر أجـدرُ
(طويل ــ تأبط شراً ــ ٢٨٥)

٤١ ــ إذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضـه ما ينبتن شكيـرُهـا
(طويل ــ ١٥٩)

٤٢ ــ سقى الله فتيانـا ورائي تـركتـهم بحاضر قنسرين من سبل القطرِ
(طويل ــ ٢٣٩)

٤٣ ــ لولا فوارس من نعم وأسرتهم يـوم الصليفاء لم يـوفون بـالجارِ
(بسيط ــ ١٠٩)

٤٤ ــ رحت وفي رجليـك مـا فيهـما وقـد بـدا هنـك من الميـزرِ
(سريع ــ الأقيشر الأسدي ــ ١٨٢)

٤٥ ــ ليث مـدل هزبـر عند خيسته بـالـرقمتـين لـه أجـر وأعـراسُ
(بسيط ــ مختلف فيه ــ ٣٠١)

٤٦ ــ خليلي لا تهلك نفوسكـما أسى فـإن لهـا فيـما بـه دهيت أسَى
(طويل ــ ٢٩٣)

٤٧ ــ فـأين إلى أين النجـاء ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبسِ
(طويل ــ ٧٧)

قافية العين

٤٨ ــ إذا قيـل أي الناس شـر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابعُ
(طويل ــ الفرزدق ــ ٢١٨)

٤٩ ــ فالعين بعدهم كـأن حـداقهـا سملت بشوك فهي عور تـدمعُ
(كامل ــ أبو ذؤيب الهذلي ــ ٣٠٠)

٥٠ ــ جـذ منـا قيس ونجـد دارنـا ولـنـا الأب بـه والمـكـرعُ
(رمل ــ ١٤٧)

٥١ ــ فـأمسوا بهـا ليـل لـو أقسمـوا عـلى الشمس حولـين لم تـطلعُ
(متقارب ــ ١٠٨)

٥٢ ـ إذا ما الغلام الأحمق الأم سافني		بأطراف أنفيه استمر فـأسرعَـا
(طويل ـ ٢٩٦)
٥٣ ـ فإن تزجراني يا ابن عفان أزدجر		وإنْ تدعاني أحم عـرضا ممنعًـا
(طويل ـ سويد بن كراع ـ ٢٩٧)
٥٤ ـ ولقـد شربتَ ثمـانيـا وثمـانيـا		وثمـان عشـرة واثنتـين وأربعًـا
(كامل ـ ٢٠٧)
٥٥ ـ هجوت زبان ثم جئت معتذرا		من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ
(بسيط ـ أبو عمر بن العلاء ـ ١٧٥)

قافية الفاء

٥٦ ـ الحافظو عورة العـشيرة لا		يـأتيهـم مـن ورائـهـم وكـفُ
(بسيط ـ قيس بن الخطيم ـ ٢٢٠)
٥٧ ـ كـأن أذنـيـه إذا تـشـوفَـا		قـادمـتـا أو قـلما محـرفَـا
(رجز ـ العماني أو أبو نخيلة ـ ٢٠٠)
٥٨ ـ خالط من سلمى خياشيم وفَـا		صهبـاء خرطـومـا عقارا قـرقفَـا
(رجز ـ العجاج ـ ١٥٦)
٥٩ ـ كفى بـالنـأي من أسماء كـافي		وليس لحبهـا مـا عشت شـافِي
(وافر ـ بشر بن أبي خازم ـ ٢١٩)

قافية القاف

٦٠ ـ بل نطفة تركب السفين وقد		ألجـم نـسـرا وأهـله الـغـرقُ
(منسرح ـ العباس بن عبد المطلب ـ ٢٩٨)
٦١ ـ أأن شمت من نجد بريقا تألقَا		تبيت بليل ام أرمد اعتاد أولقَا
(طويل ـ ١٣٧)
٦٢ ـ إذا العجـوز غضبـت فـطلقِ		ولا تـرضـاهـا ولا تمـلقِ
(رجز ـ رؤبة بن العجاج ـ ١٧٦)

قافية الكاف

٦٣ ـ إذا الأمهـات قبحن الـوجـو		ه فـرجت الـظلام بـأمـاتكَـا
(متقارب ـ مروان بن الحكم ـ ٢٧٢)
٦٤ ـ ليث وليث في محـل ضـنـكِ		كـلاهمـا ذو أنـف ومحـكِ
(رجز ـ جحدر بن مالك ـ ٢٠٨)

٦٥ ــ أبيت أسري وتبيتي تدلكي   وجهك بالعنبر والمسك الذكي
(رجز ــ ١٦٦)

قافية اللام

٦٦ ــ إن للخير وللشر مدى   وكلا ذلك وجه وقبلْ
(رمل ــ عبد الله بن الزبعري ــ ٢٩٠)
٦٧ ــ وما حالة إلا سيصرف حالها   إلى حالة أخرى وسوف تزولُ
(طويل ــ ١٠٦)
٦٨ ــ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا   شديدا بأعباء الخلافة كاهلُه
(طويل ــ ابن ميادة ــ ١٣٥)
٦٩ ــ ما أقدر الله أن يدني عل شحط   من داره الحزن ممن داره صولُ
(بسيط ــ حندج بن حندج المري ــ ١٨٠)
٧٠ ــ نبئت أن رسول الله أوعدني   والعذر عند رسول الله مقبولُ
(بسيط ــ كعب بن زهير ــ ٢٤)
٧١ ــ ما عجوز كبيرة بلغت عمرا طويلا وتتقيها الرجالُ
(خفيف ــ ٢٣٤)
٧٢ ــ إن الإمام جمال الدين فضله   إلهه ولنشر العلم أهله
(بسيط ــ سعد الدين بن العربي ــ ٣١)
٧٣ ــ أبني كليب إن عمَّيَّ اللذا   قتلا الملوك وفككا الأغلالا
(كامل ــ الأخطل ــ ٢٠١)
٧٤ ــ فألفيته غير مستعتب   ولا ذاكر الله إلا قليلاَ
(متقارب ــ أبو الأسود الدؤلي ــ ٢٢٣)
٧٥ ــ علين بكديون وأبطن كرة   فهن أضاء صافيات الغلائلِ
(طويل ــ النابغة الذبياني ــ ٢٤٥)
٧٦ ــ وحيث ينيخ الأشعرون ركابهم   بمفضي السيول من أساف ونائلِ
(طويل ــ أبو طالب ــ ٢٩٩)
٧٧ ــ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ
(طويل ــ امرؤ القيس ــ ٢٩٧)
٧٨ ــ تنورتها من أذرعات وأهلها   بيثرب أدنى دارها نظر عالِ
(طويل ــ امرؤ القيس ــ ١٤٠)
٧٩ ــ رِدُوا فوالله لأذنناكم أبدا   ما دام في مائنا ورد لنزالِ
(بسيط ــ ١١٦)

٨٠ ــ فاليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغلِ
(كامل ــ امرؤ القيس ــ ١٨٣)

٨١ ــ حيث التقت بكر وفهم كلها والدم يجري بينهم كالجدولِ
(كامل ــ تأبط شرا ــ ١٥٠)

٨٢ ــ تبقلت من أول التبقلِ بين رماحي مالك ونهشلِ
(رجز ــ أبو النجم العجلي ــ ٢٨٧)

٨٣ ــ ربما تكره النفوس من الأمـ ــر له فرجة كحل العقالِ
(خفيف ــ مختلف فيه ــ ١١١)

٨٤ ــ رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيالِ
(خفيف ــ الأعشى ميمون ــ ١١٩)

قافية الميم

٨٥ ــ بأبه اقتدى عدي في الكرمْ ومن يشابه أبه فما ظلمْ
(رجز ــ رؤبة بن العجاج ــ ١٤٨)

٨٦ ــ تراه وقد بذ الرماة كأنه أمام الكلاب مصغي الخد أصلمُ
(طويل ــ أبو خراش الهذلي ــ ١٧٨)

٨٧ ــ كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرمُ
(بسيط ــ ١٠٧)

٨٨ ــ فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لئيمُ
(وافر ــ ١٠٤)

٨٩ ــ كالحوت لا يرويه شيء يلقمُه يصبح ظمآن وفي البحر فمُه
(رجز ــ رؤبة بن العجاج ــ ١٥٧)

٩٠ ــ هما سيدانا يزعمان وإنما يسودانا إن يسرت غنماهما
(طويل ــ أبو أسيدة الدبيري ــ ١٨٨)

٩١ ــ يقولون ارتحل قتل قريشا وهم متكنفو البلد الحراما
(وافر ــ ٢٢٢)

٩٢ ــ لا يلفك الراجوك إلا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما
(كامل ــ ١٠٩)

٩٣ ــ قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما
(رجز ــ مختلف فيه ــ ١٩٩)

٩٤ ــ هذا طريق يأزم المآزما وعضوات تقطع اللهازما
(رجز ــ ١٦٠)

٩٥ ـ غفلت ثم أتت تطلبه ... فإذا هي بعظام ودمَا
(رمل ـ ١٤٩)

٩٦ ـ وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ... على هامه تلقي اللسان من الفمِ
(طويل ـ أبو حية النميري ـ ٢٤٧)

٩٧ ـ عشية سال المربدان كلاهما ... سحابة موت بالسيوف الصوارمِ
(طويل ـ الفرزدق ـ ٣٠٢)

٩٨ ـ ولسنا إذا تأبون سلما بمذعني ... لكم غير أنا إن نسالم نسالِم
(طويل ـ ٢٢٠)

٩٩ ـ فعوضني عنها غناي ولم تكن ... تساوي عنزي غير خمس دراهمِ
(طويل ـ ١٧٩)

١٠٠ ـ هما نفثا في فيّ من فمويهما ... على النابح العاوي أشد رجامِ
(طويل ـ الفرزدق ـ ١٥٨ ـ ٢٨٣)

١٠١ ـ وكأنها وسط النساء أعارها ... عينيه أحور من جآذر جاسمِ
وسنان أقصده النعاس فرنقت ... في عينه سنة وليس بنائمِ
(كامل ـ عدي بن الرقاع ـ ٢٩٤)

قافية النون

١٠٢ ـ أيها اللائم في حب ددنْ ... إن همي في سماع وأذنْ
(رمل ـ عدي بن زيد ـ ٢٥٨)

١٠٣ ـ وكان لنا أبو حسن علي ... أبا برا ونحن له بنينُ
(وافر ـ ٢٦٩)

١٠٤ ـ يا أبتا أرقني القذانُ ... فالنوم لا تطعمه العينانُ
(رجز ـ رؤبة بن العجاج ـ ١٩٨)

١٠٥ ـ فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم ... قلوبا وأكبادا لهم ورئينا
(طويل ـ ٢٤٢)

١٠٦ ـ كريم طابت الأعراق منه ... وأشبه فعله فعل الأخينَا
كريم لا تغيره الليالي ... ولا اللأواء عن فعل الأبينا
(وافر ـ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)

١٠٧ ـ فلما وجدت بنات بني نزار ... حلائل أسودين وأحمرينَا
(وافر ـ حكيم بن عياش ـ ٢٦٤)

١٠٨ ـ أعرف منها الوجه والعينانَا ... ومنخرين أشبها ظبيانَا
(رجز ـ ١٩٦)

١٠٩ ــ إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ود ما لم يعاص كان جنونَا
(خفيف ــ حسان بن ثابت ــ ٢٩٦)

١١٠ ــ فلما تبينَّ أصواتنا بكين وفدينا بالأبينا
(متقارب ــ ٢٦٩)

١١١ ــ ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهني جاذٍ بين لهزمتي هن
(طويل ــ عبد بني الحسحاس ــ ١٤٥)

١١٢ ــ وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشي يدانِ
(طويل ــ عروة بن حزام ــ ٢٧٩)

١١٣ ــ وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوانِ
(طويل ــ الفرزدق ــ ١٨٧ ــ ٢٨٤)

١١٤ ــ سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا فكيف لو قد سعى عمرو عقالينِ
لأصبح الحي أوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالينِ
(بسيط ــ عمرو بن العداء الكلبي ــ ١٨٧)

١١٥ ــ الحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذا بك أن يعلو فيطغوني
(بسيط ــ عبد الله بن الحارث السهمي ــ ٣٩)

١١٦ ــ عرفنا جعفرا وبني عبيد وأنكرنا زعانف آخرينِ
(وافر ــ جرير ــ ٢١٧)

١١٧ ــ فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
(وافر ــ مختلف فيه ــ ٢٨٢)

١١٨ ــ أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألت كأن تبيني
(وافر ــ المثقب العبدي ــ ٢٨٢)

١١٩ ــ قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمرا يحاكيها النجيع القاني
(كامل ــ بهاء الدين بن النحاس ــ ٢٧)

١٢٠ ــ واصرفا الكأس عن الجا هل يحيى بن حصينِ
لا يذوق اليوم كأسا أو يفدّي بالأبينِ
(رمل ــ الفرزدق ــ ٢٨١ ــ ٢٨٢)

١٢١ ــ جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين .
(خفيف ــ الحريري ــ ١٩١)

قافية الهاء

١٢٢ ــ إن أباها وأبا أباهَا قد بلغا في المجد غايتاهَا
(رجز ــ أبو النجم ــ أو رؤبة ــ ٢٠٣)

١٢٣ ـ أعـوذ بـربي من النفا ثا ت في عقد العاضه المعضه
(متقارب ـ ٢٤٧)

قافية الياء

١٢٤ ـ خليلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا وواشيا
(طويل ـ ٢٠١)

١٢٥ ـ ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا
(طويل ـ قيس بن الملوح ـ ١٨٠)

١٢٦ ـ كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
(طويل ـ مختلف فيه ـ ٢٨٩)

١٢٧ ـ وقد تدرك الانسان رحمة ربه ولو كان تحت الأرض سبعين واديا
(طويل ـ ١١٣)

أنصاف الأبيات

١٢٨ ـ يا حسنه إذ قال ما أحسني
(٨٩)

١٢٩ ـ تمد للمشي أوصالا وأصلابا
(٢٩٨)

تم الجزء الأول بحمد الله